

مَلِكُ الْحِكْمَةِ

عَلِيٌّ

بَنِي إِسْرَءِيلَ

مُحَمَّدٌ

السَّيِّدُ الْمُسْتَقِيمُ
الْمَوْلَى الْمَوْجُودُ الْمَوْجُودُ
الْمَوْلَى الْمَوْجُودُ

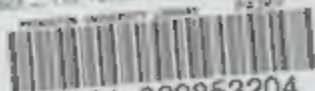
الْمَوْلَى الْمَوْجُودُ

عَلِيٌّ

بَنِي إِسْرَءِيلَ







32101 020853204

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*





مَدَارِكُ الْحُكَّامِ

فِي شَرَحِ شَائِعِ الْإِسْلَامِ

تأليف

الفقيه المحقق

السيد محمد بن علي الموسوي العاملي

المؤسسة ١٠٠٩ هـ

لجزء السابغ

محقق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

227/
.3553
.559
1989
(Jv2'7)

الكتاب :	مداوله الأحكام في شرح شرائع الإسلام - ج ٧
المؤلف :	السيد محمد بن علي الموسوي العاملي
تأليف :	مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث - مشهد المقدسة
الطبعة :	الأول - شعبان ١٤١٠ هـ . ق.
الطبعة :	مكرر - قم
الكتبة :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	٢٠٠٠ ريال



32101 020853204

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة ومستحقة
لمؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت - عليهم السلام - لإحياء التراث
قم - صليبية، ممتازة، يلا ٧٣٧ - ص. ب ٩٩٦ / ٣٧١٨٥ - هاتف ٢٣٤٥٦

كتاب الحج

وهو يعتمد ثلاثة أركان

الأول : في المقدمات ، وهي أربع :

المقدمة الأولى : الحج .

وإن كان في اللغة القصد ، فقد صار في الشرع اسماً لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصصة .

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله حمداً كثيراً يليق بجلاله ، والصلاة على سيدنا محمد وآله .

قوله رحمه الله : (كتاب الحج ، وهو يعتمد على ثلاثة أركان .
الأول : في المقدمات ، وهي أربع ، المقدمة الأولى : الحج ، وإن
كان في اللغة القصد ، فقد صار في الشرع اسماً لمجموع المناسك
المؤداة في المشاعر المخصصة) .

ذكر في القاموس للحج معاني : القصد ، والكف ، والقُدوم ، والغلبة

بأنحقة ، وكثرة الاختلاف والبردد ، وقصد مكة ليست^١

وفان جعل الحج كثره بقصد أي من يعظمه ، وسمي بحج حجا
لأنه يحاج بأنني فعل يوفوف يعرفه أي يسب . ثم يعود إليه ظروف العودة ،
ثم يصرف إلى متى ثم يعود إليه ظروف يوف^٢ .

ويستفاد من قول المصنف الحج من كذا في معناه يقصد قصد صار
في لشرح اسما لمجموع المصنف . الحج مقول عن معناه يعوي ،
ولا ريب في محقق مثل عد انتهاء . سبب له حقيقة لغوية في المعنى
بمصطلح عليه عندهم ، وإن لم يشك مثل عد اش^٣ .

وما قبل^٤ من أن سبب عد انتهاء ، وما يحتج على تعريف مصنف ،
وما على تعريف الشيخ - قدس سره - من أنه عبارة عن قصد سبب الحرام
لأداء مسلك مخصوصة عنه^٥ . فلا . بل لمحقق على هذا تعريف
مختصص للمعنى الذي حصره فمفسد ، لأن الأصل محقق على هذا تقدير
حرماً ، عبارة الأمر أن مثل على تعريف الشيخ يكون حسنة ، وعلى تعريف
مصنف غير مناسبة

وأورد مصنف في المعبر على تعريف الشيخ أنه يخرج عنه يوفوف
عرفة والمشعر ، لأنها ليست عد استباح . مع بهما ركبت من الحج
إجماعاً ، قال فإذن الاسم أن يقض حج سم 'مجموع المسلك مؤداه
في مشاعر المحصورة^٦ . وهذا تعريف مع سلامته مما أورده مصنف
على تعريف الشيخ مطابق لما هو احتاد من عطف الحج عد أهل الشرح من
كونه عبادة مركبة من حزمة عبادات ، كالصلاة مؤداه من الأفعال ولأدكر

(١) القاموس المحيط ١ - ١٨٨

(٢) كتاب العين ٣ - ٩

(٣) قال به الشهيد الثاني في المسالك ١ - ٨٦

(٤) المبسوط ١ - ٢٩٦

(٥) المعبر ٢ - ٧٤٥

لمحصوصه ، لا مجرد قصد ، فصوله اسم للمحموج ماضئ ، وقع في
 تعريفه بمصره أحسن ، وقوله المأذنة في احتشاج لمحصوصه - وهي
 محال العادة - عبرة انقص - يخرج به ما عدا الحج من العبادات حتى
 العمرة ، فإن مشاعرها خلاف مشاعر الحج

وورد عليه سبحانه تشبيها في الحج بـ لاني بالعص ثارت لبعض
 بني لا مدخل في الصلاة بصدق عنه سم حج فلا يكون الحج سما
 للمحموج ، وأنه مقبوض في طرده بالعمرة وبكل عاده مصادة حكم ، قد هي
 ماضئ لأنها عبادات ، ووقع في ذلك محصوصه

ويمكن مكلف الحجاب عن ذلك كمن لا متاحة في هذه تعريفات كما
 بيناه مراراً .

وقد جمع المصنف كفاية على : حجب حج ، والأصل فيه قول الله
 عز وجل ﴿ والله عسى الناس حج بيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن
 الله غني عن العالمين ﴾ (١) .

وفي الآية صيرون من ماضئ وحالعه ، منها قوله ﴿ والله عسى
 الناس ﴾ أي حجب عسى عنهم كونه بها ، فحجب عنهم لأشياء ، سواء
 عرفوا وجه الحكمه فيه أم لم يعرفوا فإن كثرة من فعل الحج بعد محص

ومنها سوء كلامه على الآية بـ يكون تصديق بمصدر ، وبفصيلاً بعد
 لإحسان ، ويرد للعرض في صورتيه ، بقرينة في لأذهار

ومنها ذكر من كفر مكان من لم يحج ، وقوله من لعنط ما فيه ، وقوله
 بالإشارة بقول النبي صلى الله عليه وآله « من مات ولم يحج فميت إن شاء

(١) المسالك ١ ٨٦

(٢) آل عمران ٩٧

(٣) في الص ١٠١

يهودياً وإن شاء نصرانياً ، وقول الصادق عليه السلام : « من مات ولم يحج حجه الإسلام لم يسمع من ذلك حجة يحجب به ، أو مرض لا يطبق فيه الحج ، أو سلطان يسمعه ، فليمت يهودياً و نصراياً »^(١)

ومنها : صهر بنى ، ويهودى الحطب يذكر اسم الله ذواب يكون فيه أو فإبى ، وبه يد على عادة السخط والحداد

ومنها : وضع يظهر مقام الحصر ، حيث قال عن العباس ، ولم يقل عنه ، لأنه إذا كان عن كل عالمين فلا يكون غيباً عن جماعة ذلك الواحد أولى

وسورة هـ عشرين خبراً يتضمن فوائد في هذا الباب

الأول : ما رواه الكليني في الصحيح ، عن أبى العباس ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : « لما ولد سماعة بن حمزة أمه برهمن وأمه على حمزة وأقل معه حزنيل حتى وضعه في موضع الحجر وبه شيء من رد وسقاء فيه شيء من ماء ، وسب يومئذ يوه حمزة من مدر ، فصب إبراهيم لحزنيل عليهما السلام « هذا أمرت » قال نعم ، قال : « ومكة يومئذ سلم وسمر ، وحول مكة يومئذ ناس من العماليق »^(٢)

الثاني : ما رواه من سابقه في كتاب عدل شريع والأحكام في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبى عبد الله عليه السلام ، قال : « إن إبراهيم عليه السلام لما حنق بسامع بن مكة عصف الصبي ، وكان لما بين انصافا وامرأة شجر ، فحرحت أمه حتى قامت على الصفا ، فقالت هل بالودي من أبيس ؟ فلم يحبها أحد ، فصمت حتى تنهب إلى المرأة فصارت

(١) المعبر ٢ ، ٧٤٦ ، الوسائل ٨ ، ٢ ، باب وجوب الحج بشرائطه ٧ ج ٥

(٢) الكافي ٤ ، ٢٦٨ ، التهذيب ٥ ، ١٦ ، ٤٩ ، مجمع ٦١ ، الوسائل ٨ ، ١٩ ، أبواب الحج وشرائطه ج ٧ ح ٩

(٣) الكافي ٤ ، ٢٠٦

رحل من الأنصار ورحل من ثقيف ، فقال الشعبي يا رسول الله حاحني ، فقال سبقت أحوك الأنصاري ، فقال يا رسول الله إني عنى ظهر سقر ، وإني عجلان ، وقال الأنصاري إني قد دبت له ، فقال إن شئت سألي ، وإن شئت سأئك ، فقال بشي يا رسول الله ، فقال حنت تسألني عن الصلاة وعن الوضوء وعن المسجد ، فقال برحل إني ولدي بعثت باحثي ، فقال سمع لأوصوء ، وأملا سديك من ركعت ، وعبر حبست في البر ، وصل صلاة مودع ، وإن الأنصاري يا رسول الله حاحني ، وإن شئت سألسي ، وإن شئت سأئك ، فقال يا رسول الله بشي ، فقال حنت تسألني عن الحج وعن الطواف بالبيت ، وعني من نصف وبعروه ، ومني الجمار ، وحيث لرس ، ويوم عرفة ، فقال ارحل إني ولدي بعثت باحثي نبيا ، فقال لا يرفع سافك حنق إلا كتب الله لك حسنة ، ولا يصعب حنق إلا حظ به عكس ، وطوف ناست وعني من نصف وبعروه سفل كما ولدتك أمك من الدوب ، ورمي لجمار دحر يوم النفاة ، وحيث لرس لك بكل شعرة نور يوم القيامة ، ويوم عرفة يوم يهني الله عز وجل به أعمالكم ، فهو حصرت ذلك اليوم برمل عالج وفطر السماء وأيام العاصم ديوب تسب دنت اليوم^(١) .

اشلت عشر ما روه الشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن أبيه ، عن ناته عليهم السلام : إن رسول الله صلى الله عليه وآله لقيه أعربي فقال يا رسول الله إني خرجت أريد الحج ففتني وإن رحل مميل ، فمررت بأب أصم في مائي ما أتبع به مثل آخر الحاج ، قال فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وآله فقال له انظر إلى أبي قبيس ، فهو أن أبا قبيس لك ذهنة حمراء أنفقه في سفل الله ما يلعب ما يلعب لحاج ثم قال إن الحاج إذا أحد في جهازه لم يرفع شئ ولم يصعه إلا كتب الله به

(١) الكافي ٤ : ٢٦١ ٢٦٧ - الباق ٨ : ١٥٩ - نوب أسماء الصحيح ٢ : ج ١٦ وأورد صدره في

ج ٤ : ١٦٧ أبواب أعمال الصلاة ١ : ج ٧

عشر حجات ، ومعجى عنه عشر سببات ، ورفع له عشر درجات ، فإذا ركع بعيره لم يرفع حفا ولم يضعه إلا كتب الله به مثل ذلك ، فإذا طاف سالت حرج من ديوه ، فإذا سعى بين الصفا والمروة حرج من ديوه ، فإذا وقف بعرفات حرج من ديوه ، فإذا وقف بالمشر حرج من ديوه ، فإذا رسي الحمار حرج من ديوه ، قال : فعدد رسول الله صلى الله عليه وآله كذا وكذا موفها إذا وقفت الحاج حرج من ديوه ، ثم قال : أبى لث أن سبع ما يسعه الحاج ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « ولا تكس عليه الدبوس أربعة أشهر وتكتب له الحساب إلا أن يأتي بكسره »^١

سابع عشر ما رواه النكبي في صحيحه ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « الحاج على ثلاثة أصناف : صنف يعثر من النار ، وصنف يخرج من ديوه كهفته يوم يئديه منه ، وصنف يحفظ في أهله وماله ، وهو آدمي ما يرجع به الحاج »^٢

الحامس عشر ما رواه الشيخ في صحيحه ، عن معاوية بن عمير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله الحج والعمرة يطهيران لعمر والدبوس ، كما يطهي الكبر حيث يحدبد » قال معاوية ، فكتب به حجة فصل أو على رقه ؟ قال : « حجه أفضل » فكتب فثني ؟ قال : « فحجه أفضل » قال معاوية : فم من ريد ونقول حجه أفضل حتى شئت ثلاثين فقه ، فذكر : « حجه أفضل »^٣

تسادم عشر ما رواه شيخ في صحيحه أبصاً ، عن عبد الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من مات في طريق مكة داهياً أو جالساً من من طرق الأكر يوم الجمعة »^٤

(١) مهذب - ٩ - ج ١ - ١٧٩ - ج ١ - ٤٢ - ج ١
 (٢) مهذب - ١٠ - ج ١ - ٢٦٢ - ج ١ - ٥ - ج ١ - ٣٨ - ج ١
 (٣) مهذب - ٥ - ج ١ - ٣١ - ج ١ - ١٢ - ج ١ - ٣١ - ج ١
 (٤) مهذب - ١١ - ج ١ - ٢٣ - ج ١ - ٩ - ج ١ - ٣٨ - ج ١

الاسماع عشر ما رواه الكشي في الصحيح ، عن حريز ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا ينظر إلى الكعبة عبده ، والنظر إلى حوله عبادة ، والنظر إلى الإمام عبادة » قال : « من نظر إلى الكعبة كتب له حسنة ، ومحبت عنه عشر سيئات »^(١)

الثامن عشر ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن صفوان بن يحيى ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « ما يعاين يوم هذا سدا إلا أن يكون فيه حصان ثلاث حلل يثبت به عصه ، وحسن يخلق به من صحبه ، وورع يحجره عن معاصي الله »^(٢)

الاسماع عشر ما رواه الكشي في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « ما يعاين سدا هذا لطريق دسم يكن فيه ثلاث حصان يورع يحجره عن معاصي الله ، وحسن يثبت به غصبه ، وحسن الصلحة لمن صحبه »^(٣)

عشرون ما رواه الكشي في مسنده ، عن ميرزا محمد بن صفوان بن عبد الله عليه أنه قال في خطبة له : « ونور راد الله حل شدة تأسيسه حيث بعثهم في بفتح بهم كور يدهل ، ومعدن عتيق »^(٤) ، ومعدن الحار ، وأن يحشر معهم طير السماء ووحوش الأرض ليعمل ، ونور فعل سقط سلا ، وسقط الحار ، واصمحل لاسلاء ، ولما وحب فعلم الحار المتبين ، ولا لحو المؤمنين ثوب المحسرين ، ولا ريب لأسماء هديها على معني مين ، وكذلت لو انزل الله من السماء ية قطعت عافهم بها حاصعين ، ولو فعل سقط اسلوي

(١) الكافي ٤ : ٢٤١ ، مسند ٥ : ٣٦١ ، باب مقدم الصفات ٢٩ : ٤

(٢) تهذيب ٥ : ٤٩٤ ، مسند ٩ : ٤٣٠ ، باب حرم عبادة ٢٠ : ١

(٣) الكافي ٤ : ٢٨٦ ، مسند ٨ : ٢٠٠ ، حكمة عبادة ٢٠ : ٤

(٤) معدن معيان هو المذهب الحنفي وفيه عدم بقاء جبهه دار ، ولألف والباء ريدان

هذه الأحكام كلها إجماعه على ما يقفه جماعه منهم المصنف في المعسر^(١) أما الوجوب على كل مكلف مستطيع فيمن عنه عموم قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢) وهو يساوي الرجال والنساء والمخائى .

وأما أن الوجوب حاصل بشرط مره واحدة فقد اشيع في التمسك إنه لا خلاف فيه بين المسلمين ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم^(٣)

ثم ورد بعد ذلك عدة حديث مضممه لأن الله عز وجل فرض الحج على أهل سعة في كل عام . وفيها ما هو صحيح بسند وأخبار عنها بالمحمل على ما سمي به حب على أهل السعة في كل عام على طريق السن ، لأن من أحب إليه الحج في السنة الأولى منه يشغل حب غيره في الثانية ، وذلك بدنه الحج في ثلثه وحبه عنه في ثلثه . وعلى هذا في كل سنة إلى أن يحج^(٤) .

وأما منسك في المعسر ، فإنه هذه — وباب محمولة على الاستحباب ، لأن ترتيبها على صفة ما يجب لأجمع المسلمين كافة وهو حسن .

وأما أن الوجوب فوجوب فعدل عليه مصنف في إجماع رويات كثيرة ، كصحيحة حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بد من الرجل على ما يجب به ثم دفع ذلك وييسر به شعري بعدد الله فيه فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام^(٥) .

(١) المعسر ٢ ، ٧٢٥

(٢) آل عمران ٩٧

(٣) التهذيب ٥ ، ١٦

(٤) المعسر ٢ ، ٧٢٧

(٥) تهذيب ١ ، ٤ ، ١٧ ، باب وجوب الحج مرة واحدة في كل سنة

عن ساسن جميعين ، أنك الله حل سادو جعل رسنه ^١ بني قنوة في عرائم
سنتهم ، وضعفه فمنا يرى الأصيل من حبلانهم ، من فاسه تملأ التلوت
وعيون عداوة ، وحضاصه سلا لأسماع ، وأضار رؤه ، وبو كات لأسمه
أهل قوة لا برم ، وجود لا قصه ، ومث بعد بحوء عداق برجان ، ويشد إليه
عقد الح حار ، كات هوان على حلق في الاحب ، وأبعد بهم من
لا سكر ، ^٢ دأمو عن رهه رهه بهم ، ورعه فائنه بهم ، فكاتب سيات
مشركه ، والتحسب مقسمه ، وكى الله سبحانه ررر ، بكر الأصيل لرسله
وسديق بكه وحشوع بوحيه ولأمكنه لأمره ولأسلامه إليه سور له
حاضه ، لا شوبه من غير شانه ، كات كات شوبه ولا حشر أعظم
كات استوفه وحجر ، حرر ، لا برون لله حل سادو حشر الأصيل من لدر
ادم بني لآخر بر من هد انعام بالحجر لا يقصر ولا يسفع ، ولا يقصر ولا
سميع ، فجمعهم به بحر ، بني جمعه ساسن فمنا ثه وضعفه بأوعر دعاء
لأصيل حجر ، ^٣ من سانه ^٤ كات مر ، وحسب مقدر الأوديه معاش ،
وأعظم محار المستعصم مره ، بين حار حسسه ، ورمان دمه ^٥ ، وعيون
وشه ^٦ ، وفري منقطعه ، وئ من منه صبع فطر سماء دشر ، بين يوكوره
حرف ولا ظلف ولا حشر ، ^٧ من دم ووده ^٨ بسوا عصفهم بحوء ، فقصير
مشاه لمستجوع أسفارهم ، وعده لعننى رح بهم ، نهدي إليه ثمار الأفتدة من
مقدور ^٩ فمار متصله ، وحشر ثبحار منقطعه ، ومهدوي فحج عشمه ، حتى

١ ساسن حبه به بعة بمعنى مفعولة ، من التث ، وهو أن ترفع الشيء فترفعه من مكانه
لترمي به ، هذا هو الأصل . وأراد بها هنا البلاد : لرفع ساكنها وشبهه به بصحبته الهية
لأن الأثير ٥ ١٣

٢ ربه كات ، وهو ر من سانه ح ، من بني به مستند حبه لأن الأثير
١٣٢ ٢

٣ وشه سانه به به سانه به ، بشل وشلا : الهية لأن الأثير ٥ ١٨٩ .
٤ عدا ، سانه به به سانه به ، رية الفهره والجمع ، المعاور ، سميت بذلك لأنها مهلكة .
هية لأن الأثير ٣ ١١١

وبالاستيجار للبياة . ويتكرر بتكرر السب .

وما خرج عن ذلك مستحب .

« يستحب لقائد شرعه ، كسئله بغير حجه بدسكه ،

سوء من عبده السعي وسهله ، « شتمك دله مولاه

جاء سما في معنى كسئله وابعين وبه يعصف عبده لإفاد
ولاستبحار لا يمكن به جهل به نص لا فرق في وجوب حج ثاب
بفساده بين أهله وجب ومندوب فإن سددت حج بأشروع به ، كس
سبحي بياته إن شاء الله (١) .

قوله : (وبالاستيجار للبياة) .

لا فرق في سب بين وجب ومندوب نص

قوله : (ويتكرر بتكرر السب) .

تسميه يرجع إلى حج أو حج سب من مذهب . ولا سب في تكر
الوجوب في هذه ثم صبح بكر . نص . لأن وجوده ينصبي وجود السب

قوله : (وما خرج عن سب مستحب ، ويستحب لقائد شر قطه ،

كس عدم الرد ولر حجه بدسكه ، سوء من عبده السعي أو سهله ،
وكالمملوك إذا أدن له مولاه) .

لا يثبت في استحباب حج في جميع هذه بصور ، بعموم سب سب
فه ويستحب من حج بكر . حج سبحار مؤكدا ، فروى من بابه في
كتاب من لا يحضره عبده ، عن الصادق عليه السلام به فإن « من حج
حجه الإسلام فقد حل عقده سار من عبده ، ومن حج حجتين سم برن في حير
حتى يموت ، ومن حج ثلاث حجج منويات ثم حج أوله يحج فهو سارله

المقدمة الثابتة في سائر النسخ ، منسوخة في حجة الإسلام ، ومن
يجب بالنذر ، وما في معناه ، وفي أحكام النساء

القول في حجة الإسلام .

وشروط وجوبها خمسة

الأول : أن يكون عاقلًا ، بالغًا ، حرًا ، مسلمًا ، ولا على محرم .
والثاني : أن يكون عاقلًا ، بالغًا ، حرًا ، مسلمًا ، ولا على محرم .
لإسلام

مدد من الحج ، قال : وقد روي عن أبي جعفر عليه السلام : من حج على وجهه فحرم
عليه ،^١ وأما ما روي عنه كثير من أصحابنا من أن من حج على وجهه فحرم عليه

ويكره ترك الحج بموسر خمس سنين ، هذا ما ذكره في نسخة ، عن أبي جعفر ،
عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : من مضى به خمس سنين فله عتق ،
رأيه وهو موسر ، إنه لم يحرم ،^(٢) .

وعمر خمس سنين ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : من حج على وجهه فحرم
عليه ،^٣ وأما ما روي عنه كثير من أصحابنا من أن من حج على وجهه فحرم عليه
خمس سنين ، فله عتق ، هذا ما ذكره في نسخة ، عن أبي جعفر ،

قوله : من حج على وجهه فحرم عليه ، وشروط وجوبها خمسة
الأول : أن يكون عاقلًا ، بالغًا ، حرًا ، مسلمًا ، ولا على محرم .
المحرم ، وهو حج نفسي أو حج عنه وعن محرم لم يخرج عن حجه
لإسلام

أما أنه لا يجب على نفسي ومحرم فله عتق ، عن أبي جعفر ، أنه

(١) الفقيه ٢ ، ٦٠٣/١٣٩ ، الوسائل ٨ ، ٩٠ أبواب وجوب الحج ، باب ١ ، ج ١

(٢) الفقيه ٢ ، ٦٠٤/١٣٩ ، الوسائل ٨ ، ٩٠ أبواب وجوب الحج ، باب ١ ، ج ١

(٣) النجاشي ، ٢٠٩ ، الوسائل ٨ ، ٩٠ أبواب وجوب الحج ، باب ١ ، ج ١

(٤) الكافي ٤ ، ٢/٢٧٨ ، الوسائل ٨ ، ٩٠ أبواب وجوب الحج وشروطه ، ج ١

ولو دخل لصبي مشرك محض في حج بـ ١٠ ثم كمل قبل وحيه
معه ١٠ ثم شعر حراً عن حجة الإسلام على تردد

فإن علماء كثره ويدل عنه مضاف إلى مسجده توجده لحطاب إلى غير
يكمل فوبه عنه سلام رفع يده عن لصبي حتى يسمع عن المعجوز
حتى يقبل : (٢٧) .

١٠ ما يهمل : حج عنهم فإن تقصير بعد تقضاء الحج ثم
يحرهم من حجة الإسلام فقد في التمتي لا يعرف فيه حلا
ويدل عليه رويا كثيرة مضاف إلى ما في نسخة في الصحيح
صغور عن إسحاق بن عمار سألت الحسن بن علي بن فضال عن ابن
عشر سنين حج عنه حجة الإسلام حرم الحديث بحرية
عليها الحج إذا طمئت : (٢٨) .

وما شيخ من مسمع من عبد الله عن أبي عبد الله
عنه سلام فإن علام حج عشر سنين ثم حمله كمال عليه
فريضة الإسلام : (٢٩) .

وعن شهاب ، قال : سألت عن ابن عشر سنين حج فإن عنه
حجة الإسلام حرم وكذا الحديث عنها الحج صحت

قوله (ولو دخل لصبي بميمر ومجذون في حج بـ ١٠ ثم كمل
كل واحد منهما وأدرك المشعر حراً عن حجة الإسلام على تردد)

(١) المعبر ٢ : ٧٤٧

(٢) ع ٢٣٣ ٣٢ مقدمه العاد ج ١

(٣) المتي ٢ : ٦٤٨

(٤) الفقيه ٢ : ٢٦٦ / ١٢٩٦ ، الوسائل ٨ : ٣٠ أبواب وجوب الحج و ج ٢

(٥) التهذيب ٥ : ١٥ / ٦ ، الاستبصار ٢ : ١٤٦ / ٤٧٧ ، الوسائل ٨ : ٣٠ أبواب وجوب الحج
وشرائطه ١٣ : ج ٢

(٦) الكافي ٤ : ٢٧٦ / ٨ ، التهذيب ٥ : ١٤ / ٦ ، الاستبصار ٢ : ١٤٦ / ٤٧٦ ، الوسائل ٨ :

٣٠ أبواب وجوب الحج و ج ٢

١٠ دحل نصي ستر أو سحيون في الحج مد ثم كحل في ثائه ،
 فإن كان بعد وفاء بالموقوفين أنه يهدى ، ولم يحربه عن حجة الاسلام
 ، جماع ، فيه في تذكره ، لأصاه عدم ، حر ، المندوب عن الواجب ، و
 أدرك مشعر كمالا فقد ذكر الشيخ وكثير الأصحاب أنه يدرك الحج بذلك
 ويحربه عن حجة الاسلام ، وعلى فيه في التذكرة لأصحاب ، وسدل عليه
 بالرباب من مناصبه بالحر ، في بعد ، ذلك مشعر معناه ، وهو فاس
 مع المارق

وسدل عنه في منهي ، مد ، نصح ، حج فيه فكأن محربة
 بأن يحدد فيه نية الوجوب^(١) .

وسوجه عنه أن حر ، حج في ذلك برمان على بعض أوجه
 نص خاص لا يقتضي ، بحق عردة ، خصوصاً مع مصادمه لمشخص الأصل
 من عدم ، حر ، المندوب عن واجب ، ومن ثم يرد في ذلك مستصحب ، حمة
 الله ، وفي معسر ، وهو في محله ، ثم ، قد بالحر ، فيجب بحدده به
 الوجوب لاقبي الأفعال .

وهل يعبر فيه كـ نصي أو استحباب مستصحب من ذلك الحج من
 حيث يرد ولر حمة ، قل نعم ، وبه قطع لشهد ، لأن مدع وعقل
 أحد اشترط بوجبة ، كما ، لا استصاعه كذلك ، فوجود أحدهما دون الآخر

(١) تذكره ٢٨٣

(٢) ، ٢٢

(٣) ، ٢٩٩

(٤) المنهي ٢ ٦٤٩

(٥) المعسر ٢ ٦٤٩

(٦) الشهيد لأو في مد ١٣ ، ١٠١٣ ، فيه شيء في مستصحب ١ ، ٨٧ ، والبروصة ٢

[illegible]

غير كاف في موضوعه ، وفي لاء ، وهو صهر لأبي بكر ، حيث لم يعرضوا
لأشطر طريقت ، بمسك بالاصلاحي ، وإنما هي مخصوص بصحيحه المستقيمة
بالإجراء في عهد دار الحكمة معتمد ، مع اطلاع الاستقامة السابقة في
حقه عند من قبل بحاجته ممكنة

[illegible]

وعدم ر. صلاوة كلاء لأصحاب يقتضي عدم شرف في لإجراء عدم
مقتضى به بين حج جميع العبد ، وهو ظاهر حسب مقتضى في . ومن حيث
ول ويقتضي بالعدم عدمه بـ ك حج مع في صدمه بـ و . ومن
عن شرح ترددات كتاب به في اختصاص ذلك بالمرء والمعتد ، استبعاد
لإجراء عمرة له فعه بمقتضى على وجه ذلك غير موجب ، ولا بأس به
فصير ما حالف لأصل على موضع بـ و . به . ولا حجة عدم لإجراء
طلقا .

قوله (ويصح إحرار لصي المميرين من يحب عبده)

أما انتفاء وجوب عليه فقد تقدم الكلام فيه ، وما صححه إجماره فظاهر
المذكورة ومنتهى أنه لا خلاف فيه بين العلماء ، وبدن عليه روایات كثيرة
صريحة ، طرف منها : شاء الله في غضون هذا باب وأبنا تصحح إجمار
الخصم المميز مع بدو جنبه ، لأن الإجمار عقد بدوي بني لزوم مال ، فحري

(١) قاله العلامة في البصرة ٨٦

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

3. $\frac{1}{2}$ 4. $\frac{1}{2}$

(٤) المسائل ١ ٨٧

(٥) النذرة ١ ٢٩٧ ، والمصدر ٢ ٦٤٨

ويصح أن يحرم عن غير الله شيء بدنه ، وكذا محرم

محرمي سائر عقوده سي لا يصح إلا بغيره وبه

«أحلف لأصحاب في بؤفة الحج حدود من بؤة مائة على أن
لأن أو لأبوس ، فاصبح شيخ عده عشر سنة لهم ، وهو عاشر حسب
شهاد في دروس^(١) وعشر العلامة في بؤعة لأن حصه^(٢) ،
وقوي شارح بؤفة على أن لأبوس^(٣) ، فإن في سراحه أن عدم اعلا
بديهم حسب إذا لم يكن الحج مستوفى بغير مستعمل على أحصر ، إلا
بالاشتراط حسب^(٤) ، وفيه لفت في هذه المسألة على نظر بالخصوص ،
ومقتضى الأصل عدم الاشتراط ، وهو حسب مقتضى^(٥) ، في سبب محرم
عنه

قوله (ويصح أن يحرم عن غير الله شيء بدنه ، وكذا
المحرم)

يس المراد بحرم بؤي من غير الله والمحمول كونه نائب عنهما في
ذلك ، بل جميعهما محرمين ، سواء كان هو محلاً أو محرم ، كما صرح به
الأصحاب ، ومقتضى ما لا حذر ، كصحيحه براه عن جدهما
عنهما السلام فإن^(٦) ، إذا حج برجل نائبه وهو صغير فإنه نائبه ، يسي
ويشترط التحج ، فإن لم يحج ، يسي لو عنه ، ويقطع به ، ويصلي عنه «
قلت ليس بهم ما يدعونه عنه ، فإن^(٧) ، ويخرج عن النص ، ويصوم^(٨) ،
وتنقلى ما يتقي المحرم من الشرب والنصب ، فإن قتل صبيد^(٩) فعلى أبيه^(١٠)

(١) الخلاف ١ : ٤٩٥

(٢) الدرر ٨٢

(٣) بؤعة ٦٣

(٤) مسائل ٨٦

(٥) الروضة البهية ٢ : ١٦٤

(٦) حاشي ٣٠٣ عنه ٢ ، ١٢٩١ ، سجدت ١٠٩ ، ١٤٢٤ ، وسائل ٨

٢٠٨ أبواب أقسام الحج ج ١٧ ح ٥

وضحيته معاونه من عدم على بني حجة به حجة الإسلام ، فإن : انصروا
من كان معكم من الصواب فقدموه ، و بحجته ، و بني نص مرو ، يصنع
بهم ما يصنع بالحج ، ويصف به ، و يرمي عليه ، و من لم يجد يهدي
فليصم عنه وليه (١) .

و يستفاد من هاتين الروايتين ، و ما في معاصدهما ، جوب الأمر النصي
بالنسبة ، فإن لم يحسم بني عنه ، لم يسهل بني الآخر ، و تحية ما يحسه
بمحرم ، و يحضره محض و مني ، و مني عنه ، و يحسن مني ، و يطوف
به [لم يتمكن من الحشر] ، و صاف به فسلوب مقتضيه من ، و احتمال في
الدوس لأحبه ، فلهذا يؤتى ، و لا يجد من فقه

ولو تركه ذلك فيه أو لم يسعى في حب ما به سأل به و قائد ، إذ
لا قصد لغير المميز (٢) .

و سمي طمع بجملة لاسية في سب ، لإطلاق الأمر بطلوف به ،
و تصحيته عند حمل من يحج ، و ما به سأل به عليه سلام يستصم
لكنيقيه حج عصبان حب ، و ما به سأل به أن يصف به سب
و بين الصفا والعروة (٣) .

و يستفاد من إطلاق الأمر بصلاته عن نصي به لا يؤمر بإشباع صورة
صلاته كما يؤمر بإشباع طلوف ، و حمل في ، و من أمره بالإتيان بصورة

(١) في ٢ : ٣٠٤ ، عنه ٢ : ٢٤٤ ، سبب ١٠٩ : ١٤٢٣ ، مسائل ٨

٢٠٧ أبواب أقسام الحج ب ١٧ ح ٣

(٢) الدروس ٨٢

(٣) قال به الشهيد الأول في الدروس ٨٢

(٤) تكفي ، ٣٠٠ ، سبب ٢ : ٢٠٧ ، مسائل ٨ ، أبواب أقسام حج

ب ١٧ ح ١ ، في الكافي والوسائل يتعاون به

والولي هو من ولاية ذل . كذات ، وحاد لآب ، والوصي
وقيل : بلأم ولاية الإحرام بالطفل

الصلاة أيضاً كبطواف^(١) وهو غير بعد ، لأن صاحب نفس الفرق من
الأمرين .

واعلم أن ما وقعت عليه في هذه المسألة من سوانس مختص
بالصبي^(٢) ، ولا ريب أن انصافه في معناه

والحر به الأصحاب المحققون ، ويستدل عليه في بعض أسنه من
أحفص حالاً منه^(٣) وهو مشكل ، لأنه قياس مع شاف

قوله (والولي من به ولاية المص ، كذات والحد للآب
والوصي) .

أما ولاية آب والحد للآب في ذلك فقد في المذكرة . به قول عثمان
أجمعين ، وفي لأحد دلالة عليه . وأما ولاية الوصي فمفصوح بها في كلام
الأصحاب ، واستدل عليه بأن به ولاية المص على طفل فكذلك ولاية آب
في الحج وهو حسن ، وفي خصوص بطلانها دلالة عليه نص

وربما ظهر من قول المصنف رحمه الله . وسوى من به ولاية المص ،
ثبوت الولاية في ذلك لتحكم بصا ، ونحو عن شيخ - رحمه الله - في بعض
كتبه التصريح بذلك^(٤) ، ولا بأس به لأنه كنسوح

قوله (وقيل ، بلأم ولاية الإحرام بالطفل)

لقول الشيخ^(٥) . رحمه الله . وأكثر الأصحاب ، ويستدلوا عليه بما روه

(١) الدرر . ٨٢

(٢) الوسائل ٨ . ٢٠٧ أبواب أقسام الحج ج ١٧

(٣) المستقى ٢ . ٦٤٩

(٤) نداء . ٢٨

(٥) المبسوط ١ . ٣٢٨

(٦) المبسوط . ٣٢٩

وبعقته الرائدة تلزم الولي دون الطفل .

شيخ في صحيح . عن عبد الله بن مسعود . عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال . سمعته يقول : «مر رسول الله صلى الله عليه وآله بروشه وهو حاح ، فقامت إليه امرأة ومعه صبي لها ، فقالت يا رسول الله أيجع عن مثل هذا ؟ قال نعم ، ولك أجره » ولا يضاف إليها لأجر ، لا سببه بها في الأفعال ، وقد بنى إدريس لا ولاه لها في ذلك ، لا لبدء ولائها في إيمان وسكاح ، فسنني هذا ^(١) وقوله «حجر المحققين» وهو مدفوع بدرواية المستندة

قوله (وبعقته الرائدة يدرم الولي دون الطفل)

بمراد بها ما يدرمه . إذ عبد كان يدرمه لو كان حاضرا في بلد ، كحجرة الدابة ، والاب اسعر ، وبحوهم وإما كتب استغفاره لثأره على سوي لأنه عزم دحبه عليه لدرمه بالسيب ، ولأن لولي يدرمه كفره بصد على ما تضمنه صحيحه ^(٢) المستندة ^(٣) فيسفة وهي

وأحق الأكثر بأخيه بئنه لقدمه حتى يدرم المكلف في حاله العمد وبحفظ ، وهي كفارة بصد وحرم في بدنه بدمومها بلفظ بدمومها بجنايته ، فكان لو أثلث مال غيره ^(٤) وبدفعه صحيحه ^(٥) بدمومها

واختلف الأصحاب بمسألة مختلف حكم عمده وسهوه في السبع ، كالبطء والنفس إذا نعمده بصبي ، فقال الشيخ رحمه الله الظاهر به تعلق به الكفره على وجه ، وبأن قبل لا يتعلق به شيء بم روي عنهم

(١) التهذيب ١٠٠ ١٦٦ ، المستدرج ٢٠٠ ١٤٠ ، بدمومها ٣٧ بدمومها ١٠٠

وبدفعه ٢٠٠ ح

(٢) بدمومها

(٣) بدمومها ١٠٠ ٢٦٤

(٤) في ح ٢٤

(٥) بدمومها ٢٩٧

في أدرك الوقوف بالشعر معناه حره

عند الله عنه سلام يقول : إنما عند حج له مؤنة فقد قضى حجة
لإسلام . لأنما يجب عنه بالحج على من سمي به العمرة إلى وقته . أو
عنى من أدرك لعن قبل الوقوف . كما ذكره العلامة في مسهبه . لأن
الأمه لم تصدق في هذا الحكم . فحصل مثل هذا حجر مؤنة . لأن لا يقع
المعارضة للإجماع على مثل هذا . والله حسب

وسعاد من قول المصنف . ولم يكتفه بذكره صحيح حجة . أنه لا حج
بغير دن سيده لم يصح . وهو كذا . لأن ما فعله مسخسه سيده . فصرفها
فبما لم يأت فيه يكون مذهب عنه . فلا يقع عدا . بقدر ما هو حسن

قوله (فإن أدرك الوقوف بالشعر معناه حره)

هذا قول عسانا اجمع . حكاية في مسهبه ٣ . والله قد ما روى
عن سبويه في الصحيح . عن معاوية بن عبد الله . قال . قلت لابي عبد الله
عليه السلام . ممنول . عن سبويه عرفه . قال . لا . إذا كان قد مضى فقد
أدرك الحج (١) .

وفي الصحيح عن الحسن بن محبوب . عن سبويه . عن أبي عبد الله
عنه سلام . في رجل اعتمر عتبه عرفه عند الله . قال . لا . حتى عند حجه
الإسلام . ويكتب بسيد حرام . ثوب . وثوب الحج .

وإنما حرم المصنف هذا بالاحترار . وتردد في تسمي . بمحسوس مؤنة

(١) التهذيب ٥ - لا بد ٢ - ١٣ - باب ٣٤ - من أحكام الحج

ب ١٦ ح ٧

(٢) (٣) مسهبه ٢

(٤) الفقه ٢ ١٢٩٠/٢٦٥ . الوسائل ٨ : ٢٥ أبواب وجوب الحج ب ١٧ ح ٢

(٥) عنه ٢ ٢٦٥ ٢٦٩ - ح ٢٦ ٢٦ - باب ٣ - من أحكام الحج

ب ١٧ ح ١

نفس في بعد ذنوبهم

ويسمي سطح بعد سائر الاستطاعة ما مضى ، لإصلاح النفس ،
حصول ما يستحقه ، غير سبيد في سبب عدم الاستطاعة وبقاءه مع
حكمه بوجه من بعد ، وهو عجب

فخرج

أولاً : من سبب بعده في حجب به تحت غيبه سببه ، لكن
من سبب وجب كعبه من وراء سبب وجب سببه فخرج في إدار قبل
التلبس لا بعده .

والمرجع قبل سبب وجه بعد حتى حرم فسطح وجوب
الاستبرار ، بحدته دحلا مسدود ، فكان حجب نسبي كحجب ممكن قبل
التصرف ولم يعلم الوكيل .

وقد شخ به بضع إجماع ، وسبب بحدته ، وضعفه ظاهر ،
لا صحة لإجماع ، بل هو مغلل ، حجب نسبي ، فكان كما لو لم يرجع ،
ولا حرم من سبب عباد أحياء ، وبما بعد فخرج منه في موضع
مخصوصة ، ولم يثبت أن هذا منها .

الثاني : من حرم بعد سبب مولا ثم سببه بضع إجماع ، لأن
الإجماع لا يمنع سببه ، فلا يمنع صحة بضع ثم كان المشتري عابدا
بذلك فلا حرام به ، وإن لم يثبت به حرام على غيره ، إلا مع قصر
الزمان بحيث لا يفوته شيء من المانع .

ثالث : لا فرق في مميوز بين نقل ومكاتب المصطلق الذي لم يؤد
وشروط وأمر بوجه والمقصود نعم بوجهها بعض مع المولى ووسع

(١) الدرر ٨٣

(٢) المبسوط ١ : ٣٢٧

«لَا تُبَاعُ بِمَنْفَعَتِهِ»

«ویمشی ویرک» غلبہ لا بقدر علی ذلک، معجم علی حشی، «فان
«یخلد القوم ویخرج معهم»^(۱)۔

«خات شہداء شیعہ فی سہدائے ساجد علی لامحبات»^۲ وہو
مشکی، خصوصاً فی «وہ شہداء» جہت وقوع سہدائے شیعہ علی معنی (ایہ
شہداء

وہ سہدائے شہداء وہ لاشکراً، د سہدائے شہداء (ایہ شہداء معنی
وجوب المستطیع، ائمہ عداد علی حج، سہدائے شہداء سہدائے شہداء
علی تحصیل «د» «جہ»، «سہدائے شہداء» علی حشی، «فان سہدائے
لأصحاب فی حرم عباد» «لأحد» «عمر مدنی» «فان» «لأصحاب»
مفسرہ^۳ فی صحیحہ محمد بن مسلم «حاشیہ حشی» «فان» «فان»
«ما حج» «و» «سہدائے شہداء» «حشی» «مفسرہ» «لأحد»
«ممكن حشی» «فان» «سہدائے شہداء» «فان» «سہدائے شہداء» «فان»
«فان» «فان» «سہدائے شہداء» «فان» «سہدائے شہداء» «فان»

«لأحشی» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء»
«ممكن» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء» «سہدائے شہداء»
«خاصة»۔

قوله : (وَلَا تُبَاعُ ثِيَابُ مَهْمَةٍ) .

مہمہ - سہدائے شہداء - سہدائے شہداء - سہدائے شہداء - سہدائے شہداء

سہدائے شہداء ۱۳ ۱۲ ۱۱ ۱۰ ۹ ۸

۲۹ أبواب وجوب الحج - سہدائے شہداء - سہدائے شہداء

(۲) التہذیب - ۱۱

۳ فی سہدائے شہداء

۴ فی سہدائے شہداء

(۵) المصنفہ فی سہدائے شہداء

«مرد د سزد قدر الكفاءة من القوت و منه و با ذهاب و عود

و بالراحلة : راحلة مثله

السالم من معارضة الحرج المنفي .

و هو ذات عده و قدر حاجته و حسب نوعه و بدقته

و حرم تسريح قدس به و من هو كافي به هذه المستندات مشتمل
به تسريح و هو حيد و رعد ضروريه و به نوع و معناه عليها و غير
بعضها باستحقاق و يجوز و انما يحصى به عده . و هو كافي عده في ذلك مثله
فمشكك و لا يوجه عده و " مثل ذلك قد ثابت به هذه المستندات و محله
الاستثناء عنها بتحصيل به من زوج و زوجة ، حيث لا يجب عليه معها
بمشفقة بالزوجه من وجوب الحج و بالزوجة و عدم الاستثناء بغيره
مما يشك فيه في هذا المقام

و بحسبه مقتضى لازم حريته و لأخبار مستندة و وجوب الحج على
كل من يمكن من تحصيل مرد و زوجة ، و قد عرفت ان مقتضى كثر من
لأخبار بوجوب على من صاب مني ، و يجب لأقصر في تحصيلها أو
بغيرها على قدر ضروريه ، و قد عرفت عدم

قوله (و مرد د سزد قدر الكفاءة من القوت و مشروب و هه
و عوداً ، و بالراحلة راحلة مثله) .

لمعتبر في قوت و مشروب يمكنه من تحصيلهم ، و بالضرورة في
حرب ، أو بغيره على تحصيلهم من بعده ، و من غيره

وقال للعلامة في استدلاله و مبني . و مرد د تم بعده في كل مورد
و حسب حمته ، بخلاف بعدا و عطف التهادن ، فانهم إذا قدم من الموضوع

(١) في ١٠٠ : مطبوع

(٢) حساب ٨٩

(٣) زيادة من ١٠٠

بعبارة لهم به يجب حملهما من نده ، ولا من فوق السدان ، في مكة
كأطراف الشام ، ويستعد الحجاج إذا توقف على ذلك ، وهو مكمل ،
والمنحة عدم غرق في وجوب حمل الجميع مع لا مكان واستدعاه مع مسقة
السيدة

وقول المصنف (واما حقه حقه مشد) يمكن أن يريد ضمانته في
القوم والضلع ، به قطع سبيل في به ومن حب قات والمعتسر في
الرحمة من ماله وبم محملا را حقه من غيبه ، لا يكفي غيبه نفسه في
اعتبار محمّل وبكسه ، فإن انسي صلي لله عنه به ، ولأنه عنيهم لسلام
حقوا على بواصل^١ ، ويمكن أن يريد الضمان في إرفعه وأضعه ، وهو
ظاهر حيار لعلامة في سكره^٢ ، والأصح الأول ، غونه عنه سلام ضمن
عرض عليه لحج فاسحب ، هو ممن ستص ، وبه سحني وبه على حذر
أجدع أيت^٣

وعنى هذا فمن أن سيمسك على بر حقه من غير محمّل ولا منحه
من ذلك ضرر ولا مشقة ثم عسر في حقه لا وحده الرحمة ، وبه حقه من
ذلك مشقة أعسر في حقه وجود محمّل ، وبه وحد مشقة عظيمه في ركوب
المحمّل أعسر في حقه الكسه ، ولا فرق في ذلك كله بين الرجل والمرء

وفي حكم مراد وراحته لألا ، لأوعيه أي محتاج بها في التعريق ،
كالتعريق وأوعيه ماء من بقرية وبحود ، وسيرة وشهها ، لأن ذلك كله مما
محتاج إليه في السفر ، فلا تتحق الاستدانة بدونه

ويطلق لعدده غيرها بقضي أعسر قدر الكفاية من إيراد والرحمة دهن

(١) سكره ، ٣٠٠ ، ٢ ، ٦٠٣

(٢) الدروس ٨٤ ،

(٣) سكره ١ ، ٣٠١

(٤) النهج ٣ ، ٤٣ ، الاستصار ٣ ، ١٤٠ ، الجلال ٨ ، ٢٦ ، باب وجوب الحج

وشرائطه ١٠ ح ١

وخت نہ وخت کو کثر نامی مع وجودہ و فیہ ہر راد عن شمس اقل
درخت و درخت ص

ويزيد ، سواء كان في أهل وعشيرة ذوي بيعة ، أم يكن ، وسواء كان في بيعة مسكن ، أم لا ، ويهدد بعضهم صريح في المذكورة بدمي ، ومحذو بال في سكنت بالاقامة في غير ما هو متفق عليه ، وحرر عظم فيكون مفاد ' وهو جنس في صورة الحق في بيعة بدت ، مع مع تفادها كذا ، كالـ واحد لا يفتنه في بعض ، أو شاة بعض ولا يبريد بعدد بيعة ، فيحصل فيكون عليه عبد كذا في بيعة في جنه ، جميع بطاني الأوامر انما من معارضة الحرج .

[illegible]

وذكر شرحه في سنة ١٠٠٠ من سنة في غير هذه ما وجد عليه
 صحيحه في كتابه مسطوع من بعده في الشاة على وجه
 الدوام ، أو مع نقله بغيره ، كما يجوز منكم بعد سنته . وهو غير
 واضح . ومبني على تمام الكلام في سنة ١٠٠٠ من سنة لله تعالى

قوله (ويحب شراؤها وسوكتها) تنص مع وجوده ، وقيل إن
راد عن ثمن المش لم يحب ، والأول أصح .

(١) التذكرة ١ ، ٣٠٠ ، والمتن ٢ ، ٦٣٨

٢) الخلية ٢٧ في الجدول ٢ هي ٢٢ - ٢٢ = ٠

$$1 + \gamma \quad 1 \quad \frac{1}{\omega} \quad \text{---} \quad (10)$$

Y 0 124-1- (2)

ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه بحسب عبثه . فهل مُنْع منه
وليس له سواء سقط الفرض

لقول للشيخ - رحمه الله - في المسألة ، وسدس عنه أن من حلف
على ما به سنت لم يجب عليه إخراج حصة الدين ، فكذلك إذا
ضعف ، مع الأصل ، ووجوده في . كتب سحيء بالله ، شاء الله
تعالى^(١)

والأصح ما عساه لأكثر من إيجاب ميراثه ، فثبت عليه إخراج مع
يمكن منه مطلقاً ، لأن إخراج ورثته ، كما أنه لا يرد له إلا بعد
حصولها ، بغير وجوبه مطلقاً ، فيكون ما يوجب عليه ميراثه مستنداً وحيداً

قوله (ولو كان له دين وهو قادر على اقتضائه بحسب عبثه ، فإن
مُنْع منه وليس له سواء سقط الفرض) .

يتحقق قدره على الاقتضاء ، يمكن تحصيله بنفسه أو غيره ، وهو إخراج
في مساعدة بحكم شرعي ، ووجد فهو مقصود

ولو يوجب على إمداد حكم حوزة في نفسه وجبات ، ظهر هذا
أنه كذلك .

ومضى أمسح لاقتضاء ، من أجل ذلك ، ونحوه على حادثة وم
يكن به سواء لم يجب عليه إخراج ، لأن الاستطاعة يجب حاصلة ولا يجب
عليه لاسدده . ويحتمل قول وجوبه ، أن بحيث يمكنه لاقتضاء بعد
الحج ، كما إذا كان عبده من لا يمكنه إخراج به

وباحتماله فإن حج واجب مشروط بغير الاستطاعة ، ومطلق بالنسبة
إلى غيره من المستدات ، فهي لم تتحقق الاستطاعة لم يجب تحصيلها

(١) المبوط ١ . ٢٠

(٢) كما في إيضاح القوائد ١ ٢٦٨

(٣) ص ٦٢

«أو كان له مال وعليه دين بعد ذلك» يجب ، إلا أن يفصل عن دينه ما يعموم
الحج ولا يجب لأفة من الحج ، لأن يكون له مال بقدر ما يحتاج إليه
زيادة عما استثناه .

بحره ولا مكسب وإن سهل ، لأن شرط وجوب المشروط لا يجب تحصيله
ومنى تحققت الاستدانة من وجوب مصنف ، فحجب يحصل ما توقف عليه
من شراء برذون ، حقه وغرفة ، لأن ما لا يتم سواها المصنف ، إلا أنه فهو
واجب .

قوله («وإن كان له مال وعليه دين بعده» يجب ، إلا أن يفصل
عن دينه ما يقوم بالحج) .

بإطلاق عبارة مقتضى عدم الفرق في الدين بين أن يكون حلاً أو
مؤجلاً ، ويهدى بعمه صحيح في حقه ، «إسناد عليه بعدم تحقق
الاستدانة مع وجوده» ، «وإنما» مع ساجد ، فيسقط الحج^(١)

وجميع أن يمنع بوجه قصر في بعض الموارد ، كما قد كان الدين
مؤجلاً وحلاً لكنه غير مصنف له ، وإن استسوى وجه توقف بعد الحج ،
ومنى متى القصر وحصل يمكن من حج بحسب الاستدانة المقصصة
بالحج ، وقد روي شيخ في صحيحه ، عن معاوية بن عمر ، قال
سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين ، عليه ربح حج ، قال
« نعم ، إن حجه لاسلام وجهه على من أطاع بمشي من مسلمين »^(٢)

قوله («ولا يجب الأقر من الحج ، إلا أن يكون له مال بقدر ما
يحتاج إليه زيادة عما استثناه ») .

مقتضى العبارة وجوب الأقر من إذا كان له مال بقدر ما يحتاج إليه ،

(١) المتهر ٢ - ٦٥٣

(٢) تهذيب - ١١ - ٢٩ ، لاسم ٢ - ٤ - ٨ ، بوم ٨ - ٢٩ بواب وجوب الحج

ولو كان معه قدر ما يحج به فإرغته نفسه في الحج أو نحو صرفه في
النكاح وإن شق تركه ، وكان عليه الحج .

وهو إما يتم إذا كان معه من حجه لا يمكنه تحقيقه بزيادة حجه به ، فإنه
يجب إفرصه بحسنه فيمكنه الحج مع إيمانه أنه لا أن به .
والوجوب لأعم من عسى وسخيري ، وإن وجوبه لا فحل نسب مع إيمانه .
الحج بماله لكن على وجه التخيير .

وقد حسن السهدي في الدروس حيث قال : ويجب لأشد به حب
بعدم مع ماله وكذا وفي الغصاة ، وحسنه في الحج بماله .

ويستفاد من وجوب لأشد به عدم مع ماله به لو كان به دين لم يحل
يكتفي للحج ويمكنه إفرص ما يحج به كالمستضعف ، وهو ثابت ، يستدعي
التمكن من الحج .

ومن هذا يظهر أن ما ذكره في التمهيد من أن من كان به مال فباعه قبل
وقت الحج مؤجلاً إلى بعد فانه سقط عنه الحج ، لأنه غير مستطيع فحسب
بحجده على إطلاقه ، وإن هددته حينه بقبول ثوبه في سبيل ما يحج
على الموسر ، وكذا لو كان له دين فباعه قبل الوقت أو فنه ، فبأنه حين وقت
الحج كان فقيراً به بحيث عده ، وحري محري من بفق ماله قبل حنوب
لأجل^(١) . وسعى أن يرد بالوفاء وقت خروج يوفد أبيه بحيث يخرج
معه ، وقد تقدم الكلام فيه^(٢) .

قوله (ولو كان معه قدر ما يحج به فإرغته نفسه إلى النكاح ثم
يحجر صرفه في النكاح وإن شق تركه ، وكان عليه الحج)

ودلت لأن الحج مع الاستعانة واجب ، والنكاح مندوب . وحبوب لا
يعارض الواحد ولو حصل له من ترك النكاح صبر شديد لا يتحمل مثله في

(١) الدروس ٨٤

(٢) المنتهى ٢ ٦٥٣ وفيه الحول ، يدل الأجل

(٣) من ١٨

وإن شاء الله تعالى فإن حجة وتفقهه في وعيانه وحب عبده

العبادة ، وحشي منه حدوث مرض ، أو وقوع في شر قدم السكاح كما
صرح به العلامة في المنتهى (١)

ولا يخفى أن بحرية صرف حال في سكاح إن لم يتحقق مع بوحه
بحدوث ما يحجب ويؤثقه على حال ، فقد صرف منه من ستر لو قد لذي يحب
الحوار معه ، أو مكنه حج بدمه حتى يحرمه قضاء

فوله (وإن شاء الله تعالى فإن حجة وتفقهه في وعيانه وحب عبده)

هذا الحكم مجتمِع عليه من (الصحاب ، حكا في التذكرة^٢ ويدل
عليه مقدر ، في صدق الاستدعاء بذلك ، ما ثبت كثرة ، كصحيحه محمد بن
مسلم عن ، قال لأبي جعفر عليه السلام قوله تعالى ﴿ والله على الناس
حج البسب من استطاع إليه سبيلاً ﴾ في قوله ما يحجب به فثبت فإن
عرض عليه حج وسجد في أهله من يستطيع ، ولم يستحي ، ولو
على حمار جرح سره في أن كان استطاع ، حشي عصب وبرك بعض
فبمفعول (٣)

وصحيحه معناه من عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام به فإن
فإن كان دعاه قوم ، لم يجده وسجد فم يعلم ، فإنه لا سعة إلا أن يجرح
ولو على حمار أجده أقر (٤)

وحسنه حشي ، عن أبي عبد الله عليه السلام فإن ، فثبت من عرض
عليه ما يحجب به فمسجد من ذلك ، فهو من يستطيع إليه سبيلاً ، قال
نعم ، ما شأنه يستحي ، ولو حج على حمار سره ، فإن كان يستطيع أن

مجم ٢ ٦٣

(٢) التذكرة ١ ٣٠٢

٣ ، جدي ٤ ٣ ، الاستبصار ٢ ٤٥٣ ، مسائل ٨ ٢٦ ، بواب وجوب الحج

١ ١١ ج ١

٤ ، جدي ٥ ٨ ٢٢ ، مسائل ٨ ٢ ، بواب وجوب حج ١٠ ج ٣

بمشي بعضاً ويركب بعضاً فليحج^(١) .

وصحبه همام بن سارة ، عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « من عرض عليه حج وهو على حمار أو مملوك الدب فأبى فهو مستطيع للحج »^(٢) .

« إطلاق هذه الرواية يقتضي عدم الفرق في السفر بين سوط وغيره ، ولا في السفر بين أن يكون مؤثوق به لا

ويصل عن أبي إسماعيل أنه عسر في وجوب الحج بالسفر بسبب المبدول^(٣) . وهو تقييد للنص من غير دليل .

« عسر في هذه وجوب السفر وشبهه ، حذر من سفره عدم السرح بعير أو حمار ، وهو ضعف ، لأن نص في سفره بوجوب السفر ، السفر ، كما أن من لم يجد سرحاً لم يستطع أن يسكن زوالها في ثاني الحال

بعم لا يبعد عذر مؤثوق بالسفر ، كما في التكتيف بالحج بمجرد بدل مع عدم مؤثوق بالسفر من بعض من يحضر على نفسه ، المستمر بالحج العظيم والمشقة الرائدة ، فكان متفياً .

ويسعى التنبه لأمر :

أول . إطلاق نص وكلام (أكت) ، لأصحاب يقتضي عدم الفرق بين من عسر أو ذوال حنة أو ثلثهما ، وقد صرح في تذكره^(٤)

(١) بدلي ٤ ، ٦ ، حديث ٣٣ ، مسند ٢ ، ١ ، ٨ ، ٩ ، ٣٧

أبواب وجوب الحج به ١٠ ج ٥

(٢) مسند ٢ ، ٢٥٩ ، ١٢ ، مسند ١ ، ٢١ ، مسند ٢ ، ١٠ ، ج ٧

(٣) السرائر ١٢١

(٤) التذكرة ١ ، ٣٠٦

(٥) ليست في بعض

(٦) التذكرة ١ ، ٣٠١

و عجب شایع قدس سره - بدن عین اثر ذرات حبه ، فلان بدن له
 ندهم ، ثم بحسب لغوی ، و کد سر به حد صحیح و فصلی ثم بدن سمعی ، او
 اوصی بدن من صحیح به سده کد کد ، فلان بدن موقوف علی شمول ، وهو
 شرط موقوف موقوف ، فلا بحسب اختصاصه

و سده حبه الایام معصی سره به موقوفه موقوف الاستیفاء بدن به
 صحیح به ، و سده بدن بدن عین سره و سر حبه ، کد بدن ندهم
 و سده بدن موقوفه الاستیفاء - و سده ممکن من صحیح - سده
 بدن ، و سده موقوف الاستیفاء موقوف - حوب موقوف ، و حله فی حبه کد
 یتوقف علیه من المقدمات .

شایع لا فرق بین بدن - ۱ - حبه و سده ، و قل فی بدروس
 به لا بحسب بدن سمعی ، نه سده فی بدن - و حبه سده موقوف مع
 سره

سده - لا شرط فی حوب بدن عین بدن و موقوف به ،
 بل بحسب حبه صحیح سره ، سده بدن ، (لإطلاق موقوف)

سر به - و واحد موقوف به سر به صحیح و سده عین سده له به سده
 عین ، حبه عین صحیح ، لانه بدن موقوف مع عده ممکنه من شیء ، أصلاً بحسب
 عینه ، فمع ممکنه من بعض موقوف موقوف و سده

حسب موقوف الاصح به لا بحسب عین الموقوف به إعادة الحسب بعد
 ایضا ، و هو قول الأکبر ، بالأصل ، و صدق لأمثال ، و صحیح موقوف به
 عین قل ، قل لا عین عینه سلام - حل - یکن به موقوف صحیح به
 حل من حبه ، هر یحری ذات عین به حجه الاسلام او هی دافعه^۹

(۱) المالک ۱ ۸۹

(۲) البدروس ۸۳

ولو وهب له مال لم يحب عليه قبوله .

وقوله سيؤخر سعيره على سائر ومساومه في رد ذنوبه واحده . بعضه
وكان بيده ثمانى مع ثمنه شبهه بحب عبده ، فخره على من حجب
عن نفسه

قال : « بل هي حجة تامة »^(١)

وقال لشيخ في الاستبصار . يحب الله لإعاده ، ومساومه عليه ، وروى
عن بعض من عند شيخه ، قال . ما أتى الله عبداً من عباده من حجب
يكن له ما فحجب به نفسه من صحابه ، فليس حجه لإسلامه . قال
« نعم ، فإن أسير بعد ذلك فعليه أن يحجب » وهي مع ضعف سند
الإسناد وشبهة على عدمه . وثقله محمود على الاستصحاب ، حسب بين
الأدلة .

قوله (ولو وهب له ما لم يحب قبوله)

عنده لشارح . قدس سره . بأن حبه مع كسبه ، وهو حب وحب
مفجع ، لأن وجوده مشروط بوجود الاستعداد ، فلا يحب يحصل شره^٣
وربما على شتمه على نفسه ولا يحب تحميتها . وشوحيه على الأول
سوى ، وعلى الثاني دفع تأثيره في سقوطه . حب ، مع ذلك فعليه
يأبى في رد عن ذنوبه ، وهو غير مستحب له

قوله (ولو سيؤخر سعيره على سائر ومساومه في رد ذنوبه واحده أو
بعضه وكان بيده ثمانى مع ثمنه أهله وحب عبده ، وأخره عن بقرصه)
حج عن نفسه)

١١ . بيده ١٠ ٧١ . أسير ٢ ٤٣ ٤١ . سائر ١٦ ٧٦ . وحسب ٧٠

٢ . مسند ٣ ٤٣ ٦٠ . بقرص ١٠ ١٠ . سائر ١٦ ٢٧ . سائر

١٠ . حج ١٠

(٣) المسالك ١ ٨٩

ولو كان عاجزاً عن الحج فخرج عن غيره لم يُجرئه على فرضه ، وكان عليه الحج إن وجد الاستطاعة .

بعد وجوب عليه الحج واحداً هذه يستحق الاستعانة - أني هي انقدره على تحصيل براد وأجر حجة - بعد حجاً نفسه بذلك ، وإن كانت الإجازة غير وحيمة ، لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب مشروط

وأورد هذا إشكالاً^(١) ، وهو أن يوصفوا في مكة ، مشاء قد صد وحب على لأخبر بالإجارة ، فكيف يكون محرجاً عن حجة الإسلام ، وقد لفرق بينه وبين سائر الحج في أنه معينه في استصعاب في ذلك من حجه الإسلام . حيث حكموا بعدم تداخل المحجتين .

وحجوه أن الحج الذي هو عند من محمود لأفعل لمخصوصه ثم تتعلق به الإجارة ، وبما يثبت بسبب خاصه ، وقد غير ذلك في أفعل الحج ، وبما حرص من محدد مقدار من في ذلك لأمكنه بيع بفعل ، حتى لو حقت الاستعانة في ذلك ساء ، ومكره أو على وجه محرم ثم في ذلك لأفعل صحيح حج ، ولا يعتبر وقوعه داخل حج مقصود ، وهذا بخلاف سائر الحج في أنه أهميه ، لأن حج نفسه غير واجب بالنسبة ، فلا يكون محرجاً عن حجه الإسلام ، لأحلاف بسبب ، مع إحصاء ما حل فيه أيضاً ، كما سيحيى به إن شاء الله تعالى

قوله (ولو كان عاجزاً عن الحج فخرج عن غيره لم يُجرئه على فرضه عن فرضه ، وكان عليه الحج إن وجد الاستطاعة)

هذا مذهب لأصحاب لا علم به مخالف واستدل عليه في مسهب^(٢) بأن من هذا شأنه يصدق عليه بعد النساء أنه مستصعاب ومن حج عن نفسه فوجب عليه الحج ، عملاً بمقتضى الاسم من تعارض ، وما رواه

(١) كما في المسالك ١ - ٨٩

(٢) من سب ٩٩

(٣) المتبقي ٢ : ٦٥٤ .

لرابع ان يكون له ما يورثه غيره حتى يرجع ، فاصلا عن حج
 ١٤٠٠ م قصر عليه عن شئ من حج غيره قبل حج عمه عن تطبيق حج
 ١٤٠١ م بمقتضى عمه فوجده ، ساء كان وحده ، او مع غيره ، او في نفسه

وكذا لو تكلف حج مع عدم الاستطاعة ولا حب على انوار من حاله
لوالده في الحج .

الحج عقلاً ليتناول المستطيع وغيره . ممكن . لكن لا يحصى ما فيه من
سبحه

قوله (وكذا لو تكلف حج مع فقد الاستطاعة

وربما لا يحج غير هذا الوجه مدونة . مدونة لا يحصى على
الواجب كما هو واضح

قوله (ولا حب على بركة من ماله في الحج)

حيث لا يصح في هذه المسألة ، فصار حج في هذه من
بذلك الاستطاعة وكان له من حب ما يحب من ماله في الحج
به على الاستطاعة وحج . وهذا هو الحج

وقال في مسوده وخلافه في مسوده في كتابه في ماله
وحب أن يأخذ من ماله في الحج به ، (حب عليه عقوبة^(١)) ثم قال في
الخلاص وهو يزود لأصحاب خلاف هذا ، فله على جماعة
عليه

وقال في مسوده رحمه الله في مسوده في كتابه في ماله
مال ، فله يأخذ من ماله في الحج به من غير أن يأخذ من ماله
الشيخ رحمه الله في مسوده رحمه الله في مسوده في كتابه في ماله
قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : حالي يحج من ماله وهم يصعب
قال : « نعم ، يحج منه حجة الإسلام » قلت : وكيف منه ؟ قال : « نعم » ثم

(١) النهاية ، ٢٠٤

٢ . من ماله

(٣) المبسوط ١ ، ٢٩٩ ، والخلاف ١ ، ٤١٣

(٤) لم يثر عليه في المتن ، ولكنه موجود في النسخ ٥ ، ١٥

الخامس ، يمكن مسح ، وهو شتمن على صحة ، وتجب
السرب ، والاستمسك على الحجة ، وسعة الوقت قطع مسافة

قال : « إن من أولاد نبيه ، ب رجلاً حصصه هو وولده بنى لى صلى الله
عنه و ، قصصى ب المار و ولد لولد »

ومع ب إدريس ^١ ومن أحر عنه ^٢ من ذلك ، لأن من لوبه ليس مالا
للوالد .

و حات لعلامة في المحبت عن رويه نحصل على الاستدانة بعد
تحقق الاستدانة ، و على من وحب عنه الحج ولا يستقر في دمه و شرط
فه لم يسكن من لأقر ص من ما نوب ، فبه ندمه ذلك ^٣ وهذا يحصل
بعد حد ، مافيه لما يصحبه رويه من قضاء سبي صلى الله عليه و أنه

وكيف كان ولا يصح ما ذهب إليه صاحبو . ، لأن هذه الرواية لا تمنع
حجة في إنساب هذا حكم مذهب بلادهم لقطعة

قوله (الخامس ، يمكن مسح ، وهو شتمن على صحة ،
وتحلية السرب ، والاستمسك على السراحة ، وسعة الوقت لقطع
المسافة) .

هذا بشرط تحقق عليه من عباء ، قتله في المعسر ^٤ ويدل عليه
مصاد بنى عدم تحقق الاستدانة عرفاً مع اتفاقه قول الصادق عليه السلام في
صحيحة درج : « من مات ولم يحج حجة الإسلام لم يمعه من ذلك حجة
تحذف به ، أو مرض لا يطيق فيه الحج ، أو سلطان يمنعه ، فليمت يهودياً أو

(١) تهذيب ٥ ١٥ ٤٤ - النسخة ٨ ٦٣ - بحوث حج ٣٦ ج ١

(٢) السرائر ١٢١

(٣) كالعلامة في المختلف ٢٥٦ ، والتذكرة ١ ٣٠١

(٤) المختلف ٢٥٦

(٥) المعبر ٢ ٧٥٤

وربما لاح من كلام الشهيد في اندروس وحول الاستدلال مع عدم اليأس من سيرة علي سراجي وهو ضعيف ، مع ان في منتهى الاستحسان الاستدلال والحال هذه (١) . ولا بأس به .

وبحصوله من بعد الاستدلال بحسب عدم الإعادة ، لأن ما بعده أولاً لم يكن واجبا ، فلا يجري عن الواجب .

وبما ان قوله في حصوله من بعد يجب بمقتضى عدم الإعادة ، لعدم حصوله من بعد هو سفير ، صحيح ، وبأس من سفير .

فروع :

أول استدلال من صحيحه بحسب مقتضى الاستدلال به لا فرق في وجوب الاستدلال من يكون الشارع من صحيح مرتبة ، وصدق صدق ، وقرين ، أو عدمه ، وبه لا فرق بين من سفير صحيح في رتبة وغيره .

ثاني ، من بعد مجموع ، لا من بعد عدم الاستدلال بقصد ، وكذا من بعد عدمه من بعد من يسأله ، فله يستدل بقصد في عدم التعيين ولو وجد من يسأله أكثر من جهة غير واجب به يمكنه .

ثالث ، من بعد مجموع ، لا من بعد عدمه ، فله يستدل بقصد في عدم التعيين ولو وجد من يسأله أكثر من جهة غير واجب به يمكنه .

رابع ، فان في اندروس هو واجب عليه الحج بلفظ وهو كحجة الإسلام ، بل قوي ، وهو غير واضح في سفير ، بل ولا لإفاد

(١) الدروس . ٨٤

(٢) المنتهى ٢ ٦٥٥

(٣) في ص ٥٥

(٤) سفير . ٨٦

في أحج دنا وستمير أديع فلا قصاء ، وروايات روت وتكسر وحب عليه
سندة وروايات بعد الاستمير ، وروايات قصي عنه

أيضا ، فلما إن نسبة عثمان ، لا بحكم بوجوب الاستدانة على خلاف
الأصل ، فيقتصر فيه على مورد بعض ، وهو حج الإسلام ، وسير والإفساد
إلى قصص وجوب الحج مباشرة ، وقد سقط ما بعد

ثم إن قصص بوجوب الاستدانة ، فهو حجة على مسووح حجج ، و
استدانة نس في عدم وجود ، عدم غير أقرب ليهب ، كما في قصص
الصوم .

خامس : هو استناد مسووح قرار غيره قبل سبب بالاحرم
فصحت بيده فيما قطع به لأصحاب ، ولو كان بعد لأحرم حمل الإساءة
واستحلل . وعلى لأول قبل سمر شفاء حج ثاب ، وروايات سمر قبل
الممكن والأقرب لإحرم .

قوله (فإن أحج دنا وستمير أديع فلا قصاء ، وروايات روت وتكسر
وحب عليه سندة ، ولو مات بعد الاستقرار ولم يؤد قصي عنه)

أما منقوط لقصاء مع استمير أديع فلا ريب فيه ، بحيث لا مثار
وأما وجوب الحج مع روايات أديع ويمكن منه فقر ، المستند في لسعير ، في
الشيخ في النهاية والمبسوط ^١ ، وصاهر علامة في استدركه به لا خلاف فيه
بين علماء ، ويستند عنه بأن ما فعله كان وحا في ماله وهذا سمره في
نفسه ^٢ ، ومرجعه إلى إطلاق الأمر بالحج المسووح لجميع المكلفين ممن لم
يحج ، ومن استأن في الحج لا يصدق عليه به حج حقيقة ، فتأوله
الإطلاق واحتمل بعض لأصحاب عدم لوجوب كما هو لم ير ، للأصل ،
ولأنه أدى حج لإسلام بأمر اشرح ، فلم يدره حج ثاب كما هو حج

(١) المعبر ٢ ١٥٦

(٢) الذكرة ١ ٣٠٣

ولو كان لا يستمسك حنطة ، قيل سقط العرص عن نفسه وماله ، وقيل : تلزمه الامتناعة ، والأول أشبه .

نفسه ، وهذا لاحتمال غير بعيد ، لا أن لأول قرب . تمسك بطلاق الأمر

ومضى وحب عليه حج فحل به مع عذر قصي عنه بعد السبوت كغيره

قوته (ولو كان لا يستمسك حنطة ، قيل سقط العرص عن نفسه وماله ، وقيل تلزمه الامتناعة ، والأول أشبه)

أصبح روه لاسانه ، لإطلاق قوه عليه اسلام في صحبته الحبي
 ، كان موسرا حال بينه وبين حج مرض و أمر بعهده الله فيه من عليه أن
 يحج عنه من ماله صوره لا ماله ، وهو كما تورد جامع العرصي يتناول
 المخلقي .

وبما حكم المصنف سقوط العرص عن اختصاص أكثر الأحبار
 المصنفة بوجوب الاسانه من عرص له "عجز" ، حتى أن لمصنف في
 المعسر" فتصر على إيراد بحث الأحبار ، ولم يورد . واية الحبي المتأولة
 لجميع

ورجح الشرح قدس سره . وجوب الاسانه ، لعدم انعم بالقائل
 بالفرق ، وما ورد في بعض الروايات ، قال سألته عن رجل مسلم حال بينه

(١) كالكركي في جامع المقاصد ١ - ١٥٩

(٢) الكافي ٢ : ٢٧٣ - تهذيب ٢ : ٣ : ١٤٠٦ . وسائل ٨ : ٤٤ بوجوب الحج ب ٢٤ ح ٢

(٣) الوسائل ٨ : ٤٣ أبواب وجوب الحج ب ٢٤

(٤) المعبر ٢ : ٧٥٦

(٥) راجع ص ٥٦

ولو احتج في سفره في حركه عبيقة لالتحاق أو أحد رقصعت
سقط وجوب في عامه . ونوقع تمكن في مستحسن . وفي مات قبل التمكن
والحال هذه لم يقض عنه .

وبين المحج أمر بغيره الله فيه ، فإن عليه أن يحج عنه من ماله . وهو
احتجاج ضعيف ، فإن إحدث نفوس في أمثاله لا يسقط على وجوده
بأنه لم يعقد لإجماع على خلافه كما أنه من . ورواه أبي هريرة لا
تهض حجة ، لأن رواها عن أبي هريرة ، وفي الحاشي . ١٥٥ . حد
عمد الواقعة (٢) .

قوله (ولو احتج في سفره في حركه عبيقة لالتحاق أو بغير
قصص سقط الوجوب في عامه ، ونوقع تمكن في مستحسن ، وفي مات
قبل التمكن والحال هذه لم يقض عنه)

لا ريب في سقوط وجوب مع العجز عن حركه احتجاج بها في
السفر ، وكذا مع المشقة المستبعدة بلامه من ذلك ، كما في مكيب . يحج
معها من الحرج والعجز التمس بآية ورواه . ومنه عدم سقوط بقضاء أو
مات قبل التمكن من الحج ، لاسد شرط الوجوب ، وهو سفر . يحج في
الدمه

ويستبعد من هذه العارة وغيره أن من هذا شأنه لم يكن وتحمل
المشقة فأدرك الحج لم يحركه عن حج الإسلام ، وكذا انصراف والتمسوع
بأنه ، لعدم تحقق الاستدعاء في شرط الوجوب ، فكان كما لو مكفه
تفسير ، وبذلك صرح العلامة في تذكره حيث قد بعد أن ذكر هذه
الشرائط إن من اشترط ما هو شرط في الصحة والوجوب ، وهو انصراف ،
لأن المحذور لا يجب عليه الحج ولا يصح منه ، ومنها ما هو شرط في الصحة
دون الوجوب ، وهو الإسلام ، ومنها ما هو شرط في الوجوب دون الصحة وهو

(١) المالک ١ ٩٠

(٢) رجال الحاشي . ١٧٥

وَيُسَمَّى فَرْضٌ حَيْثُ عَدَدُهُ مَا يَنْصَرِفُ بِهِ مِنَ الْأَلَاءِ بِكَ حُرْمَةٍ وَأَعْدَهُ يَرُدُّ

بِشَوَاحِدٍ مُتَعَدِّدَةٍ لَا اسْتِطَاعَةَ بِمَدْرَةِ سَبِيٍّ حَسْبٍ ، لَأَنَّهُ مُصْنَعِيٌّ وَتَصْنِيفِيٌّ وَمِنْ
بَيْنِ مَعْدِهِ دَوْلَةٌ حَيْثُ عَدَدُهُ مَحَلِّيٌّ سَرِّبٌ وَلَا حُكْمُهُ مُتَعَدِّدٌ بِمُتَعَدِّدٍ
حَيْثُ يَصْحَحُ مَعَهُ ، لَأَنَّهُ يَكُونُ حُجَّتًا عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَحْرِمُهُمْ عَنْ حُجَّتِهِ
الْإِسْلَامِ (١) .

وَأَمَّا سَبْعَةٌ فِي سَبْعَةٍ مِنْ بَيْنِ مَعْدِهِ ، فَمِنْ بَيْنِ دُكْرٍ لَوْ
حَيْثُ قَدْ عَدَّهُ شَرْعًا بِمَحْرَمَةٍ وَعَسَى أَنْ يَكُنَّ حُرْمَتُهُ وَاسْتِطَاعَتُهُ
وَأَسْرَافُهُ بِمَعْدَةٍ مَحْضَةٍ بِفَتْحٍ لَأَنَّهُ مِنْ سَبْعَةٍ بِحَقْلِ الشَّرْطِ ،
فَرَدٌّ لَا يَحْتَاجُ ، وَبِحَقْلِهِ أَحَبُّ ، حَيْثُ عَدَدُهُ دُونَ سَبْعَةٍ ، فَصَرَرُ بِاسْتِطَاعَتِهِ
بِحُرْمَةٍ ، وَبِأَنَّهُ يَكُونُ حُجَّتًا عَلَيْهِمْ حَيْثُ عَدَّهُ لَاحِظًا ، وَفِي تَعْرِيفِهِ

وَأَسْرَافُهُ بِمَحْضَةٍ وَاسْتِطَاعَتُهُ بِمَعْدَةٍ مِنْ بَيْنِ الْأَحْكَامِ بِسَبْعَةٍ
بِوُجُوبٍ وَلَاحِظَةٍ ، بِمَعْدَةٍ مِنْ بَيْنِ عَدَدِهِ لَا اسْتِطَاعَةَ مِنْ بَيْنِهِ ، وَبِأَنَّهُ حَقْلٌ
بِأَنَّهُ يَكُونُ بِاسْتِطَاعَتِهِ سَبْعَةً لَأَنَّهُ مِنْ سَبْعَةٍ ، مَعْدَةٍ كَمَا عَدَدُهُ تَحْقِيقٌ
لِاسْتِطَاعَتِهِ بِمَعْدَةٍ عَدَدُهُ عَلَى تَحْقِيقِهِ ، وَبِأَنَّهُ حُرْمَةٌ ، وَبِأَنَّهُ حَقْلٌ مُصْنَعِيٌّ
بِاسْتِطَاعَتِهِ حَيْثُ وَحْدَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَبِأَنَّهُ دُونَ سَبْعَةٍ ، لَأَنَّهُ عَدَدُهُ بِمَعْدَةٍ وَحْدَةٍ ،
فَلَا يَحْرِمُهُ عَنْ سَبْعَةٍ ، كَمَا لَا يَحْرِمُهُ عَنْ سَبْعَةٍ بِمَعْدَةٍ فَمِنْ بَيْنِ دُكْرٍ
وَقَدْ

قَوْلُهُ وَيُسَمَّى فَرْضٌ حَيْثُ عَدَدُهُ مَا يَنْصَرِفُ بِهِ مِنَ الْأَلَاءِ ،
كَالْقُرْبِ وَأَوْعِيَةِ الزَّادِ .

لَأَنَّهُ فِي سَبْعَةٍ سَبْعَةٌ مِنْ بَيْنِ دُكْرٍ كَمَا يَخْرُجُ بِهِ فِي مَقْصُودِ
الْإِسْتِطَاعَةِ وَيَحْتَاجُ شَيْءًا مِنْ بَيْنِ دُكْرٍ وَبِأَنَّهُ مَحْضَةٌ بِمَعْدَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وَبِأَنَّهُ
وَمِنْ بَيْنِ حُرْمَةٍ مَحْضَةٍ ، بِمَعْمُومٍ

(١) التذكرة ١ ٦ ٣

(٢) الدروس ٨٥

ولو كان له طرفان فصيح من جهةهما سنك لأخرى ، سواء كانت
أبعد أو أقرب ، ولو كان في طرفين عدو لا يدفع إلا تنك ، قيل سقط
وإن قل ولو قيل يجب التحصيل به من جهة كل حسب

قوله (ولو كان له طرفان فصيح من جهةهما سنك لأخرى ،
سواء كانت أبعد أو أقرب) .

إنما يجب سنك لأبعد ، ثم تقصر بقصد عنه وسع . من هـ ، م هـ
قصرت بقصد عنه و قصر الرمال عن سنكها باقف ألوجوب على محال سنك
الأقرب .

قوله (ولو كان في طرفين عدو لا يدفع إلا تنك ، قيل سقط
وإن قل ، ولو قيل يجب التحصيل مع التمكك كل حسب) .

يقول القسوط بنشيخ . رحمه الله إجماعه ، سقط من بقصد
الشرط ، وهي تحببه بسوء ، ويقال من لا يوافق على هـ بوجه صدم لا
سعي لإعاده عنه ، وإن من خلاف من حدد لسان فهم لا يجب عليه التحج
وإن قل انصاف وهد في معاد

وبوجه على لأول . مع باقف ألوجوب على تحببه بسوء بالتمهل ،
بل شرط اشتمال من لمصب ، وهو حاصل ، لا حتمه من يدفع عدو
بالمان معدور ، وبعد بتمهل الشرح بقصير بوجوب مبصق ، فوجب منه
كلها على ما يهـ

وعلى شاي . بالمدفوع على هـ بوجه ثم نقصه به بعبارة على
الظلم . من الوصول ، من فعل ألوجوب ، وهو حج شرع لا مرجوح ، كما في
دفع المال إلى عديم لاستيفاد مستم من الهلاك وبحود

وعلى الثالث . ولا مع القسوط في الأصل ، لا تنك . بل على
وثاق مع المساواة ، فإن كان محال بالاختيار على هـ بوجه يس فيه ذنوه

وَصَدِيقٌ سَحَرٌ كَقَدْرِهِ . . . فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ سَلَامَتُهُ ، وَإِلَّا سَقَطَ
وَبُيِّنَ امْتِنَانُ التَّوَصُّلِ بِهِ . وَنَحَرٌ ، فَإِنْ سَادَ فِي عَيْنِهِ سَلَامَتُهُ ثَبَتَ مَحَرُّهُ
وَبُنِيَ حَتُّهُ خِدْمَتُهُ فِي أَحْوَالِ الْعَقَبِ سَقَطَ حَرُّهُ
وَمِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ ، رَحِمَ رَبُّهُ ، وَفِي الْحَقِّ
بِالإِحْرَامِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ

قوله (وطريق سحر كقدره) . . . فَإِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ سَلَامَتُهُ ، وَإِلَّا
سَقَطَ ، وَبُيِّنَ امْتِنَانُ التَّوَصُّلِ بِهِ . وَنَحَرٌ ، فَإِنْ سَادَ فِي عَيْنِهِ سَلَامَتُهُ ثَبَتَ
مَحَرُّهُ ، وَإِنْ حَتُّهُ خِدْمَتُهُ تَعَيَّنَ . وَبُنِيَ سَادَ فِي أَحْوَالِ الْعَقَبِ سَقَطَ
(حَرُّهُ)

مقتضى معارضة ، صَدِيقٌ سَحَرٌ بِهِ مَحَرُّ سَلَامَتِهِ فِي عَيْنِهِ سَلَامَتُهُ ،
فَلَا يَحِبُّ مَعَ شَيْءٍ لِحَالِهِ . وَبُنِيَ بِعَيْنِ السَّارِحِ دَيْتٌ ، بَلْ أَيْتَنِي بَعْدَهُ رَجَعَ
الْعَقَبُ^(١) . وَهُوَ حَسَنٌ .

والحاصل ، صَدِيقٌ سَحَرٌ كَقَدْرِهِ فَعَقَرَهُ فِي عَيْنِهِ سَلَامَتُهُ
خَوْفُ الْعَقَبِ مَقْبُولٌ . وَبُنِيَ خَوْفُ الْغُرُوبِ نَسَبُ الْغُرُوبِ
وَلَوْ اشْتَبَهَ الْحَالُ وَجَبَ سَلُوكُهُ كَالْبَرِّ .

وَبُنِيَ سَقَطَ مَحَرُّهُ مَعَ خَوْفِ دَحْوٍ فِي شِدَّةٍ سَبِيحَةٍ ، فِي أُنْثَاهِ
وَبُنِيَ مَحَرُّهُ مَعَ خَوْفِ دَحْوٍ فِي شِدَّةٍ سَبِيحَةٍ ، فِي أُنْثَاهِ
مَحَرُّهُ ، خِصُوصًا مَحَرُّهُ فِي سَبِيحَةٍ وَبُنِيَ مَحَرُّهُ مَعَ خَوْفِ دَحْوٍ فِي شِدَّةٍ ،
بَعْدَ شَرْطٍ ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلٌ

قوله (وَمِنْ مَاتَ بَعْدَ الإِحْرَامِ وَدَحْوٍ يُحْرِمُ بَرْنَتَ دَمِهِ ، وَفِي
يَحْرِمُ ، بِالإِحْرَامِ ، وَالدَّوْنِ أَصَحُّ)

أَمَّا بَرْنَةُ الدَّمِ مَاتَ مَحَرُّهُ بَعْدَ الإِحْرَامِ وَدَحْوٍ حَرَّمَ وَبُنِيَ
إِكْمَالُهُ فَهُوَ مَذْهَبُ الْأَصْحَابِ لَا يَحَرُّ فِي مَحَرِّهِ وَبُنِيَ فِيهِ مَا رَوَاهُ

شخ وبن سبويه في صحيح ، عن يزيد العجلي ، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً فمعه حمل من وثيقة ورأى قصاباً في الطريق ، قال : إن كان ضروره ثم مات في الحرم فقد أحرمت عليه حجة الإسلام ، وإن كان مات وهو ضرور قبل أن يحرم جعل حمله ورأى وثيقته في حجة الإسلام ، وإن قصير من دمه ثم فسر يديه لم يكن عليه دين ، قلت : رأيت في كتاب حجة بطوع من مات في طريق قبل أن يحرم ، لم يكن عليه وثيقة ، ما معه ؟ قال : يكون جميع ما معه وما ترك لغيره ، إلا أن يكون عليه دين فمضى به ، أو يكون وصي بوصية قبله ذلك لمن أوصى له ، ويجعل ذلك من ثلثه (١) .

وفي صحيح عن حماد ، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل خرج حاجاً حجه الإسلام فمات في الطريق ، قال : إن مات في الحرم فقد حرمت عليه حجة الإسلام ، وإن كان مات وهو حرام فمضى به وإليه حجة الإسلام .

وخصلاق كلام مقتضب - حمله لله - وبشره . ينص عليه الفرق في ذلك بين ما يقع ثلثين بحرم الحج ونقصه ، ولا بين ما سبب في رجل أو الحرم ، محرم أو محلاً ، ثم ما مات بين الإحرامين ، ويهد لتعميم قطع المتأخرين ، ولا بأس به .

والصواب بالأحرى بالإحرام شخ في الخلاف (٢) وسنذكر في (٣) .

(١) عتبه ٢ ٢٦٩ ٣ ٤ - عهد - ١١٦ ١٢ ١٣ - مسائل ٨ ٤٦ - أبواب وجوب الحج ٣٦ ج ٣

٢ الحاشي ١ ٢٦٦ ١٠ عتبه ٣ ٢٩ ٣٣ ٣٤ - مسائل ٨ ٤٧ - أبواب وجوب الحج ٢ ج ١

٣ كاشف الأوهام في المسائل ١٦٦ - عهد - في مسائل ١ ٩١

٤ خلاف ١١٦ - كلامه في حج - في حجة عنه عند الشعة ٢ ١٦٦ (٥) السرائر ١٤٨ وهو كما في الخلاف .

وإن كان قيل ذلك فثبت عنه أن ما به يستدل ويستدل به
بكن كذلك .

و ما سخر به مفهوم لغة عند علماء في صحيحه يريدون أن يكون
وهو صفة فيكون به محرم جعل حجة و قد انتهى في حجة الإسلام . كذا
معارضين يستدلون قوله عنه بذلك . وإن كان ذلك محرم فليقل عنه
وليه حجة الإسلام .

و قد ورد في صحيحه عند بعض العلماء
بالإجماع . به حرمة ما جمع بين ما هو
الحرام ، وإنما يحصل بدخول المحرم^(١) .

و لأصح هذه الأحكام ، أن ما جمع بينهما لا يكون حلالاً ، ولا
بما به يعرف بعضه ، حرمة ما به من ما به يحرم أحداهما . حرمة
بما به لا أحدهما صحيحه ، وإنما يحصل لأصحابه ليس به حجة على رأسه ،
وإنما هو صحيح في صحيحه . و قد ورد في صحيحه ما به من
ثبت في ما به ، و قد ورد في ما به ، في " صحيحه " .
كأن حجة ما به ، و قد ورد في ما به شيء .

و قد كان لأصحاب هذه من ما به حجة واحدة ، لأحداهما و قد ورد
الحرم بها ، حيث أن ما به من ما به من طريق آخر^(٢) ، إلا أن
يكون الحكم إجماعياً عنده .

قوله (وإن كان قيل ذلك فثبت عنه أن ما به يستدل به)
و استدل به به بكن كذلك (

لا ريب في إيجابه ، و كان هذه مع سائر صحيحه ، لا أخبار

(١) المختلف ٢٥٨

(٢) عده ٢٢٢ و أخبار صحيحه ٢ - ٣

(٣) في ١ ص : الأحكام

يمكن فيه الإتيان بجميع أفعال الحجاج مستخدمة بشرطه ، وكتبتى علامته في
التي ذكره بمضي زمان يمكن فيه تأدي لأركان حركته ، وحسن لأكباء بمضي
زمان يمكنه فيه الآخره ودخول حركه

وبد وقتت منه في هذه حركه من لأجل حركه عن نقطه لا مستقر
فصلاً عما يحقق به ، وبما غير لأصحاب ذلك بناء على : وجوب قضاء
تسع وجوب لأداء ، وبما سيجي وجوبه بمضي زمان يمكن فيه سجع
مستخدمة بشرطه ، ويمكن بناء على : من : وجوب قضاء تسع بناء
لوجوب لأداء ، وبناء مستند من كتاب من لأجل سجع عقيدة على عدم
إتيان لأداء مع بوجه حركه به ، بناء على سجع تسع وتسع
المتقدمتين^(٢١) .

وقد قطع لأصحاب من حركه به بناء على فتحت عن بوجه
مات قبل حج تسع لأجل قضاء به ، تسع عدة سجع سجع في بوجه
تصوير عدم الاستدعاء ، وهو حركه تسع : وجوب قضاء تسع وجوب
لأداء .

وحركه علامته في التي ذكره : من تسع منه بناء على سجع وقبل بمضي
إتيان عودهم ثم يستمر سجع في دمه ، لأن منه : حركه لا تسع منه في
أشتر نقطه^(٢٢) .

ويشكل حركه ل بناء على : من : حركه لا مستطاعه بعد التبع
من أفعال سجع لا يؤثر في سقوطه قطعاً ، ولا لوجوب إعادة سجع مع تسع
المان في رجوع ، أو حصول أمضى بني شق معه سجع ، وهو معلوم
الطلان .

(٢١) السجدة ١ - ٣٦

(٢٢) في ج ٦

(٢٣) التذكرة ١ - ٣٠

هـ كافر عب عبه حج ولا يصح منه عب أحرم ثم نسيم أعداد
لأحرم هـ هـ لم يسكن من عدد في سبب حرم م موضع ورو
أحرم ر حج ورسث بوقف بغيره حجه ، لا ب سائق إحراماً . وإن
صاق الوقت أحرم ولو بعرفات .

قوله (والكافر يحج عبه الحج ولا يصح منه)

هـ هـ حكمان ، حمان عدد ، وحان في ذل من حبه ، فرعم
الكافر غير محط بشي من خروج ولا ريب في قتله

هـ رتب على أحرم به بمرات كدث ثم ، لإحلال بالحج ، يكن لا
يحج قصوة عبه ، وب نسيم وحب عبه الإسلام بالحج مع عبه لا يستدعه
فقط ، وبه وبها في فقه بوجهين . وعب بعلامه في بذكره في وجوب
حج نسيم لا يستدعه في ما الإسلام ، وهو غير واضح

قوله (فلو حرم ثم نسيم أعداد لإحرام ، وإذا لم يمكن من
العود إلى الميقات أحرم من موضعه) .

هـ وجوب الرجوع إلى المقاد مع الإمكان وبعده لإحرام منه فظهر ،
لسوق الواجب عبه . و لاكتفاء بإحرام من موضع الإسلام مع تعدد
العود ، فلان من هـه شانه تعدد من ساسي والجاهل وبس بالتحقق مع
ثوب دث بالسة بينهما ، كما سيجيء بيانه ب شانه لله تعالى " . ولو كان
قد دخل مكة خرج ، بي خارج أحرم ، فإن تعدد أحرم من مكانه

قوله (ولو أحرم بالحج وأدرك الوقوف بالمشعر لم يحرمه إلا أن
يستأنف إحراماً ، ولو صاق الوقت أحرم ولو بعرفات)

هـ الشارح قدس سره كان حق العبارة أن يقول أحرم ولو

(١) نقله عنه الكاشاني في مدائع الصائغ ٢ : ٦

(٢) التذكرة ١ : ٣٠٧

(٣) في ص ١٧٢

ووجه مسئلة ثم لا تعد على الأصح

بمشعر . لأنه تعد ما يمكن فرض لأخره فيه . فحس وجوب وعمله .
بخلاف غيره . فإن لأخره معه حدث من أبيه . هذا لأنه رحمه
الله . وهو حدث بآثار . أمثال لأخره من مشعر . لكنه غير أصح .
كما سيحكيه تحقيقه^(١)

ثم إن كان صحيح قبل وفاءه ثم حجه وعمر بعده . وإن كان فرصة البيع
وقد قدم عمره ففي لأخره . بعد . أي حج لأخره . وأخره .
شرح ناشي . وإن كان من ماله . أو من ماله . أو من ماله .
بمعنى في مسئلة^(٢)

قوله (ووجه مسئلة ثم لا تعد على الأصح)

خالف في ذلك شيخ . رحمه الله . في مسرود . فذهب إلى وجوب
الإعادة . بحيث إن تددت بعد على . لأنه لا يمكن إلا تصح
حجه^(٣)

ول في مسرود وما ذكره . رحمه الله . به على . أنه لا تعد بطله قد ثبت
بإدائه في الأصوب^(٤) . وبإدائه صريح قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾
كفروا ثم آمنوا ﴿ حيث ثبت كفر بعد الإيمان

وستان^(٥) على وجوب إعادته بقص يقوله تعالى ﴿ ومن يكفر
بالإيمان فقد حبط عمله ﴾^(٦) . وهو استدلال ضعيف . لأن الإحاطة مشروطة

(١) المسالك ١ ٩١

(٢) في من ٢٣٣

(٣) المسالك ١ ٩١

(٤) المبسوط ١ ٣٠٥

(٥) المعتمد ٢ ٧٥٧

(٦) النساء ١٣٦

(٧) نقله عن أبي حنيفة في التذكرة ١ : ٣٠٧

(٨) المائدة ٥

«محتاج إلى استئجار لا يعيد حج ، إلا أن يحل تركه منه

ثم أورد الشيخ على نفسه أنه يرم على هذا القول أن يتركه لا يتركه قضاء العتبات التي فاته في حال لارتناد ، لأن له به بحكم الإسلام يكون كفراً أصلاً وكذا لأصل لا يتركه قضاء ما فاته في كسراً وهذا الإيراد موجه ، وهو من حجة لأنه على فساد بيت ساعده

قوله (والمحتاج إلى استئجار لا يعيد الحج ، إلا أن يحل تركه منه)

هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وقد ورد بعدم لإعده مرات كثيرة ، كصحيحه بريد بن معاوية العجلي ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ، ثم من الله عليه بمعرفة ويدبونه به ، عليه حجة الإسلام وقد قصي فريضته فقال « قد قصي فريضته ، وهو حج لكأن حج بي » قال وسببه عن رجل وهو في بعض هذه الأصناف من أهل قرية ناصب مسدين ، ثم من الله عليه بمعرفة هذا الأمر ، يقضي حجه الإسلام فقال « تقضي حج بي » وقال « كل عمل عمته وهو في حال نصه وصلاته ثم من الله عليه وعرفه بولايه فبه يوحى عنه ، إلا الركعة ، فبه يعيده ، لأنه وضعها في غير موضعها ، لأنها لأهل الولايه ، وأما الصلاة والحج والصيام فليس عليه قضاء » (١).

وصحيحه محمد بن مسلم وبرد ورره ونقص من يسار ، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام في رجل يكون في بعض هذه الأهواء ، كالحرورية ومزحجه وعتنانية والقدرية ، ثم يوب ، ويعرف هذا الأمر ، ويحسن رآه ، أنعد كل صلاة صلاها أو صوم أركه أو حج أو ليس عليه

(١) في جميع الحج الأصلي .

(٢) الموطأ ١ ٣١٥

(٣) التهذيب ٦ ٢٣٩ ، الاستبصار ٢ ١٤ ٥٢٣ ، التوسيع ٨ ٤٢ أبواب وجوب الحج

بِعَادَةِ شَيْءٍ مِنْ دِيكَ ^٢ قَالَ : « سِرِّ عِنْدَ إِعَادَةِ شَيْءٍ مِنْ دِيكَ غَيْرِ التَّوَكُّاهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلِمْ أَنْ يُؤَدِّبَهَا ، لِأَنَّهُ وَصَّيَ تَرْكَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا ، وَبِأَنَّ مَوْضِعَهَا أَهْلَ بِلَايَةِ »^١

وَحَسْبُهُ عَمْرٍوسُ ^١ . قَالَ : كَتَبْتُ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَسْأَلُهُ عَنْ حُلِّ حُجٍّ وَلَا يَسْتَرْسِ وَلَا يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ عِنْدَهُ بِمَعْرِفَتِهِ وَبِدَلِيلِهِ . عَلَيْهِ حُجَّةُ (إِسْلَامٍ) وَقَدْ فَصَّلِي قَرِيبَهُ اللَّهُ ^٢ قَالَ : « قَدْ فَصَّلِي قَرِيبَهُ اللَّهُ ، وَلِحُجٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشْرِ رَحُلٍ ، هُوَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَصْصَافِ مِنْ أَهْلِ عِنْدِهِ بِصَبِّ مَدِينٍ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ عِنْدَهُ يَعْرِفُ هَذَا الْأَمْرَ ، بِفَضْلِي عِنْدَهُ حُجَّةُ (إِسْلَامٍ) : عَلَيْهِ رَحِمَ مِنْ قَدِيرٍ ^٣ قَالَ : « وَحُجٍّ أَحَبُّ إِلَيَّ »^٤

وَقِيلَ عَنْ سِرِّ لِحَسَدٍ ^٥ : « وَسِرٌّ رَحِمَ بِهَذَا أَوْحَدَ (إِعَادَةِ عَمَلِي) الْمُحْدَلِّفِ وَرَحِمَ بِمَنْ يُحِلُّ شَيْءًا ، وَرَحِمَ كَانِ مَسْئَلَهُمَا مُصَدَّقًا مِنْ مَدِينِ عَمَلِي بِظِلَالِ عِبَادَةِ مُحْدَلِّفٍ مَدِينِ رُوحِ لُتَيْبٍ ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَالَ : « يُؤْتَى رَحُلًا مَعْرُوفًا حُجَّةً رَحُلَ كَاتِبٍ بِحُجَّةٍ ، فَإِنْ أَسْرَعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانِ عَلَيْهِ الْحُجَّ ، وَكَذَلِكَ أَنْصَبَ أَنْ يَعْرِفَ فَعِنْدَهُ الْحُجَّ »^٦

وَالْحَوَابِ أُولَا بِأَطْعَمَ فِي أَسَدٍ تَصَعَّبَ تَرْوِي ، وَهُوَ أَبُو بَصِيرٍ ، لِأَنَّ مَعْرَافَةَ بِحُجِّي مِنْ تَقْدِيمِ وَكَانَ صَعْبًا ، وَرَحِمَ فِي صَرْفَتِهِ عَمَلِي مِنْ أَبِي حَمْرَةَ

١ ، كِتَابِي ٣ ٥٥٥ ، مَهْدَب ٤٣ ، عَمَلِ سَرِيح ٣٧٣ ، أَبُو بَصِيرٍ ٦

١٤٨ أبواب المستحقين للركاة ج ٣ ح ٢

٢ ، كِتَابِي ٤ ٢٦٥ : عَلَيْهِ ٣ ٢٢٣ ٢٨١ ، وَبِهِ مَعْنَى حَدِيثِ مَهْدَب ٥

٣ ، ٢٠١ ، لَا يَسْتَلِمْ ٤ ١٤٦ ٤٧٠ ، مَسْرُور ٨ ٤٢ ، وَبِأَنَّ وَجُوبِ الْحُجَّ ٣ ٢٣ ح ٢ ،

٤

(٣) حِكَايَةُ عَنْهُ فِي الْمَخْتَفِ : ٢٥٨

(٤) الْمَهْدَب ١ ٢٦٨

(٥) الْمَهْدَب ٥ ٢٢٩ ، لَا يَسْتَلِمْ ٢ ٤٤ ٤٧٠ ، وَبِهِ مَعْنَى حَدِيثِ بِيهَقَات ٨ ٣٩

أَبْوَابِ وَجُوبِ الْحُجَّ ب ٢٩ ح ٥

المطائي ، وقال النجاشي ، به كان أحد عمد موقفه

وثانياً لما حمل على الاستصحاب ، جمع بين الأدلة معاً ، بما تضمن
إعادة الناصب ، وهو أخص من المخالف .

وهنا مباحث :

أولاً : اعتبر الشيخ رحمه الله - ، أن لأصحاب في عدم هذه الحجج
أن لا يكون المخالف قد حل تركيزه ^١ ، وتقتضي حاشية من هذا

وخص مصنف في جعفر والعلامة في عيسى وشهيد في موسى
على أن المراد بالتركيز ما يعتقد من حق ذلك ، لا ما يعتقد من عدم
ذلك ^٢ . مع أنهم قد جازوا في قضاء فضلاء ، بأن مخالف مقتضى عدم قضاء
ما صلاؤه صحيح عنده ، وإن كان وسد عدل ، وفي جميع من حكموا
بشكك ، وبوقف تركيزه كان كعدمه كان ذلك من مقتضى ، لأن
مقتضى التصريح أن من حج من هذا خلاف لا يجب عليه لأدله

ومن أني منهم حجج وسد عدلهم كان كمن لم يأت بالحجج (ومن هنا
يظهر أنه لا فرق في الإحراز بين أن يوقف فعده بوجوب تركيز عدل لا يسمع
وقسميه أولاً ^٣) .

ثانياً : خلاف عدله وعرفه يقتضي عدم اتفاق في مخالف بين من
حكم بكفره كالناصب وغيره ، وهو كذلك ، وقد وقع انصراف في صحبته
يريد بعدم إعادة الناصب ^٤ ، وفي صحبته لفضلاء بعدم إعادة حروريته ^٥ ،

(١) رجال النجاشي - ١٧٥

(٢) الموطأ - ١ ، ٣٠٣ ، وبها - ٢٠٥

(٣) المعتمد - ٢ ، ٧٦٥ ، والمنهاج - ٢ : ٨٦٠ ، والفروع - ٨٥

(٤) الشهيد في الدروس - ٢٤ ، والذكرى - ١٢٥

(٥) ما بين القوسين ليس في الأصل

(٦) المصنف في ص ٧٢

(٧) المعتمد في ص ٧٢

وهم كفار . لأنهم حورج . و إنما ظهر من كلام العلامة في المختلف احتصاص الحكم بغير الكافر^(١) . وهو ضعيف .

الثالث لأصغر أن هذا الحكم اعني سقوطه لإعادته عن مخالفات تفصل من الله سبحانه . ثم تفصل على الكافر لأصغر بعد الإسلام بسقوط قصاص . فثبت مقتضى

وفاز علامه في المختلف أن سقوط لإعادته إنما هو بتحقيق الأمثال بالنسبة للمقدم . أن لمترخص عدم لإحلال بركن منه . وإلزام من شرط في صحة إعادته^٢ . وهو فاسد . أن ولا فلا إعادته لمخالف لا يكاد ينصور استحسانها بشرط معبره . خصوصاً صلاة . مع أن لأخبار مفسحة بعدم وجوب فصلها مطلق . فثبت أن عدم وجوب لإعادته ليس بتحقيق لامثال بالنسبة للمقدم . بل بما ذكره من سقوط

وأي نائب فلاأخبار يستتبعه أنه على بطلان إعادة مخالفات وإن فرض استحسانها بشرط صحة عده . كصحيحه في حشره قال . فإن لم ينعى من الخمس صيوات به عندهم أن سار فصل^٣ قلب الله ورسوله ومن رسوله عنه . فـ د . فصل بفاح من سركن والمقام . ولو أن رجلاً عقر ما عقر به في فومه عدسه إلا خمس عدا يصوم النهار ويصوم الليل في ذلك الحكم ثم بقي لله معبر ولائاً لم يسمع بذلك شيء^(٤)

وصحيحه محمد بن مسلم . قال سمعت أن جعفر عليه السلام يقول . وذكر حديثاً طويلاً قال في آخره . وكذلك والله أن محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله عز وجل صاهر عادلاً أصبح صلاً تأنها . وإن مات على هذه حال مات ميتة كافر ونفاق . وعدم أن محمد أن أئمة الحور

(١) المختلف ٢٥٩

(٢) عليه ٢ ٥٩ ٦٨٦ . عـفـ لأعد ٢ ٢٤٤ . محـسـ عومـي ١٣١ . الوسائل

١ ٩٣ أبواب مقدمة العادات ب ٢٩ ح ١٢

وهل الرجوع إلى كفاية من صناعة أو من أو حرفه شرط في وجوب الحج؟ قيل نعم، برواية أبي سعيد، وقيل لا، حديثاً محموداً لأنه وهو الأولى.

واتاعهم لمعروलों عن دين الله عز وجل، قد صنو وأصنو، فأعصابهم سي يعملونها كرماد شديداً به أن يبع في يوم عاصف لا يتقدرون مما كسبو على شيء ذلك هو الصلار بعدد، ولأخبار أن به بيت أكثر من أن نحصى

فروع:

فإن الشهد - رحمه الله - في سفره من وجوب الحج متى حج غيره جاهلاً ففي إخراجا تردد، من السفر، ومن الحج حيث يعاقب مع مسوئته المخالف في الشهادة^(١).

وأما من به لا حتى ضعف السوكة شيء من وجوبه تردد، لأن إيجاب لإعاده بعد عدم لا يستلزم تكليف يعاقب، وإيجاباً للمخالف ومن مع يفرق، والأصح اختصاص الحكم بالمخالف وإعاقب مسجون شرطه معسره في غيره بعدم تحقق لامثال مدونه

قوله (وهل الرجوع إلى كفاية من صناعة أو حرفه شرط في وجوب الحج؟ من نعم، برواية أبي سعيد، وقيل لا، عملاً بعموم الآية، وهو الأولى).

ثم أراد بالرجوع إلى كفاية أن يكون له بعد عود ما يحصل به الكفاية عادة، بأن يكون له عفر منحد للماء، أو بقي في يده من متعش به، أو يكون به صناعة أو حرفه يحصل منها كفايته

والفرق بين انصاعه والحرفة أن الصناعة هي الملكية بحاصلة من لتمرّن على عمل كالحيطة ولكتابه، والحرفة ما يكتسب به مما لا يتقرر على

(١) تكافي ١ ٨٣ ٨ - المسائل ٦١ باب مقدمة العبادات ج ٢٩ ج

(٢) الدروس: ٨٥

« أن يكون له ما يحج به »^(١)

أصح أنصح^٢ رحمه الله . ناضئة بـ « هـ » و « إجماع » و « ما روه
عن أبي سعيد خدي ، قال سئل بو عبد الله عليه السلام عن قول الله
عز وجل ﴿ والله على ما تنسح البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾ فقال « قد
يقول ما س ؟ » قال ، قلت له : أن دورا حجة قال ، قال بو عبد الله
عليه السلام : « قد سئل بو جعفر عليه السلام عن هذا ، فقال : شعب ما س
يد ، لئن كان من كان له دورا حجة قد ما يقرب عبده ويسمعه من عن
لناس يظنون به فبسيهم ما أشد هتكوا يد ، فبئس ما حسل^٣ قال ،
فقال : سمعة في سماء ، يد كان يحج بعضه انتهى يقرب عبده ،
أليس قد فرض الله تركه فلم يحجها لا على من مكث مدس درهم^٤ ؟ »

وأنحواف عن لأول^٥ لأصل بعد بقدر به يد به نعم تسفل على
حلافة ، وقد ساندليل

وعن الثاني بالصح من إجماع كما ساه مر .

وعن الروية أولا ساقط في نسخة بحجته بروي ، و « ما س حمله
رحاله حاد من حرير ، وم يرد فيه بوثيق بل ولا مدح بعد به و « ما ساقط
بالموجب ف « ما س رادة عن الرد و « ما حجه بقاء بقاء عبده « ما س « ما س
وعوده

وحكى العلامة في المحصف عن حصف في نسخة به ورد روية أبي

(١) الخافي ، ٢٦٦ . مهذب ١ : ٣٣ . لسان ٢ : ٤٠ . مستدر ١ : ٢٢

بو و « حجب حج ١ : ٣

(٢) الحلاق ١ : ٤١١

(٣) مهذب ٥ : ١٢ . لسان ٢ : ١٣٩ . ساقط ١ : ٢٤ . بو و « حجب حج

١ : ٩٠ . ١ : ١٠٠ . في حدي ٤ : ٣٢٦ . مقب ٢ : ٢٠٦ . ٢٦ . « ما س » به

٣/٤٥٣ ، والمقب ٦٠

و قد جمع بين نقد فتح مسكف ، و حج مشكف ، أو حج في
شكك حاشي ، أجزأه عن الفرض .

ربيع برزخ مباح لما ذهب إليه ، وهي قد قيل لأبي جعفر عليه السلام
ذلك فقال : هب لك أسس ، إذ كان من سه دور حجة لا يملك غيرها
و قد رآه لك مما يقرب به غيره يستعني به عن أسس فقد وحب عليه أن
يخرج ثم يرجع فيسأل أسس بكفه عند هبك ، قد قيل له : قد استعمل
حديثاً في أسسه في أسس ، وهو لا يكون معه ما يخرج بعضه وبقية
البعض يقرب به نفسه وغياله (١) .

وأقول : هذه البرزخ مع هذه أسس لا بأس على عدم الرجوع إلى
لكونه بالدعي الذي ذكره ، فإن قضى من غيره قوله عنه السلام : ثم
يرجع فيسأل أسس بكفه عند هبك ، من أجل ، وقد قوله : ويستعني
البعض يقرب به نفسه وغياله ، و قد رآه لك مما يقرب به غيره
والمعالي ، لأن ذلك قد في عدم سبب عدم الرجوع ، ولأنه يستحق العناء
شرعاً ، وبقية أسس هذه الأسس مع حاشيها لا يهتف حجة في معارضة
لأحد من أصحابنا .

قوله (أولاً اجمع بين نقد فتح مسكف ، أو في نقد غيره أجزأه
عن الفرض) .

هذا ما لا خلاف فيه بين العلماء ، لأن الحج واجب عليه وقد أمثل بفعل
أساسك لمخصصه فيخصص لإجرائه ، وصرف من غير واجب لدانته ،
وإنما يجب إذ يوقف عليه بواجب ، وهذا خلاف ما قد حج مسكف قبل
يحق الاستطاعة ، حيث لا يكون حجة محرر ، لانقضاء الوجوب حيث
فيكون لإتيان بالحج على هذا الوجه حارب محرمي فعل العبادة المرفقة قبل
دخول وقتها .

(١) في المصنعة ، أو مقدر

(٢) المصنعة ٦٠ ، والمختلف ٢٥٦

سرک؟ فلاں « ترکوں حبیبی ، فلاں دست افسوس علی مدعاء
والعبادة »^(۱)

والأصحح في هذه المسألة أن يكون في جميعها لأحد

[illegible]

ومنها : « ركوب فضل من جنبي من مصعب بن عيسى عن ابيهم
بعينه ، ذكره شيخ في كتابي لأحمد حمداً » . وأحمد الشافعي
لأدريس : « ومما بعثه شيخنا أبو وهب عن محمد بن محمد بن عيسى ،
عن الحسن بن علي ، عن هشام بن صالح ، قال : أخبرني أبي عبد الله
عليه السلام : وعنه بن مصعب وبضعه غيره : حالاً من أصحاب فضل
جعلني لله فداءً بعد فضل محشي وركوب » . وقال : « ما عبد الله بشيء
فضل له بشيء » . قلت : وما فضل تركب أي فكيف يعجز فيه تركب أي

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

(٢) التهذيب ٥ ١٧ ، والاحتصار ٢ ١٤٢

1. $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

(٤) اجماع ١٣، و الاصحاح ١٤٣

(5) المردوسى ٨٦

الثانية تُعنى حج من قرب الأماكن ، وقيل يسأحو من بلد
الميت ، وقيل إن سمع من فضل بيته ، لا فمن حيث يمكن ، والأول
أشبه

ولولا هذا حمل الخبير بعده لأسوة . وبعبارة الحج لأنه هو في
نظر الشرع ، وبحمل قرب سقوط الحرم مع بقائه على حج وعمره إن
كان المرحل يسمع من فضل بيته في الحج على ما ينبغي ، بيته
وبقصر نصيب حج عن حد الأمر من حيث ضرورة في الدين ، لأن
معه ، وإذا عاد مرة ، ولا يجب ضرورة في شيء من فعل الحج ، وعمره ،
لعدم ثبوت التعبد بذلك على الخصوص .

قوله (الثانية) تعنى الحج من قرب الأماكن ، وقيل يسأحو
من بلد الميت ، وقيل إن سمع من فضل بيته ، ولا فمن حيث
يمكن ، والأول أشبه)

ف حارة مصف - رحمه الله من لأشبه نصيب الحج من قرب
الأماكن قول كت لأصحاب ونورد قرب ممكن قرب موقف أي مكة
إن ممكن الاستحباب منه ، ولا فمن غيره مرعا لأقرب والأقرب ، فإن بعد
الاستحباب من أحد موقف وجب الاستحباب من قرب مكة . حج منه
بني سبيل وهو من - من لا يحري لأن بيته إن حيث معه ، وإن
قصرت المكة حج منه من سبيل وهو طرف حثير شح في
النهاية (٢) . والمعتدل الأول .

من لو حب قضاء حج ، وهو عده من استباحته محصونه ،
وقطع المسافة بين حراء منه ، من والأوحد ساد ، وإنما وجب موقف
الوحد منه ، وقد سمي موقف سمي بوجوب على أنه يؤمنه وجوبه

(١) في ص ١٦٨

(٢) - ص ١٣

(٣) بيته ٢٠٣

ثم يلزم من ذلك وجوب قضاءه ، لأن قضاءه بما يجب سدس من حرج ، وهو إنما قام على وجوب قضاء الحج خاصة .

والمسألة المصيبة في بعض على هذا القول بأن موجب في الدماء بين لا حج ، فلا يكون قطع للمسافة معسر . وإن التمس أن يكون حضوره بعض المسوقين لا يقصد حج حرة حج من صفت ، فكذلك هو قصي عنه . ونحوه فإن في المختلف ، وإن لا ينافي لو كان فيه من صفت فحقيقت به بشرط وجب عنه . حج من ذنب موضوع ، وكذا لو سطر في غير هذه ثم يجب عليه قضاءه وبما يجب حج منه لا خلاف ، فعليه أن قطع للمسافة بين وجهه فلا يجب الاستحرامه^(١)

ويمكن أن يستدل على ذلك أيضاً بوجه شخ في الصحيح ، عن حريز بن عبد الله ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعطى رجلاً حجه بحج عنه من يكفه فحج عنه من المنصره ، قال لا بأس ، إن قصي جميع ما سئلت فقد تم حجه^(٢)

وفي الصحيح عن علي بن ثابت ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أوصى أن يحج عنه حجه لإسلام ، فلم ينع جميع ما ترك إلا حمولاً فذهب ، قال لا يحج عنه من بعض الأوقات في وقت رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل^(٣) أطلق عليه الإسلام الحج عنه من بعض المواقيت ولم يستصل عن إمكان حج بدئت من سند أو غيره مما هو أحد من المقامات ، فدل على عدم وجوبه

(١) المعتمد ٢ ٧٦٠

(٢) المختلف ٢٥٧ .

(٣) التهذيب ٥ ج ٤ ١٤٤٠ ، مسال ٨ ١٢٧ ، باب سبانه في الحج ج ١ ح

(٤) التهذيب ٥ ج ١ ٤١٠ ١٤٠ ، الاستبصار ٢ ج ١ ٣١٨ ، مسال ٨ ١٠٠ ، باب سبانه

في الحج ج ٢ ح ١٠ ، ورواه عن أبي عبد الله في مسال ٤ ج ١ ٣١٨

وعن ذكره من دم ، فإن سبب ما أحسن عليه السلام عن رجل مات
وأوصى بحججه ، بحريه أن يحج عنه من غير أن يدعى له فيه ؟ فقال
وما كان دون الميقات فلا بأس^(١) .

ولا يفي ذلك ما رواه شيخ في الصحيح ، عن حماد ، عن أبي
عبد الله عليه السلام أنه قال : «ورب وصي لا يحج عنه حجته لإسلام ولم
يلع منه ذلك فيحج عنه من خص له فداء^٢ ، وبما رواه كوفي ، عن
حماد بن محمد بن أبي بصير ، عن محمد بن عبد الله ، قال سألت ما
أحسن لرصد عليه السلام عن الرجل يتوب فوصي بالحج من أبي يحج
عنه ؟ قال : «على قدر ما ، وبما سعه ما له من ماله ، وبما سعه ماله
من ماله من كونه ، فإن لم يسعه من كونه فمن أماله^٣ » .

لأن يحب عهدها ، به نصيب حج من الله مع بوصيه ، ولعل
المرثى يحاسبه كسب دله على إردده حج من الله ، كما هو الظاهر من
أوصية عند الإطلاق في رصده ، فلا بد منه مع الله ، بوصيه

احتجج ابن إدريس على وجوب الحج من الله بتأثير الأخبار بذلك ،
ونأن المحجوج عنه كان يحب عنه حج من الله ، وبما سعه ماله ، فمع الموت
لا تسقط العفة^(٤) .

وأجاب المصنف في المعترض عن الأول بالمع من يؤثر لأخيه بذلك ،
قال ودعوى المتأخرين يؤثر لأخيه عطف ، فإن لم يقف في ذلك على حذر
شاد ، فكيف يدعى التواتر ؟!

(١) بكري ٤ : ١/٣٠٨ ، الوسائل ٨ : ١١٧ أبواب البيأة في الحج ب ٢ ح ٤

(٢) الجهاد ٥ : ٤٠٥ ٤١١ ، وكذا من كلام شيخ وعنده من أنه يحج بساكنه عنه

عفة به حجة له ، وقد ذهب حماد وبنو كية ، عن الجوزي ٩ : ١١٧

البيأة في الحج ب ٢

(٣) الكافي ٤ : ٣٠٨ ، الوسائل ٨ : ١١٦ ، عنه حجة في الحج ب ٢ ح ٣

(٤) الشرائع ٣

الثالثة من وجوب عبه حجة (لا إله إلا الله لا يحج عن غيره) ، لا بطوع

الرابع موضوع لخلاف ما إذا لم يوص بالحق من عبه ، أو بطوع
ومدر لقرائن احكامه أو تمثليه على رده ، أما مع بوضيه به كذا فكذلك فوجب
قصوده من السلوك الذي يعلق به بوضيه ، سواء كان بدد محبوب أو غيره يعبر
إشكال .

الخامس ليراه صبي بالحق من عبه غير في بوضيه كذا بدور
بوضيه كذا احره اجعل بدك حجة من صلب عبه ، ولا في ابوجح
الحج من المعينات كذا ، ولا على حرة دث محسوب من شئت ؛ يمكن
الاستيحاء من الميثاق ، ولا وجب الاحراج من حيث يمكن ، وكذا احره
الجميع خارجة من الأصل كما هو واضح .

قوله (ثالثة ، من وجب عبه حجة لإسلام لا يحج عن غيره ،
ولا تطوعاً) .

أما المانع من تطوع فواضح ، بما فيه ابوجح الله في المقذور عبه
بالممكن من تطوع ، وأما المانع من الحج عن الغير فبما به مع يمكن من
الإتقان بالوجوب ، فهو بعدد خاترات الاستتار لحوار تأخير دث ابوجح
لمواري بالمحر عنه ، ومنى حار تأخير انتهى لمع^١ من الاستتار كذا هو
ظاهر

وهذا قطع الأصحاب بعد انقضاء وجوب عن غير وبحال عبه ، وهو
بما يتم إذا ورد فيه بهي على الخصوص ، أو قنبا باقتضاء الأمر بالشئ ، انتهى
عن عبه الخاص .

وربما ظهر من صحة سعد بن أبي حلف خلاف ذلك ، فإنه قال
سألت أبا الحسن موسى عبه السلام عن الرجل لأمره بالحج عن البيت ،

(١) قال كذا غير ممكن من حج بعد سنته عليه السلام ، كذا غير عالم بالاستطاعة

(٢) في ١٠ و ١١ و ١٢ : المانع

وكذا من وجب عليه سدر أو إفساد .

الرابعة لا يشترط وجود سحرة في النساء ، بل يكفي غلبة طهرها
بالسلامة ،

قال : نعم ، إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه ، فإن كان له ما يحج
به عن نفسه فليس يحج عنه حتى يحج من ماله ، وهو يحج من ماله ، وإن كان
للضرورة ما لم يكن له مال ،^(١) ومسأله محل تردد

قوله (وكذا من وجب عليه سدر أو إفساد)

لكل من في الواجب بالإفساد كما سبق في حج الإسلام ، لأن طهر
الأحبار وكلام الأصحاب مساوية له في الفورية ، وما يوجب سدر فيها يتم
بحكم فيه إذا كان معيلاً أو مطلقاً وقت مقتضاه لإطلاق عمره ، ولا يمكن
مقول بجوار الاستدانة مع الإحلاق ، بل وعطوع نصفه لم يثبت أنه من
لنظروا ممن في دمه وجب هذا كما في الصلاة وقصم

قوله (الرابعة ، لا يشترط وجود سحرة في النساء ، بل يكفي
غلبة ظنها بالسلامة) .

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب . حكاه في المنتهى^(٢) وبدن
عليه مصاف إلى الأوامر المقتضية حرك كسره . تصحيحه معاوية بن عمار ،
فإن سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة تخرج إلى مكة بغير ولي
فقال : لا بأس ، تخرج مع قوم ثقات^(٣)

وصحيفة سليمان بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة

(١) الكافي ٤ : ٣٠٥ ، تهذيب ٥ : ٤١٠ ، ١٤٣٧ ، لا سحر ٣ : ٣١٩ ، ١٣ ، إسنادر

٨ : ١٢٦ أبواب النباه في الحج ب ٥ ح ١

(٢) المنتهى ٢ : ٦٥٨

(٣) كافي ٤ : ٢٨٣ ، ٥ ، عنه ٧ : ٢٦٨ ، ١٣٠٨ ، ١٠٩ أبواب وجوب الحج

٨ - ح ٣

ترد الحرج ومن معها محرمة ، هل يصح لها الحرج ؟ فقيل : نعم ، كاست
مأمونة (١) .

وصحيفة صفور : حجتان ، قلت لابي عبد الله عليه السلام : قد
عرفتني بمعلمي ، نبيي امرأة عرفني بسلامتها وحبيها ، والله وولايته بكم من
لها محرم فقال : وإذا جاءت منكم بمسئمة فحسبها ، فإن حوسر محرم
المؤمنة ، ثم تلا هذه الآية ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾^{١٣١} ،^{١٣٢} والظاهر المراد من قوله عليه السلام : المؤمنين محرم
المؤمنة ، أن مؤمن كالمحرم في حوزة ما افقته للمرأة .

ومقتضى هذه الروايات لاكتفاء في الحرج بوجود المرأة ، وهي
التي يجب طهارتها بسلامة معها ، فلو بقي نظر المدعو بأن حرج عن
النفس أو شمع أو عرض ولم يدفع ذلك ، لا بالمحرم غير وجوده فقط ،
لما في تكليف بالحرج مع خوف من فوت شيء من ذلك من حرج
ولصبر المتعين بالأية وروايتها ، بل بحمل قول أعيان المحرم في من شو
عليها مخالطة الأحباب من نساء مشقة شديدة ، دفع لمخرج اللازم من عدم
اعتباره .

والمراد بالمحرم ههنا الروح ومن يحرم عنه تكليف مؤبد بسبب أو
رصع أو مضاهرة ، ومع الاحتجاج إليه بشرط في الخوف عنها بغيره معها ،
ولا يجب عليها إحسانها إليه سرعاً ولا تأخراً ، ولو طفت الأحرار وحج عليها
دفعها مع القدرة ، نكوبها جزء من استطاعتها .

ولو ادعى الروح الحرف عنها وتكررت عمل شاهد الحان مع نفسه

(١) بكافي ٤ : ٢٨٢ ، معية ٢ : ٢٦٨ ، وسائل ٨ : ٨ ، أبواب الحرج

ب ٥٨ ج ٢

(٢) التوبة ٧١

(٣) معية ٢ : ٢٦٨ ، ١٣١٠ ، وسائل ٨ : ٨ ، أبواب الحرج ب ٥٨ ج ٢

ولا يصح حجب صدره إلا بدنه وحده . وفي ذلك في روح كنف كان .

التيه . ومع فقههم بعدم قويا . وفي اعتبار لمبين وجهه ، من أصله عدم
سببته عليه في ذلك . ومن يهتد به عند منعه عداقتها . قرب الشاهد في
للدروس انشاء اليمين^(١) . وهو قريب^(٢) .

وهو يملك الروح ، أحسن هذه معها باص^٤ قبل . نعم ، لأنه محقق
عند نفسه^٣ . ومن لا ، سوحة لأخوتها . ومحاظتها بأمر شرعي عليها
سلامة^٤ . وعلى هذا قرب

قوله (ولا يصح حجب صدره إلا بدنه روحها)

هذا قول علماء جمع ، أن قال في نسبي . أنه لا نعم فيه خلافاً
بين أهل العلم ، وسدب عنه أن حر^١ روح ولا يجوز لها تقوية بها
سبب روحها ، وسدب^٢ من سببته في جواب . عن سحاق بن عمار ،
عن أبي إبراهيم عليه السلام ، أن سببته عن المرأة بموسره قد حجب حجه
لأسلام بقول روحها حجبها . مذهب حجب . أنه لا يصح^٣ قال : نعم ،
بقولها حتى عيثت عظم من حيث عني في ر

وقد نقلت في دليل لأمر . نسبي منه من جمع إذا استمر بقوت
حق الروح ، وانمدعى عنه من ذلك ، رواه عنه من على أن يروح الجمع ،
ولا يبرم منه سدق على ذلك . إلا أنه لا خروج عما عليه لأصحاب

قوله (وفي ذلك في الروح كنف كان)

(١) الدروس ٨٥

٢ في ص ٥

(٣) كما في المسالك ١ ، ٩٢ ، والروضة البهية ٢ : ١٧٠

(٤) كما في مسقط ٣٠٣

(٥) المنهى ٢ ٦٥٩

(٦) في ١٤ حج بي ، وفي المصدر . أحسن

(٧) تنبيه ٢ ٢٦٨ ١٣٠٧ . وفي ١١٠ . ب . ح . ج . د . هـ . ز . ح . ط . ٢

وكد لو كانت في عده رجعه ،

يستفاد من هذا نعمه أنه لا فرق في الوجب بين حصول غيره ، وهو كدك ، وبين قبل أن يزوج سبع في سبعين ، في محل نصيب ، وهو ضعيف ، لأصالة عدم سلطته عليها في ذلك .

ويدل على عدم اعتبار الزوج في حجة الإسلام صاحب زوجات منها ما روه من بابيه في صحيح ، عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : سألت عن ما ذهب إليه زوج وهي ضرورة ولا بد من الحج ، قال : لا حج وإن لم يأت بها ، قال أنصاف : حجة لله بعد فصل هذه الروية وفي رواية عند أصحابنا عن أبي عبد الله ، عن الصادق عليه السلام ، قال : لا حج وإن رجم أمه ^(١) .

قوله : (وكذا لو كانت في عده رجعه)

المرد أن محله رجعه كزوجته في سبقت حجبها بمسبوق على إذا لزوج دور موجب ، ومن على التحكم ما روه في صحيح ، عن مصور بن حرام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا حظقة في كتاب ضرورة حجب في عدها ، قال كتاب حجب فلا يحج حتى ينقضي عدها ^(٢) ، وعلى مرادنا لا يحج بدون إذنه كد يد عده فونه عده تسلام في حصة الحبي ، ولا سعي بمطيقه أن يحرج : لا بد من رجحها حتى ينقضي عدها ^(٣) ، وفي رواية معدوية بن عمار : لم يصغه تحج في عدها ، بل طالت نفس زوجها ^(٤) .

(١) عده ٢ ٢٦٨ ١٣٠ ١٠٠ ١١ م - وجوب حج ٩ - ج ٤

(٢) الفقيه ٢ ٢٩ ٣٠٩ ٢٠٩ م - وجوب حج ٩ - ج ٥

(٣) نهديت ١ ١١٢ ٢٩٩ ٢ ٣١٨ ٢ م - مسائل ٩ ٢ م -

وجوب الحج ٦٠ ج ٢

(٤) الكافي ٦ ٨٩ م - نهديت ٩ ٢ ١١ ٤ م - ٣ ٣٣٣ ٨٤ م - مسائل

١٥ ٤٣٤ أبواب العتبات ١٨ ج

(٥) كافي ١ ٩١ م - نهديت ٨ ٤٥٦/١٣ م - الامتصار ٣ ١١٨٧/٢٣٣ م - الوسائل

١٥ ٤٣٩ أبواب العتبات ٢٢ ج ٢

ولو أذن له في السر وحب وحره سنة أو يومه ، وكذا حكم في
ذات البعل

لا يحق ما في عنوان هذا شرط من شخص وعدم ملائمة لشرع ،
وكان الأولى جعل لشرط بخره أو إذن لمولى وقد جمع لأصحاب على
أن الممبوذ لا يصح بده ولا يمس ولا عهد ولا يبدل مولاة ، وبدر عنه
مضافاً إلى عموم ما دل على الحظر عليه صححه مفسرون حرم ، عن
أبي عبد الله عليه السلام ، قال : فإن رسول الله صلى الله عليه وآله لا
يمن لولد مع والده ، ولا للممبوذ مع مولاة ، ولا يمس مع وجهه ، ولا
دلت من الأحرار

قوله (ولو أذن له في سر وحب وحره له المبادر له وجهه)

المرد أن موسى إذا كان مملوكه في السر له ما في معه ضاى به وقية
صحيحاً ، ووجب على الممبوذ الوفاء به ، وحره له المبادر ، إلى إيمان
بالواجب إذ كان وقته موبداً ، وسماه به لمولى عن ذلك ، وهو كذلك ،
تمسك بأصله عدم سطوة المولى في المرح

وحرم العلامة في المنتهى بأنه يجب على المولى عنه الممبوذ على
أداء الحج بالحمولة إن أحسح إليها ، لأنه است في شعر دمه^{٢٣} وهو غير
واضح ، لأن سببه في شعر اندمه لا تقتضي ذلك نعم فوقين سوحيوب
نمكيه من تحصل ما سوف عليه الحج لسوف واجب^{٢٤} عليه كان وجه
قوياً .

قوله : (وكذا الحكم في ذات البعل)

(١) الوسائل ١٣ ١٤٤ أبواب الحج ٤ من ٤٦٠ أبواب الوصايا ٧٨

(٢) الكافي ٧ ٦/٤٤٠ ، الفقيه ٣ ٢٢٧ ١٠١ ، التهذيب ٨ ١٠٥٠/٢٨٥ ، الوسائل

١٦ ١٥٥ أبواب الإيمان ١٠ ح ٢

(٣) المنتهى ٢ ٨٧٥

(٤) في ١٠٠ —

ولو تمكن من ذلك ثم مات فبقي عنه من فضل بركتته ولا يقضي عنه فضل
ببركتته

بعد ذلك ، وقد قطع لأصحابنا من بعد صحيح مصنف بحول به تأخيرها إلى أن
يصلوا وقتها بغير حرفة بل في سائر فصول سورة ، به لا خلاف فيه
: صحيح ، و قد سئل في ذلك من قبله ما يدل على عدم تأخيرها ،
و لا من أجله ، بل ما يدل على صحتها من غير هذا ، يقول : لا ربح فيها
بما هو ارا .

و إنما قيل بمصنف تأخيرها تأخيرها لبركتها ما بعده من مدح ،
و ذكر لسائر فصول سورة ، و وجه تقديره بوجه بطلان مدح مع تأخيرها
كقولهم : عدم مدحها لبركتها ، و ذلك لأن المدح في بطلانها سلب
القدرة في حصة الأوقات التي يدخل تحت الإهلاك ، و هذا لو لم يمتد
خدا ، و دفعه بعد بمصنف بعد ، و صححه ما ذكره

قوله : (ولو تمكن من ذلك ثم مات فبقي عنه من فضل بركتته ،
ولا يقضي عنه قبل التمكن) .

ما به لا يقضي عنه ، و مات من فضل بركتته من ذلك فلهذا لا يصل
سائر من بعده من

و قد وجب فقهاء من فضل بركتته ، و مات بعد تمكن من صحيح
مفتوح به في كلام كثير من أصحابنا ، و استدلوا عليه أنه واجب على الناس في
أدلة فيجب فتدونه من فضل بركتته صحيح ، و هو استدلال ضعيف ، أن
أولا فلا بد من فضل بركتته ، و وجب ذلك ، و خصه بوجوب من أمر حبيب الله
في صحيح الإسلام ، و هذه أخبار متفق بالأصل تأخر من هذا من

و أم ثابت فليس كذلك ، و وجب تأخيرها ، و لا عسرة على محاسبها
المختصة ، و ليس كذلك ، و خلاف في ما قبله و لا في ضرورتها ، و هو

فإن عني تركه وحل [به] مع حدة قضى عنه ، وإن معه عارض
لمرض أو عدو حتى مات لم يجب قصاؤه عنه .

عنه في بعض الصور . كتعقب صلاة عليه عني بعض نوحوه ، كما إذا حشح
بشيء ثراء الله وسبحا سكتا ولستاقه وحو ديث مع قطع بعده وحوب
قصائها من التركة .

ودعت جميع من لأصحاب أبي وحوب قصاء حج محمود من الشئ ،
ومستلذه غير واضح أيضاً .

وسأله وأبى ، سأل عني فعل حج مسابقة ، وبجواب قصائه من
الأصل أو ثبت بوقف عني من حل . وسبحيء تمام بسلام في ذلك إن شاء
الله عبد الله مصطفى خلاف في المسألة

قوله (فإن عني التفت وأحل به مع غيره قضى عنه ، وإن معه
عارض كمرض أو عدو حتى مات لم يجب قصاؤه عنه)

داند حج في وقت معتبر ، وجب عني سائر (إنسان به في ذلك بوقت
مع لإمكان ، فإن حل به مع غيره وجب عليه تكفيره) قصاء فيما قطع به
لأصحاب ونوحه عني وحوبه قصاء ما سوي من الأشكال

وعو لم يسكن سائر من الإنسان بمحمود وإن معه عارض كمرض أو عدو
حتى مات لم يجب قصاؤه عنه ، خلافاً ، جسك بعلتقني لأصل السام من
المعارض .

ولا يحتمى أن يطروا خارج من فعل الممهور في وقته لا يقتضي مطلق
الشر ، بوقوعه صحيحاً بدء ، وإن سقط نوحا بلعجر عنه ، وهذا بخلاف من
غير محمود . بدء كغيره ونوحه ، فإن أئسار يقع فبدءاً من أصله كما هو
واضح

و. ب. نوى غيرها ، يندحلا ، وإن نوى ، قيل : حج ونوى ، إن أخره
عن حجة الإسلام ، وإن نوى حجة لأحد من أهل البيت ، وقيل
لا تحري أحد من أهل البيت ، وهو لأشبه

و. ب. نوى غيرها ، لم يندحلا ، وإن نوى ، قيل : إن حج ونوى ، إن أخره
عن حجة الإسلام ، وإن نوى حجة لأحد من أهل البيت ، وقيل
لا تحري أحد من أهل البيت ، وهو لأشبه

بما قد استدل به ، فبأن نوى حجة الإسلام ، وغيرها ، أو
ينطبق على ذلك ، من حيث هو ، فبأنه ثلاث

الأولى : نوى حجة الإسلام ، والأصح : قصد نوى حجة الإسلام ، وقصد
النوى : لا ينافي على نوى ، ووجوب كفارة مع تحريمه عن الوقت
لعمري ، وإنما نوى الحج به لاستعداده ، وإن نوى ، ولا يجب
تحصيلها قطعا ، لأن عدمه من أجل أن على حج الإسلام ، إلا أن يند
تحصيلها فوجب ، ولو قصد نوى حجة فوجب لاستعداده عنها ، فعمل
النوى .

ثانية : أن نوى حجة غير حجة الإسلام ، فلا ريب في عدم سدحله
على هذا التقدير .

ثم إن كان مستعدا على نوى ، كانت حجة نوى ، مضمرة أو مفيدة بمراسل
متحر عن ذلك لعدم قيام حج الإسلام ، وإن نوى بها ، لا استطاعة وقصد
حج من نوى ، مع نوى ، لا استطاعة على نوى من جهة ، لأنه نوى ما لا يصح
فعله ، وإن قصد حج مع فقد استطاعته صح ، وإن حلا على القصد حمل
سطلان ، لأنه نوى في عدم استطاعته غير حج الإسلام ، وانصحة حملا للنوى
على نوحه المصحح ، وهو ما قد قد استطاعة

وإن يقدم نوى على الاستطاعة وجب لإلزامه بصدور مع قدره وإن لم
يحصل لاستطاعته شرعية كما في غيره من الأمور

ولو بقي حصول الاستطاعة قبل إلزامه بالحج المندور فوجب حجة

لإسلام، بل كان مدار مصنفاً ومفيد لما يورد عن نكت نسبه ومعانيها، لأن
وحيثما عني لغير بخلاف صدوره على هذا وجه، ولا قدم لغيره عدم
تحقق الاستدعاء في نكت نسبه، لأن نصاب الشرعي كسابع المعنى وعلى
هذا فبرعى في وجوب حج الإسلام بناءً لاستدعاءه، من نسبه شايبة

وعتبر الشهادة في ذلك من في حج نسبه لاستدعاءه شرعية، وحكم
بتقدم حج لغيره مع حصول الاستدعاء بعده وإن كان مصنف
الحكمين مشككاً، من الأول لأن الاستدعاء بهذا المعنى، بعد ثبت غيرها
في حج الإسلام، وغيره من بوجوب برعى فيه شمكن من الفعل حصه

وأي الثاني لأن مدار حصول موسم وجوبه لإسلام مصنفه، ومصنف
مقدم على الموسع

أشبه أن ينص عليه، بأن لا يقصد حجه الإسلام ولا غيرها، وقد
أضيف لأصحاب في هذه المسألة، فذهب لأكثرهم منهم شيخ في حمله
وبخلافه^١ وابن تيمية^٢ وابن عسك^٣ أي أن حكمها كشايبة، بمؤيداً
على أن خلاف نسبه يقتضي خلاف بمسب وهو حجاج ضعيف،
فإن هذا الاقتضاء، بما يرد في الأمس بحقيقة دون معرفة أسرعه، وقد
حكم كل من كان ما بعد من ذلك من حج نسبه، بل وهو نسبه حج الإسلام من
غير التفات إلى اختلاف الأسباب.

وقد أشجع في نهجه، بل سوى حج نسبه آخر أعني حج الإسلام،
وبل سوى حجه الإسلام من بحره غير مصدرة^٤، وبوجه هذا يكون
التداخل مصنف، وربما لم يكن 'حج نسبه' حج الإسلام حصه محض

(١) البروس ٨٦٠

(٢) الجمل والعقود (الرمائل نعشر) ٢٢٤٠، والخلاف ١ ٤٧٨

(٣) المهدب ١ ٢٦٨، وخواهر الفتى (الجوامع الفقهية) ٤٨٠

(٤) مدار ٢

(٥) الشهادة ٢٠٥

عن الحج بمقدور، لأن الحج إنما يصرف إلى السر بمقصد، بخلاف حج الإسلام، فإنه يكتفى فيه بالسر بالحج، ولا يعسر فيه ملاحظة كونه حج الإسلام.

الحج صحيح على هذه القوة بما روه في الصحيح، عن رواية من موسى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بدر أن يمشي إلى بيت الله المحرم فمشى، هل يحرمه عن حجة الإسلام؟ قال: «نعم» قلت: رأيت ابن حج عن غيره ولم يكن له ما وقد بدر أن يحج مشياً، أيحرم عنه ذلك من مسبه؟ قال: «نعم» وظاهر الرد سر لمشي إلى بيت الله بذل الحج ما شيا كما يدل عليه آخر الرواية.

وفي الصحيح عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا جعفر عنه السلام عن رجل بدر أن يمشي إلى بيت الله فمشى، أحرمه عن حجة الإسلام؟ قال: «نعم» (٢).

ويدل على هذا قول نصا صدق الأمتار يفعل الواحد على حد ما قيل في تدحل الأعشار، فإن من أبي بالحج بعد الاستطاعة يصدق عليه أنه امتثل الأوامر بوارده بحج الإسلام ووفى بصدقه.

وأجاب العلامة في المختلف عن هاتين الروايتين بأن حمل عليهما بما يتعلق بالتبر بحج الإسلام (٣)، وهو بعيد.

وبالحمله فهذا القول لا يحل من قوة ويرى كذا العدد أحوط، وبوجه عام صادر السر، بأن بذل الإيثار بأي حج يقع قوي نقول بالاحتراء بحج الإسلام وبحج النيابة أيضاً، والله أعلم.

(١) لتهديد ٤١٦ - ٤١٧ مسائل ٨ ٤٩ باب وجوب الحج ب ٢٧ - ٣

(٢) لتهديد ٤١٨ - ٤١٩ مسائل ٨ ٤٩ باب وجوب الحج ب ٢٧ - ١

(٣) لمختلف ٣٢٢

ويقوم في مواضع العور .

في قوله غير متبيل نحوه يقتضي عدم اختصاص الحكم بثلث جزء
في علامة في شواهد في حجب ما ثبت في المشي فصل العور
الوصف ، وإلا فلا (١) .

فإن ورد في (الوصف) أنه حجب ما ثبت بعد صور الي
إجماع ، وهل هو ما ثبت فيه قول من المشي فصل
من ما ثبت ، أو ما ثبت في المشي ، وقد جاء خبر شديد في
حدود وهو حجب غير حد ، لا ما ثبت في رجائه ، وإن كان غيره أرجح
فيه ، وذلك لأن في العور ما ثبت ، لا ما ثبت في المشي ، كونه فصل من
جميع ما عده

وحيث لأصحاب في مد الأمر وسهوا ، وبني بقصده بوقوف مع
المعنى المستفاد من عدم وجوبه من خبر سريخ في قول الحجب ، وسهوا
بأنه فعله وهو في حجب ، لا ما ثبت ، وقع حالا من فعل الحجب ، فيكون
وصفا له ، وربما يصدق حقيقة بسببه

ويعتق أنه ما ثبت من مد الأمر وسهوا ، وبني بقصده بوقوف مع
عنه وحج ، ولو اضطرب عرف السببه إلى مد الأمر وسهوا ، فظهر
لأنه ما ثبت من أقرب سببه ، في حجب ، ثبت في وجوب برائه

قوله : (ويقوم في مواضع العور) .

أي يقف في السببه أو صط ، أي العور فيها ، ولمسده في ذلك ما
رواه السكوني ، عن حمير ، عن أبيه ، عن مائه ، إن عينا عليه سلام مثل
عن رجل من بني المشي ، أي ما التحريم في المعسر ، قال فهم في

(١) القواعد ٢ ١٤٢

(٢) صانح سورة ٤

فإن ركب طريقه قضى

المعبر قائماً حتى يجوز^(١) .

قال في المعتر وهل هو على رحوه ؟ فيه وجهان . أحدهما نعم ، لأن المشي يجمع بين القيام والحركة ، فإذا فات أحدهما عين الآخر ، والأقرب أنه على الاستصحاب ، لأن مدار المشي ينصرف إلى ما يصح للمشي فيه ، فيكون موضع العبور مستثنى بالعادة^(٢) وما فيه رحمه الله جيد ، بل يمكن المافيه في استحباب القيام أيضاً ضعيف مسند^(٣)

ولو تعرض في أشهر العبور على قطره أو سفه قدم ما يحصل معه المشي ، بعدم تحقق الاستثناء بالعادة ، لأن يكون مقصود العبور في نفسه

ولو أحل بالقيام في موضع وحده فيلزم كس حل بالمشي ، فيجوز فيه ما هناك من التوصل^(٤) ولو قد بان وجوبه لورود الأمر به لا بدخوله في المذخور بوجه عدم مصادفه ضربه صحيح ، كما ذكره المحقق شريح علي رحمه الله^(٥) .

قوله : (فإن ركب طريقه قضى) .

مراد بقضاءه هنا لإعادة ، كما صرح به في المعسر^(٦)

ثم بان كانت سنة معينة فإقصاء بمعناه المعروف ، وبمرمه مع ذلك كقراءة حلف سدر وإن كان سدر مصدراً فإقصاء بمعنى الفعل ثانياً ، ولا

الظاهر ٧ ٤٠٥ ٦ سنة ٣ ٢٣ ١٣ . مذهب ٤٧٨ ١٦٩٣ . لا يصح
٤ . ١٧١/٥١ . الوسائل ٨ ٦٤ أبواب وجوب الحج ب ٣٧ ح ١

(٢) ج ٢ ٧٣

(٣) وهي الرواية ، لأن روايتها عامي

(٤) أحسنه وما إلى في المالك ٩٤

(٥) جامع المقاصد ١ ١٦٠

(٦) معبر ٢ ١٦٤

وبركب حصص ، فيل يقضي ويمشي مواضع ركوبه ، ومن يل يقضي مائة لإحلاله نصفه المشترطه ، وهو أشبه

بكرهه وإن وجب عليه إعادته الحج ثانيا لإحلاله بنصفه المشروطه ، وتوقف
لاشتغال على الإتيان بها

ويستند من الحكم بوجوب إعادة الحج كون الحج ثانياً به يسهل ،
وكان وجهه أنه غير مطلق بمسئور ، فلا يقع عن إسناده عدم مطابقة ، ولا
عن غيره لانتفاء النية كما هو المقرر .

وأحمل مصنف في سفر صحبه وجرأه عن السفر وإن وجبت
بكرهه لإحلاله بمشي ، وإن كان لإحلاله بمشي ليس مؤثراً في الحج ،
ولاً هو من صدقه بحيث يظل مقرباً ، بل عساه أنه أحل بالمشي بمسئور ،
فإن كان مع انقضاءه وجبت عليه كفه وحلف السفر وهو بما يتوجه إذا كان
مسئوراً بحج ومشى ، غير معصية أحدهما بالآخر ، ومفهوم من ذكر الحج
ماشياً خلاف ذلك .

قوله (وإن ركب حصصاً قبل يقضي ويمشي مواضع ركوبه ،
وقبل يقضي ماشياً ، لإحلاله بنصفه المشترطه ، وهو أشبه)

لأصح ما حباه مصنف - رحمه الله - لأن ركوب بعض مقتصر
بالإحلال بنصفه المشروطه كركوب جميع

والفوق بانقضاء ومشى موضع ركوب لشح - رحمه الله - وجمع من
الأصحاب ، وفتح عليه في المحلف بأن يوجب عليه قطع بمسافة ماشياً ،
وقد حصل بالتفق ، فخرج عن العهدة ثم أحب عنه بالجمع من حصونه
مع التفتيش ، إذ لا يصدق عنه أنه قد حج ماشياً - وهو خلد إن وقع
الركوب بعد السلي بالحج ، إذ لا يصدق على من ركب في جزء من الطريق

(١) المبر ٢ ٦٦٤

(٢) المبر ٣٠٣

(٣) مسند ٣٧٣

ولو عجز قيل يركب ويسوق مدته ، وقيل يركب ولا يسوق ، وقيل إن كان مصفيا نزع المكه من صفقة ، وإن كان معيب بوقت سقط فرصه لعجزه ، والمروى الأول ، والسياق تدب .

بعد التمس باجح به حج ماشيا ، وهذا بخلاف ما إذا وقع الركوب ولم تلبس بالبحج مع عبء البدار ساعشي من البلد ، لأن لوجوب قطعه بيت بماله في حال ساعشي وإن فعل في أوقات متعددة ، وهو يحصل ساعسو ، إلا أن يكون المقصود قصعه كذلك في عدم الحج . وأم

قوله (ولو عجز قيل يركب ويسوق مدته ، وقيل يركب ولا يسوق ، وقيل إن كان مصفيا نزع المكه من صفقة ، وإن كان معيب بوقت سقط فرصه لعجزه ، والمروى لأول ، والسياق تدب)

أما حوز الركوب مع عجز فتان لمصنف في السفر به مجمع عليه بين العلماء ، لأن لوجوب بسقط ساعسو ، لإباحه تكليف ساعسو

وأما اختلاف في وجوب ساق وعدمه ، فذهب شيخنا رحمه الله من لأصحاب أبي لوجوب ، استدلو عليه بصحيحه الحسن قان ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام رحلت بدر ساعشي إلى بيت الله الحرام وعجز أن يمشي ، قال : فركب ويسوق مدته ، ذلك محرم عنه إلا عرف الله منه الجهد (١) .

وصحيحه دريج المحرمي ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشيا فعجز عن ذلك فيه بطقه ، قال : فركب وليسبق

(١) في ١ ص ٥ الخلاف

(٢) المعبر ٢ ٦٦٤

(٣) نهاية ٢ ٥

(٤) بهدب ٥ ١٣ ٣٦ لا سجد ٢ ٤٩ ٤٨٩ بستان ٨ ١٠ بوار وجوب بحج

٣٤٤ ج ٣

لهدي (١).

وقال العميد - رحمه الله - في لبعفه وإذا جعل الرجل على نفسه
مشي إلى بيت الله فحجر عنه فبركت ولا شيء عليه (٢) ومقصده عدم
وحيث سبوا ، وهو حصار من الحيد على ما نقل عنه (٣) ، وبه قطع
لصفا رحمه الله وسببه عليه رخصة براءة ، وصحبة رافعة من موسى
قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل سار إلى بيت الله ،
قال « فبمطر » قلت فبمطر نعم ، قال « إذا لعب ركب » (٤)

ورواة عسفة من مصعب ، قال يدرى في من بي إن عفاه الله أن
حج ماشيا ، فمشيت حتى بلغ العتمة فشكيت فركبت ، ثم وجدت راحة
فمشيت ، فسألت أب عبد الله عليه السلام ، قال « إني أحب أن لك موسى
أن يدع بقره » فقلت معي بقره ، وبوشنت أن أدع لفعلت ، وعلي دين ،
فصل « إني أحب أن لك موسى أن يدع بقره » فقلت : شيء واجب
أفعله فقال « لا ، من جعل به كُ فيه جهده فليس عليه شيء »

ويتوجه عنه أن سروره لأبى لا سبى ، وحيث السبوا ، لأن عدم ذكره
لا يدرى ما دل على لوحيات وأسريره أشد صميمه السد ، لأن راويها
واقفي ناووسي (٦)

(١) الهدى ٣ ٤ ٤٠٣ ، لا سبى ٢ ١٤٩ ٢٩ ، سبى ٩ ٦ ، سبى وحيث

الحج ب ٣٤ ح ٢

(٢) المصنف ٦٩

(٣) كما في مصنف ٦٥٩

(٤) الهدى ٥ ٢١٣ ١٤٠٣ ، لا سبى ٢ ٥٠ ٢٩٢ ، سبى ٨ ١٩ ، سبى وحيث

الحج ب ٣٤ ح ٢

(٥) الهدى ٩ ٣١٣ ١١ ٤ ، لا سبى ٤ ٤٩ ٦٠ ، سبى ١٦ ٢٣٢ ، سبى السد

الهدى ٨ ح ٥

(٦) راجع حال كشي ٢ ٩ ٦٦٦

القول في النيابة

وشرائط نائب ثلاثة : الإسلام ، وكبر العقل ، وأن لا يكون عليه

حج واجب

وقال من يدرى أن كان السيد مطلقاً وحج على السيد بوقع حكمه من نصبة ، وإن كان مفقوداً معه سقطت النصبة بحجبه عن

قال الشهيد في شرح : وكأنه نظر إلى أن الحج واجب معبر له ، كذا ، وفيه نظر ، لأن الحج كذا ، واجب ، حد وإن حلف بنصبة واحدة ، وذلك أن الحج واجب مستلزم بدر الحج المطلق وأن يكون واجب ، فاد السيد الحد الحرأين لا يلزم سقوط الآخر ، هذا كلامه رحمه الله ، وهو غير جيد ، لأن المفهوم من بدر الحج واجب إيجاب الحج على هذا الوجه بخصوص ، بمعنى كون الشيء شراً في الحج ، وذلك لا يسر من مطلق الحج ، كما أن من بدر صلاة في موضع معين لا يكون بد مطلق صلاة

ولعمد ما ذهب إليه من يدرى أن كان السيد قبل نفسه بالإحرام ، وإن كان بعده اتجه لغيره بحجوب كفايه وساق بداه وسقوط النصبة بدت ، عملاً بظاهر النصوص المتقدمة ، وينبغي إطلاق الأمر بحجوب كفايه الحج والعمرة مع اتساع بهما ، وسيرم ، عذنتهما مشتقة اشديده

قوله (وشرائط نيابة ثلاثة : الإسلام ، وكبر العقل ، وأن لا يكون عليه حج واجب) .

لا ريب في عدم هذه الشرائط ، بل لأصح غير الإيمان أيضاً ، لما يباه من بطلان عبادة المخالف .

وأما يشترط حلوقه نائب من الحج الواجب إذا كان محضاً به في ذلك عدم على الفور وحصل استمكن منه ، فلو كان موسعاً أو وجب في عام بعده - كمن بدره كذلك أو استوجره له - صححت نيابته منه وكذا لو وجب عليه

في ذلك عدم وعجزه ووجوده حيث لا يشترط فيه الاستطاعة - كالمستمر من حج الإسلام - فيه محور له لأسبابه في ذلك عدم ، لمعقود الوجوب فيه بالعجز ويرى كذلك في نفسه ، لكن يرى في حوار سياسه حسن الوقت ، بحيث لا يحتمل تجدد الاستطاعة عادة .

وهو ، ثم انصف من شدة عذبه الأخير ، وقد اعتبرها المأخرون في حج وحب ، لا لأن عذبه يفسد بضع وسده ، بل لأن الإنسان بالحج الصحيح يذبحه بحره ، ويقاس لا يقاس بحره بذلك ، وكنهى بعض لأصحاب فيه يكون من بعض صدقه ، ويحصل الوثوق بحضاره ، وهو حسن .

أما سببه في أنه ، وعذبه شرط في لأسبابه عن الميت ، استشراف في صحته سببه ، فهو حج يفسد عن غيره أحراً ، وفي قول بحره بذلك تردد ، صوره غيور ، ثم صاهر حال للمسلم ، ومن عموم قوله تعالى : ﴿ فَيُبَيِّنُوا ﴾ (١) (٢) .

وبه عذبه ، إلا أن ما استدلل به على الغيور من طاهر حال المسلم لا يعرض لأنه لشدة عذبه لمصلحة بوجوب الشك عند حذر الفاسق

وثبت به لا وجه لعدم من سببه بغيره ، لا عدم قبول إحضاره ، فعنى حكمه قبول بحره بغيره من حوار الاستدانه

ومن الشريعة أصاً قدرة الأخير على العمل وفقهه في حج واكتفى بشهيد في الدروس بحجه مع مرشد عدل (٣) - وهو جيد حيث يوثق بحصول ذلك .

ومن شرائط النيابة في بوجوب موت المصوب أو عجزه ، وهو معلوم مما

سبق

وعندي - معصية جود ، صدر قوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ . وبعضه لأخبار الكثيرة بمصممه عدم انتفاع بمختلف شيء من الأعمال . وقد بينا فيما سبق أن عدم وجوب الإعادة عليه بعد الاستغفار بفصل من الله تعالى كما فصل عنى كذا الأصبي بعدم وجوب قضاء ما فيه من العبادات لأصلحتها في نفس الأمر . و يجب أن نعلم - رحمه الله - صريح في كونه لأصلها أن محض استحق العقاب بدائم ، ثم ذكر في هذا المقام نحو كلام المصنف (١) .

وابتداء الأب فذكر الشرح وجمع من لأصحاب أيضاً ، وسند عنه في تهذيبنا ٢٠٤ ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن وهب بن عبد الله قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخرجت حل عن أبي بصير ؟ قال : لا ، قلت فذكر في ؟ قال : لا ، كذا في نسخة .

وظاهر أن مرد بن صاحب مختلف غير كافر ، لأن الكافر يستحق بعدد الدائم لا بعض نفعه شيء من بعدد

وأكثر من درس اسمه عن الأب أيضاً ، وأدعى عليه لإجماع (٢) فإن المصنف رحمه الله . ولست أدري لإجماع الذي يدعيه ابن إدريس أين هو ، ونعوس بما هو على ما نقل عن لأئمة عليهم السلام ، والمقول عنهم حرر وحد لا غير ، مقبول عند إجماعه ، وهو يتضمن الحكمين معاً ، فقول أحدهما

(١) الجرم ٣٩

(٢) الوسائل ١ ٩٠ أبواب مقلعة العبادات ب ٢٩

(٣) في ص ٧٥

(٤) المختلف ٣١٢

(٥) التهذيب ٢١٠ مسبوحة ٣٢١

(٦) تهذيبنا ٢١٤ ، ب ١٠ ، ج ١٠ ، ب ١٠ ، ج ١٠ ، ب ١٠ ، ج ١٠

(٧) المرائر ١٤٩

ولا ساسة محبوس لا غير عنده انقض المانع من القصد ، وكذا الصبي غير المميز

وهل تصح ساسة المميز؟ قيل لا ، لانصافه بما يوجب رفع القسم .
وقيل نعم ، لانه قادر على الاستغلال صحيح يد .

ورد لاحد ودعوى لإجماع على عتبه تحكما بمرعيت حها

وهذه بكلام لا يحتل من حيث على ان يدرس ، لانه به ساسة في
الصبي في غير الأب إلى اربعة حتى يكون قد عمل بعض الخير ورد بعضه ،
ويستند في ذلك في ما ذهب اليه من تكثير من مخالف الحق ، وانه لا
يصح شيء من عنده وغير ذلك من الأدلة ، وللمحنة فقول من يدرس احد
على أصده ، بل ولا صححه بوجه بوردته بالاشتاء بعين حصر به

قوله (ولا ساسة المحبوس ، لانعدام عقله بالعرض لمصلحة من
القصد ، وكذا الصبي غير المميز) .

هذا مما لا خلاف فيه بين العلماء ، والمراد بالمحبوس المنطوق ، دون
دوي لأدوار ، صححه عدده ومعاملة وقت لإيقه ، ولو لم يحصل انوثه
شككه من جعل مساحر عليه بوجه انوثه بعدم حوا به ايضا

قوله (وهل تصح ساسة للمميز؟ قيل لا ، لانصافه بما يوجب
رفع القسم ، وقيل نعم ، لانه قادر على الاستغلال صحيح يد)

معروف من عتبه لأصحاب لقول الصانع ، واختاره لمصنف في
لمعتبر ، نظر في أن حج الصبي بما هو ممرض ، ونحكم بصلحه ساسة
إلى ما راد من حريته لأنه يقع موث في ثوبه^٢ وهو غير حسد ، بما
يبده مما سلس به لأصغر أن عتبات الصبي سريعه مسخو عنها ثواب ،

(١) المميز

٢ صححه

ولا بد من بنة حياة ويعين حساب على نفسه
وتصح بياة المملوك بإذن مولاه .

لأنها مرادة بفتح الحاء مع ياء مكنتها نحو حب وحبيرة . بفتح التاء مع
ومع ذلك فتصدر عدم صحة بنة ، عدم قبول بحة ، Hence بفتح التاء
عنه وعدم مؤاخذته بما يحصل منه .

ورجح بعض مشايخ معاصري حوزة إمامية بفتح الراء
وليس بعد من تصور وكشف أن قسمي الخطع بحرر سببه في صحح
المندوب كما في الفاسق .

قوله (ولا بد من بنة حياة ويعين حساب على نفسه)

لا يخفى أن تعين حساب على نفسه معن من بنة حياته ، فلا وجه
لتجميع بينهما ، وموصفه بغير لأفعل منهه . بل ليه ولا نعم لخطه .
بحروجه عن حقيقته به . وصحبه بيقظي ، قال سائر حاشيات الحسن
لأول عنه السلام عن رجل صحح عن رجل . سببه بانه " فصار " به
لا تخفى عليه حافية (١) .

قوله (وتصح بياة المملوك بإذن مولاه)

قد ذهب لأصحاب لا يعم فيه محتاجاً ، لأنه مكلف مسلم قادر على
للاستقلال بالصح فحارب بانه كالحرم ، وحكى العلامة في تفسيره عن بعض
جمهور قولاً بالمنع ، لأنه لا ينقطع فرض صحح عن نفسه فلم يحرمه أن
يؤوب عن غيره ، ثم حارب عنه بأن صحح غير وحب عنه ، وإسقاط بما
يكون بعد الثبوت (٢) وهو حسن .

(١) الأردبيلي في مجمع الفائدة ٦ ، ١٢٨

(٢) في ١٠٠٥٥٥ ح ١ ريانة اعتبار

٣٠ عنه ٦ ٢١٩ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩

ولا يصح بانه من أحب إليه حج وسنم ، إلا مع العجز عنه
 مشياً ، وكذا لا يصح حجه بصور ، أو بصح ، فإن يقع عن حجه
 الإسلام ، وتتحكم به حج من عذره غير من حجه

قوله (ولا يصح بانه من أحب إليه حج وسنم ، إلا مع العجز عن الحج ولو مشياً) .

قد بينا في هذا من أن من سفر عليه الحج لا يقصر في حجه الاستطاعة
 الشرعية ، بل يكتفي بانه من أحب إليه حج ، ومع عجزه عنه بكونه
 عجزاً مطلقاً ، لم يحصل تحدد لاستطاعته عذره في ذلك ، وهو من
 خصوصية على خلاف عذره به تنسخ لأحد ، وكذا لا تنسخ بحدود
 لاستطاعته حج الإسلام ، بل لا يجب لأحد بانه لا استطاعته في حال

قوله (وكذا لا يصح حجه بصور ، أو بصح ، فإن يقع عن حجة الإسلام ، وهو تحكم) .

أما حج من يتصور من في دمه ، حب فقد تقدم بكتاب فيه ، ولا
 يحق من تحكم بحدود يتصور من في دمه ، بل ثبت بعض أنه في سطر
 التزاماً .

وأقول بوقوف يتصور عن حج الإسلام بفتح في سطر ، وهو
 مشكل ، لأن ما قلناه قد قصد به خلاف حج الإسلام فكيف يصرف به
 ونقل عنه في خلاف به حجه بفتح يتصور ، عذره حج الإسلام من
 دمه ، وهو جيد ، بل به ثبت بعض أنه في سطر بفتح

(١) في ص ٨٨

(٢) في ص ٨٨ مطلقاً

(٣) السوط ١ ٣٠٢

(٤) الخلاف ١ ٤١٦

قبل المسحوق من طريق ذهاب وعده من الفقهاء من حرم الإحرام ،
والأول أظهر .

من الأحرار ما قبل المسحوق من طريق ذهاب وعده ، من الفقهاء من
احتزأ بالإحرام ، والأول أظهر .

هذا مسائل ، حد منه في سبب ذهاب بعد الإحرام ودخول الحرم
فقد أحراب حجه عن حج عنه ، فإن مات قبل ذلك لم تحرم . وفي ذلك
ذهب أكثر الأصحاب

وكتفى شيخ في خلاف . في درس^١ في الإحرام بموته بعد
الإحرام ، ولم يحتزأ بدخول الحرم وهو صعب ، لأن مقتضى الدليل بقاء
الحج في الدمة ، لأنه فعل لا يتم إلا بركته . فلا يبرأ منه بفعل
بعضه ، ترك العمل بمقتضى دليل بعد الإحرام ودخول الحرم بالإجماع موقوف
جماعة منهم بعلامه في انتهى^٢ ، ١٠٠ ، في سبب من معاوية^٣
وصرف^٤ ، فيعمل بمقتضى الأصل فيما عده

ولا يفتل^٥ ، وروى محققان من حج عن نفسه فلا نسب ولا حج
نسب ، لأنه إذا نسب ذلك في حق حج نسب في نفسه ، لأن فعله كفعل
الغيب .

ويدل على حكمه لثابت صريحاً لإجماع المنقول ، وفيه شرح في
صوفى ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سألت

(١) الخلاف ١ ، ٤٧٦

(٢) الرائر ١٤٨

(٣) انتهى ٢ : ٨٦٣

(٤) في ٤ : ٢٦٦ ، ١١ ، عنه ٢ : ٢٦٩ ، ٣ ، هديت ٢٧ ، ٦ ، الوسائل
٤٧٠٨ أبواب وجوب الحج ٢٦ ، ٣(٥) في ٤ : ٢٧ ، عنه ٢ : ٢٦٩ ، ١٣١٣ ، وسائل ٨ ، ٤٧ أبواب وجوب الحج
٢٦ ، ٢

ويجب ان من مباح عليه من فتح ، و ق ، و ف ، و ر و و
 ، امر ان يحج مفرد ، و فتح مصنف ح ، بعده من الألفصل ،
 وهذا يصح إذا كان يحج مندوب ، و قصد مساح لاس بالافصل ، لا
 مع تعق الفرص أو الأفراد .

يسحق الأخيه مع موبه من لأخره شئت من لأخره ، بخروجه عن الفصل
 المسأخر عليه و ر د . من مقدمه ، بأن لأخره بما خرج على خراء العمل
 المسأخر عليه ، لا على ما يعلق عليه من لأفصل ان حة عنه ، و موب
 بعد لأخره يسحق بسبه ما فعل إلى حتمه ، و موبو لأسأخر بقطع
 لمباده ذهب و د ، و حج ، و عت لأخره على الجمع ، و مسأخر لأخره مع
 لأفصل بقطع بسبه ما فعل ، و مسأخر على قطع بمباده ذهب و حج
 ، و عت لأخره عليها خاصة ، و ر ك كنه ، و حج موبو على المقدره

و متى مات لأخره من كم . العمل مسأخر عليه و ما يقوم مقامه
 بطلب الإحاره ، ان كان المطلوب عمل لأخره نفسه ، كما هو مبني في
 خير حج و الصلاة ، و حج لحن ي مات عنه ، فون كات الحجه عن
 مات تعين بماده و كلف بماده و حاته أو بعض ثقات المؤمنين ، و ان
 كات عن حي عاخر يعلق و حوب به و ان كات الإحاره مظلمه بأن كان
 المطلوب تخصص لعمل مسأخر عليه نفسه أو غيره لم يظن بالموب
 و وجب على و صيه أن مسأخر من مائه من حج عر مسأخر من موصيه
 بموب خاصة ، لأن يكون بعد لأخره فيجب من الميتات

قوله (و يجب أن يأتي بم شرط عليه من تمتع أو قرا أو
 أفراد ، وروي إذا أمر أن يحج مفرد أو قرا فتح متمتعاً حراً ، بعدونه
 إلى الألفصل ، وهذا يصح إذا كان يحج مندوب ، أو قصد المسأخر
 الإتيان بالأفصل ، لا مع تعق الفرص بالقرن أو الأفراد)

مبني في شاء الله تعالى أن أنواع الحج ثلاثة تمتع وقرن وفراد ،
 ومقتضى قواعد الإحارة أنه يعتبر في صحة الإحارة على الحج بعين أسوع

ولو شرط صحح على صديق معصية جبراً بعدوناً، يعلق بذلك
عرضاً، وقيل: يجوز مطلقاً

كالمطوق به وما ذكره جيد إن ثبت أن المقصود في هذه العهود يكون
كالمطوق به ولكنه موضع كلام.

أما ما ذكره المصنف - رحمه الله - من حمل قوله على ما إذا كان
صحح مذبواً أو قصد المستأجر لإيصال الأفضل بغير جيد، لأن مقصده
كلًا من ذلك صحح أو قصد المستأجر لإيصال الأفضل (١) مصححاً بالحكم
لمذكور، ولا بد من عتدهما معاً ومع ذلك فتخصيص صحح بكونه مذبواً
لا يظهر له وجه، فإن ما ذكرناه من فرد صحح إلى حيث مذبواً في هذا
المعنى.

ومنى حار العود استحق الأجر تمام الأجرة، أما مع مساعه فيقع
لعمل عن المذوب عنه ولا يستحق لأجر شيئاً، وقد صرح بذلك جماعة،
منهم المصنف في المعتمد فقال: وإذا كان بمذوب أن يستأجر باسم
يعلم منه لتخيير وعدم منه رده انفس يكون لأجر مسرع بفعل ذلك بيعاً،
ويكون للمذوب عنه به السائب، ولا يستحق أجر، كما هو عمل في ماله
عملاً بغير رده، أما في الحال التي يعلم أن قصد المستأجر بخصيل الأجر لا
حجاً معاً فإنه يستحق الأجرة، لأنه معلوم من قصده، فكان كالمطوق
به (٣).

قوله: (ولو شرط الصحح على طريق معين لم يحبر به العدو إن
تعلق بذلك عرضاً، وقيل: يجوز مطلقاً)

انقول بالجواز مطلقاً بشيخ في حمله من كتبه (٢)، ولمزيد في

(١) المعتمد ٢ ٧٦٩

(٢) ما بين القوسين ليس في «ص».

(٣) المعتمد ٢ ٧٦٩

(٤) النهاية: ٢٧٨، والمبسوط ١ ٣٢٥

المصعة^(١) ، واستدل في نهجها بما رواه في الصحيح ، عن حريير بن عبد الله ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعطى رجلاً حبة يجمع عنه من الكوفة فجمع عنه من لصوره ففقد^(٢) ولا بأس . إذا قصي جميع المسلك فقد تم حجه^(٣) وهي لا بدك صريحاً على حوز المعالجة ، لا حصار أن يكون فوه من الكوفة ، صفة برجل ، لا صفة لجمع .

والأصح ما ذهب إليه المصنف - رحمه الله - من عدم حوار العدول مع عدو العرض بذلك بطريق المعين ، بل الأظهر عدم حوار العدول إلا مع العلم بسوء العرض في ذلك الطريق ، وأنه هو وغيره سواء عند المستأجر ، ومع ذلك فلا بأس وحوار سوء بشرط مطلقاً

وقد دفع المصنف وغيره بضجه جمع مع معالجة وإن يعلق العرض بالطريق معين ، لأنه بعض عمل المستأجر عنه وقد أمثل بعمله وبشكله من مستأجر عنه لجمع مخصوص ، وهو الواقع عقب قطع المسافة المعينه ، ولم يحصل الإتيان به نعم لو يعنى لاستأجر مجموع الأمرين من غير رتباط لأحدهما بالآخر تحته ما ذكره

قال في تذكرة بعد ذكر خبر ما ذكره مصنف من حوار العدول مع عدم يعلق عرض المستأجر معين بطريق إذا عرف هذا فإنه يجب على لأخير رد التماوت بين الصريحين أن كان منك أسهل مع استؤجر عليه ، لأن لعدده فاصية بنفصل أجرة الأسهل عن أجرة الأصعب ، وقد استؤجر للأصعب ولم يأت به ، فعين عليه رد التماوت ، ولو استؤجر للسوكة بالأسهل وسلك الأصعب لم يكن له شيء ، هذا إذا لم يتعلق عرض المسأجر بتعين الطريق ، وإن يتعلق عرض المسأجر بطريق معين واستؤجر على أن يسلكه لأخير فسلك غيره فالأقرب فساد المسمى والرجوع إلى أجرة المثل ، ويجري

(١) لم يعثر عليه في المقتعة ، وهو موجود في التهذيب ٥ ٤١٥

(٢) النهج ٥ ٤١٥ ١٤٤٥ . ج ٨ ١٢٦ نواب سببه في الجمع ما ١١ ح ١

الحج عن المسأجر . لأنه استؤجر على فعله في محضه ثم كان
خائف الأجير في سلوكه شرطه استؤجر من الطريق وحضر لم يستحق لأجير
شيئاً في الموضوعين^(١) هذا كلامه - رحمه الله - وفيه نظر من وجوه

الأول حكمه حمله أنه مع خوف رد التوبة من الطريق مع أنه
بالتقاء معن عرض استأجر نفس طريقه غير حمله لأنه مع سفره قد
يكون لإحارة على فديهم فتأخره لكل من الطريق ، لأن منعه يوم
فيسعي استحقاق المسمى بسببه ، وهذا من مصاديق استحقاق
الأجير شيئاً بسلوكه غير طريق الذي يعنى به عقد لأن ما سافر عليه
يأتى به وبمضى به مع سدوره الإحارة ، وفيه علامة في محله حمله
وخوف رد التوبة مع تعنى عرض الطريق معناه وهو بعد حمله ، من
المسحوق عدم استحقاق لأجره بسلوكه عليه شيئاً ، وما بعد من هذا
وبين ما أطلقه في المسحوق من عدم وجوب رد التوبة من طريقه^(٢)

الثاني أن ما استقره من به مع يعنى عرض الطريق معن يصح
الحج ويصدق المسمى وثبت به ما بعده حمله بمنا غير حمله ، لأن
الحج بعض العمل لمسأجر عنه ، بل يركن لأعظم منه ، فمضى فلا يصححه
وحرائه عن التوبة عنه كان لازم منه مستحق الأجير بسببه ما يحضه من
المسمى لا أجره الضل .

ثالث حكمه أن لأجير رد أحضر مع لمخالفة لم يستحق شيئاً في
الموضوعين غير حمله ، لأنه بدون الإحصاء يستحق سلوكه المسمى مع رد
تفاوت أو آخره المثل كما ذكره ، والإحصاء لا يصح مقتضى الإسقاط ذلك ،
وإن كان لحكم بعدم الاستحقاق متبهاً مع يعنى تعرض الطريق المسمى ،

(١) التذكرة ١ - ٣١٣

(٢) مختلف ٣

٣ مسوط ١ - ٣٢

ولو ضُدَّ من لإحرام ودخول حره سعيد من لأخره سنة المتخلف .

التفسير ، مع أنه حكم بأن لأخير المصلي لو أهمل غير عذر تحرر لمسأخر بين المصلي والإمضاء^(١) ، وبين محكمين أنه مع

ولو يعكس المقصرين بأن قدم الحج عن الله معينه فهي صحيحة وجهان ، أقربهما ذلك مع العلم بأنهما ليعرض في نفس ، وقرب في التذكرة الإجراء مطلقاً^(٢) .

قوله (ولو ضُدَّ من لإحرام ودخول الحر سعيد من الأجرة سنة المتخلف)

فدبب فيه سون الاستيحا على العمل محصوص يقضي بوريه الأجرة على جميع آخرته ، وإن من أبي بعض العمل لمسأخر عنه أنه عرض له مانع عن كفايته يتحقق من الأجرة سنة ما عمل^(٣) ، ومقتضى ذلك أن الإحارة إن بلغت مانح خاصة قصد لأحر من لإحرام لم يسحق شيئاً ، لأنه لم يعمل شيئاً منه ، وإن بلغت مانح مع سدها وانعقد و سدها خاصة قصد بعد لشرع في عمل يتحقق لأجرة سنة ما عمل واستعيد من الأجرة سنة متخلف

ولا فرق بين أن يقع قصد قبل لإحرام ودخول حره أو بعدهما ، وإن أشعرت العدة بخلاف ذلك ، لأن عدم الاستعانة مع الموت وقع بعد الإحرام ودخول الحر بما ثبت من دليل من خارج فلا وجه للاحق غيره به ، مع أن الحق ثبت الاستعانة هناك أيضاً ، بل بلغت الإحارة محصوصية الأعمال ، وإن حصل لأخره ، كما دبب فيه سون^(٤)

(١) الدروس ٨٩

(٢) التذكرة ١ ٣١٤

(٣) راجع ص ١١٩

(٤) في ص ١٩

وبصم صمغ في مسند من حديد . وفي ترم

وذكر الشيخ أنه يمكن أن تكون مائة مائة مائة في الإحرام ودخول
الإحرام لأحمر مما كان بعده . فيه وأنفقوا مائة مائة لأحمر مطلقاً .
من يبقى على الإحرام في أي شيء من مائة مع الإمكان ، قال : لأن
قد دخول حرمة لا يخرج في ذلك . بل مجرد الإحرام كلف فيه . وهو
غير حرام ، فيه . بل مائة مع الإمكان . يمكن أن يسهل في
ذلك عدم فهمه . بل مائة مائة في الإحرام ، بل مائة مائة من ذلك ثم
ذكر مستقلاً ، بل مائة مائة . بل مائة مائة في الإحرام .
بالعبرة ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله (١) .

وهو المستقل في الإحرام مع مائة مائة من الإحرام
بنية المتخلف (٢) . وهو أجود .

ولا يخفى أن الاستعداد بعد شيء مع طول الإحرام مائة مائة .
لا يباح لإحرامه بغيره . بل مائة مائة . بل مائة مائة .
مائة . بل مائة مائة . بل مائة مائة .

ومن يسهل الإحرام وحده لا يسهل مع الإمكان ،
لأنه يمكن بين مائة مائة . بل مائة مائة .

قوله (وبصم صمغ في مسند من حديد) . وفي
تلم () .

جاء في الأخير . بل مائة مائة في الإحرام ، بل مائة مائة .
مائة مع الإحرام . بل مائة مائة . بل مائة مائة .
تأويل يقع في مائة مائة . بل مائة مائة .
الإحرام . بل مائة مائة . بل مائة مائة .

(١) المسالك ١ ٩٧

(٢) في ج ٨ ص ٢٨٨

(٣) المختصر النافع ٧٧

ولا حذر نسبة في صفوف نوحب المحاصر ، إلا مع عدد ،
كالإعلاء والظن وما شابهها

قوله (ولا يحوز نسبة في صفوف نوحب المحاصر ، إلا مع
العدد ، كالإعلاء والظن وما شابههما) .

أما أنه لا يحوز نسبة في الصفوف نوحب المحاصر بممكن من الطواف
قطر ، لأنه عدده يعنى رأسه ، فلا يصح نسبة فيه مع يتمكن

وأما حوز نسبة مع تعدد الأعلاء ، وحرض الذي لا يستمسك معه
الطهارة فيدن عنه روات كثره . كصحيحه حبيب لثعفي ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، قال : « من رمى لله صلى الله عليه وآله أن يقذف عن
المبطلين والكسير^(١) »^(٢) .

وصحيحه حرر ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المرفوض
للعنوت وسمي عنه يومى عنه ويقذف عنه »^(٣)

ويظهر عنه توقف نسبة في تطواف من يعمى عليه على استنائه
كما يدل عليه إطلاق الرواية

وليس يحضر من الأعداء أحواجه بالاستنائه في تطواف بعمره ، لم
سأني ، شاء الله من أن الحاضر يد معها عذرها عن إتمام أفعال بعمره
بعد أبي جح الأفراد^(٤) ، وقد ورد حديث روات ، مهذب ووه شيخ في
صحيح ، عن صفوان بن يحيى وبن أبي عمير وقصائله ، عن حميل بن
دراج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض إذا قدمت

(١) في ح : وسماه في الوسائل والكبير

(٢) نسخة : ٢٤ ، ١ ، ٢ ، ٢٢٦ ، ١٩١ ، ٦ ، ٤٥٩ ، ٥ ، ١٢٥٠

بـ ٤٩ ح ٥

(٣) نسخة : ٢٣ ، ٤٣ ، ٢ ، ٢٢٦ ، ١٩٩ ، ٦ ، ٥٠٨ ، ٥ ، ١٢٥٠

بـ ٤٩ ح ١

(٤) في ح : ١٧٩ .

وَنُكِّلَ لَهُ بِمَرَمٍ مَسْبُوعٍ مِنْ كِبَرِهِ فَمَتَّى مَنَّهُ ، وَلَوْ أُفْسِدَهُ حَجٌّ مِنْ قَائِلٍ ، وَهَلْ يُعَادُ بِالْأَحْرَةِ عَلَيْهِ ؟ يُسَى عَلَى حَبِيبَتِ

عَائِثَ بِنْتِ أَحْمَرَ ، قَالَتْ : فَيَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ 'أَحْرَةٍ' قَدْ « لَا » هِيَ لَهُ وَلِصَاحِبَتِهِ ، وَهِيَ حُرٌّ سَوِيٌّ ذَلِكَ بِمَدِّ «صَلِّ » فَعَلَّ ، وَهُوَ مَتَّى هَلْ يَدْخُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؟ قَدْ « نَعَمْ » ، حَتَّى يَكُونَ مَسْخُوفًا عَلَيْهِ فَيَقْصُرَ لَهُ ، أَوْ يَكُونَ مَصْصَا عَلَيْهِ فَيُوسِعَ عَلَيْهِ ، فَعَلَّ ، فَيَعْنِي هُوَ فِي مَكَانِهِ بِأَعْمَلِ ذَلِكَ حَقَّهُ ؟ قَدْ « نَعَمْ »

وَصَحِيحُهُ هَشِيمٌ بِنِ الْحَكَمِ ، عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي إِرْحَالِ 'شُرْبِ' بَدَ ، حَاءٌ وَفَرْسَةٍ فِي حَقِّهِ فَقَالَ : « يَدُ يَكْبُتُ حَتَّى حَجٌّ مِثْلَ حُجَّتِهِمْ ، وَتَزَادُ أَجْرًا بِمَا وَصَلَتْ » (٢١) .

وَصَحِيحُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَدْ « نَعَمْ » الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، كَمْ أَشْرُفٌ فِي حَقِّهِ ؟ قَدْ « نَعَمْ » كَمْ شَرٌّ ؟

قَوْلُهُ (وَكُلُّ مَا يَرْمِي حَنْتَ مِنْ كُفْرَةٍ فَمَتَّى مَنَّهُ)

بِمَرَدِّ كُفْرَتِهِ بِالْأَحْرَةِ ، وَهِيَ كُنْتُ فِي مَنِّ حَنْتَ لِأَنَّهَا عَقُوبَةُ عَلَى حَسَنَةِ صَدَرَتْ عَنْهُ ، أَوْ صَعِدَتْ فِي مَقَامِهِ اسْلَافَ وَفَعَلَ مَعَهُ ، فَاحْتَصَبَ بِالْجَانِي .

قَوْلُهُ (وَلَوْ أُفْسِدَهُ حَجٌّ مِنْ قَائِلٍ ، وَهَلْ يُعَادُ بِالْأَحْرَةِ عَلَيْهِ ؟ يُسَى عَلَى الْقَوْلَيْنِ) .

أَشَارَ بِأَعْيُوبٍ بِسَيِّئِ الْقَوْلَيْنِ الْمُشْهُورَيْنِ فِي أَنَّ 'أَفْسِدَ' يَنْحُجُّ إِذَا قُصَّصَ فَهَلْ تَكُونُ الْأَوَّلَى فَرْصَةً وَتُسَمِّيْنَهَا فَامِدَةً مَحَارَ وَثَابَةً عَقُوبَةً ، أَوْ بِلَعَكْسٍ ؟ فَإِنَّ قَوْلَهُ الْأَوَّلَى فَرْصَةً وَالثَّانِيَةَ عَقُوبَةً كَمَا حَذَّرَهُ شَيْخٌ - وَدَلَّتْ عَلَيْهِ حَسَنَةُ

١ - حَدَّثَنِي ٤ : ٢٣٥ ، وَنَحْوُ ٩ : ٣٩ ، وَهِيَ فِي الْحَجِّ ب ٢٠ ح ٢

٢ - يَكُونُ ٤ : ٣١ ، وَنَحْوُ ٨ : ١٤٢ ، وَهِيَ فِي الْحَجِّ ب ٢٩ ح ٣

(٣) يَكُونُ ٤ : ٣١٧ ، الْوَسَائِلُ ٨ : ١٤٢ أَبَوَاتُ الْيَانَةِ فِي الْحَجِّ ب ٢٨ ح ١

(٤) الْيَانَةُ ٢٣٠

ونو ساجره عدم صحح الاسم . وبق فتر العقد ورمال الإبداع
بطلا ورد حصر تحمل مذهب . ولا قضاء عليه

أحدهما أوبى بها من صاحبه ، ولا يمكن نقلها إله لأنه لم يوهب نفسه ،
فلم يبق إلا البطلان .

هد في ربح سواحب ، أما مذهب فقد دلت لأحرر على أنه محذور
الاشترك فيه . ورد حرارت حارب الاسانه فيه على هد لوحه ، وقد يتفق
دست في سواحب نصا بأن يند جماعه لأشهر في حج بيسيوي . وه
كذلك .

قوله ، ولو ساجره عدم صحح الاسم . وبق فتر العقد ورمال
الإيقاع بطلا)

لا رب في بطلان مه اقرب العقد ورمال الإبداع ، مه عدم من
متاع سانه عن اثنين في عدم وحد . وسجله - حج من غير مرجح

وحو حذف رمال الإبداع صحح عقد ، لا مع فوره . وحو حج
ساجر وإمكان سنده من يبي به في دست عدم ، فبطل عقد ساجر

ونو فتر العقد مع بطلان مال الإبداع حمل البطلان ، لأقضاء كل
واحد المعجل ، فبقع نسفي ، كمد عت رمال والأصح صحة مع عدم
التعجيل ، لأن المادية بعد تحب بحسب إمكان ، وعلى هد فحمل تحجير
الآخر في بداهة أيهما شاء ، لاسجله مرجح من غير مرجح ، وسرعه لأنها
لكل أمر مشكل .

قوله (وإد حصر تحلل بالهدي ، ولا قضاء عليه)

أما تحلل المحصر بالهدي فلا رب فيه ، عموم قوله تعالى ﴿ في
أحصرهم فما أسيروا من الهدي ﴾ ، وأما سقوط القضاء عنه فحجب مع تعيين
الزمان ، لأن العقد يتناول إبداع الحج في زمان معين ولم يتناول غيره

ومن وجب عليه حجب محتشبات، كحجته لإسلامه، فبندر وضعه عارض
حار أن يستأجر أخيرين لها في عام واحد

فما لو كانت مطبقة فربما يجب على الأخير الإتيان بالرجوع يستأجر عليه
بعد رول، وحصر قصص، لكن مشرئت لا يسمى قصصاً، لأن غصصاً إجماعاً
يتحقق مع تعيين زمان الأداء كما يتراءى.

ومضى حجب الأخير مع تعيين زمان سحوق من يسمى بسبه في عمل
كما في حقه المقصد، ويسمى مساحق على ما كان عليه من وجوب الرجوع إلى
كان واجبا عليه.

وبسبب سحوق الأخير وفهم على إجماعه حتى لو كان صحيح بحبل بغيره،
ولا سحوق الأخير بغيره له حدة، لأنه لم ينعقد بمسحوق بل سحوق من
إجماعه.

قوله (ومن وجب عليه حجب محتشبات، كحجته لإسلامه والبندر
ومعه عارض حار أن يستأجر أخيرين لها في عام واحد)

قد هو معروف من مذهب الأصحاب، بل صاهر إجماعه في استدراكه
أنه موضع وفاق بين العلماء، ووجهه واضح، فربما ما يستفاد من الأخير
وجوب الاستئجار في سحوق محتشبات من غير، لا وجوب عدم حدهما
على الآخر.

ولا ساقى ذلك وجوب تقديم حجج لإسلامه على المنسوب عنه أو حجج بندر
على بعض برحوه، لأن وجوب التقديم بما كان تنصيص أحد الوحيين وعدم
يمكن الجمع بينهما في عام واحد، لا لوجوب الترتيب بينهما

وما قبل من أن الترتيب بين صحيحين لا يتحقق إلا بتقدم أحدهما منهما
كما لا يعدم تأخره^٢ فجاء بوثبت وجوب الترتيب، لكنه غير ثابت، بل

(١) بندر ١ - ٣١

(٢) كما في المالک ١ - ٩٧

ويسحب أن يذكره في نفسه عنه باسمه في حوطين وعند كل
فعل من أفعال حج وعمره .

معني بالأصل ، ويجب أن يحل عدم إحترام حوطين الحصري عن أول وهب
لإمكان ، وهو يحتج بالأثار بالحج في عدم توحيد كما هو واضح ، ولا
يعتبر في صحة الحج في عدم توحيد سبق حرمة حج لإسلام ، من
الحجيج بقاع في ذلك العام .

ولو ضد أن في حج لإسلام أو أحصر في ذلك عام به يكن مؤثراً
في صحة حج سدر ، لأن المحرم فيه وقع بدون الشرح ، ولا مانع من
الإجراء .

قوله (ويسحب أن يذكره لثبوت سقوط عنه باسمه في
الموطن ، وعند كل فعل من أفعال الحج وعمره)

هذا مذهب الأصحاب ، من قال في المنهج ، أنه لا يتم فيه
حلاؤه ، ويستدل فيه ما رواه الشيخ في الصحيح . عن محمد بن مسلم ،
عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : ما يجب على من حج حج عن
الرجل ؟ قال : اسمه في حوطين وموقف ، قال الشيخ في تهذيب
وهذا على جهة الأخص ، لأن من لم يفعل ذلك كانت حجته حائره ، ثم
استدل بما رواه عن منى بن عبد السلام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في
الرجل يحج عن إسماء تذكره في جميع الموطن كلها ، قال : [إن شاء
فعل وإن شاء لم يفعل ، الله يعلم أنه حج عنه ، ولكن يذكره عند الأصحابة إن
ذبحها] (٣) .

ويذكر عنه أيضاً ما رواه بن سويه في الصحيح ، عن أبي بصير ، قال

(١) التهذيب ٢ ٨٧١

(٢) تهذيب ٣ ٤١٨ ١٢٥٣ ، لأستاذ ٢ ٣٧٤ ١٤٨ ، سائر ٩ ٣ ٣ باب الجاه

في الحج ٦ ج ١

(٣) التهذيب ٥ ٢٥٢ ٢٩ ١٣٢ ، باب من حج في الحج ٦ ج ١ ،

ويستحقها الأخير بالعقد ،

أما تصرف لأجرة مع عدم تعيين أي أجرة المثل فهو صحيح ، لأن
الوجوب العمل يؤتاه مع لأجرة به ، فكل ما حررت به لعادة
كالسقوط به ، وهو المراد من أجرة المثل .

وبما وجد من أحد أهل من حرة مثل يضاف وجوب لأقصر عنه ،
احباط به ب

وما خرج من حرة وهو صحيح بالإسلام من لأصل وسندوب من الثمن
فإن عنه فسرحت ما به صحيح في تصحيح ، عن معوية بن عمار ، عن
بن عبد الله عنه سلام به سائر عن . عن ما بن موسى أن يخرج عنه ، قال
« كان صبره فمن جمع به » ، وإن كان يظن أن من ثمة »

وقد تفرقت به في حرة يخرج من حبس ، إلا مع إرادته
خلافه ، ويعلم بأنفسه به ثمة في حرة وفي خروج لخرج
أصل من لأصل وإن كانت في ألب مياي بخلاف لهما

قوله : (ويستحقها الأخير بالعقد) .

في ثمنها ، ولا يثبت في حرة حرة به ، لأن ذلك مقتضى
صحة لعمومه ، في ذلك عيب فربما بعد عقد وبعث فيهما بالأخير ،
كن لا يجب ستمها لأحد عمل ، كما في مطلق لإحارة ، وعلى هذا
فإن يؤتى لستهم لستهم ، ثم سمى كان صواب ، إلا مع إرادته من بموصي
المستفاد من عقد ، أو طرفه لستهم ، لأن ما حررت به لعادة يكون كالمسقوط

به

له بوقف عمل الأخير على رقة لأجرة لستهم ولم يدفعها بموصي فقد
ستكرت ستمه في بروس حرة لستهم ، بفسر بالأمر من شغل دمنه بما

فإن حلف ما شرط . فإن كان له حره مثل ، أو حرة لا حره
 الثانية : من أوصى أن يخرج عنه ما بعد الموت ، فإن عدمه فيه

ستؤخر عنه مع عدم تمكنه منه ، ويحصل عنه فسطر وقت الإنكار ،
 لأن تسيط على فتح العقد ثلاث سنوات على الموت ، مثل هذا فسطر به
 يثبت كونه مسوق ، نعم به عنه عدم سطر مضاف فعلى قبول حوار
 الفسخ .

قوله (فإن حلف ما شرط قبل) كان له حره مثل ، أو حرة لا
 لا أحره)

أقول سبب أحده المثل مع صحته جاز في حصوله عن المسح
 - رحمه الله - وهو بعد حد . بل قد مر أنه - حله به - لا يقول شوبه في
 جميع الموارد . فإن من سواحر على الحج والمسلمة ، على لأعظم فحج لا
 عقل سحافه بها فعه أحده أنه مسرع محض ، ويسا بحج شوبه مع
 المحافاة في وصف من أوصى فعلى سبب بعينه لا أحده كمال
 سواحره على الحج ماشا فركب . على لأحده من مقتضى بهن فأحره من
 غيره ، مع أن المسحة مع صحته فعلى سحافه من لأحره بسبب ما عمل به
 المسمى لأحره مثل ، لأب ما مسح به لأحره على هذا فتدبر به
 تتحقق به المحافاة . وكف كان لأحره ما صفة مضاف من سقوط لأحره
 مع المحافاة .

ثم إن كان لأحره فورية وقت القصد ، لأمر ما شئى شوبه عن صفة
 الخاص كان فعلى المأني به مضافا بمسأحر عنه فسطر ، لو حة أنه
 به . ولأ كان صحيحا ووقع عن حصول عنه ، ولا سبب به حرة

قوله (مثابه) من أوصى أن يخرج عنه يوم بعين المرب ، فإن

معيناً بما انفصل كعادته ومجملته نعتاً بسبب نقصه عن حرمة الحج جميعاً مما
 راعى فيه ما يكفل به حرمة الحائض من الصوم - ثم أدى ما بعده
 وهكذا .

وهذا بحكم مقتضى ما في كلام لأصحابنا ، ساء عليه من انفسار
 المعنى في مثل ما يوصيه عن ميت ، وبوجه صدقه عند عتقه الموصى
 بقدر الامكان ، ولا طريق في حرمة ولا يحميه على هذا الوجه فيصير ،
 وما في من كسبي - رحمه الله - من انفسار من يهرب من كسبي في
 محمد عليه السلام - موثقت على من يهرب من كسبي في كسبه من صفة
 صير له ميت في كل سنة حجة بعرضه ، وبه قد يقطع صير
 انفساره تصاعقت حول على ما من فليس يكون بعرضه ، ولست
 اوصي به من موثقت في حجه ، فكيف عليه السلام - يجعل ثلاث
 حجج حجتين ان شاء الله ^(١) .

ومن اراد ان يكتب به على من محمد حقيقي - من عتق
 وصلى ان يحج عنه بحسبه عند ربه في كل سنة ، فليس بكفي ، وما
 بأمرى في ذلك فكيف عليه السلام - يجعل حجتين حجة ، بل به بعض
 عالم بذلك ^(٢) .

وفي رواية من ضعف من حيث سند ^(٣) ، ان نوحه دون فلا بأس به
 وان مكسبه قد رأت بشاره بعد معين ما يوصيه بما يحمي منه امكن
 صرفه فيه ، وبعد وفي خلاف في به قد قصه لمالك الموصى به عن الحج
 هل يصرف في حجه أو يهود ميت فيمكن حجه ، مثل ذلك ، بعد
 صرف قدر موصى به في اوصيه . وبعبارة محض قوله ، ان كتاب حقيقي

(١) بكافي ٤ / ٣١٠ ، الوسائل ٨ / ١١٩ . - - - - - ح ٢ - ٣ .
 - - - - - ح ٢ - ٣ . - - - - - ح ٢ - ٣ . - - - - - ح ٢ - ٣ .
 - - - - - ح ٢ - ٣ . - - - - - ح ٢ - ٣ . - - - - - ح ٢ - ٣ .

١١٩ ابواب الباقية في الحج ب ٣ ح ١

(٣) الظاهر ان وجه الضعف هو الإسناد مجتهد

الخاصة إذا علم لأحرم من مسأخ عنه ، ثم نقل عنه إلى
عنه ، يصح ، وقد نقل حجه وقعت عن مسأخ عنه ، ويستحق
الأخره ، ويظهر في هذا لا يخرج عن حدته

تفريع أو يبعد من عنه وذيقه وعنده ، حتى حار لكن مهم لإخراج
عنى الوجه مفيد ، بل يجب كفاه ، وبه وعب لاخره حار ، وبه لم نعم
بعضهم حتى يعنى عا ، و : حار جمع مع عدم بعضهم بعض
صريح أساس حار ، صغر سلاخ ، وبه حرموا دفعه وقع تخميم عن
مبوب عنه ، ليس ويستند من ذيقه كل وجه ما يخصه من لأخره
مصوره ومفرد ساقى ، و : ساقى عنه فلا يصح مع الاجتهاد ، وبه
حصا عدم بعد ، حار م يحسب من كذا ، و : حار يشرعه

قوله (انما منه ، إذا علم لأحرم عن مسأخ عنه ثم نقل
ساقى إلى ساقى به ، يصح ، وقد كمل حجه وقعت عن المسأخ عنه
ويستحق لأخره ، ويظهر في هذا لا يخرج عن حدته)

و : عدم حار ، نقل ساقى من نفسه فصار أمهية في الشرح ، به لا سراج
فه ، لأن لأحرم قد يبعد عن مسأخ فلا يروى ، لا يحسن

ولأصح ما حار به ، يحصف من عنه ، حار ، صحيح مع ليس عن
أحدهما ، ما عن لائب فبعد صحة النقل انقضى ، وبه عن محبوب عنه
فلانقضاء الية في باقي الأفعال .

ولقول يودعه عن مسأخ لشيخ ^٢ - رحمه الله - وإحصاء المصنف في
معبر ، وسند عنه بأن ما وقع عن مسأخ فلا يصح بعدون بها
بعد إيداعها ، وبأن أفعال الحج مستحقة لغيره فلا يصح فيها ، و : ما يصح

(١) في أصله رتبة وقع الجميع عن المبوب عنه

(٢) كما في المسائل ٩٩

(٣) حار ، ٤ ، ص ٢٩٤

يعني لأخر دون لأخره . و عكس . ثم إما أن يكون الحجج واحداً أو معدوداً
فلا صور ثمان .

الذي أن بعد لأخره ، لأخره معاً ويكون حجج واحداً ، ويجب تنوع
ما منه محوصي . ثم إن كان لأحد بمعنى مفرد . أخره امثل أو أقل بعدت
من الأصل . و إن كان جزء مشترك من لأصل وزيادة من شئت إن سم
بحر أو ثمة ، و هو منه المحوصي به من حجج بطلب لوصفه و سيؤخر غيره بأقل
ما يوجد من يحجج به عنه .

الثاني خمسة محالها و حجج معدود ، ويجب خروج الوصية من
شئت إلا مع الأخره فبعد من لأصل ، ولو امتنع محوصي له من حجج
فما هو مستوفى ، لأن الوصية بعد تعينت بذلك معش فلا سدود غيره نعم
أو عدم تعلو عرض محوصي بالحجج مقتضى واجب خرج به ، لأن الوصية على
مد سبب تكون في قوة شئت ، فلا يطل أحدهم بقوات الأخر

الثالث أن يعبر لأخر حصة و حجج واجب ، ويجب استحجاره بأقل
أخره يوجد من يحجج بها عنه . و احتمال الشهيد في الدروس وجوب إعطائه
حصة مثله إن استيع لثئت ' وهو حسن ، بل لا بعد وجوب حصة إلى ما
طلب مقتضى مع تباع لثئت ، بعدد مدصه بحسب الإمكان ، ويكون الرائد
عن الأقل محسوباً من شئت إلا مع لأخره ، ولو امتنع محوصي له من الحجج
واجب استحجار غيره بهما مكر

الرابع صورة محالها و الحجج معدود ، والكلام فيه كما سبق من
حساب لأخره كنه من لثئت ، و هو مع محوصي له من القوت سقطت
وصية ، إلا إذا علمه تعلو عرض محوصي بالحجج مطلقاً كما بيناه

الخامس أن يعبر الأخره حصة و الحجج واجب ، فإن كانت مساوية

إثامه من عبه حجة الإسلام ويد حرج من عبه بعد الاستقرا
أخرج حجة الإسلام من الأصل ومندوره من ثلث ، وهو
إلا عن حجة الإسلام اقتصر عليه ، ويستحب أن نخرج عنه الدر ومهم
من سائر ، سند حجة الإسلام في الأصل ، وهو من عبه
فقد كره ، ثم سببه في ، سند حجة الإسلام
وعنه حجة الإسلام حجة الإسلام ، وهو من عبه
سند حجة الإسلام في

مدركه حجة الإسلام في ك حجة الإسلام ، سند حجة الإسلام ،
ولا لب في مقدمة حجة الإسلام حجة الإسلام ، حجة الإسلام من الأصل
هو وصي حجة الإسلام ، حجة الإسلام ، حجة الإسلام ، حجة الإسلام
قسمه سببه على جميع الحقائق ، لها دور من عبه ، ليس حجة
وي حجة قسمه ، كره سببه ، وحكي علامه في مدركه عن بعض عمات
قولاً مقدمه حجة ، لأخيه ، هو ضعف

قوله (إثامه من عبه حجة الإسلام ويد حرج ثم مات بعد
الاستقرا أخرج حجة الإسلام من الأصل ومندوره من ثلث ، وهو
صاق من ، إلا عن حجة الإسلام اقتصر عليها ، ويستحب أن نخرج عنه
الدر ، ومهم من سائر ، سند حجة الإسلام في الأصل ، وهو من عبه
الأصل والقسمه مع قصور سببه ، وهو أنه ، وفي برويه ، سند أن
يخرج رجالاً ومات ، وعنه حجة الإسلام أخرج حجة الإسلام من الأصل
وما مدره من الثلث ، والنوحه شويه ، لأخيه)

أما وحج حجة الإسلام من الأصل فهو موضع نص
ووقاي ، وما خلاف في حجة الإسلام ، فقد جمع من الأصحاب منهم ابن

إذ ينسب إليه مصنف ومؤخر عنه ، أي وجوب حج حرم من الأصل قصد
 كتحجج الإسلام ، كما أشار إليه مصنف من ساداتهم في نهجهم ، وهو
 كما يسم بعد ذلك لنسب علي وجوب قصدتها من كذا ، كما ينسب في سنن
 علي ، وفيه سيرة وفيه حديث من ، وهو مصنف - حميد لله - وقد بين فيها
 سيرة الحج أسس وأحكام في هذا وأجاب بذكره ، في توقف علي عما مع
 بحاجة به لحدائق قتادة عليه السلام ، وفيها وجوب قصد حج الإسلام
 بالقبول من صحيحه منسوبة ، والحال حج صدر به توقف علي
 الدليل

وكان شيخ في هذه المسألة ، حيث حرج حديثه من
 ثبت ، وجعل عنه في حديثه ، في صحيحه ، في حديثه من
 عن ابن سائب بن جعفر عن حماد عنه حجه بالإسلام ، في سنن
 يحيى بن زكريا ، في حديثه من ، في صحيح حجه بالإسلام ، في سنن
 لله سيرة قتادة ، في كتابه من لا حج عنه حجه بالإسلام من جميع مائة
 وبحج من ثلثه ما يحج به عنه سيرة ، وفيه من لا حج له حجه
 الإسلام حج عنه حجه بالإسلام من لا حج له حجه به سيرة قتادة هو من
 عليه (٥) .

وأجاب عنها في مصنف ، جعل علي من سيرة في مريض بسبب
 وهو يتوقف علي وجود سيرة

(١) الرثر ١٥٣

(٢) كالعلاء في المتن ٢ ٨٧٢

(٣) الوسائل ٨ ٢٩ ، وجوب حج ٢٩

(٤) نهاية ٢٨٣ ، مسند ٣٠ ، ح ٤٠

(٥) حديث - ٤٣ ، ح ١٠٠ ، ح ٢٩ ، ح ٥٠٠

عنه ٢ ٢٠٣ ٣١

(٦) مسند ٣٧

نعم يمكن المداخلة في هذه الاستدلال بأن مورد الرواية خلاف محل
البراع ، لأن موردها من غير أن يفتح خلافاً أي يدرسه ما يفتح به ، وهو
خلاف مدرّج بفتح ، وعلى ذلك هو سرّ في بيان مصنف الرواية بعد حكايته
القوليين من قول : يجمعها سند لأحدهما فأن

ومضى الرواية بأن لا بد صريحاً إلا عن جهة لإسلام بتقصير عنه ،
وبه حرم في مسأله ، وبعد كذا ، بوجوب بعضها على سبب عنه ،
ولأن وجوب إخراجها بعد استوفى قضى وفي وجوب خروج استوفى به مسأله
من الإشكال

وما ذكره لمصنف من قسمه لركبة معها مع تصور تشكيل ، لأن
لركبة بد كذا فاصرة عن جزء مثل محسن ثابت قسمه مستقيمة عدم
لأبواب بوجدها ، لأن بقول من يفتح به عن هـ عـ لـ ، وسمحة
وجوب تقديم حجج لإسلام مع تصور كما ناه

وقال شيخ في لهدت قوله عليه السلام : يفتح به وبه ما
بدره على جهة تطوع ، ولا سحاب ، دون خاص وإيجاب وسر عليه
وما رواه في الصحيح ، عن عبد الله بن أبي عثورة قال ، قلت لأبي عبد الله
عليه السلام ، رجل من أهل عدي به به عن وجهه ليحمله بي سب لله
بحرم ، فعاد لله إلا أن وما لا لا لا لا : يحمله على لأب يؤدبها عنه
بعض ولده قلت هي وجهه على به لأب بد فيه ؟ فقال : هي واحدة
على لأب من ثلثة ، ويطوع به ففتح عن به ^١ وانكلاه في هذه الرواية
كما سوي الرواية لأبي من : مورد خلاف محل البراع ، وقد ظهر من
ذلك أن يحكم بوجوب قضاء حجج لدر من قصه مشكل جداً ، فإن كان
إجماعاً فسعي بمصير إلى ما ذكره الشيخ من خروجها من ثلث ، اقتصاً

(١) مسأله ٢ ٨٦٢

(٢) مسأله ٢ ٨٦٢ ، مسأله ٢ ٨٦٢ ، وجوب حجج ٢٤ - ٣

المقدمة الثالثة : في أقسام الحج

وهي تمتع ، مفرد ، وفرادى

فيما حالف الأصل على موضع الوفاق .

قوله (للمقدمة ثالثة في أقسام الحج ، وهي ثلاثة تمتع ، وقرآن ، وإفراد) .

هذا موضع وفاق بين العلماء . ويدل عليه روایات كثيرة منها ما روي
شيوخ في الحسن . عن معاوية بن عمار ، قال سمعت أبا عبد الله
عليه السلام يقول : « حج ثلاثة صنف حج مفرد وقرآن و تمتع و عمره يسمى
حججاً ، وبها مدسورة لله صلى الله عليه وآله ، والفصل فيها ، ولا بأس
بالناس إلا بها » (١)

وعن منصور بن عيسى ، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام : « الحج عندما
على ثلاثة أوجه : حج تمتع . وحج مفرد سابق مهدي ، وحج مفرد
للحج » (٢)

قال في المعجم : ويدل على تحصيل أن عمره أم أن تتقدم على الحج
مع اتفاق شروط تمتع ، أو بعد الحج . ولأن تمتع ، والثاني مفرد ، ثم
إن المفرد من أن يصح به سبق وذاصة ، ولأن مفرد ، والثاني
مفرداً . هذا كلامه . رحمه الله . ولا يخفى من سماح ، فإن استدلال على
حصر في تحقيقه الخصوص المنصم له التكميم لا نفس التقسيم

ووجه التسمية أم في الأفراد ، فلا يقتضيه عن العمرة وعدم ارتباطها

وأم مفرد فلا يقتضي الإحرام سيق المهدي

(١) مهدي ٥ ٢٤ ١٢ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١

يشتد ما بعده من شدة الحر . ثم تأتي عذبات حاصت بها إلى العروق ،
ثم ينفض من بعض ثمنه ما يجد صريحاً ، ثم ينفض في مبي
فيختلف ما يوم من حر وبرد شديد ، ثم يرمي حتى يحس

ثم . ثم شاء من مكة ليلة أو بعد ، تصاد تصاد حج وصلى
لعبه يسعى سعياً ، ثم تصاد تصاد حتى كعبه ، ثم يود في مبي
لرمي ما تختلف عليه من الجوار .

ثم من مكة من حر شديد ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم
ثم من مكة من حر شديد ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم
أيضا ، وعاد إلى مكة للطوافين والسعي .

من مكة من حر شديد ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم
ثم تأتي عذبات حاصت بها إلى العروق ، ثم ينفض في مبي
ثم ينفض في مبي ، ثم ينفض في مبي ، ثم ينفض في مبي ،
ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ،
صوفه حج وصلى كعبه يسعى سعياً ، وصاف صوفاً ثيباً ، وصلى
لعبه ، ثم يرمي ما تختلف عليه من الجوار ، ثم شاء
ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ،
ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ،
ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ، ثم يرمي حتى يحس ،
إلى مكة للطوافين والسعي)

هذه الصورة من غريب ما لأصحاب في حكمة ، وكان يسعى
ذكر بسبب ما عاين من بعض قومه ، وكذا لأن من الهندي فيه
حب عند مصنف ، وتبين من في لادن من ثمنه ، وربما
بدر ذلك عند من في مساجد من ينقص

كل حكمة . حكمة من حكمة ، لا يرمي حتى أيام شريق قبل الطوافين

وهذا القسم فرض من كل سنة مرة ومكة اثنا عشر ميلاً في رده من كل جانب ، وقيل - ثمانية وأربعون ميلاً ،

والسعي مباح بما سيذكره في محله من عدمه ، وأخير ذلك من عدد يوم الحرج ، وكانه^(١) رجوع عن القوي

وربما جمع بين الكلامين يحمل الحرج هنا على معنى الإحرام ، وهو لا يفي حصول الإثنية بالآخر وهو مقطوع بثبوت

ولأصح ما حارره بمصاف هذا من حرج حاجم ذلك إلى انقضاء أيام التشريق ، للأحرام الكثيرة الدخول عليه ، وسحىء الكلام في ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى .

قوله (وهذا القسم فرض من كل سنة مرة وبين مكة اثنا عشر ميلاً فما زاد من كل جانب ، وقيل - ثمانية وأربعون ميلاً)

أجمع علماء كوفه على أن فرض من يأتي عن مكة السبع لا يحوز بهم غيره إلا مع لصرويه ، فله في الذكره^(٢) وفاء في مسه في علمائنا أجمع فرض لله على حائمين ممن تأتي عن المسجد الحرام وليس من حاصره تمنع مع لأحب لا يحترقهم غيره وهو مذهب فقهاء أهل بيت عليهم سلام فاء وصلى جمهور كوفه على حرج بيت أبي الأمامع ثلاثة شعبان وما حرموا في لأفضال

ولأصل في وجوب السبع على الثاني فوفه تعالى ﴿ فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدي ﴾ أي فوفه ﴿ ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴾ وأما عود الإشارة إلى جمع ما تقدم

(١) في ص ١٠٩

(٢) في ص ١٠٥ وكانه

(٣) التذكرة ١ ٣١٧

(٤) مجمع ٢ ١٩

(٥) ص ٩٦

تَمَّعَ بِإِعْمَارِهِ إِلَى الْحَيِّ لَمَّا سَبَّرَ مِنَ الْهَدْيِ * فَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَنْتَمِعَ .
لَا لِلَّهِ تَعَالَى نَبْرَ دَعَتْ فِي كُنْهٍ وَحَرِّبَ بِهِ الْمُسْلِمَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ *

وفي الحسن . عن معاوية بن عمرو . عن أبي عبد الله عليه السلام .
قال : لا من حج فاستمع رَأً لَا يَكُونُ كِتَابَ رَأً عَرُوحَلْ وَسَمِعَ بِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ *

بِدَارِ دَعَتْ فَعَمَّ أَنْ لِأَصْحَابٍ فِي حَدِّ لَعْدِ الْمُعْضِي نَعْبَرُ سَمِعَ
فَبَسَ . أَحَدُهُمَا إِنْهُ سَمِعَ عَنْ مَكَّةَ بَنِي عَشْرٍ مَلَا فَمَّا رَأَى مِنْ كُلِّ حَسَبٍ .
دَهَبَ إِيَّاهُ يَنْبِيحُ فِي مَسْبُوطٍ * وَأَسْ بَدَسْ * وَبَصَفَ فِي هَذَا كِتَابَ
مَعَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُ فِي لَمَعَرِ وَقَدْ إِنْهُ قَوْلُ بَدَرٍ لَا عِيَهُ بِهِ

وَسَمِعَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ مَكَّةَ ثَمَانِيَةً أَرْبَعًا مَلَا . دَهَبَ بِهِ الْبَيْحُ فِي
الْهَدْيِ وَبِهِ * وَبِهِ سَمِعَهُ * وَكُنْ لِأَصْحَابٍ . كُنْ مَسْئَلِ سَلَامٍ
نَسَبَ حَسَبَ اللَّهِ * سَمِعَ بِهِ سَمِعَ بِهِ سَمِعَ بِهِ سَمِعَ بِهِ سَمِعَ بِهِ
وَلَا يَمُرُّ فِي دَعَتْ حَسَبٍ . لَا يَحْضُرُ عَمَى رَأْسِ الْمَسَافَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ عَرَبِيَّةِ
وَلَا يَفْصَلُ بِهِ . وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَعْمَدُ

لَا يَمُرُّ بِهِ سَمِعَ فِي صَحِيحٍ . عَنْ زَادَهُ . عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ

١ . ٧٥/٢٥ . الاستبصار ٢ . ٤٩٣/١٥٠ . الوسائل ٨ . ١٧٢ أبواب أقسام الحج

٢ - ٣

(٢) الكافي ٤ . ٢٩١ . التهذيب ٥ . ٨٢/٢٧٠ . الاستبصار ٢ . ٥٠٠/١٥٢ . الوسائل ٨

١ . ٣٠٦

٣ . ٣٠٦

٤ . ٣٠٦

٥ . ٣٠٦

(٦) التهذيب ٥ . ٣٢٢ . والتهذيب ٢٠٦

(٧) تصحيح في المنهج ٦٧ . وحكاية عنهما في المختلف ٢٦٠

في عدد هؤلاء إلى الخبر و لا يرد في حجة الإسلام حصار الحبر ،
ويجوز مع الاضطرار .

بعد ستة عشر ميلا من حبر من بلادهم جميع ، ومن بعد خمسة
والأربعين تعين عليه التمتع والله أعلم

قوله (في عدد هؤلاء في خبر و لا يرد في حجة الإسلام
اختيارا لم يجز ، ويجوز مع الاضطرار) .

في عدد هؤلاء خبر ، لا يرد في حجة الإسلام مع
الاحتمال فصار مخصص في خبر ، مع أنه في حجة من شبه ، به قول
عمدات جمع ، وصحة جميع على ما ذكره فيما سبق ، فيجب أن لا
يجزئهم غيره لإحلالهم بما فرض عليهم .

وما ذكره من الاضطرار كونه من بلادهم خبر ، فصار خبر
أبوف و حصول خبر جميع من بلادهم خبر ، فصار خبر ، به قول
شيخ في صحيح ، عن صفه ، بن يحيى ، بن أبي عمير ، قال : عن
حميل بن درج ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حارة من بلادهم
قدمت مكة يوم سريه ، قال : متى ما هي ، أي عرفنا فحجها حجة
ثم بقية حتى يظهر فخرج بن سفيان فحجها فحجها خبر ، به قول بن أبي
عمير ، كما صحت عائشة (١) .

وعنه أن شيخ في كتابي الحصار (٢) ، وأخصف في معبر (٣) ،

(١) المعبر ٢ ٧٨٣

(٢) التذكرة ١ ٣١٧ ، والمعبر ٢ ٦٥٩

(٣) معبر ٢ ٣٢٢ ، ح ٢ ٢ ٢ ٢

صدر الحديث في القية ٢ ١١٤٦/٢٢٠

(٤) التذكرة ٢ ٣١ ، والامصار ٢ ١ =

(٥) المعبر ٢ ٧٩١

والعالمه في حمده من كتبه ، وشهد في سدوس^٢ صرحوا بأن مر رد
النوع بالصحح كان محيياً بين الأنوع الثلاثة ، لكن لمصح فصل^٣ بعد عيسى
دللت رؤوس كثيرة منها صححه زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
قال « المصحة والله فصل » ، بها ناس يروون بحرف منه^٤ .

وصححه بن أيوب بن همام بن عيسى ، قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام في أنواع صحح فصل فصل مصحة ، ولطف بكوا ثلث أفضل
منها وروى الله صلى الله عليه وآله بن أيوب بن همام بن عيسى بن عبد الله بن
فلت كما فعل الناس !^(١)

وصححه عبد الله بن مسعود ، قال رأيت أبي عبد الله عليه السلام يروي
فصل مصححاً بن أيوب بن همام بن عيسى ، قال رأيت ذلك^٥ ، سمعته والله أفضل ،
لا تعودن^(٢) .

وصححه حماد بن محمد بن بن نصر ، قال سألت أبا جعفر
عليه السلام في نسخة التي صحح فيها وثلاث مئة ثمان عشرة ومائتين فقلت
فقلت قد رأيت شيء دحيت مكة ، مفرد ، مصنف^٦ ، قال : مصنف^٧
فقلت : سمع أفضل المصحح بعدد إلى الحج ، من الفرار وسبق إلهدي^٨
فقال : كان أبو جعفر عليه السلام يشو^٩ المصحح بعدد إلى الحج فصل
من المفرد لمناق إلهدي ، وكان يقرأ من يدخل حج شيء فصل من

(١) المعصن ٢ ٦٦٢

(٢) الدروس ٩١

(٣) ج ٣ - ٢٩ ١٦ لاد ٢ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥

وشروطه أربعة : التية

السمعة ٥

وصحيحه معذوبه بن عماد فان . فله لأبي عبد الله عنه السلام ويحيى
بمحدثه . يبي عمرب عمره في رجب وأن . جد الحج . فسبق أبيدي أو
أفرد أو أئمه ؟ فقال : ه في ١٠ فصل وكل حسن . فت . واتي ذلك أفضل ؟
فقال : إن غير غيره . سلام كان يقرب . لكل شهر عمره . منع فهو والله
أفضل ١١

ورواه عبد بن حماد بن عمر . به سان بن عبد الله عنه سلام عن
السمع فقال : سمعه . فان فقضي به . أو الحج في ذلك لعام . وعده
فكتب . صحيحك لله . تأتت . فمسي . سمع . وأرك . قد . فرددت الحج ؟
فقال : ه . ف . ه . بن . فصل . يبي . يدي . فمك . به . ولكني ضعف . فشق . علي
طواف بن الصفا . عروه . فمك . فرددت ؟ . الأحبار لو رده . بذلك أكثر من
أن يحصى

قوله : (وشروطه أربعة : التية) .

صرح لمصنف في لمعتبر بأن المراد بالنية هه بية إحرام العمرة^(١)
وهو جيد ، إلا أنه سألني في باب الإحرام بتصريح سوحوبها^(٢) . وهو مع
عن ذكرها هه . وذكر الشارح أن ظاهر الأصحاب المراد بهذه الية بية حج
عن ذكرها هه .

(١) التكمي ٤ : ٢٩٢ . ١ . جهدي . ٤٢٣ . لا . ٣ . ٥٦ . الوسائل ٨

١٧٦ أبواب أقسام الحج ب ٤ ح ١

(٢) التكمي ٤ : ٢٩٣ . ١ . جهدي . ٩٠ . ٣١ . لا . ٢ . ١٠٢ . الوسائل ٨

١٨٠ أبواب أقسام الحج ب ٤ ح ١٨

(٣) التكمي ٤ : ٢٩٢ . ٢ . جهدي . ٨٤ . ٢٦ . لا . ٢٣ . ٥١٢ . الوسائل ٨

١٧٩ أبواب أقسام الحج ب ٤ ح ١٠

(٤) المعتبر ٢ : ٧٨١

(٥) في حق ٢٥٧

«وفدعه في شهر حج ، وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة ، وقيل
وعشره من ذي الحجة ، وقيل «سبعة من ذي الحجة ، وقيل «ثلاثة
صواعق فجر من يوم النحر وصاعقة وقت الأضحية ، يعلم ما يدرك
منها»

«حجته» وقيل عن سلا «تصريح» «بأن» «ومقتضاه» «أن» «يجب» «جميع»
«من» «هذه» «به» «أين» «كل» «فعل» «من» «فعل» «حج» «على» «حده» ، «هو» «غير» «وصح» ،
«وأما» «حجته» «من» «بأن» «لله» ، «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»

قوله («وفدعه في شهر حج ، وهي شوال وذو القعدة وذو
الحجة ، وقيل «عشره من ذي الحجة ، وقيل «سبعة من ذي
الحجة وقيل «ثلاثة صواعق فجر من يوم النحر وصاعقة وقت الأضحية
ما يعلم أنه يدرك المناسك ») .

«حجبت لأصحاب» «غيرهم» «في» «شهر» «حج» ، «فما» «سبح» «في» «سجده»
«هي» «شوال» «وذو» «قعدة» «و» «الحجة» «و» «بأن» «من» «حجبه» «و» «أن» «يصدوق»
«في» «كتاب» «من» «لا» «يحصره» «الفقهاء» (٥)

«وقال» «للمرتضى» «أسأله» «عن» «بعض» «:» «شوال» «وذو» «القعدة»
«وعشر» «من» «ذي» «الحجة» .

(١) المناسك ١ : ١٠٠

(٢) «أما» «حجته» «من» «بأن» «لله» «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»
«حجته» «من» «بأن» «لله» «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»
«حجته» «من» «بأن» «لله» «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»
«حجته» «من» «بأن» «لله» «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»

(٣) «حجته» ٢ : ١٠٠

(٤) «حجته» «من» «بأن» «لله» «وقد» «نقل» «بوجه» «في» «هذا» «مر»

(٥) القعدة ٢ : ٢٧٤ و ٢٧٧

(٦) نقله عنه في المختلف ٢٦٠

(٧) المراسم ١٠٤

(٨) نقله عنه في المختلف ٢٦٠

وواب شيخ في حمص و ابن سمرقانية يسعه من دني
الحجة (٣)

وكان شيخ في حجة الحاد ، من قديم حاد من يوم
الحج^(١)

[illegible][illegible]

و قد ظهر من ذلك ان هذا الاختلاف لا يثبت عليه حكم ، وانما يرجع
في هذه المسألة يرجع الى تفسير هذا المصنف وهو سهرنج ، و قد ظهر
اطلاقه على مجموع اهلانته حقيقة ، لا في الجمع ، ولما روى شيخ في
الصحاح ، عن معاوية بن عبد الله بن عبد الله عنه السلام ، و قد الله

(١) الحمل والعمود (الرمائل العشر) ٢٢٦

(٦) المهاد ١، ٢٩٢

(٣) ما بين القوسين يسمى **مقدور** .

(٤) المبسوط ١، ٣١٨، والحلاف ١، ٤١٧

(٥) الحمرات ١٧٧

4 7 6 7

(٧) المحتجب ٢٦٠

وَأَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ . . .

يعاني يقول : * الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا ريث ولا فسوق ولا حذال في الحج * . ومعنى سائر ودو : بعده ودو : بعده * . ونحوه روى غيره في الحرس ، عن لافر عنه سلام^(١) .

قد تقرر ذلك فتبين به بعد في الحج وفصح فعمده في هذه الأشهر جماعاً ، لقوله يعانى : * الحج أشهر معلومات * ، فبشره وقت حج و أشهر الحج . فحرف مصروف وفي مصروف به منامه . وقد كان هذا الزمان وقت للحج به بحر فعمده عنه لا بحر . فحرفه عنه ، وبشر عنه : مات بها . ورواه غيره . عن أبي جعفر عنه سلام قال : حج شهر معلومات . شوال ودو : فعمده ودو : حجه ، من لأحد : بحر ، حج في شوال^(٢) .

قوله : (وَأَنْ يَأْتِيَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي سَنَةِ وَاحِدَةٍ)

هذا مما لا خلاف فيه من علماء ، وبشر عنه الناسي ، وقوله عنه لسلام : ودحت العمرة في حج ، فكيف يفسر وقوع فعل الحج كنهه في عام واحد ، فكذلك العمرة . ونحوه في غير حرامه بالعمرة من غير إتمام الأفعال إلى ما قبل به بحر يمنع به ، واحتمل في الدروس الإحر ، ثم قال : ولو قلت به صار معمرًا بمفردة بعد خروج أشهر حج وحاد محل به يجزئ^(٣) . وهو جيد .

(١) بعد ٩٧

(٢) تهذيب ١٥٥١/٤٤٥ ، الوسائل ١٩٦٠٨ أبواب أقسام الحج ج ١١ ح ١

(٣) ٤ ، ١/٢٨٩ ، التهذيب ٥ ، ١٥٥/٥١ ، الاستبصار ٢ ، ٥٢٧/١٦١ ، الوسائل

١٩٦٠ ج ١١ ح ١

(٥) ٢٤ ، ١ ، تهذيب ١٥٨٨ ، الوسائل ٨ ، ١٠٠٠ أبواب أقسام الحج

ج ٢ ح ٢٦ ، ٣٣

(٦) الدروس ٩٤

• لإحرام من ميثقات مع الاحتمار • عدم نصح نصح من غير مكة • حرم • وبمحل مكة • حرمه على لأشبهه ، ووجب استئذنه من ولو بعد ذلك ، قبل حرمه • وبمحل به يسأله حيث كان ، ولو عرفه ، إن • يعتمد ذلك

ولأصح عدم انصاحه مطلقاً ، ما عن حرمي فتعده حصول شرطه ، وأما عن غيره فلعدم نيته ، ونية المفيد لا تستلزم نية المطلق كما بيناه مراراً .

قوله ، وإلحرام من ميثقات مع الاحتمار • وبمحل محرم نصح استمتع من غير مكة لم يحرم • وبمحل مكة بإحرامه على لأشبهه ، ووجب استئذنه منها) .

هذا هو معروف من مذهب الأصحاب ، وبه قطع في معبر من غير من خلاف ^(١) ، وسند علامته في تذكره • انتهى من عندنا مؤدواً بدعوى الإجماع عليه ^(٢) .

وإن شئت عاب • مصنف مذهب • خلافه • ، وعلى الشارح • قدس سره • عن شرح برزنجي الكتاب أنه ترك ذلك ، وعلى عن شيخه • المصنف قدس سره في كتابه • من خلاف • ، من ما يحرمه من غير أن يكون خلافه مذهب لأحد من الأصحاب قطب • به خلاف ^(٣) .

وكيف كان • خلاف في هذه المسألة • ، حتى فهو ضعيف جداً ، لأن لإحرام نصح التمتع من غير مكة يقع قصد • ، فلا يكون لمرور على ميثقات كاف ما به يحدد الإحرام منه ، لأن (إحرام • دون غير معتقد • ، فيكون مروره بالميثقات حراماً محرم مرور المعلن به كما هو ظاهر

قوله (ولو بعد ذلك قبل حرمه ، والوجه أنه يسأله حيث أمكن ولو عرفه إن لم يعتمد ذلك) .

(١) المعبر ٢ : ٧٨١

(٢) التذكرة ١ : ٢٢١ ، مسهل ٣ : ٢٢٦

(٣) • • •

وهل يسقط الدم وأحوال هذه ٤ فيه تردد .

لقولنا لا حرج ، مشيخ في الخلاف ، وقد ضعف حد ، لا لأصح ف
استوحجه مضاف من استطلاق مع عدم الاستدلال من حيث يمكن مع
الجهل أو الاستدلال ، من دون وقوعه بغيره لا يثبت من غير الاستدلال
تحت العهد ، وإنما الثاني فيصححه غير ، ضعف على حجة مؤسرة
حجته عليه السلام ، في مسألة على حد سي لا حرج في حد ، وقد
يعرف من حجة ، في المسألة ، منهم على أن لا حرج في حد ، في
إحرامه ، فإن حله لا يحرم يوم سبوة لا يحل حله في سبوة ، في
فصل مناسكه كلها فقد تم حجه ١٦ .

قوله (وهل يسقط الدم وأحوال هذه ١ فيه ، رد)

مراد بدمه في هدي سميح وقوله وأحوال هذه ، بدمه بغيره
مسألة الإحرام حيث يمكن سميح ، لا يمكن بغيره ، في مسألة سميح
من حرم الحج سميح من غير مكة مع الإحرام ، في حد ، في سبوة ، حرمه
أصلاً ، فلا وجه بتردد في سقوط هدي سميح عنه ، في حج سميح لا
يجب فيه هدي ، ومع ذلك فلا وجه تشدد في سقوط هدي عن حرم من
غير مكة لغيره ، لأن هدي سميح عند سبوة من قبل الإحرام لا يعد
به لا حرج .

نعم ذهب بعض علماء إلى أنه حرج في إحرام حج سميح من
الإحرام من السبوات ، وهو ظاهر حجة مشيخ في حدود ، على
هذا فيمكن سقوط دم في المسألة بمروضة ، في حق حصول الإحرام من
المسببات اضطراراً أو مراً عنه محرم ، في سقوطه بمجرد الإحرام من غير مكة

خلاف ٢٠

(٢) التهذيب : ٥٨٦/١٧٥ ، ١٠ ، ٢٢٩ أبواب المواقيت ب ١٤ ح ٨

(٣) كالمعروف ، هدي في سبوة - ٢٠

٢ مسعود ٣٧

ولا يخرج من مكة حتى ياتي ساحح ، لأنه صابر
مريض به . لا ياتي ، حتى لا يمشي . حديد عليه

ولا وجه به صلا . لكن إذا كان لا حرم من غير مكة شمالا بإطلاقه ما ، د
حصل من عتبات مكة حلاق سرد في به . يضر أي بعض أو د

وعد حسن . شهد في مدر من حيث كان في هدد 'مدا' ولا يسلط
عنه دم . جميع دد حرم من مناب أسعة . فرد على حسنة سقرو صه
ذكر موضع سرح . وقد دد من حرم من مناب أسعة من أحرم كدك
اصبر ، انقطع من من حرم منه حبر لا يعتد حرامه كما يراه

قوله (ولا يخرج من مكة حتى ياتي ساحح ،
لأنه صابر مريض به ، لا ياتي وجه لا يقدر ، أي تحديد عمره)

لقد دد به دد في لا يضر ، أي تحديد عمره . لا يخرج منه محرم أو
يرجعه قبل سحر كما سحره دد به . دد حله . بعض من محرم
مخرج من حرم من تحديد عمره على الجميع هو مشهور من
أصحاب ، ولكن شهد في دد وس دد سرح في ليه وجماعة أنهم
أصلوا الجميع من مخرج من مكة الجميع . لا يسط عمره جميع بالخرج ثم
قل وعنه . إذا المخرج المخرج ، أي عمره حتى كما قل في المسوط ،
أو الخروج لا ينية العود^(١)

وقال من سرح لا يخرج من مكة حتى ياتي ساحح ، لأنه لا دليل على
حصر مخرج من مكة بعد الإحلال من عمرة

وقال شيخ في يهدد . ولا ياتي الجميع بالعمرة ، أي خرج أن
مخرج من مكة قبل أن ينصبي ماسكه كعب ، لا ضروره ، فإن اضطر إلى

ما حور عدها بي لأفد مع صبي ثوب فلا خلاف فيه بين
الأصحاب ، وفي خلاف في حد التضييق ، فقال حنفى - رحمه الله - في
الصيغة من دخل مكة يوم بي وبع وصف رأسه وسعى بين يصاب و يبروه
فأدرك ذلك قبل مغيب الشمس أدرك الصيغة ، ولا خلاف بين أصحابنا في أن
ذلك فلا صيغة ، فليس منى ، حرمة و يحتملها حجة مقننة

وقال علي بن بابويه ثوب الصيغة عشرة ذبا يصغر حتى يروى
الشمس من يوم بي وبع وهو موقوف عن حنفى أيضا ^٢

وقال الشيخ في صيغة من دخل مكة يوم عرفة حاربه لا يدخل بها
ما فيه من رول منى ، فإذا بدا منى فقد قاتله الجاهل ، وكذا
حجته لمرده ^٣ ، أي أنه غير ذهب عن الجاهل ، ولا حصره ، ومن
المراح (٦).

وقال في منى منى صيغة منى صيغة منى
وسبق العلامة في حديثه عن حنفى بن عرفة ^٤ ، وقوله في
للدروس ^٥

لأصبح من أحد شيوخ في صيغة من فإذا صيغة بي وبع الشمس من
يوم عرفة .

(١) الصيغة ٦٧

(٢) عنه عن المعيد في المس ١٣٧ وعن علي بن بابويه في المختلف ٢٩٤ ويدرؤس

٩٢

(٣) عنه ٩١

(٤) حكاة عنه في المختلف ٢٩٤

(٥) الوسيلة (بحرالمعيقية) ٦٩١

(٦) حيدر ٧١٣

٧ - ١٣١

(٨) مختلف ٢٩

(٩) الدروس ٩٣

أَنْ تَحُلَّ ، مَتَى نَذْهَبُ مَعَهَا ؟ الْحَدِيثُ (١) .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَسِيرُ فَتَقْبَلُ صُحْبَةَ جَمْعَةٍ مِمَّنْ لَا تَحْضُرُ مَعَهُ بَعْدَ كَقَدْرٍ
لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْضِيرٍ قَبْلَهُ فَتَقْبَلُ جَمْعَهُ ، وَهِيَ أَهْلُ كَرَامَةٍ وَتَحْضُرُ ، وَبُحْبُوحَةٌ
مَعْدُودَةٌ لَمْ يَكُنْ

وَقَبْلَ ذَلِكَ خَمْسَةٌ فِي شَرْحِ صُحْبَةِ جَمْعَةٍ مِمَّنْ لَا تَحْضُرُ مَعَهُ بَعْدَ كَقَدْرٍ فِي
صُحْبَتِهِ ، عَلَى حَرْفِ ياءٍ ، ثُمَّ مَحْمُودٌ فِي مَسْنُونِهِ فِي شَرْحِ مَا فِي عَيْنِ اللَّهِ
عِنْدَهُ سَلَامٌ عَلَى مَنْ دَرَسَ فِيهِ الْقَدْرُ ، وَفِيهِ تِلْكَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا فِي
« حَقِيقَةِ تَكْوِينِهِ » فِي صُحْبَةِ تِلْكَ الْجَمْعَةِ بِمَا فِي شَرْحِ « وَهِيَ » وَفِي
بَابِ عَلَى مَقْدُونَةٍ فِي شَرْحِ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ مَقْصِدُ لَا تَحْضُرُ تَحْلُفُ بِمَعْنَى
عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِالْبَاقِي قَبْلَ قَوَاتِ الْوَقْتِ .

وَبُحْبُوحَةٌ تَحْضُرُ مَعَهُ قَدْرٌ ، وَفِي شَرْحِ صُحْبَةِ جَمْعَةٍ فَصَحَّحَ ،
وَوَحَّدَ عَلَيْهَا ذَلِكَ بِالسَّعْيِ ، وَتَحْضُرُ ، بِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى تَقْبِيلِهِ ، وَلَمَّا
وَهِيَ شَيْخٌ فِي مَصْحُوحٍ ، عَنِ مَعْنَى « عَدَمِ » ، عَلَى بَنِي عَمَلٍ فِي عَيْنِهِ لِسَلَامٍ
قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ امْرَأَةٍ طَافَتْ بِالنِّسَاءِ ثُمَّ حَاضَتْ فِي « سَعْيٍ » ثُمَّ « سَعْيٍ »
فِي « عَيْنِهِ » عَلَى مَرَّةٍ فَتَقَابَلَ بَيْنَ شَرْحِ « وَهِيَ » فَتَحَاضَتْ مَعَهَا فِي « سَعْيٍ »
سَعْيًا ۝ ٣

وَهِيَ حَاضَةٌ بَعْدَ طَقْفٍ ، فِي صَلَاةٍ - كَعَمَلٍ قَدْ تَصَوَّرَ بِعَلَامَةٍ «
وَعَمَلٍ » بِهَا بِكَ تَكْوِينٍ ، بِسَعْيٍ وَتَقْبِيلٍ ، وَفِي عَيْنِ مَنْ عَمَلَتْ فَتَحَاضَتْ
وَسَدَدَ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَهْقِ بِمَا رَوَى سَعْيٌ ، عَلَى بَنِي مَصْحُوحٍ كَتَابِي فِي

(١) فِي ص ١٦٩
(٢) تَقْبِيلُهُ ٢ ١١٥٣/٢٤١ ، الْوَسَائِلُ ٩ ٥٠١ أَيْوَابُ الْعَوَافِدِ ٨٥ ح ٣
(٣) عَمَلٌ ٣٩ ٣١٦ لَمَّا فِي شَرْحِ « وَهِيَ » ١٣ ٩ ٩ ٩ ٩ ٩
بَابُ ١٦ -
(٤) الْمُسْتَهْقِ ٢ ٨٥٧
(٥) كَالِشَيْخِ فِي الْهَدْيِ ٦٠ وَالْمَبْطُوطُ ١ ٣٣١

وإذا صحَّ التمتع سقطت العمرة المفردة .

سَأَلْتُ أبا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَنْ صَفَتْ نَجِيتٌ فِي حَجٍّ وَعُمْرَةٍ ثُمَّ حَاصِلٌ مِنْ أَلْبَسِي . كَقَوْلِهِ : « وَنَاصِرَةٌ فَتَقْصِرُ رُكْعَتَيْنِ عَدِمَ مَقَامُ بَرَاهِمِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَفَدَى قَصَبًا صَوَّفَهُ » وَفِي إِتْلَاءِ بَطْنٍ ، وَفِي الْحُكْمِ إِشْكَالٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

قوله (وإذا صحَّ التمتع سقطت عمرة المفردة)

مَرَدُّهَا عُمْرَةٌ يَمْنَعُ بِحَرْفٍ عَنْ عُمَرَةٍ مُتَّفِقَةٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ عَلَى مَنْكَفٍ جَمْعٍ بَيْنَهُمَا ، وَهَذَا قَوْلُ عُلَمَاءِ كَلْبَةٍ ، حَكَاهُ فِي «الْمُهَيِّ» . وَبَدَلُ عُمَرَةٍ وَبَدَلُ كَرْدٍ ، فَبَدَلُهَا وَهُوَ خُشْعٌ فِي الصَّحِيحِ ، عَنْ بَعْضِ بَنِي شُعْبَةَ ، قَالَ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » يَكْتَفِي بِحَرْفٍ ، وَجَمْعٍ بِالْعُمْرَةِ ، لِكُلِّ حَجٍّ مَكْنِيٍّ بِلُفْظٍ مُعَدٍّ ، وَفِي كَلْبَةٍ مِنْ رِوَايَاتِ لِقَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَهُوَ أَصَحُّهُ .

« فِي الْحَسَنِ ، عَنْ حَسَنِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : « إِذَا يَمْنَعُ أَحَدٌ بِالْعُمْرَةِ فَفَدَى قَصَبًا عَنْهُ مِنْ وَبَقَعَةٍ عُمْرَةٍ »

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي نَصْرٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا حَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ ؟ قَالَ : « عُمْرَةٌ قَصَبٌ فَمَنْ يَمْنَعُ بِحَرْفٍ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » ^(١) .

(١) التهذيب ٣٩٦ ٣٩٦ ، المستدرج ٩٠٤ ، وسائل ١٠٤ ، مناقب ١٠٤ ، ج ٢

(٢) حسين ٢ ٩١٠

(٣) تهذيب ٩٦

(٤) التهذيب ٤٣٣ ٤٣٣ ، المستدرج ٣٢٠ ، مناقب ١٠٤ ، مناقب ١٠٤ ، ج ٢

العمرة ٥٥ ج ٢

(٥) التهذيب ٤٣٣ ٤٣٣ ، المستدرج ٣٢٠ ، مناقب ١٠٤ ، مناقب ١٠٤ ، ج ٢

العمرة ٥٥ ج ٢

(٦) التهذيب ٤٣٤ ٤٣٤ ، المستدرج ٣٢٠ ، مناقب ١٠٤ ، مناقب ١٠٤ ، ج ٢

العمرة ٥٥ ج ٢

وصورة الأفراد - ب - حذاء من ثياب ، أو من حيث يسوع له
الإحرام بالخط ، ثم عصي إلى عرفات فتقف بها ، ثم إلى المشعر فبقف
به ، ثم إلى مي فقتضي ماسكه بها ، ثم يصفو بالنسب ويصلي ركعيه ،
ويسعى بين الصفا والمروة ، ويصفو صوف ساء ويصلي ركعيه

قوله (وصورة الأفراد أن يحرم من المنيات أو من حيث يسوع له
الإحرام بالحج) .

لمرد بالموضع الذي يسوع منه لإحرام المجمعين فسموا للمنيات هو
دوره هل يفرد بـ كـ قرب إلى عرفات من منيات كما صرح به
المصنف في المعبر ، لكن سيأتي في كلام المصنف حمل دوره الأهل
أحد الموقوف أنه ، وهو لا بد أنه جعله فماده

ويمكن - ب - يزيد بالموضع ما يمكن لإحرام من عرفات المنة ،
كف في نفس لإحرام ونحوه ، فإنه يحرم من بعد تعدد إلى ثميفات من
حيث يمكن ، كما سيأتي منه - شاء الله تعالى^٢

قوله (ثم عصي إلى عرفات فتقف بها ، ثم إلى المشعر فبقف
به ، ثم إلى مي فقتضي ماسكه بها ، ثم يصفو بالنسب ويصلي ركعيه ،
ويسعى بين الصفا والمروة ، ويصفو صوف ساء ويصلي ركعيه)

مستند في ذلك الأحبار المستنبطه ، نصحيحه معاربه من عمار ، عن
أبي عبد الله عنه - سلام : به - فإن حثرت لنجح فعليه طواف ناسك
وركعت عند مقام إبراهيم عنه - سلام ، ويسعى بين الصفا والمروة ، وطواف
مرياره وهو طواف النساء ، ويسعى عليه هدي ولا ضجة^٣

(١) المعبر ٢ ٧٨٦

(٢) في ص ١٩١

(٣) في ص ١٩١

(٤) الخفي ١ ٢٩٨ ، تهذيب ٦ ٤٤ ، مسائل ٨ ٢٦ ، أبواب أقسام حج ٢

ويجوز وقوعها في غير أشهر الحج

دبی محل میں احمد انور صاحب اخی وقفہ سے صلی اللہ علیہ وآلہ ' وهو حسن

فان في التذكرة ويسعي لاجل حرم من اجمعهم^{٢٠} ، فان السي صلى الله عليه و آله غم منها ، فان وثقه فمن يتبعه^{٢١} ، فان السي صلى الله عليه و آله امر عائشة بـ (حرم منه) ، فان وثقه فمن يتبعه^{٢٢} .

وروي في نسخة في صحيح ، عن عبد الله بن يزيد ، عن أبي عبد الله
عنه السلام . قال « من رزق حرج من مكة فمعه أحريم من الحنظل أو
الحديدية وما أشبههما » (٦) .

و لا یؤی لاحد من حد هذه الاماکن المستحصه و هذا جنہی ذلک
لا خلاف فی جوہ الاحرام من سبہ ولی بحر، ما حصر من سبہ
عن حد بحار عرب و عن حد بحار و عن حد بحار

قوله («سحور وفطور في شهر شعبان»)

في البحر وفتح القصر اجتمع في حب لسان بعد فتح في غير
شهر محج . وهذا الحكم متصاع في ثلاثه مصحح . بل قال في
الاستبصار . عمده لعمده بحر في جميع ماسه . ولا يعرف فيه

(١) لتذكروا ١ ٣٢٠ ، المزمور ، ١١٧

(٢) موضوع - عنه ، يتألف وهي على سبعة - من - منه وهي :
 ١ - المصاحف
 ٢ -

(۳) موضوع ترمیم من مکّه و بعد از آن مدینه و حجاز من مکّه و بعد از آن یمن و مکه اربعه امیر
المصباح العبر ٦١٤

(٢) بشر بقرب مكة على طريق جلة دون مرحلة - صبح على جوقه - المصطفى - صبح ١٢٣

(٥) التذكرة ١ - ٣٧٠

٦) عتبه ٢ - ٢٦ + ٣ = ٣١ (البريد) ٢٢٧ + ٢٤ = ٢٥١ (مؤلفه) ٢٣ - ٩ = ١٤

(٧) الصنف ٢ ٦٦٨

الأول ، واقصر إلى أمشاقه .

وهذه خمسة أو ثمان فحاصل هاتين مكة ومن بيعة وسبب ذلك اثني عشر ميلاً من كل جانب من عدل هؤلاء ، في سبع مضطرب . ح
وهي بخير حساب ، فبينهم . وفيها لا . هذه كذا

بحرته لأحرام لأور ، و قسم ، أي مستشفة (

لا يات في وقت مسافر لأحد من بني محم . لأن لإحرام من حرم غير معبد فلا تكون مخروجة به . أي محل كذا ما به بسبب لإحرام منه كخروج المعلن .

قوله (وهذا خمسة أو ثمان فحاصل هاتين مكة ومن بيعة وبينها دون اثني عشر ميلاً من كل جانب) .

قد تقدم أن لأقرب عشر بيعة وأربعين ميلاً . و يندرج من مسهل عساه محله في مكة

قوله (فإن عدل هؤلاء ، في سبع مضطرب حار)

تتضمن خمسة د مسبوغة بعدد . بحولك حلتض أمدحبر عن التفر مع عدم إمكان ما حشر بعمر في ب مضطرب . وأخيراً عدو بعده ، وقوت تصحبه كذا ب وهذا بحكم علي حله عدو من بني بي بيته مع عدو . مذهب أصحاب ، لا علم له محار . وبين علمه مقصود ، أي محسومات فحينئذ من علي حله عدو من سبع ، أي حج لإفراد مع ضرورة ، فإن مضطرب : د كذا مسبوغة بعدد . من لأفضل ، أي منصوص بذا مسبوغة منعكس بذا في

قوله (وهي بخير حساب) أي عا ، وقيل لا ، وهو أكثر

ولو قيل - بالخوازم لم يلزمهم هدي .

والله اعلم بالآخرة
من ميفاته ، أو من دويرة أهله إن كان مترله دون سنت

حتج شيخ علي في قول من لا يجمع بين حضوره لإفراد دويرته غير
منافية فوجب أن يحجبه (١) .

وحيث أنه في بعض الأماكن لا يجمع بين حضوره لأفراد ، وذلك لأنه
حينئذ لا يحج من ميفاته ، ولا يجمع بين حضوره وحج من ميفاته ، فوجب
أن لا يحجبه (٢) . وهو حسن .

وهذا هو الوجه في ما ذهب إليه من خلاف حج لأفراد ، ما مقتضوع بالحج
والبادر له مطلقاً فيتخير بين الأنواع الثلاثة ،

قوله (١) قيل من لا يجمع بين حضوره وحج من ميفاته

في الأصل ما ذهب إليه من عدم الجمع بين حضوره وحج من ميفاته في باب هدي
من غير خلاف ، وسحق ما ذهب إليه من عدم الجمع بين حضوره وحج من ميفاته

قوله
بعد حرمته من ميفاته ، من دويرته أهله ، من ميفاته دون ميفاته

لكلام في التبة كما سبق في حج التمتع

وما شرطه وقوعه في شهر حج فصار في شهر
عن من ميفاته ميفاته الحج شهر معلوم أن وفه

وما شرطه عقد حرمته من ميفاته من ميفاته أهله ، من ميفاته

(١) المصنف ١ ٦

(٢) المعبر ٢ ٧٨٦

(٣) في ج ٨ ص ١٦

(٤) المعبر ٢ ٧٨٦

(٥) سفر ١٩٧

وَقَعَلِ الْقُرْبَىٰ وَشُرُوعَهُ كَالْمُرْدِ ، غَيْرَ أَنَّهُ تَمَرُّ عَلَيْهِ سَبَاقُ هَدْيٍ
عِنْدَ إِحْرَامِهِ

دُونِ الْمَبَقَاتِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ نَصٌ

وَذَكَرَ مَصْنُفٌ فِي الْمُعْتَمِرِ - سَعْيُهُ خَرَبَ بَنِي عَرُوبَ^(١) وَحَصْرَ حَجٍّ
بِهِ فِي الْأَحَدِ بَكْبَدَهُ هُوَ نُفُورُ بَنِي مَكَّةَ كَمَا سَجَّيَ، فِي مَحَلَّةٍ

وَعَنَى مَا عَشَرَهُ مَصْنُفٌ مِنْ مَرَّ عَادَ نُفُورُ بَنِي عَرُوبَ فَهَاجِلُ مَكَّةَ
يَحْرَمُونَ مِنْ مَرَجِهِمْ ، لَا بَدْوِيَّةً أَوْ قَرْبًا مِنْ لَمْبَدَاتِ بَيْهَاتٍ ، وَعَنَى عَسَارَ مَكَّةَ
فَالْحَكْمُ نَدْبٌ ، لَا بَدْوِيَّةً لَا تَمُوتُ لَأَقْصَانِهَا لَمْعَدَّةً بَيْنَهُمَا ، وَصَاهِرُ
الْعَلَامَةِ فِي تَذَكُّرِهِ دَعَاؤُ الْإِحْصَاءِ عَلَى ذَنْبٍ ، فَبَدْوِيَّةً هَلْ مَكَّةَ يَحْرَمُونَ
مَجْعُوعٌ مِنْ مَكَّةَ وَيَعْمَرُهُ مِنْ ذَنْبٍ يَحُلُّ ، سَوَاءٌ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ وَبِغَيْرِ مَقَامٍ ،
لَا كَلَّ مِنْ أَمْرٍ عَلَى مَبْدَأٍ كَانَ مَبْدَأُ بَدْوِيَّةً ، وَلَا بَعْدَهُ فِي ذَنْبٍ حَائِلٍ^(٢)

قَوْلُهُ (وَقَعَلِ الْقُرْبَىٰ وَشُرُوعَهُ كَالْمُرْدِ) غَيْرَ أَنَّهُ تَمَرُّ عَلَيْهِ سَبَاقُ
الْهَدْيِ عِنْدَ إِحْرَامِهِ ()

هَذَا هُوَ مَشْهُورٌ بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَقَدْ بَيَّنَّ بَنِي عَقِيلٍ تَمَرُّ بَدْوِيَّةً
سَبَاقُ وَحُجَّعٌ بَيْنَ لَحَجٍّ وَبَعْمَرَةٍ ، فَلَا يَحِلُّ مِنْهَا حَتَّى يَحِلَّ لَحَجُّ^(٣)
وَبَعْمَرَةٌ قَدْ أُجْعِلَتْ^(٤) وَحُكِيَ مَصْنُفٌ فِي الْمُعْتَمِرِ عَلَى سَبَاقٍ فِي خِلَافٍ
أَنَّهُ هَلْ يَدْرَأُ ثُمَّ يَصْمُومُ قَعْلَ بَعْمَرَةٍ ، فَضَرَّ فَقَدْ صَارَ مُحَلَّلاً ، لَيْسَ كَانَ صَبَاقُ
هَذَا لَمْ يَحْرَمَهُ يَحِلُّ وَكَرَّ قَرَّبَ ، ثُمَّ هَلْ يَدْرَأُ وَبَدْوِيَّةً بَيْنَ بَنِي عَقِيلٍ^(٥)
وَمَقْصِدُهُ لَمْ يَصْمُومْ سَبَاقُ بَدْوِيَّةً ، وَأُلْمَعِدَ مَا عَلَيْهِ كَرَّ الْأَصْحَابُ

بَدْوِيَّةً وَدَرَأَ شَيْخٌ فِي تَصْحِيحِهِ ، عَلَى مَعَادِيهِ بَنِي عَمَارٍ ، عَلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ

(١) المعتبر ٢ : ٧٨٦

(٢) - ٣٢٢

(٣) عنه عنه في المختلف . ٢٥٩

(٤) عنه عنه الشهيد في التذوق ٩١

(٥) المعتبر ٢ : ٧٩١ الخلاف ١ : ٤٢٨

وإذا لئي منجب له شعر ، مما يسوقه من أنسد شق سنامه من
الجانب الأيمن ، ويلطخ صفحته مدمه .

وهي موجهه في أحبار ، كبر لا دلالة لها على ما ذكره من أي غسل موجه .
لأن نحمه بينهم في سنة ممدت به في عمرة سبع دحور بعمره في
حج ، كما سحنيء سانه لا شاة على بعض

قوله (وإذا لئي منجب له شعر مما يسوقه من أنسد شق
سنامه من الجانب الأيمن . ويلطخ صفحته مدمه)

سباني سانه معاني لا حرم سقند سلاه شاة السانه ،
ولاشع ، و سقند ، و سني لا سانه كان لأشعره سقند مستحب
وبدل على أحتره داور سانب سكب سحبحه معانه بر كعب ، على أي
عبد الله عنه سلام ، و سانب لأحرم سلاه سانه سانه ،
ولاشع ، و سقند و سقند سانب من هذه سلاه سقند حرم ،

وأف سحباب لأشع ، و سقند سانب سانه سقند سقند على
ساحصوص ، و سقند سقند و سقند سقند في ذلك

وذكر لأصحاب لاسه لا شاة سانب سانب من سانب لأيمن
ويلطخ صفحته مدمه شعر ، وفي سحبحه سحنيء ، و لأشع لا يطهر
في سانب سانب سانب سانب سانب سانب سانب سانب سانب ،
سانب سانب عبد الله عنه سلام على سانب سانب شعره ، و سانب سانب
لا كد ، و سانب سانب سانب ، و سانب سانب لاسه ، لا حرم لا سانب
أو سانب

١) في ص ٢٦٦

٢) سانب ٢ ، سانب ١ ، ٢٠٢ ، لا سانب سانب ١٢ ، ح ٢

٣) سانب لا سانب سانب ، و سانب في ح ٢ ، و سانب في ح ٢ ، ٢٩٢ ، سانب سانب
في سانب سانب ٢

٤) سانب ٢ ، ٢٩٢ ، سانب ١ ، ٢ ، سانب سانب ٢ ، ح ١٦

٥) في ح ٢ ، ٢٩١ ، سانب ١ ، ٢ ، سانب سانب ٢ ، ح ١٦

[illegible][illegible]

قوله : كَرَّ جَدُّهُ سَمِعَهُ لَمَّا قَعَدَ وَ شَلَا حَلًّا عَنِي
 قول : أَتَيْتُ لَمَّا جَاءَ خُضْرُوهُ قَدِ اسْمُوهُ دَجُومًا لَا حِلَّ لَآ
 رَحِيَّةً ، كَرَّ دَوَّى جَدُّهُ سَمِعَهُ عَشِيَّةَ تَبَالُغِ الْقَوْمِ ()

حينما رُصحت في هذه المسألة ، فذهب سجع في هذه الموضوع
من عسوة بي - ع - و عتاد في هذا قبل سنجي في عتاد سطر
و ح - و غيره حدد سبعة عتاد في عتاد في عتاد ، و سائرها بحال
ويقلب حجها عمرة (٧) .

[illegible]

وف: "متبدل" و حد نفسي
 اعمد: اسم معروض معجول بمرئ منه لا فاعله

وہی ہے جس نے اسے یہ کہہ دیا تھا کہ اس کا بچہ پیدا ہو گا۔
 لا انا انا ہی ، وہیں سے یہ کہہ رہا تھا کہ وہ بچہ پیدا ہو گا۔

[illegible]

Journal

(٧) المبدأ ٢٠٨، المادة ٢١١

(٣) التهذيب ٥ ٢٤ .

$$^{\circ} \quad \text{determine } \{ \lambda_i \}$$
[illegible]

أصبح عمره واحتره أخص في كسبه أستاذة⁷ : علامته في
المختبر⁽³⁾ .

[illegible]

وَقَالِ سَيِّدِي عَنِّي رَحِمَهُ اللهُ

۱۱. من طرف ب پٹ وں اُٹھتا ہوں اور حیرت و حیرت کے ساتھ

وفي الحسن ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال وسألت عن عمير بن محرز ، هل يطوف ببيت بعد طواف خريفه ؟ قال « نعم ما شئت » ، ويحدد الله بعد تركعين ، وصرح ببيت المسئلة يعقدان ما أحلّ من الطواف بالتلبية (٦٦)

قال الشيخ في تهذيب ابن محمد بن الحسن وقتله هذا بحديث
أبو قدح حصص يهرق وأحمد بن أبي بصير عن صف الربيع بن
زوف الجعفي ،

344 卷之九 (4)

(٢) المجلد ٢، ٧٩٦، المختصر النافع، ٨٠

(٢) ٢٦٢ -

(٤) التهديف : ١٣٧/٤٥ ، الرسائل ٨ ٢٠٦ أبواب أقسام الحج ب ١٦ ح ١

(٥) التهجيد د - ١٣٢/٤٤ ، الوسائل ٨ ١٨٤ أبواب أقسام الحج ج د ح ٥ .

(٦) - عهد ٥ : ١٣١/٢٤ ، الوسائل ٨ : ٢٠٦ أبواب أقسام الحج ج ١٦ ح ٢ -

فمنى فعلا ذلك فإن لم يحدد التلبية بصير محتس ولا يحول ذلك ، فلا حرج
أمر مفرد وسائق يحدد أسسة عند الضوابط مع السائق لا يحل وإن كان
قد طاف بسياقه الهدي^(١) .

ثم سئل على عدم تحلل بغيره بعد رؤيته بعد يومين من عتق ، فمن
أحمد ، عن أبي الحسن عليه السلام قال ، قال طواف بين هذين
المحترمين نصف ومبرورة حد لا تحل ، إلا لسائق لهدي^(٢) وصعب هذه
الرواية بالإرسال وغيره يجمع من العمل بها .

قال الشهيد في شرح بعد أن ورد هذه الروايات ووجهه فيدلل
التحليل طهر ، و يقتوى مشهورة ، ومعدوم مساف ، وهو كذا ، لكن ليس
في الروايات دلالة على ضرورة حجه مع تحلل عمه كما ذكره الشيخ^(٣)
وأدعه^(٤) ، نعم ورد في روايات عدمه انقصر حديث ، لأهم رواة عن أبي
صلى الله عليه وآله أنه قال : إذا حل رجل منحل ثم قدم إلى مكة وطاف
بليت وبين نصف ولم يوه فقد حل وهي عمرة^(٥) .

حج لعلامة في المختلف^(٦) أنه حل في حج دحولا مشروعا فلا
يحوز خروج عنه إلا بدليل شرعي ، وشبهه عنه سلام^(٧) : إنما الأعمال
باليات^(٨) .

وجواب عن الأول أن الدليل على خروج ثلث كما يشهد ، وعن

(١) التهذيب ٥ ٤٤

(٢) التهذيب ٥ ٤٤ ١٣٣ ، مسند ٨ ١٨٤ أبواب قسم الحج ج ٥ ح ٦

(٣) النهاية ٢٠٨ ، والمبسوط ١ ٣١١

(٤) كالثاني ابن البراج في المهذب ١ ٢١٠

(٥) مسأبي داود ٢ ١٧٩١/١٥٦

(٦) المختلف ٢٦٢

(٧) تهذيب ١ ٢١٨ ٨٣ مسند ٣٤ أبواب مقابلة العبادات ج ٥ ح ٧

التي أنكرها الثاني^(١) .

و لأصل في حوار عدول م روه لأصحاب وغيرهم طرق متعددة وصححه أن سي صلى الله عليه وآله عن أصحابه حين دخل مكة محرمين صالحين فقال : من من نسق يهدي فدخل ويحجها عمره ، قصده : سعي وأخر ، وشغل عن نفسه فقال : أي سبب يهدي أولاً سعي ساق الهدى أن يخل حتى يسع الهدى محنة^٢ .

وم روه شيخ في صحيحه عن معوية بن عمار ، قال : سألت عبد الله بن عتبة السلمي عن رجل شى صالح معاد به رجل مكة وصاف بأبي سعي بين صفاء ومروءة قال : فدخل ويحجها معه ، إلا أن يكون ساق الهدى فلا يستطيع أن يخل حتى يسع الهدى محنة^٣ .

وإنما يحوز بمشرد عدول لم يعين عليه لا ود ساق الشروع أو سدر وشبهه ، فمن تعين به بحر العدول فقص ، نعمه م د على حواء الوفاء بأسدر^(٤) ، وعلى أن هل عكة وحاصرها لا حصرها مستمع عن فرضهم^(٥) .

ولا ساقى ذلك أحار عدول ، أم روه معوية فلاشقاء لعموم فيها على وجه يسود من تعين عليه ذلك ، وأب أمر أبي صلى الله عليه وآله وأمه أصحابه بذلك فلا أنه لم يعنى بالحاصر وإنما تعنى بالعيد ، وكان ذلك قبل مشروعه الجمع ومن حار ل عبيد سلام على النبي صلى الله عليه وآله وهو

(١) المالک ١ ١٠٢

(٢) الوسائل ٨ ١٤٩ أبواب أقسام الحج م ٢

(٣) التهذيب ٥ ٨٩ ٢٩٣ ، المستدرک ٢ ١٧٤ ، وسائل ٨ ٣٢ أبواب الإحرام

م ٢٢ ح

(٤) الوسائل ١٦ ٢٤٧ أبواب التمر والعهد م ٢٥ .

(٥) الوسائل ٨ ١٨٦ أبواب أقسام الحج م ٦ .

لاصحاب من مر هذا البلد ، فخرجوا بسلام يخرجون إلى الميقات مع
الإذن من محرم عند بعضه يسبح ، فإن بعد خروج أي شيء لحمل ، فإن تعد
حرم من مكة

[illegible][illegible][illegible]

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

1

(٢) التهذيب ٥ ١٨١/٥٨ - الوسائل ٨ ٢٣٩ أبواب الحرائق ١٤ ج ٧

— 25 —

(E) المقعد ٢ ١٣٥٠/١٧٦ ، الوسائل ٨ ٢٥٧ أبواب المواقيت ب ٢٢ ج ١

بمعنى ذلك من س ؟ فـ : يخرجون من حريم البيت من أن
يهلوا بالحج ؟ فـ : من مكة نحو ما يقول الناس : لا ريب أن
الأحاديث يقتضي تعيين أي ما ذكره لأصحاب

وعنه : (أقصى) ما يستفاد من لآله شرعية بحق الاستدعاء
بأنه أي حريمه في مكة : غير ممكنة من الحج على وجه معين من
موضع لإقامته والعود إلى مكة

وعنه شرح - قدس سره - في وجوب الحج الاستدعاء من مكة إلى
مع ثقل فرض فستن الاستدعاء ثم فـ : وه عمل : الاستدعاء يستل
مع به سدوم من مكة لإقامته تمكن ، فقد نص السيد في هـ : وما
ذكره - قدس سره - من فقد نص سماوي بذلك حين ، لكن عبارة سدوم
لا دليل عليه ، الاستدعاء من مكة شرعية وجوب الحج على كل متمكن
منه ، والأخير غير مدية ذلك ، بل مؤثدة به ، دعاه ما يستفاد منها عبارة
الرد وراحلة مع الحاجة بينهم لا مقصود ، بل قد ورد في عدة حكايات وجوه
لإسلام واحد على من صاق حنفي من مصلحين^١

دروى معاوية بن عماد في تصحيح فـ ، فـ : أنى عند الله
عليه السلام : رجل من محاربين يريد من غيرهما من مكة وصرفه بمكة
فدركت بأس وهم يخرجون أي الحج فيخرج معهم إلى مكة ، تحريمه
ذلك من حجه لإسلام ؟ فـ : نعم^٢ وقد ثبت ذلك مفصلاً فما

(١) نهج ٣٣ - ٣٤ - ٩٢ أبواب الحج ٣ - ٩ - ٣

(٢) ليست في (م)

(٣) المسالك ١٠٢٠١

(٤) آل عمران ٩٧

(٥) الوسائل ٨ ٢٨ أبواب وجوب الحج ٢١

(٦) كافي ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠

وهو كإنه أصولاً ثمكة ويؤخذ من المال بوجه فرض عيني عند الوفاة
 عليه كإنه حج من المال

انتقال الفرض بإقامة الستين^(١) . وهو ضعيفه .

قوله (أما كإنه) فإنه وإن كانت عينية في المال فهو فرض
 عليها عليه . فإن به فإن لا حج من المال

فإنه من حيث هو . وإن به فإنه عينية في المال . فإنه
 لا حكم فيه . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 حج من المال . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 حج من المال . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 حج من المال . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه

ويستند منها أن الاعتناء بالأهل لا بالمنزل

ويجوز عندنا أن يكون من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه

وهو من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه
 لا بد من ذلك . فإنه من حيث هو . فإنه من حيث هو . فإنه

(١) كالتبويب الثاني في المسالك ١٠٢

(٢) في ص ٢٠٩

(٣) المسالك ١٠٣

٥. جدول شایسته برای مقایسهٔ محاسباتی و تحلیلی

bioRxiv preprint doi: <https://doi.org/10.1101/2019.05.29.259408>; this version posted June 1, 2019. The copyright holder for this preprint (which was not certified by peer review) is the author/funder, who has granted bioRxiv a license to display the preprint in perpetuity. It is made available under aCC-BY-NC-ND 4.0 International license.

٤- لا تشترط على المدينين تقديم ضمانات مالية أو بشرية.

على الآخر ،

[illegible]

من بناء و تحتها مسجد - بنی بک - موضع ۲ فرسخ علی وجه اجماع بعد از
تحقیق

قوله (استمدت مني عن سائر المتكلمين وحقوب ولا يستند

التفصحية استثنائياً .

[illegible]

۱. مسکن ۲. رطوبت ۳. کک ۴. نم ۵. آب

قوله (وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ) 4

شاه دست علی حیدر اف در بی عید حب خو در د و حیدر اف

مجلسه اول در روز شنبه ۱۳۰۲/۱۲/۲۵

[illegible]

تقديم الكلام في ذلك^(٣).

قوله : (ولا إدخال أحدهما على الآخر) .

[illegible][illegible]

فیه لإحصاء: و بعد از آنکه عذبه غلبه می یابد و بعد از آنکه آب به قوتش عذبه را

(١) ج ٨ ص ١٥

۶

22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051

(٤) المالك ١ : ٥٠٣

ولا سنة حجتين ولا عمرو ، ولا شعير فيل ، يعتقد ، والله تردد

تعدد حديث ، فيه تعني ٥ ونموا الحج والعمرة لله ٦ ومع لإدخال لا
يحتسب لأسماء ، وصحيفته عند الله بن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام
به سنة من حل فممنوع سوى - يقصر حتى أحرم بالحج وال - يستعسر
الله ٦ (٢)

وهي سبع لأدخال ، فيه ساني فسد ، لا د وقع لإحرام بالحج بعد
سعي ، فيل ينقص من عمدة : فيه يضح في مشهور - يقصر بحجة مفردة
وسباني تحقيقه .

قوله (ولا سنة حجتين ولا عمرو بن ، وسو فعل فيل) يعتقد
واحدة ، وفيه تردد) .

القول : لا يقصر بسج - حله له - في خلاف فيه قال من أهل
الحجس يعتقد حله ن حدد مسند ، وكان وجود لأحرب وعدمه سواء ولا
يعتق بها حكمه ، فلا يجب قصوده ولا غنمه ، وهكذا من أهل نعمين (٣)
ورد بقوله فلا يجب قصوده ، على من حمله حيث ذهب إلى وجوب قصده
إحدهما ، لأنه حرم بهما ولم يسمهما .

وذكر شرح - مث - قد من شمل به على لأمر من معد ، فإذا بطل
أحدهما ومع لأخر صححت ، ومن سبويهم في نصحه والصلال ، فمطلان
أحدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح كالمتحس (٤)

وأحو به إن كان لمراد سنة لحجتين وعمرين لإبطل بالحجة الثانية

(١) البقرة ١٩٦

(٢) نكافي ٤ : ٤٠ ، ١ : عنه ٢ : ٢٣٦ ، ١٢٩ : غريب عن مسند ٩ : ٢٩٧ ،

الاستبصار ٢ : ٥٧٧/١٧٥ ، الوسائل ٩ : ٧٢ أبواب الإحرام ب ٥٤ ح ١

(٣) الخلاف ١٧٣

(٤) حكاية عنه الكاساني في بدائع الصنائع ٢ : ١٧٠ ، وبن له في شرح الكبير ٣ : ٢٦

(٥) المسالك ١ : ٣

المقدمة الرابعة : في المواقيت والكلام في أقسامها وأحكامها

و مواقيت سنة

و يعتبر بعد تحليل من (أولى) جهة زيادة . لأن الأولى وقعت بها
صحيحه . وخصه به (إيمان) لأنه بعد تحليل من (أولى) لا يحتمل
للساد (و) لأن (أولى) لا يمكن أن يكون (أولى) من (أولى) .
المعل الواحد عنهما فلا ريب في صاده .

قوله (عتد) - بعد في سنة ، و (أولى) في أقسامها
وأحكامها ، و (مواقيت) سنة (

حاشية : جهة من . وهو سنة . و (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
الحاشية : (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
سنة في (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
إحرامهم (١) .

وب ذكره . من (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .
بأن (أولى) من (أولى) من (أولى) من (أولى) .

(١) الصحاح ١ - ٢٦٩

(٢) القاموس المحيط ١ - ١٦٦

(٣) موسوعة عبد الله - ١ - ٢٦٩

(٤) - ٢٦٩

لأهل العراق . وخصه شيخ ، وبنه عمره ، وحره
ذات عرق

عقوب وما أحدثه . والأحاديث الواردة بسند كبيره حد

وقد بعض بعده . من صفات أهل عرق به يشت بسبب من رسول
صلى الله عليه وآله . وبنه لب عرق ، لأن أهل عرق كانوا مشركين في
زمانه . ولا حجة فيه . لعنه صلى الله عليه وآله تأييد بسند قوي أو بغيره على
هذا سميات مستعمل

فأما في تذكره ، عنه أن بعد حبيب له تحبته على عشر من رحل
من مكة ، وبنه في بعد الحجة ، وحره لب ثلاثة على مسافة واحدة يهت
وبين مكة ليلتان قاصدتان (٣) .

قوله (أهل عرق اعقب ، وخصه شيخ ، وبنه عمره ،
وآخره ذات عرق) .

مقصي العبرة . عقوب كنه مناب محبور لإحرام من كل جهته ،
وه صرح عصف في المعبر . وبنه عنه ، طلاق لأحبار المتقدمه وذكر
لأصحاب أن الأفضل لإحرام من شيخ وبنه عمره وحره ذات عرق ،
وسندوا عنه بما روه من مانوه مرسل عن صادق عنه سلام أنه قال
« وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لأهل العراق عقوب ، وبنه شيخ ،
وأوسطه عمره ، وآخره ذات عرق ، وبنه أفضل » . وما رواه الشيخ ، عن
أبي بصير قال ، سمعت أن عبد الله عنه سلام يقول « حد لعقب أوله

(١) التهذيب ٥ : ١٦٨/٥٥ ، الوسائل ٨ : ٢٢١ أبواب المواقيت ب ١ ح ١

(٢) كالشافعي في كتاب الأم ٢ : ١٣٨ .

(٣) التذكرة ١ : ٣٢٠

(٤) المعبر ٢ : ٨٠٣

(٥) الفقيه ٢ : ٩٠٧/١٩٩ ، الوسائل ٨ : ٢٢٧ أبواب المواقيت ب ٣ ح ٤

وعبد الصرورة الخخفة .

« ووقت لأهل المدينة دُخْلَهُ هـ، محمد سحره :^{١١} وعلى هـ فنصر
لأحد صفقه في جعبه، بعض لإحرم من نفس محمد ولو كان بمحرم
حب و جانت حرمه محمد بن ، وان نفس لأحد أحرم من حرمه
قوله : (وعند الضرورة المُحَقَّقة) .

كان في يد مفسر حقيقته من باب اهل الشام ، وكانت قرية جامعة على
شمال وثمانين ميلا من مكة ، كانت تسمى ميسرة ، قرب بنو عبيد وهم إخوة
عبد و كان حشرتهم عساكر من بنو قحطانهم سبيل فأحتلهم فسميت
المحجوة (٢)

وكان حذوهم في حجة موضع بين مكة ومدينة ، وهو مقام أهل
 الشام ، وكان سموا بههه في حجة ليس بغيره ، فسميت حجة^(٣)

وقد جمع عثمان بن عفان على حوزة نقيب حادي الاحمر في الحقة عند
نصروره (وهي حقة في بعض النسخ) وجمع عنه في القصر^٥ ما
في الشيخ عن أبي بصير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حصار عانها
عنك أهل مكة قال نعم هي قال قال أبو بصير عن أبي بصير عن
سوق الله صلى الله عليه وسلم حصره في سجدة قال الحقة أحد
لوقته في حديث نادرهم وكتب عليه

وفي صحيحه ، عن حماد بن عمار قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام من
يسبحم لرجل إذا حور شعره ؟ فقال : من أحبته ، ولا يحور

[illegible]

١٢٠

(٢) القاموس المحيط ٣ ١٧٥

(٣) الصحاح ٤ : ١٢٢٥

(t) ما بين القوسين ليس في نصه

(٥) المعتبر ٢ - ٨٠٣

[illegible]

الحجفة إلا محرماً^(١)

وليس في هذين رواين تصريح مباشر بضرورة في حوار الإحرام من الحجفة ، بل ربما ظهر منهما حوار حصار كما هو المصوب عن صاهر شعبي^٢ ، ويدل عليه نص صحيفة معاوية بن عمرو أنه سأل عن عبدة الله عليه السلام عن رجل من أهل المدينة أحرم من الحجفة فقال : « لا بأس »^(٣) .

وصحيفته عنى من جعفر ، عن أخيه موسى عليه السلام عن سائله عن إحرام أهل الكوفة وهل حرسان وما بينهم وأهل الشام ومصر من بين هؤلاء ؟ قال : « أف أهل الكوفة وحرسان وما بينهم فمن نفعني ، وأهل المدينة من ذي الحنيفة والحجفة ، وأهل الشام ومصر من الحجفة ، وأهل اليمن من سبعم ، وأهل نجد من بصره ، وأهل من ميثاق أهل البصرة »

وكيف كان فيسعي طبع نسخة لإحرام من حجفته وربما حصل لإثام ساجيره عن ذي الحنيفة وربما توقف بحجيره على ضرورة على انقباضه مع مروره على ذي الحليقة ، فهو عند السدء أ عن ذلك طريق آخر وكان الإحرام من حجفته اخباراً

ولا سافي ذلك ما رواه شيخ ، عن إبراهيم بن عبد الحميد ، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : سألته عن قوم قدموا المدينة فحافوا كثرة سرد وكثرة الأيام - يعني لإحرام من أشجره - فأتوا أن يأخذوا منها ربي ذب عرق فيحرموا منها قال : « لا - وهو معصب - من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا من المدينة »^(٤) لأنها محلة أولاً فالطعن في استدلال رويته وهو إبراهيم بن

(١) التهذيب ٦ ١٧ ، ج ١ ص ٢٢٩ أبواب المواقف ج ٣

(٢) عنه عنه شهيد الأول في ١٤٧

(٣) عنه ٣ ١٩٩ ٩٠٨ ، ج ١ ص ٢٢٩ أبواب المواقف ج ٦

(٤) التهذيب ٥ ١٦٩/٥٥ ، الوسائل ٨ ٢٢٣ أبواب المواقف ج ٦

(٥) التهذيب ٧ ١٦٩ ، ج ١ ص ٢٣٠ أبواب المواقف ج ٨

فيمنع من ماله في وقت من اوقات

موجود في اوقات منعه من اوقات منعه في جميع اوقات منعه من
يريد من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
اهل منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
لاهل منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
الإحرام عند مرورهم بأحد الميقاتين

قوله (ومنع من ماله في وقت من اوقات)

هذا يحكم منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
معونه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
الوقت إلى مكة فليحرم من منزله ^(١)

قوله منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من

من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من

ومنعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من

من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من

ومنعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من

عند اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من اوقات منعه من
منه ^(٢)

(١) التهذيب ٥ ، ١٧٠/٥٦ ، ...

(٢) الوسائل ٨ ، أبواب المواقف ج ١ ، ٣ ، ٧ ، ١٠

٣١ ، ...

(٣) التهذيب ٥ ، ١٨٣/٥٩ ، الوسائل ٨ ، ...

(٤) التهذيب ٥ ، ١٨٣/٥٩ ، الوسائل ٨ ، ...

(٥) التهذيب ٥ ، ١٨٣/٥٩ ، الوسائل ٨ ، ...

(٦) التهذيب ٥ ، ١٨٣/٥٩ ، الوسائل ٨ ، ...

(٧) التهذيب ٥ ، ١٨٦/٥٩ ، الوسائل ٨ ، ...

ورحح على طريق لا يقتضي حرمة مكة . قيل : يحرم بد عبث
على طئه محاذاة أقرب المواقيت إلى مكة

استناداً إلى هذه الروايات . فغير حرب إلى مكة ، وعبث بمحض
في المعتبر القرب إلى عرفات^(١) . والأخبار تدفعه

بأنه لا يحرم بد عبث إلى عرفات فليس هناك بحرمة من عبث بهم ،
ولا بد منه قرب من عتبات مكة ، وعلى هذا مكة فيحكم كدلت ، لا
أن الأقربة لا تتم ، لاقتصانها المعاصرة بينهما .

قوله : (رحح على طريق لا يقتضي حرمة مكة قبل :
بحرم بد عبث طئه محاذة قرب إلى مكة)

رحح جانب على طريق لا يقتضي حرمة مكة قبل فقه ذلك
جميع من رخصت له جانب مكة وأحرم بد عبث على طئه محاذة
مكة فصحح على طئه مكة ، طئه مكة لله عليه السلام فإن
الطئه طئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
الطئه طئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن

والمقتضى بعد ذلك حرمة مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
قرب مكة إلى مكة ، وطئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
من طئه مكة ، وطئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
في الأحكام من طئه مكة ، وطئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
الأصل على موضع الوقوف .

وإن سئل طئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن
الموقف إلى مكة ، من طئه مكة فصحح طئه مكة ، وطئه مكة لله عليه السلام فإن

(١) المعتبر ٢ : ٧٨٦

٢ : ٩١٣/٢٩ ، الوسائل ٨ : ٢٣٠ أبواب المواقيت ج ٧ ص ٣

(٣) في أحكام مكة

(٤) حاشية ٢ : ٦٠

المواقف إليها وهم مباحين بغيره . لأن هذه المسافة لا تخور لأحد قطعها ، لأن
محرم من بين جهة دخولها ، لا خلاف فيها ، وعليه

وستغرب علامة في ساحة ، وهذه هي أسبوح وحده لإحترام من
أرضي الحق^١ . وفيه حسن . لأصالة سيرة من وجوب سركته ، وفوقهم .
هذه المسافة لا يدخل لأحد قطعها ، لأن محرم ، في موضع منه ، لأن ذلك
يقتضي مع مرور سبي سبقت لا مطلقاً ، بل أولاً وود سيرة سوجوب
لأحرام من محادثة عتبات لا يمكن مسافته فيه فصل ما ذكره ، ومع ذلك
فموجبه عنه . لأنه ، بما يدل على وجوب لإحرام من محادثة الشجرة
خاصة ، فيحق غيره في شرح أبي ديس ، أن أحرمه لمسافته فيه لأشكال
والاحتمال قد ينقصي مرور على أعتاب وإحرام منه سبقت للمفقون
ويختص من هذا الاستدلال .

وعدم من مشقني عبادت مصطفى الموقوف في هذه الحرمات .
حيث لم يذكره بقدر حرمة رتبة حكمه بقطع قبل ، وأنه حسن في عبارة
دلالة على حكم من محادثة عتبات . ويظهر من كلامه شرح قدس سره
به حمل عبارة مصطفى على هذه الصورة حيث قال : ومعنى عنه أن
محاذاه قرب من قبل حشد نوع محل منه وبين مكة غير ما من مكة
وأقرب من قبلها^٢ . وهذا معنى بعيد من المنطق ، فإن الظاهر من
عبار محاذاه قرب من قبل هي مكة به مع بعد من قبلها من سبقت
محاذاه في الظاهر يجب لإحرام من محاذاه أقربها هي مكة دون الأبعد ،
وما ذكره خلاف معنى المحاذاة فتأمل .

(١) كما في المالك ١ - ١٠٤

(٢) القواعد ١ - ٧٩ ، وإيضاح القوائد ١ - ٢٨٤

(٣) المالك ١ - ١٠٤

و کہ میں حج کی سعادت دیکھ کر میں حج کی سعادت سے محروم رہا۔

فروع

الأول - في سبقي ، ثم عرف جدو حيفات لثبات صفة
احتياط واحد من بعد بحث سبقي ثم يجوز صفت ، لا محرف ،
ويشكل بأنه كذا منه حيث لا حرم من صفت كذا يجمع سدسه عليه ،
ويجوز لإحرام في ما يمكن يحصل بحذاء مسجل ، لأنه يكيف شاق لا
يمكن إيجاده بغير دليل .

شأنی در فی مضمون نص به (بدمه) (حرم حتی بعد آنه قد
 حاده = بعد علی صه ذلت ، لا لأصل عدم وجوده فلا يجب نفيها
 وهو حده ، وبذلك لا يملك حياضه في حوسه مع نفس نص ، لأن
 لأصل بين ذلك لما في وجوده مع ذلت في نفسه مع نظر نص
 ثابت في حرم كذا نص له نص في حرمه ، و ستر لأشياء
 آخر و بولس بدمه في حرمه محال حاده حاده ، و بولس بعد الحاد
 و بولس حاده مع محاده بدمه ، فلي لأحاده و جهل من الحاديه ، ومن
 بعده نظنه المقتضي للأجراء .

قوله : (وكذا من حج في البحر) .

ب يدیه لآخره در عقب علی صه مجده قرب حو قسده بی مکه
 و اول من در حق مسات هر مقرر و من مسعد بحر حده^۲ و سم بقیه به
 علی مسعد و اول فی حقیقت به به بقیه و ثابت حده مجاری حد
 الموقر و لا مخصوصه و الموقر و لا مخصوصه

قوله (وکی من حجج علی میثاق برمه الإحرم مه)

سورة النور

(٢٤٦) المنهج ٢ ٢٧٣

(٣) السرائر ١٢٤

٢٦٣ (٤) المختلف

خبر في سحره لإحرام كذا صريح به فيصنف في حرامه . علامه
في حرامه من كذا^(١) . وفيه به معروف عن نوح فرسيح من كذا ، وقد نقل
السبح^(٢) وغيره^(٣) عن^(٤) . والفصل في حرامه في حرامه من حرامه ، بل
حرام في حرام لإحرام به حرام به .

أما في الفصل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه ، بل
صحيحه من^(٥) . بل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
من كذا معلوم . بل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
الحرام ويضاف بهم ويسعى بهم^(٦) الحديث .

وما في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
الصحيح ، بل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
مفسر من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
الصحيح ، بل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .

وذلك من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .
يحرمه من حرامه من حرامه من حرامه .
بل في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه .

(١) مع ١٠٠

(٢) المصنف ٦٦٧٠٢ ، والخبر ١٩٤ ، والتذكرة ١ ٣٢٠

(٣) حكامه في المسالك ١٩٤٠١

(٤) كالتحليل الثاني في المسالك ١ ١٠٤

(٥) تهذيب ١ ٣٢٤ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١

(٦) تهذيب ١ ٣٢٤ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١

(٧) تهذيب ١ ٣٢٤ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١ ، مع ١ ٣٠١

(٨) جامع المقاصد ١ ١٦٦

الثالثة : هي الإجماع يومئذ حتى تكسب ماسكته ، فمن

يقضي بـ كالوجاه ، وفيما يحرمه ، وهو مدعي

كالمندرج^(١) ، وهو غير حرم ، لأن قضاء فرض ماسكته فيقف على ذلك وهو مستحب هنا .

ولأصح منصوص قضاء كما أجازه في مسهب^(٢) ، وسدد عليه صاحب " سرقة من قضاء ، وإن الأجر مبرور بحكمه مع أنه قد سمع في مسهب كتحريم المسجد^(٣) ، وهو حسن ، وإن في كونه يومئذ ماسكته ، ولم يدخل الحرم فلا قضاء عليه إلا خلاف بعضه سواء في مسهب^(٤) ، يورده^(٥) .

ولا يحتمل أن من كان مدعيه يومئذ لم يثبت حكمه في محرمه ماسكته ، أي ما يبيح الحرم حكم محرمه ، فثبت في الإجماع حرمه ، لأن ماسكته فهو في حقه كأحد ثبوت حكمه في حق لا وفي

قوله (شافعية) ، يوسعي لأحرم وأنه بدت حتى تكسب ماسكته قيل يقضي بـ كالوجاه ، وفيما يحرمه ، وهو مروي ،

فلو كان الإجماع مباح . حمله على في أسبغ والمصنوع وجمع من لأصحاب . وسدد عليه في الجعفر أنه قد سبغ فلا يقصد به صحيح كما يوسعي ظروف ، وثبوت صبي لله عليه ، لا يرفع عن أبي حنيفة وسبغ^(٦) وأنه مع سبغ أسبغ يكون مبرور ، يندفع عليه لأركان ولأمر يقضي الإجماع ، وما روي الشيخ في الصحيح ، عن علي بن جعفر ، عن

(١) المالک ١ - ١٥٥

(٢) مسهب ٣ - ٢٨٩

(٣) مدعي ٣٢٢

(٤) النهاية : ٢١١ ، والموطأ ١ - ٣٩٤

(٥) مسهب ٢ - ٨١٠

(٦) الفقيه ١ - ١٣٢/٣٦ ، المحاصل : ٩/٤١٧ ، الوصل ٥ - ٢٤٥ أبواب الجبل ٣١ ح ٢

عربی کتب سے موجودہ ۶ مسودہ منتخب شدہ ہیں۔ ان میں سے ایک جزء نے بخیر و من
رجحان۔

[illegible][illegible][illegible]

(١) المخطوط ٤٦٤

(٢) جامع المقاصد ١ ١٦٣

الركن الثاني في أفعال الحج

و - حب ساجدة - لأحد - عطف بعد فاعل - ركن
 مسعر - عطف على - فاعل - مسعر - ركن - حب ساجدة - ركن
 وعطف - ركن - مسعر - عطف بعد فاعل - ركن

قوله (ركن ساجدة) في فعل الحج - ركن ساجدة - ركن
 الإحرام - وعطف يعرف - وعطف مسعر - وعطف على
 ولرمي - والندح - ركن - ركن - عطف - ركن - ركن
 وسعي - وعطف ساجدة - وعطف (ركن)

هذه أفعالها - هو ركن - ركن - ركن - ركن - ركن
 ما هو فعل لا يصلح حج ساجدة - ركن - ركن - ركن - ركن

ذكر مصنف غيره - ركن - ركن - ركن - ركن - ركن
 وعطف يعرف - وعطف المسعر - وعطف حج - وسعي

وجعل شهيد في مدرسه - ركن - ركن - ركن - ركن - ركن
 إلى هذه المحصلة (٢)

ومرادده - ركن - ركن - ركن - ركن - ركن
 لا وجه مدركه على - ركن - ركن - ركن - ركن - ركن

(١) يحيى بن سعيد في الجامع لمشائخ ١٨٠

(٢) الدرر ٩١

٣ - ركن - ركن

و بعد أن تكتمت مخرج ذبابة من سمها . . . قال يقول إذا جعل رحله
في البركات باسم الله - بحسن الرحيم ، باسم الله وبالله والله أكبر وإذا
استوى على راحلته دعا بالدعاء المأثور .

قوله : . . . بعد أن تكتمت مخرج ذبابة من سمها . . . قال يقول
إذا جعل رحله في البركات باسم الله - بحسن الرحيم ، باسم الله وبالله والله أكبر . . .
. . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور .

عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .

عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .

عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .

عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .
عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .

عن أبيه في حديثه . . . قال يقول علي عليه السلام إذا دعا بالدعاء المأثور . . .

إذا أراد أن يمسح ، فإنه يمسح باليد التي هي حجة على رأسه

إذا أراد أن يمسح ، وثأكد عند هلال ذي حجة ، على رأسه

ما أحرمه بمسح . حجة على . من مسح بغير شعر رأسه بمسح
من . ذي حجة وثأكد عند هلال ذي حجة فور شح في حمله ،
وأي إدريس (٢) ومائير المتأخرين .

وقال الشيخ في سبانه ٢٥ : لا بد من مسح مسحا فعلا بـ بقر
شعر رأسه وحمله من . ذي حجة ولا بد من شح فيه . وهو يعصبي
، حوله ، وحمله من في لمسح

وقال حنا في حقه ٢٥ : لا بد من مسح بغير شعر رأسه في مسهل
ذي الحجة ، فإن حمله في ذي الحجة كان حمله دم به به .

وقد ورد في الأمر بغير رؤس . ما في . شح في حمله من
بأنه في صحيح ، عن معوية بن عوف ، عن أبي عبد الله عليه السلام
قال : لا بد من مسح رؤس . ذو حجة وذو حجة ، ثم أراد
الحج وفر شعره بـ بقر في هلال ذي حجة ، من . ذ حجه وفر شعره
شهر ١١ : ما روى شح في صحيح ، عن ابن مسكان ، عن أبي عبد الله
عليه السلام قال : لا بد من شعره وما سجد الحج في ذي حجة ولا
في شهر أبي سريته فيه حوله إلى العمرة :^٨ وما رواه لكنسي في

(١) حنا وعمر : ما في . ٢٢٥ : حنا : ذي حجة عند هلال ذي حجة

(٢) الرائر ١٢٢ وهو كسافه

(٣) منهم العلامة في حقه ٢٩ : سجد . في . ٢٩ : حقه ٢٩

(٤) النهاية ٢٠٦ .

(٥) الاستبصار ٢ ، ١٦٠ .

(٦) المقنة ٦

(٧) عمية ٣ ٩٧ ٨٩٩ ، نهدي ٣ ٤٦ ٣٩ : الاستبصار ٢ ١٦٠ ٥٢٠ ، الوسائل

٩ : ما في الإحرام ٢ : ٤

(٨) نهدي ٢ ١٦٠ ١٣٨ : ما في . ما في ٩ : ما في الإحرام ٢ : ٤

وجه : عن ابن مسكان (مسكان)

«وَنُصِفُ حَسَدَهُ ، وَبَعْضُ أَصْنَافِهِ ، وَتَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ ، وَتَرْسُ
الشَّعْرِ عَنْ حَسَدِهِ وَإِطْيَةِ مَظْلِيَا .

نومِ عیسٰی علیہ السلام ، وپس بعد ثلاثین سی یا ثلثین فیہا شعر صحیح فہی
علیہ دماً یھریقہ ^(۱) .

والتَّحْبُوبُ مِنْ . . . وَدَلَّ بِصُغْرِ لِي سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَلَيَّ عَنِّي مِنْ
حَسَدِهِ . وَفِي مَوْضِعٍ مِنْ مَوَاقِفِ . . . صِفَتِ حَسَدَهُ لَا يَحْبُوبُ عَنِّي
مَا يَنْهَرُ بِهِ ^(۲)

وَمَا سَمِعَ مِنْ . . . فَرَجًا . . . بِصُغْرِ . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي
ثَلَاثِينَ سِي . . . فَرَجًا . . . سَعَرٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ خِلَافُ أَصَحِّهِ ، مِمَّا لَمْ يَسُودْ مِمَّا
وَقَعَ عَمَلُ حَسَدِهِ . . . حَسَدُهُ . . . حَسَدُ بَدَنٍ . . . بِصُغْرِ . . . فَرَجًا
بِی . . . فَلَا يَحْبُوبُ . . . لِي عَنِّي . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي وَحَدَّ
الْعُمُومِ

وَأَحْمَدُ فَيَدَّ . . . بِصُغْرِ . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي فَلَا يَحْبُوبُ . . . لِي
بِهِ فِي بَابِ حَسَدِهِ مِمَّا لَمْ يَسُودْ

قوله (وَنُصِفُ حَسَدَهُ ، وَبَعْضُ أَصْنَافِهِ ، وَتَأْخُذُ مِنْ شَارِبِهِ ،
وَيَزِيلُ الشَّعْرَ عَنْ حَسَدِهِ وَإِطْيَةِ مَظْلِيَا) .

سَدَّ عَنِّي دَلَّ . . . بِصُغْرِ . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي عَنِّي
عَنْ اللَّهِ عَمَّا سَلَّمَ . . . بِصُغْرِ . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي عَنِّي
مِنْ هَذِهِ حَسَدِهِ . . . لِي عَنِّي . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي عَنِّي
. . . عَنِّي . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي عَنِّي . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي
وَيَسُودُ . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي عَنِّي . . . سِدَّ بِشَمْسِيَةِ عَنِّي

(۱) التهذيب ۵: ۱۴۹/۴۸ ، الوسائل ۹: أبواب الإحرام ج ۵ ح ۱ .

ويكون قد ضل حُرَّة ما لم ينص خمسة عشر يوماً

يكن عند روال الشمس فلا يضرك^(١) .

وصحيفة جريدة في سائر ما عدا الله عنه بسلام عن التمهيد للإحرام
فقال : « قسم الأضطرار ، حد اشرب وحدث بعده »^٢

وروي جريدة في نفس بقية ، عن من عدا الله عنه بسلام عن
« التمهيد في الإحرام بقية لأضطرار ، حد اشرب وحدث بعده »^٣

وصحيفة جريدة في وجب في سائر ما عدا الله عنه بسلام ، وعن
بالحديث عن أبيه للإحرام قد ضل ما عدا الله عنه ويحذر أن يترك غسل
في شرب ، وقد ثبت سبب التمهيد حتى في مسحة سجدة^٤

قوله (ويكن قد ضل حُرَّة ما لم ينص خمسة عشر يوماً)

بما اشترط بعد : بعد سبب عداه لأضطرار ، هل يصح هذه
أضطرار ، وربما كان مسبباً من وجب في سائر ما عدا الله عنه بسلام
أو يصير أن عدا الله عنه بسلام ، من حصر قدر ، بدليل الإحرام لأول
كيف يصح في هذه لأضطرار ، كما سبب في ذلك سبب جمع
خمسة عشر يوماً فاعلم^(٥) .

والأولى سبب عداه لأضطرار ، من ينص هذه لهذه كما ذكره
العلامة^(٦) ، وغيره^(٧) ، لأنه زيادة في سبب ، ومن روى التمهيد ، عن

الكافي ٢ : ٣٢٠ ، عقه ٢ : ٣٠٠ ، ٩ : ٩٠ ، ٢٢ : ٣٢ ، باب الإحرام ١٥

ج ٦

(٢) التهذيب ٥ : ١٩٤/٦١ ، الوسائل ٩ : ٨ أبواب الإحرام ٦ ج ١

(٣) الكافي ٤ : ٢/٣٢٦ ، الوسائل ٩ : ٩ أبواب الإحرام ٦ ج ٥

(٤) عقه ٢ : ٣٠٠ ، ٩ : ٩٠ ، ٢٢ : ٣٢ ، باب الإحرام ١٥

ج ١

(٥) التهذيب ٥ : ١٩٨/٦٢ ، الوسائل ٩ : ١٠ أبواب الإحرام ٦ ج ٤

(٦) المنتهى ٢ : ٦٧٢ ، والتحريم ٩ : ٩٥

(٧) كالشهيد الأول في الدروس : ٩٦

وہو عمل وکیل : پس یہ ایک صحیحہ کا نام ہے اور عمل

قوله (وَمِنْ عَشْرِ مَكْرٍ يُفَسِّرُهُكَ اللَّهُ وَرَحْمَةً لِّرَبِّكَ) .
 لِسَهْ أَعَادَ الْقُسْلَ اسْتَحْيَا .

سدر عقی شکر و آب جود و = عقی فی قسطه ، طر
معدوده بی عقی ، طر بی عقی نه عقی عقی و
لث نسبه ، و کتب عقی و عقی عقی عقی عقی

وفي الصحيح ، عن عمر بن الخطاب ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
 إذا غسلتم من أجل الحج فلا تنزع ولا تلبس ولا تأكل حتى تغتسلوا فمعه
 الغسل (١) .

(وفي صحيحه) * محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام عن

والمسحح يُنهي في دروسه بحاشية بعض مخطوطات كتبنا ، وبيان
عنه صحيحه عمر بن يزيد ، مقدمه ، وظهر عدم استحباب الإعادة بحاشية
عدد ذلك من ترك الإحرام ، لعقد النص .

وَبِوَقْتِهِ طَهَّرَهُ بَعْدَ عَمَلِهِ بَعْدَهُ بِمَسْحِيهِ بِالْمَاءِ ، لَمْ يَرَوْهُ شَيْخٌ
فِي الْجَنَّةِ ، عَنْ حَمِيصِ بْنِ ذَرَجٍ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي رَحْلِ اعْتِمَالٍ لِلْإِحْرَاءِ ثُمَّ قَدِمَ طَهَّرَهُ قَبْلَ : بِمَسْحِيهِ بِالْمَاءِ

$$= (13 - 8.2) \times 0.1^2 = 9.8 \times 10^{-3} \text{ 瓦特} \quad (1)$$

(۲) بهدست ۵۱ و ۳۳۱ + ۵۵۵ = ۱۳۸۶ و ۶۰۰ (۱۳۸۶ - ۱۳۸۶ = ۰)

(٣) بدل ما بين القوسين في «ص ٤ : وعن

(٤) تکثیر ۲ ۳۲۹ ۸ تہذیب ۵ ۶۵ ۲۰ ۹ ۱۵ آیات الاحکام ۱۱

[illegible][illegible]

وحتى يسهل على من يريد معرفة ما في تلك الكتب الصغيرة ، ولتليق
بها شاحنا - سارة - نظيفة ، وفي بطنها قوس وهذه صمغية ، والأصابع ممدمة
لاستخدام الأصابع الصغير ، ولسانك في صحنه - خيط - مستخدمة ، يستعمل
ذلك .

قوله : (ولو أحرَمَ بغير غسلٍ أو صلاه ثم ذكر قدارك ما تركه وأعاد

[illegible]

$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{r^2} \right) = -\frac{2}{r^3} \frac{dr}{dt}$

(٢) التحدث في - ٥ - لا يستمر ٢ ١٦٤

$$172 = 2^3 \cdot 11 \quad (4)$$

47 (٤) المرسوم

(٥) المالك ١ ١٠٦

γ δ ϵ ζ

1. a. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 84

(A) في : ص : ز : ح : حط : حط

يقول في الأئمة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، وفي نسخة محمد بن علي هو
الله حمد ، وفي نسخة أخرى

ويروى عنه أحمد بن محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، وفي نسخة أخرى
لم يتصيق الحاضرة .

صعقة من سحر لا بأس به من سحره ، في شاء الله

قوله (ويقول في الأئمة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، وفي
نسخة محمد بن علي هو الله أحمد ، وفي نسخة أخرى)

ما ذكره صاحب من سحره من سحره ، في الأئمة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، وفي
نسخة محمد بن علي هو الله أحمد ، وفي نسخة أخرى
الحسن ، بن محمد بن علي ، بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
أن يقر الله الله ، بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
لصحر ، بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
الليل ، بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى

في نسخة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
يقول في نسخة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
الركعتين قبل سجدة ، بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
أحمد ، بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى

قوله (ويقول في الأئمة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، وفي نسخة
محمد بن علي هو الله أحمد ، وفي نسخة أخرى)

ذكر صاحب من سحره من سحره ، في نسخة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، في
نسخة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
يقول في نسخة محمد بن علي بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى
الركعتين قبل سجدة ، بن أبي بكر بن علي ، في نسخة أخرى

وأما كيمية ، فتشتمل على واجب ، ومندوب

فالأجبات ثلاثة :

الأول سنة ، وهي : بقصد سنة من أمور أربعة هي حرم به من حج و عمرة مفرد ، وسبعة من بيع و قرب و فريد ، وصلة من وجوب و نكاح ، و من حرم به من حجة الإسلام ، و غيرها

بغير انقص كسب في . وقد حرجت هذه ، حتى كلف حرجت بيت قرب و يقع الإحرام في وقت المقرضة بعدد وبعد سنة بقصد بيت عبد الله كلامه . رحمه الله . وهو حرجت بيت مستد ، يكن ما حرجت من لأحمار المسعرة بيت بقصد لا بد به . ثم قد يقع فوج لإحرام في غير أوقات غير نفس

ويشتمل على شراج سريته به حرجت بقصد في به ، عند إلى العسل ، في يقع ثمانية دفعه يعسل لأ سرحى عنه . وقد مع بعده من حيث انقصه لأ دليل عليه من دليل فأنه على خلافه

قوله (الأول . ليه ، وهي : بقصد بقصد من أمور أربعة هي تحريم به من حج و عمرة مفرد ، وسبعة من بيع و قرب و فريد ، وصلة من وجوب و نكاح ، و من يحرم به من حجة الإسلام أو غيرها)

قد قدم بكلام في به سري و أن صغير فيها قصد يسوي طاعة لله عز وجل ، و قد أدلت فلا دليل على عساره و . كان انقصه من هذه الأمور الأربعة وهي وأخوته

واعلم أن كلامه في سكره و مسهي عنه في به لإحرام انقصه إلى هذه الأمور الأربعة ثم في . و قد يرى لإحرام مصنف و به سرحاً ولا عمرة انقصه إحرامه وكان له صرفه إلى أيهما شاء^(١) .

(١) - ب - ١٠٠

وَلَوْ بَوُّنَ بَوُّنَ وَبَوُّنَ نَعْبَهُ حَمَلِي عَنْ سَهْ دِيَرُ حَسَنَ سَيِّدَهُ عَمَلُوا أَوْ
سَيِّدَهُ مَ نَصَحَ حَتْرَاةَ

وروى الشيخ في الصحيح ، عن حماد بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أي ريد يصح بالعمره في الحج كيف أقول ؟ قال : وبقدر ريدك ريدت بعمرته إلى أن يحج على كتابك ومنه ما يوردون شيخنا حسرت من رواية

[illegible]

قبوله (ولو يورى نوعا، ويضيق بحيره معص علي سبه)

لاریبی فی دست . لاریبی غیر سببه و محصور سببه لا یقصر ، ولاریبی ذی مروه شیخ فی صحیح ، من حمد بن محمد بن ابی نصر قال ، قلت لابی الحسن عمن بن محمد بن محمد علیه السلام کیف أصبح ادریس ان أصبح " فدر دست صحیح و بنو سببه " لاریبی مروه نهی صحیح لیسببه و بنو سببه سببه فیه کفر سببه بنو سببه لله

قوله (وَجِئْنَا بِكُم بِالْحَيَاةِ الْمَيِّتَةِ) وَنُفِخَ فِي الصُّورِ نَمُوتُ بِصَاحِبِهِ (حَدِيثُهُ)

هذه مسألة خلافية بين علماء الشريعة، لأن أقرب لشرط يقضي فوات

٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

۱۲۱۷۷

٢٣ ٩ "١١" ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

أبواب الإحرام ١٦ ح ٢

2744

ولو كان كحرم فلال ، وكان عدا مد حرم صحح ، وإن كان جاهلا
 قيل سمع حيد

ومقتضى عبارة أن بفلال إنما سب في صورة الأولى خاصة وهو ما
 إذا وقعت فيه لمذكوره في شهر الحج دون شايه وهو لإحرام بهم في عمر
 أشهر الحج فمفسر عمدة مفردة لا غير . رد لا يقل إرماس سوب وسمحة
 النطالان هما أيضا ، لعين ما ذكرناه من الدليل .

قوله (ولو كان كحرم فلال ، وكان عدا مد حرم صحح
 وإن كان جاهلا قيل : يتمتع احتياطاً) .

أما الصحة مع عدم فلا ريب فيه ، فحصل أنه لمفسره وإما
 لحلاف في صحته مع جهل ، والأصح صحته قط . ما صحح عن عدا
 عنه سلام به . وإن من المؤمنين عنه سلام لما قدم من ضمن أحرم
 كذلك لم يكن عدا ما حرم به لبي صلى الله عليه وآله وعلى هذا فإن
 يكشف محل قيل عطف كما عن معنى عنه اسلام فالأمر واضح ، وإن
 منمر الاشتباه حوب وعنه في الشح . يسمع حد فالحج والعمرة ، لأنه
 إن كان متمتعاً فقد وفو ، وإن كان غيره ولعدول منه حائر^٢ وهو غير حيد ،
 لأن العدول إنما يسوغ في حج لأفراد خاصة . إن لم يكن متمتع عليه

وحكى شارح في المسألة قولاً بالنطالان ويمكن القول بالخير كما
 في حاره لإطلاق وسر ما أحرم به ، ونحن نطالان اقرب ومن هنا يظهر
 أن قول المصنف وإن كان جاهلاً قيل يسمع صح^٣ ، من حيد ، لأن
 التمتع على قول به إنما هو مع استمرار الاشتباه لا مطلقاً

قال في المذكرة ولو كان أن فلال لم يحرم بمقتضى مطلق ، وكان له صرفه
 إلى أي سب شاء ، وكذا لو لم يعلم هل أحرم فلال أم لا ، لأصانة عدم

(١) برشد المصنف ٩١ ، مسند راسين ٨ ، ٨٤ ثوب أفاء الحج ٣ ح ٤
 (٢) الموطأ ١ : ٣١٧ ، الخلاف ١ : ٢٢٢
 (٣) المالک ١ : ١٠٦

وهو سي ينادى بحرم كان محترقاً من حج ، وعمره ، في يديه أحدهما

إحرمه ، وهو حسن ، ولو طاف قبل أن يعرض فظهر عدم الاعتداد به ، لأنه لم يطف في حج ولا عمره

قوله (وهو سي ينادى بحرم كان محترقاً من حج والعمره) في يديه أحدهما)

مقتضى أن عمره به مع بعض أحد مكبر عليه بصدف ، حرمة به ذلك المعين ، وبه قطع العلامة ^٢ ومن تأخر عنه ^٣ ، ولا يظهر من حال مكلف أنه إنما يأتي بما هو فرصة ، وهو حسن ، خصوصاً مع عدم الاستدراك على الإنسان بذلك بواجب

وأما سحر من حج ، وعمره ، في يديه أحدهما فهو حبيب شيع في المصنوع ^٤ ، وجمعه من لأصحاب ، لأنه لا سبل إلى تحكيم بالحج من الإحرام بعد لحكم بصدفه ، ولا يرجح لأحدهما على الآخر فيتحيز بينهما

وقال الشيخ في الخلاف : يجعله بعمره ، لأنه إن كان ممسكاً فله وفوق وإن كان غيره فالعدول منه إلى غيره حارر وإن وجد أحرم بالعمره لا يمكنه أن يجعلها حجة مع قدره على الإنسان بأفعول لعمره ، فهذا من جعله عمره على كل حال ^٥ واستحسنه في المنتهى ^٦ ، ومن سحر أحود

وله شك المحرم قبل الطواف بصادق حرم فكأنه سي ، ولو حدد الشك بعد الطواف فقد حرم العلامة بأنه يجعلها عمرة متممة به إلى الحج ^٧ وهو حسن إن لم يتعين غيره وإلا صرف إليه .

(١) مدد ١ ، ٢٢

(٢) المدد ١ ، ٣٢٥ ، والمنتهى ٢ ، ٦٧٥

(٣) ما شهد لأبي في مدد ٩٦ ، سجدي في حساب ٦

(٤) المنتهى ٣٧

(٥) الخلاف ١ ، ٤٣٢

(٦) المنتهى ٢ ، ٦٧٦

(٧) المنتهى ٢ ، ٦٧٦ ، والندوة ١ ، ٣٢٥ ، والتحرير ١ ، ٩٥

الشيء شمس لا يحل ، فلا يعتقد بإحرامه لمصلحة ولا

١٠٣

قوله ، الشيء شمس لأربع ، فلا يعتقد بالإحرام لمصلحة ولا
نقود لا بها)

ما وجوب شمس لأربع عدم اعتد لأحد بمصلحة وحيد لا بها
وهذا العلامة في تركه ، انتهى به من عندنا جمع ، وأحر
به مستفيضة (١) .

وبعد الإجماع في سطر مفسر به ، فليس من بدعي به اعتد
مفسر به شمس به بحريته به اتصالاً (٢) وبه قطع شهيد في
بمصلحة ، لكن صاهر كلامه في الدرس بوقوف في ذلك فبه قول
ثالث مفسر به بسبب ، فهو أحرم عنها ، وتقدم أنه يعتقد ، ويظهر
من الروايات وشيخ حرم أحرم شمس عنها ، كلام باقي لأصحاب حول
من الأثر ط ، بل صرح كتب منهم بعدمه حتى في شيخ في نهجك وقد
رويت حصه في حوز تقدم أنه في موصي من نصي له ، فبأن عمل
الإنسان بها لم يكن عليه فيه بأس (٣) .

ويسعي لقطع حكم ، أحرم لنفسه عن به الإجماع ، لأحد الكثيره
الدرة عنه كصحيحة معاونه من غير حدث في في حرره ، ويحرمك أن
يقول هذا مرة وحده حتى يحرم ثم قم ومش هبته فبأن استوت بك الأرض

(١) التذكرة ١ ، ٣٢٧ ، والتمهي ٢ ، ٢٧٦

(٢) الوسائل ٩ ، ٤٧ أبواب الإحرام به ٣٦

(٣) سطر ٢

(٤) النسخة ٦٩

(٥) الدروس ٩٧

(٦) نهجك ٨٤

وصحيحه عند الله من مسدود ، سمعت ب عبد الله عليه السلام يقول : [إن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يركب بيت حتى يأتي البيداء] (١) .

وهذه الروايات مع سلامة سند ، وسف صحتها صريحة في حوزة أحمر نسبة عن موصيه عقد الإحرام ، بل بيت ظهر من صحيحه معونه من عما تعين ذلك حيث قرر فيها : ثم قد واثق هذه سند بيت الأئمة مشياً كتب أو كُتبت ؟ في الأمر حقيقة في بحوث ، لكن سطهر أنه هذا للاستحباب كما يدل عليه صحيحه هذه . يحكم عن بي عبد الله عليه السلام في حرمت من عمره أو يريد بعث صلبه في بيت أو يقول المحرم في دير صلات ، و بيت بيت من موضعك أو فصل أن حتى قليلاً ثم تلتني (٢) .

وصحيفة عمر بن يزيد ، عن بي عبد الله عليه السلام قال : [إن كتب ما في حجر بهلائك ومنك من مسجد ، وإن كتب راكبا فإد عبدك را حنك أئيد ،] وعلى هذه الرواية عبعد تشيع في يهدت في الحسم من الأحمر وقال : [إن من كان ماشياً مسح ،] يعني من مسح وإن كان راكماً فلا يلبي إلا من أئيد ، وهو غير واضح .

أما أولاً فلا حمل ، وروايات مصنفه بالأمر بتأخير تسببه في البيداء من غير تفصيل على الركب بعد حد

(١) بهدب : ٨٤ ، ٢٦٩ ، لاسم : ٢ ، ١٦١ ، ٦٦١ ، ٩ ، ٤٤ باب الاحرام
ب ٣٤ ح ٥

(٢) مقدمه في ص ٢٣

(٣) الفقيه ١ ، ٩٤٤/٢٠٨ ، الوسائل ٩ ، ٤٦ أبواب الإحرام ب ٣٥ ح ١

(٤) بهدب : ٨٠ ، ٢٨ ، لاسم : ٢ ، ١٠ ، ٦٣ ، ٩ ، ٤٤ باب الاحرام
ب ٣٤ ح ١

(٥) بهدب : ٨٥

أو بالإشارة للأخرى مع عقد قلبه بها .

« قدّر بالخير ، إن شاء الله ، حرمة بها ، إن شاء الله ، أشعر على

لأظهر

وأما ثبت ، فتصريح في صححه معناه من عند الأئمة بالنية للمشي وبإكاد بعد مشي هيئة ، وسبق ينطبقه الجمع من سوابق تحيير بين نية في موضع عقد لأخرى ، بعد مشي هيئة وبعد الوصول إلى المبدأ ، وإن كان لأولى بعد نية صححه معناه من عند

قوله (أو بالإشارة للأخرى مع عقد قلبه بها)

بحر أن حرمة الأخرى بعد بالإشارة بالإصبع مع عقد قلبه نية أي تصور معناه لإحتمال ، ولأولى تحريك سبب قلب ، شول عني عنه السلام في رواه كوفي « نية لأخرى وشهده وجده نيران في الصلاة تحريك سببه ، وشارته بوضع ،

ونقل عن ابن الحبيب أنه وجب على الأخرى سببه عنه في نية^(٢) وهو ضعيف ، ولم تعد على لأعظم السبب فسطهر وجوب ترحمه ، قل في الدروس : « وإن كان غيره بني عنه^(٣) »

قوله (ولقدّر بالخير ، إن شاء الله ، عقد حرمة بها ، وإن شاء الله ، أو أشعر ، على الأظهر) .

هذا هو المشهور بين لأصحاب ، ويدل عنه روايات كثيرة منها صحيحة معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « يوجب لإحرام ثلاثة أشياء : لنية وإشعر والتعبد ، فإذا فعل شأ من هذه الثلاثة فقد أحرم »^(٤) .

(١) التهذيب ٣ : ٣٠٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠

(٢) نقله عنه في المختلف ٢٦٦

(٣) الدروس ٩٧

(٤) التهذيب ٣ : ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠

وبأيها بدأ كان الآخر مستحجاً .

وصورتها ان تقول : ليت اللهم سيك ، ليتك لا شريك لك
 ليت وفيك يصيب في ذلك ، ليت حمد وسعته لك وحدث ، لا شريك
 لك ، ليت من يقول : ليت اللهم سيك ، ليت في حمد والسعة لك
 وملك ، لا شريك لك ليت . م لأور أظهر

وصحيحه عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « من أشعر
 به فقد أحرم » ، ثم يتكلم بنفسه ولا كثير .^(١)

وصحيحه معاوية بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال :
 « يقصد معلاً خلف قد صلب فيه ، والإشعار والتفكير بمره التنبه »^(٢)
 وفان السيد المرتضى^(٣) وان قدس^(٤) لا يعتقد إحرام الأصناف
 الثلاثة ، لأن بعد الإحرام بنبية مجمع عليه ولا دليل على
 انعقده بهما . وهذا لا يدل على أنهما من عدم جعل بأحد
 لأحد ، أما عدم من جعل به فليس وثمة على انعقده بهما كما بينه

قوله (وبأيها بدأ كان الآخر مستحجاً)

ذكر الشرح - فممن مره - مرد أنه بـ بد بالتنبه كان تنقيد أو
 الإشعار مستحجاً ، وبـ بد بأحدهما كبـ عليه مسحه^(٥) . وم أفق على رواية
 تتضمن ذلك صريحاً وعلى إطلاق الأمر بكل من الثلاثة كف في ذلك

قوله (وصورتها أن يقول : ليت اللهم سيك ، ليتك لا شريك
 لك ليت وفيك ، يصيب في ذلك ، ليت الحمد والسعة لك وملك لا
 شريك لك وفيك ، من يقول : ليت اللهم سيك ، ليتك إن الحمد
 والسعة لك والملك ، لا شريك لك ليت . م لأور أظهر)

(١) التهذيب ٥ ٤٤ ٣٠ وسائل ٨ ٢٠٢ بـ بـ فمما جمع بـ ١٢ ح ٢

(٢) الفقه ٢ ٩٥٦/٢٠٩ ، الوسائل ٨ ٢٠٠ أبواب أقسام الحج بـ ١٢ ح ١١

٣ لا يضر ١٠٢

(٤) السرائر ١٢٥

(٥) المسالك ١ ٦٠

أجمع علماء كثره على أن حب سبيات ذرية خاصة ليس أحسن
في كفيهما، فذهب مصنف رحمه الله - إلى أن حب أنثى منهم
ليس، حيث لا سربك لك سبيك وفلان أمينة ومن سبوه^١ ومن سب
عقل^٢ وابن أحمد^٣ وسائر مصنف إلى ذلك من أحمد وأجمعه
ولم يك لا شريك لك

وفان شبح في ليله ونسوط وسباب ذرية ذرية^٤ وهي
ليس، انهم ليس، سبيك من أحمد وأجمعه لك ولحك لا شريك لك
ليس^٥ ومن نو اصلاح^٦ وير نسخ^٧ ومن حمه^٨ ومن د من
وأكثر المتأخرين والأصح ما حمه مصنف رحمه الله

بما هو الكسبي وشبح في صحيح، عن معاوية بن عمار، عن
أبي عبد الله عليه السلام عن^٩ قد فرغ من صلواتك وخطبت ما تريد فقم
وامش هشة قد ستوب لك لأرض منسوب كس^{١٠} ركبك فبك، والنسبة
تقول^{١١} ليس اليهم ليس، حيث لا شريك لك سب، أحمد وأجمعه
لك وحك لا شريك لك، سبك د سراج لسب، سبيك دعاب إلى د
سلامك، سبيك عقد استدوبك، سبك هل تنه سبك، ليس د
الحلال وإكرامك، سبيك سديك، وجمعك سبك، سبك يستعي

(١) المصنف ٦٢

(٢) صدوق في صحيح ٩ وعنه أحمد وأجمعه في حمه ٢٥

(٣) ٤٠٣ نقله عهنا في المختلف ٢٦٥

(٥) الترمذي ١٠٨

(٦) البهارة ٢٥ وفيه سب اليهم سب لا سب لك سب أحمد وأجمعه لك وحب لا

سب لك وسب سب ٣ وفيه سب اليهم سب أحمد وأجمعه لك وحب لا
سب لك سب

(٧) الكافي في الفقه ١٩٣

(٨) المهذب ١ ٢١٥

(٩) الوسيعة (المواضع الفقهية) ٦٨٧

(١٠) الرائل ١٢٥

لمعارض ، يدري ما لا يحل فيه من غير ، وسورود قد سقط في كثير من
الأخبار لصحيفة بمقتضى ليد كيقية عنه كصحيفة عبد الله بن مسعود ،
عن أبي عبد الله عليه السلام في : « ما ينبغي رجوع به صلى الله عليه وآله
قد أنزلت بهم بيت ، بيت لا شريك له بيت ، بن أحمد وسبعة بيت
والبيت لا شريك له ، بيت لا شريك له ، بيت لا شريك له ، بيت لا شريك له
دي المعارض وكان يني كلف بني ركن ، وأغلا كلفه وهبط وذب ومن حر
الليل وفي أديار الصلوات » (١) .

وصحيفة معروفة بن وهب في : « ما ينبغي رجوع به صلى الله عليه وآله
لهيئ لا حرم قدس » في مسجد شجرة ، وقد صلى فيه سور لله صلى الله
عليه وآله ، وقد تروى ما يحرمون فلا تفلح حتى يسهي بي سوء حيث جعل
فتحرمون كما سمع في محرمكم سور بيت بهم بيت ، بيت لا شريك
لك بيت ، بن أحمد وسبعة بيت وأنت لا شريك له ، بيت بسعة معصية
إلى الحج » (٢) .

وقد ظهر بذلك مسجد بنو بني ، وأما بنو بنو بنو بنو بنو
على مستند مع شهرته بين لأصحاب ، وقد ذكره العلامة في منتهى محرم
عن الدليل ، ثم نقل ما حذر به مصنف - رحمه الله - وفان وهو ما في
عليه حديث معروفة بن عمار في صحيح (٣) وفي في مختلف بعد ما ورد
لأقوال في مسألة من غير احتجاج بيء منها : « لأقرب عهدي ما روى
معروفة بن عمار في صحيح » عن الصادق عليه السلام ، ومن ثم روي
بمقتضى ثم في : وهو صحيح حديث روي في هذا الباب (٤)

(١) الفقيه ٢ : ٩٥٩/٢١٠ ، الورق ٩ ، ج ١ - ج ٢ - ج ٣ - ج ٤ - ج ٥

(٢) التهذيب ٥ : ٢٧٧/٨٤ ، الاستيعاب ٢ : ٥٥٩/١٦٩ ، الوسائل ٩ : ٤٤ أبواب الإحرام

ب ٣٤ - ج ٣

(٣) مسهي ٢ : ١٧

(٤) المختلف ٢٦٥

ومن لعجب قور لسيده في سروس أربع شقيقات الأربع ،
وأنتها سيث منهم سيث ، سيث ب احمد وسيمه ك و لست لا شريث ك
ليث ويحري ليث ، انهم سيث ، سيث لا سريث ك سيث و ب اصناف
إبي هد ب احمد والعمه ك ، سيث لا شريث ك ، كاس حسب قور
حجتها أم الصور بقضي قور مذهب سطر بي مستند لقوانين لآخرين
والحارس ما وصل اليك من لاجل تصحيحه وصحته من سيث ك ربع
صحة مستند اثنين لآخرين وصفايه قور ب سيث ، وهم نسيم بعد قوره
والله تعالى أعلم بحقائق أحكامه .

تفسير في الامور من سادس كسب و ماله حيث ان لا يتم على
طاعت سادس بعد سادس و حارة حارة و معناه ان حارة و حارة سادس من
دري و سادس في سادس و معناه محسب ثلث من مره له فحاله
لروحاني و معناه خلاصتي سادس من حسب سادس حارثي سادس

هـ هـ مصوب علی سقندر کمال حمد و شکر و کمال حقه اب
یقل شاک و نئی پاکتی ساداب بعد باب و قد و فی صححه
معاونه من عمار سقندر اب عقیبه حبیب الله عمر و حل و و و من نئی
ابراهیم عقیبه سقندر اب الله سقندر کمالی و حقیقه الله و حقیقه الله
هم نئی احد احد منفقه بالحقه فی صحبه حل و لا یقین میده لا حب

وروي عن أبيه في كتابه عمل بشرع وذاكره في الصحيح ، عن
عبد الله بن عبيد الله ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سأله ثم
جعلت أسسه ، فقال : يا عبد الله ، وحى إلى إبراهيم عليه السلام
﴿ وَادْعُ فِي السَّمْعِ بِالْحَمْدِ يَا ذَاكَ الرَّحْمَانِ ﴾ ، وروي في صحيح

(٩) الدروس: ٩٧

(٢) القاموس المحيط ١ ١٣٩

(٣) الحجج ٢٧

الثالث أنس ثوب لإحرامه . وهم وحده . ولا يجوز الإحرام في
لا يجوز لسه في الصلاة .

ولا بأس ، ولا ريب أن استشف سبه في وجوب

قوله (ثلث أنس ثوب في إحرام وهم وحده)

هذا بحكم منقطع به في كلام لأصحاب ، بل قال في محله ، به
لا يعلم فيه خلاف . ومن سبه مقصد من سبه في قوله عنه سلام في
صحيحه معونه من علم . ثم سكت وسكت . من ثوب . ولا أمر
بوجوب . ولعمري . لا ريب . ويعبر في لا . من سبه في أسرته
وارثته . وفي سبه كونه من سبه . وسكت . لا يجوز في سبه العمد
ولا يعتبر في وضعه كيفية مخصوصة .

وذكر ثوب صولاً في بعضه . من سبه في سبه . في
من سبه . لا حرام به . وسكت . من سبه في سبه . من سبه .
بهم . ولا يجب سبه . من سبه . من سبه . من سبه . من سبه .
من لأصحاب به لا ينظر . حرام به . من سبه . وهو حسن

قوله (ولا يجوز لإحرامه في الصلاة)

مقتضى به عدم جواز لإحرامه في إحرامه . وحده غير
مأثور . ومن سكت . من سبه . من سبه . من سبه . من سبه .
الصلاة

من سبه من لأحرامه في إحرامه . وحده غير مأثور . عليه
مقتضى من سبه من سبه . من سبه . من سبه . من سبه . من سبه .

(١) انتهى ٢ - ٦٨١

(٢) انتهى ٤ - ٣٣٠ . من سبه ٢٠ - ٩١٥ . من سبه ٩ - ٩٠٠ . من سبه ٦ - ٦٠٠

(٣) انتهى ٩٦

وهل يجوز لأحرَم في حريم مساء ؟ قبل بعد ، حريم نساء في الصلاة ، وقيل : لا ، وهو أحوط .

صحيحه خبره : اكل ثوب نصفي فيه فلا بأس ، بحمد فيه ، بل بحمد
قوب ، عدم لاحد ، بحمد ، ما كان يصح ، فحمد صدق ، سمى ثوب عده ثوب

[illegible][illegible][illegible]

فوله (ومن حور) (ح) في الحبراء، فسل نعم ،
حور منه بنى ملاء وفل (أ وهو حوط)

(١) كتابي : ٣٣٩ - ٢ - ٦ - ٤ - ٧ - ٨ - ٩
أيام الإحرام ٢٧ ح ٩

(٢) الشروع ٩٦ .

(٣) الكافي ٤ : ٩/٣٤٠ ، الوسائل ٩ : ٣٩ ، أبواب الإحرام ب ٣٠ ح ٢ .

(8) الفقه ٢ ٢١٩ ، ص ٥٠٤ ، ج ٣ ، ط ١ ، دار الفكر

ويجوز أن يلبس المحرم أكثر من ثوبين ، وأن يبدل ثياب إحرامه ، فإذا
 رُدَّ طوبى أو لفصل أو بطوف فليس يرد مع لكن مع الإنسان ثوب
 الإحرام ، كان معه فداء حار سنة مشنوب ويجعل فداء على كفيه

الرواية ضعيفة سند ، ونسائه محل تردد ، وإن كان القبول بحوار لا يحدو
 من رحمة ، ولا ريب في الاحتياط عنه طريق الاحتياط والله تعالى أعلم
 قوله (ويجوز أن يلبس المحرم أكثر من ثوبين ، وأن يبدل ثياب
 إحرامه ، فإذا رُدَّ طوبى أو لفصل أو بطوف فليس يرد مع)

أما حوار يسبب في رد عن ثوبين لبقاء حرّ وأمر فسد عليه - مصاف
 إلى لفصل نسائه عن بصلح لمعدسة - ما رواه كسبي في الحسن ، عن
 يحيى قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم يدين بثوبين قال
 « نعم ، واثنان بـ شيء بقي من الحرّ ورد »^١

وأما حوار الإسراء ، فقصه طوبى فما أحرم فيه فبدل عنه ما روى
 كسبي وشيخ في الحسن ، عن معوية بن عمار قال ، قال أبو عبد الله
 عليه السلام « لا بأس بالبدل محرم ثيابه ، ولكن إذا دخل مكة ليس بثوبين
 أحرمه يدين أحرم فهدا كره »^٢ يعينهما .

قوله (وإذا لم يكن مع الإنسان ثوب الإحرام وكان معه فداء حار
 لبسه مقلوباً ، ويجعل ذيله على كفيه) .

هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب ، بل ظهر اشدكراً والمنهي
 أنه موضع وفق^٣ ويدين عليه روایات كثيرة كصحاحه الحسني ، عن أبي
 عبد الله عليه السلام قال « إذا صطر المحرم إلى شيء ولم يجد ثوباً غيره

(١) كافي ٤ : ٣٤١ ، مسند ٩ : ٣٨ ، ثوب الإحرام ٣ : ١

(٢) كافي ٤ : ٣٤١ ، تهذيب ٥ : ٢٣٣ ، مسند ٩ : ٣٩ ، ثوب الإحرام ٣ : ٣١

ح ١

(٣) التذكرة ١ : ٣٢٦ ، والمتقى ٢ : ٢٨٣

فليس منه مقبول ولا يدخل منه في بدعي عنه^١

وصححه عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه
المحرم يحقن دمه بكن بعد غسله، وبدمه بكنه دمه بكنه قميصه
عني عنه، وقاد بعد بكنه،^٢

وحسنه معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه
ثوبله ردروا محرم لا بكنه،^٣

ورواه مثنى حماد، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه من صطر
في ثوب، وهو محرم ومن معه لا ثوب فليس منه وجعل علاء سفيه
ويلبسه^(١).

ويستفاد من هذه الروايات^٤ معنى ثوب بكنه وجعل
عني الكنعين كما ذكره بن أبي عمير، وقاد بعضهم يجعل بكنه
طهره^٥، وخبر العلامة في مختلف نقل من لا يربى من سكس ثوب
بدم، وما جعل بكنه طهره فمعه عليه السلام في صححه حتى
« فليس منه مقبول ولا يدخل منه في بدعي عنه »، وقد يفي بما يحق
مع الحب والتفسير لثوبي، وبدمه عليه السلام في رونه محمد بن مسلم
« ويسمى المحرم بدمه بكنه رد، وحسب صهره صطبه »، قال وهو
نص في المعنى الثاني^(٩).

(١) « تهذيب » ٢٣٨ ٧، « معارج » ٢٤، « بحار » ١٠٤، « إتحاف » ١٠٤

(٢) « تهذيب » ٢٣٩ ٧، « معارج » ٢٤، « بحار » ١٠٤، « إتحاف » ١٠٤

(٣) « تهذيب » ٢٤٨ ٢، « معارج » ٢٤، « بحار » ١٠٤، « إتحاف » ١٠٤

(٤) « الكافي » ٢، « معارج » ٢٤، « بحار » ١٠٤، « إتحاف » ١٠٤

(٥) في « م » الرواية

(٦) « الررائر » ١٢٧

(٧) مهم العاقل المقداد في التتبع ١ - ٤٦١

(٨) « تهذيب » ٢٤٨ ٢، « معارج » ٢٤، « بحار » ١٠٤، « إتحاف » ١٠٤

(٩) المختلف ٢٦٨

وأما أحكامه ، فمسائل .

الأولى لا يحرم من حرم - بشيء - حرم من حرم حتى يكمل أفعال
من حرم له ، فهو أحرم منسباً ودخل مكة ، وحرم ما خرج قبل تنقصه - سبب
لم يكن عليه شيء ، وقيل عليه دم ، وحمله على الاستحباب صهر

ويستكن لفسادته في - ووجه الأولى بعدم صرحه في معنى ثاني ،
وفي - - - - - عدم صحته ، لأن في طريقها حكم من مسكن وهو
محبوب ، لا يثبت - - - - - كلف في بحثه سبب ، ولا حصة غصبي
الجمع بين الأمرين .

وقيل بمصنف - جعل ذنبه على كتفه - يظهر به تفسير معنى
القتل ، ويمكن - - - - - معبر به ، لكن - - - - - عبث بجمع بين
الأمرين .

وعلم - - - - - مصنف - - - - - مع الإنسان يوجب الإحرام وكان
معه فاء حر سبه مقبول ، شعير - - - - - واحد حدهم لا يجوز له - - - - - ووضح
من ذلك أنه - - - - - ساق حث صار فيها - - - - - ويجوز أنس عبء مع عدمهما
مقبول - - - - - ظاهر من - - - - - مع فاء - - - - - حاصه كما صرح به شهيد^١ ،
وذنب عنه صححه عم من - - - - - وذكر - - - - - شرح - - - - - قدس سره - أن لمورد
بالحوار في قول مصنف - - - - - حمله - - - - - ح - - - - - سبه مقلوب ، معناه الأعم
والمراد منه - - - - - - - - - - - ذنبه - - - - - عن سوجب ، وعملاً بظاهر الأمر في
الخصوص^٢ وهو حوطه - - - - - - - - - - - لفسادته في - - - - - - - - - - - محال

قوله (الأولى لا يجوز من أحرم أن يشيء إحراماً حر حتى
يكمل أفعال من أحرم له ، فهو أحرم متمماً ودخل مكة وأحرم ماخرج قبل
التقصير سبباً لم يكن عليه شيء ، وقيل عليه دم ، وحمله على

(١) بمحمد صالح ٨٣

(٢) الشهيد الأوّل في المردود ٩٠ - وسيد ساي في حاشية ٦

(٣) المسالك ١ - ١٠٧ .

الاستحباب أظهر .

أن أنه لا يجوز تعمده ، بل يجرم حرقل حتى من الإحرام لأول
 قطعه علامة في المنهي أنه موضع اليد بين الأصحاب ، ويدر عليه
 لأخبار اكبره ، وردة في بيان حج تمتع . حيث يذكر فيها لتفسير وإحلال
 من إحرام عمره ثم الإحلال بإحرام الحج فيكون لا بد بالإحرام قبل بتفسير
 تشريفاً محرفاً

و ما من أحرم حج سمع قبل التفسير من إحرام عمرته بسبب تصح
 حجه ولا شيء عليه لهم حصار من ريس " وسائر " وكثر المسأجرين
 وقد ألتج " يعني من دونه ندبه بذلك دم

وحكى علامة في المنهي فلا يصح صاحب بقتل لإحرام شامي
 وسبقه على الإحرام الأول " . مع أنه في المختلف أو أحسن بتفسير
 ساهياً ودخل إحرام الحج على عمره فهو لم يكن عليه إعادة الإحرام وبقت
 عمرته ، جماعاً وصح حرمه ، ثم نقل لخلاف في وجوب عدم حاصه " ^١
 والمعتمد لأول

ب ما رواه شيخ في صحيح ، عن عبد الله بن مسعود ، عن أبي
 عبد الله عليه السلام في رجل سمع نبي " بتفسير حتى حرم بالحج قل
 " يستعير الله " ^٢ وفي صحيح ، عن معاوية بن عمار قال سألت أبا عبد الله

(١) المتفق ٢ ٦٨٥

(٢) الرائر ١٣٦

(٣) المراسم ١٢٤

(٤) الموطأ ١ ٣٦٣ ، والنهاية ٢٤٦ ، والتهذيب ٥ ١٥٨

(٥) نقله عنه في المختلف ٢٦٧

(٦) المتفق ٢ ٦٨٦

(٧) المختلف ٢٦٧

(٨) تهذيب ٩٠ ٢٩٧ ، لاص ٢ ١٠ ١٠٦ ، سائر ٩ ١٢ أبواب لإحرام

ب ٥٤ ح ١ ، ورواه في الكافي ٤ - ١/٤٤١ ، والتهذيب ٢ : ١١٢٩/٢٣٧

ويعمل ذلك عادة . قيل يصيب عبثه = حبه من حبه ميتة ، وليس
يقتضي على حرمة ذواته . قال في حقه .

عنه بسلام عن رجل اكل دجاجة وحشي به عقدا حتى دخل في حنجرة
« يستعبد لله » لا شيء عليه من عبثه . وفي حقه حبيح ، عن
عنه ، حبيب بن جريح عن صاحب دابة عن عتبة بن سلام عن رجل يسلم
بعمود لبيح حتى يدخل مكة فصاف وسفر وسار ساعة وسار ساعة حتى
دخل حرج بني عرقاء . الا سار به سبي حتى يحدوه فله وطوف
الحج على اثره (٢) .

حج حبيح في يديته على صاحب دابة بعد ما دخل سحابة
عمار بن ، قلت لأبي ، ما عليه من سلام . حتى يحدوه سبي لا يخصر
حتى يهل بالحج . قال : عليه من يحدوه . صاحب دابة في من لا
يخصره عنه عن هذه مرة لا يحمل على الاستحباب . وهو حسن

قوله (و) فعل ذواته عادة . قيل يصيب عبثه وصار حجة
مسئلة . وقيل شئ على حرمة ذواته . في الصلاة ، ولاول هو
المروي)

لقول بسلام . عبثه ذواته . و ر حجه ميتة . فشيح
، حجه لله . وجمع من أصحابه . وسار عليه في تكديته . و هو عن
إسحاق بن عمار ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال .

(١) حبيب ٢٩٩ ٩ ، أصب ٢ ٧ ١٩ ، سار ٩ ٧٣ ، لا ح ٤

ب ٥٤ ح ٣ ، ورواه في الكافي ٤ : ٢/٢٤٥

(٢) حبيب ٢٩٩ ٩ ، أصب ٣٠ ١٠٩ ، أصب ٢ ٦ ١١ ، سار ٢٤٣ ١٤٧

الربا ٩ ٧٣ ، لا ح ٤ ٢٤٥ ح ٢ ، ورواه في حقه ٤ : ٣/٢٤٥

(٣) التهذيب ٥ : ٥٢٧/٥٨ ، الوسائل ٩ : ٧٣ أبواب الإحرام ب ٥٤ ح ٦

(٤) الفقيه ٢ : ٢٣٧

(٥) الهبة ٢١٥ ، والموطأ ١ : ٣١٦

الثانية : لو جرى الإفراد في دخول مكة حر ، أن يضاف ويسعى ويقتصر
 ويعتبر عمره يسع به ما في ذلك من شيء ، يعتد بحرامه ، وهل لا
 اعتبار بفسقه ، وإنما هو معتد

وسمى الثاني أن المستند من أحسن كبره بخصومة بين أفعان
 لعمره كونه لتقصير من حجة أفعان ، أن حصل شخص به كما في طواف
 الحج وطواف لاء ، وقد صرح بذلك علماء في منتهى مدع الإجماع
 وهذه عنده أفعان لعمره في الإحرام و طواف وكعبه ويسعى والتقصير
 ذهب إليه علماء أجمع ، ولتقصير حيث يست يثاب عليه ، انتهى كلامه
 رحمه الله - وهو صريح فيما ذكره ، ومنى أن يكون مقتصر سلك تحقيق
 لإدخال بنفسه بحرمه ، حج قبل لإثبات به حرمة ، على أن السلام مما ذكره
 سمح من عدم قضاء ، فهي مستند وعدم تحقق الإدخال لمهي عنه صحة
 لإحرام بالحج لا صيروره ، حجه مسبوقة ، وهو لا يقوون بذلك

ويقتصر من المصنف - رحمه الله - تردد في هذه المسألة حيث اقتصر
 على نقل القوس من غير ترجيح لأحدهما ، وهو في محله ، وإن كان مقتضى
 لأصل مقتضى ما ذكره من تردد في شيء من أرويتين ثم إن
 فلما نصروا العمرة حجة مقددة كما ذكره شيخ فيجب إكمالها ولا يحرمه عن
 فرصة لاستاء الضرورة لمؤقته بعدون ، ومحمّل لإحرام بعدم الأمر بالإعادة
 في الروايتين فلا تكون وحده ، وإلا سار من وقت الحاجة

قوله (الثانية ، لو بوى الإفراد ثم دخل مكة حر له أن يطوف
 ويسعى ويقتصر ويحجها عمره وتمنع بها ما لم يثب) .

قد تقدم كلام في ذلك وأر الأظهر اختصاصه بمن لم يتعين عليه
 الإفراد بالأصل والمعارض

قوله (فإن لم يعتد بحرمه ، وهل لا اعتبار بالدلية وإنما هو
 بالقصد) .

المرد أن ينفرد به، فقد جاز به عدول من منعه ثم لا يبيح
 بطواف وسعي، فإن بقي بعد منع منعه عدول، وجب عليه منعه في
 حجه وهذا لحكمه ذكره شيخنا^١ وأما^٢ ما ورد في نهج من
 وهو عن موسى بن حمزة، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار
 عن أبي بصير قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أرغب لي في الحرج
 بطواف بالبيت وسعي بين الصفا والمروة به، يقول: لا يجوز له أن يفعل ذلك
 إلا أن كان بقي بعد ما سعى قبل أن ينصرف فلا معه له^٣، وعدد روايته وقصده
 من حيث منعه بالمشافهة على إسحاق بن عمار، وسمرقوت^٤، ومحمد بن
 و بصيغ فوصفها بالصفة كما قلناه سابقاً^٥ وعنه غير واحد

وقد استدلوا^٦ لا يبيح منعه من وجهاً، وبما حكى ابنه أبو
 الحسن^٧، لقوله عليه السلام: إنما لأعبد ما أحب، وفيه كلامه
 تأويل، فلهذا لا يعتبر بقصد الإهلال منعه لا منعه وجهاً،
 فيكون مقصده به ما بقي وقصد أبي عبد الله لأحرره منه عنه عدله في التمتع
 لا بدونه، ويشكر ما يخص به به كونه منعه بتقصيد لأعبد الأحرار
 ومتن العدول، فإن ما قبله بوجهاً منع كونه مؤثرة مع كونه لاشياء بدليل
 عنه^٨

أشبهني أن ينفرد به لا يعتبر بقصد منعه من عدول إلى التمتع عملاً
 بل لحكمه ثابت من حجة سفر منعه لا غيره من منعه وهذا لمعنى قرب أبي

(١) النهاية ٢١٥

(٢) كافي البرج في المذهب ١، ٢١٧

(٣) التهذيب ٥، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١،

لثبته ، إذ حرم نوى ناصبي حرمة من شح ، وفعل به ما يحرم
على المحرم ، وحسنه ما يجتنه .

كلامه وأوفق بالدليل .

وبه وقع عدمه . من أنصرف له في عدة نسعي المصحح بخوار استحليل
هـ ، لأخص ، وأن قصي ما يستفاد من رواه يستفاد أنه لا يجوز انعدام
النس حتى بعد طوافه ، لا بد منه كونه نسبه فقصته لإبصار عدون
المستفاد ، ويجب أن شح - فليس سيرة - جعل ذلك مورد بخلاف مع
أن قصي كلام لأصحاب القصر يحل في خلافه

قوله (ثابته ، إذ حرم نوى ناصبي حرمة من فح وفعل به ما
يحرم على محرم وحسنه ما يجتنه)

قد تقدم بكلام في ذلك وإن سجد كذا به عن لإحرامه ، وإن دلت على
سبيل مرحضة ، ولا خلاف أن لإحرام به من حساب (١) ويدل على أنه يجب
على نولي - بفعل به ما يجب على المحرم ، وحسنه ما يحسنه روايات منها
صححه معونه بن عبد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : « نظرُوا من
كأن معكم من قصر فقدموه في أحسنه ، فربى نفل مبرور يصيب بهم ما
يصيب المحرم ، ويطاف به ، أو من عيهم ، ومن لا يجد الهدي منهم
فليصم عنه وليه » (٢) .

وصححه زرارة عن حماد بن عتبة ، عن زرارة عن حماد بن عتبة ، عن
وهو صغير فبأنه سأل عن نسي وسبب من الحج ، فبينما يحسن بن يسي ثابته
عنه ، ويطاف به ، فقصي عنه ، فبأن سبب بهم ما يسجدون عنه ، فإن
« تدبر عن الضعف ، ويصوم الخبز ، « يعني ما ينبغي للمحرم من ثابته

(١) المحدث ٦

(٢) في سن ٢٢

(٣) كتابي ٤ ٣ ٤ ، صفه ٢ ٢٦٦ ، ٢٩ ، سجدته ٤٩ ٤٢٣ ، ج ٨

لرائعه د ن ه في حرمه ن عده حيث حمله ثم احصر
 حبل ، هـ سب عني ا قبل نعم ، وقيل لا ، وهو لاسه
 واصله لاشد ه حو سجن عبيد لاحصا ، وقيل حو سجن من
 غير شرط ، والاول اظهر

« الصوم على شبي ن د ه بعد عدا و ن صوم » ولا يت ن صوم
 ن دى دى شينه مستندة وقدر حه

فوله (ا - نعم) د شرط في اجرامه ان يخته حيث حمله ، ثم
 احصر تحير ، وهـ سب عني ا قبل نعم ، وقيل لا ، وهو
 لاشد ، واصله لاشد ط حو سجن عبيد لاحصا ، وقيل يحو
 سجن من غير شرط (لاد ن صير)

حمله عدا ، و ن عدا عني ن سجن ثم ا د لاجرم ساجح و
 عدا ن سجن عني ن عدا حرمه ن عده حيث حمله ، راصل وهـ
 لاجرم مستندة كصحة عدا ن عدا ، اعني ن عدا ن عدا ن سلام
 ن رده في لشه عدا لاجرم ، حسب قدر فيجده « اللهم بي ن عدا
 ن عدا ، ن ساجح عني ن عدا ن عدا سجن عني ن عدا ن عدا ، ن عدا ن عدا
 شى حسني فحس حسب حسني حرمه ن عدا ن عدا ن عدا ، اللهم ن لم
 نكن حجه عدا :

وصحة عدا ن عدا ، عدا ن عدا ن عدا ن سلام ، قل هـ د
 ردت لاجرم ، نعمه عدا ن عدا ن عدا ن عدا ن عدا ن عدا ن عدا
 ن ساجح ، عدا ن عدا ن عدا ن عدا ن عدا ، عدا ن عدا ن عدا
 حسني بقدرك الذي قدرت علي (٣) .

(١) التمهيد ٥٤٨/٤١٠٠ ، الوسائل ١٠ ٩١ أبواب الذبح ب ٣ ح ٢

٢ ، حرم ٢ ، عدا ٥٥٥ ، عدا ٢٣١١ ، عدا ٢

٥٤٨/١٦٦ وفيه صدر الحديث ، الوسائل ٢٢ أبواب الإحرام ب ١٦ ح ١

١٢ ، حرم ٢ ، عدا ٥٥٥ ، عدا ٢٣١١ ، عدا ٢٢ ، عدا ٢٢

صدر حائض ، حيث كان في أحدهما ، فتعدُّ هدي في ذبح كل صلاة مكسوة و
ساقية ، وحسن ببعض ذلك بعرض ، وذبح عيوب سرها ، أو هبطت ودسا ، أو
عقب ركب ، أو استقصى من مامث ، وبالأشجار ، وأكلت من سطعت ،
واحهر بها .

وصححه عبد الله بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، حيث قال
فيها بعد أن ذكر كسبه عليه صلى الله عليه وسلم : « وكان يدي كسما لقي
كس ، وعلا أكسه ، وهبط وديب ، ومن حر بيل ، وفي أدب
الصلاة » (٢٦) .

وصححه غيره من يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في « واحهر
بها كسما ركب ، وكسب ركب ، وكسب هبط وديب ، أو عيوب أكسه ، أو
لقيت راكبا ، وبالأشجار » (٢٧) .

وبن في هذه الروايات دلالة على استحباب أسية عند يوم ، وكس
الأولى أن تذكر في محله أسية بالأشجار ، وعند ملاه ركب ، وتكره
في ذبح كل صلاة مكسوة وساقية ، كما تضمنه برويات

وبن على استحباب حهر أسية مصدق بن ماسد ما رواه الشيخ في
صحيحه ، عن حمزة ، عن أبي جعفر بن عبد الله عليه السلام ، بهما
ولا « ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرثين عنه لسلام فقال
له من أصحابي رجع ، شيخ ، فامح رفع مصوب بالأسية ، واشح بحر
البدن » (٢٨) .

(١) حاشي ٤ : ٣٣٠ . ع . ٣٠ ٩ . يوم ٣ . يوم الإحرام ٤٠

ح ٢

(٢) الفقيه ٢ : ٩٥٩/٢١٠ ، الوسائل ٩ : ٥٤ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٤

(٣) التهذيب ٥ : ٣٠١/٩٢ ، الوسائل ٩ : ٥٣ أبواب الإحرام ب ٤٠ ح ٣

(٤) التهذيب ٥ : ٣٠٢/٩٢ ، الوسائل ٩ : ٥٠ أبواب الإحرام ب ٣٧ ح ١

فإن كان حدثاً فبني يوم عرفه عند خروج .

وقال شيخ في هديت : لا يجب سائسه وحب سبع لهدرة
ولإمكس . وعلى مرده تأكد لا يجب .

وبن على خصائص لأصحاب باب حان ما وده شيخ ، عن
قصانه بن أبوب ، عن حدث ، عن بن عبد الله عليه سلام ، قال : « إن لله
بعالي : صه عمر : بعد جهر سائسه ، وعلى بن ثقفيا : السروة ،
ودخول الكعبة ، والإستلام » (٢)

وعن بن عسار ، عن بن عبد الله عليه سلام ، قال : « ليس على
النساء جهر بالتلبية » (٣) .

ولذلك كسر يمدد جمع به سبع ، وذلك جمع كمة بالفتح
بص ، وهي بن . ولذلك شيخ همدوه : في سنة حرف مد جمع أكم
بضم ، مثل نحو وعشق ، لأنه بضم جمع ثم بالكسر ، وهو جمع
المقدم مثل كتاب وسب ، ولذلك يمد بن جمع ريع ، وهو ثلث جمع
الجمع (٤) .

والأهصم جمع هضم بضم هاء ، فجمع وسكون أصد ، وهو
مقطوع من الأرض بضم هاء .

قوله (فإن كان حدثاً فبني يوم عرفه عند خروج)

يدل على ثبوت روايات كثيرة ، منها صحاحه معوية بن عمار ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا بن شمس يوم عرفه فاقطع السية عند

(٢) هديت ٩٢

(٣) هديت ٩٣ ٣٠٣ ٩٢ بن ٩٢ لا حرم ٣٩٨ ج

(٤) هديت ٣٠٤/٩٣ ٥ ، الوسائل ٩ ٥٦ أبواب الإحرام ٣٨ ج ٥

(٥) راجع الصحاح ١٨٦٢ ٥

(٥) راجع القاموس المحيط ٤ ١٩٣

ورب كان معصم تسعة عشر شهرا موت مكة

زوال الشمس^(١)

وصححه محمد بن مسعود عن علي بن جعفر عنه حماد بن قيس
عن صاحب قطع سنة يوم عرفة . . .

وصححه محمد بن مسعود عن علي بن جعفر عنه حماد بن قيس . . .
راعت الشمس يوم عرفة فافطع التوبة^(٢) .

ومضى . . . وحديث آخر عن علي بن مسعود
والشيخ^(٣) التصريح بذلك وهو حسن .

قوله . . . تسعة عشر شهرا موت مكة

مسند في كتاب . . . عن أبي جعفر . . . عن علي بن جعفر
عن أبي عنه مسند
التوبة^(٤) .

عن عنه في نسخة أحد أبواب عنه حماد بن قيس . . .
قصد . . . من حدثن عنه في . . . عنه بن قيس^(٥)
وكذا مسنده لجمع . . . صححه حماد بن محمد بن أبي بصير . . .
حسن . . . عنه سلام . . . عن حماد بن قيس . . .

(١) التهذيب ١٠٥/٦٠٨ ، الوسائل ٩ ٥٩ أبواب الإحرام ٤٤ ح ٥

(٢) الكافي ٤ ١/٤٦٢ ، الوسائل ٩ ٥٩ أبواب الإحرام ٤٤ ح ١

(٣)
ح ٤

(٤) عنه في المروص ٩٨

(٥)
٢٣٣

(٦) تهذيب ٥ ٣٠
ب ٤٣ ح ١٠٢

(٧) المندقة ٦٣

وإن كان بعصرة مفردة ، فإن كان محسراً في قطع عليه عند دخول الحرم ، أو مشاهدة الكعبة ، فإن كان من حرج من مكة للإحرام فهذا شاهد الكعبة وإن كان من حرج من حرج جدد دخول حريم ، والكل جائز

« إذا سطر إلى غرائش مكة غنمه من صون وقت بيوت مكة فإن نعم » ورواه معاوية بن عمرو ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال « إذا دخلت مكة وأنت مبيع فطهرت إلى بيت مكة وقطعت نسبه ، وحرم بيوت مكة التي كانت قبل عام إذ بيعت غنمه بعد من قطع نسبه »^١

قوله (وإن كان بعصرة مفردة ، فإن كان محسراً في قطع عليه عند دخول الحرم أو مشاهدة الكعبة ، فإن كان من حرج من مكة للإحرام فهذا شاهد الكعبة ، وإن كان من حرج من حرج جدد دخول الحرم ، والكل جائز) .

انقلنا بسحب (من بيوت مكة) رحمه الله . في من لا يحصره الفقيه ، قوله روى في صحيح ، عن عمر بن يزيد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال « ومن حرج من مكة يريد مكة به دخل مبيعاً ، يقطع النسب حتى ينظر إلى الكعبة »^(٢) .

وفي حديث عن الحسن بن محبوب ، قال « سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيع عمره مقدداً ، من بي قطع عليه » قال « إذا ريت بيوت مكة ذي طوى قطع نسبه »^٣

(١) النجاشي ٤ : ٣٩٩ ، تهذيب ٦ : ٩٤ ، الاستبصار ٢ : ٦٦ ، ٨١ ، الوسائل ٩

٥٧ أبواب الإحرام ج ٤

(٢) النجاشي ٤ : ٣٩٩ ، تهذيب ٦ : ٩٤ ، الاستبصار ٢ : ٦٦ ، ٨٣ ، الوسائل ٩

٥٧ أبواب الإحرام ج ٤

(٣) الفقيه ٢ : ٢٧٦ ، تهذيب ٦ : ٦٦ ، الاستبصار ٢ : ٦٦ ، ٨٣ ، الوسائل ٩

(٤) الفقيه ٢ : ٢٧٧ ، تهذيب ٦ : ٩٤ ، الاستبصار ٢ : ٦٦ ، ٨٣ ، الوسائل ٩

٥٨٧/١٧٧ ، الوسائل ٩ ، أبواب الإحرام ج ٤

«عن القسطلی بن یسار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، قلت: أحب عمرة، فأين أقصع لثمتي؟ قال: وحسب الغنسة عقبة لمديني»^(١)
 «قلت: من عقبة حدیسی؟ قال: وحسب الغنصارین»^(٢)

«عن محمد بن یسار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يقصع صاحب العمرة لعمدة يسهل» و«صعب لأن أحقادها في الحرم»^(٣)

«قال: «وإذا لم يقصع يسهل» و«يذهب إلى بيوت مكة»^(٤)

«ف»، «و» مصنف حدیث حدیث هذه لأخبار كتبها صحيحه متفقاً
 بسند صحيحه، و«المعمر عمرة مفردة يقصع شبهة في كل موضع من هذه
 المواضع شاء»^(٥)

«و» الشيخ في الاستبصار بعد أن ورد هذه الروايات قال محمد بن
 الحسن، «وجه في الجمع من هذه لأخبار» بحسن الرواية لأخره - وعني
 بها رواية القسطلی بن یسار - عني من جاء من طريق لمدينة^(٦)، و«رواية لثتي
 قصصت عند سفيان» كعبه عني من يكون قد خرج من مكة للعمرة، وعني
 هذه «وجه لا يافي بها ولا يصح» و«رواية أبي ذر» في سابق الأول بأنه
 يقصع معمر لسهل - دخل الحرم حنيفة غير حو - وهذه روايات مع
 اختلاف بعضها عني بخصيص «لا يصح» - «وكان» مع جعفر
 محمد بن عبيد بن حسين بن محبوب - رحمه الله - حين روى هذه الروايات

(١) الفقه ٢: ٢٧٧، ٣٣ - تهذيب ٢: ٩٦، ٣ - الاستبصار ٢: ٦٧، ٦٨ - مسالك ٢: ٢٨٩

٩ ٦٢ أبواب الإحرام ج ٤٥ ح ١١

(٢) كافي ١: ٣٦ - الفقه ٢: ٢٦٧، ٣ - مسالك ٢: ٦٦، ٦٧ - تهذيب ٢: ٢٨٩ ح ٢٥

٦ -

(٣) الفقه ٢: ٢٦٧، ٣٥٠ - تهذيب ٢: ٩٦، ٢ - مسالك ٢: ٢٨٩ ح ٦

(٤) الفقه ٢: ٢٧٧

(٥) في الاستبصار بأنه بحسن رواه - «رواية أبي ذر» - «يقصع شبهة عند أبي حمزة»

عني من جاء من طريق آخر

ويستحب التلطف بما يعزم عليه ،

وعنه ، عن حماد ، عن منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من صلب عبد لشجرة فلا يولد حتى تأتي أسدة حيث يقول الناس يخضب بالحِشْشِ » (١) .

وعنه ، عن صفوان عن عبد الله بن مسعود ، قال سمعتُ نأ عبد الله
عنه سلام يقول : يا رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يدعى حمي
يأتني المبدأ ؟ (٧) .

وقول: إن هذه آية لا دلالة لها على حكم محض، وإنما
مفسد منها فهي من باب ما لا يرد على ما لا يرد، وعدم ما يمكن حمله
على الكراهة، جمعاً بين الأدلة.

قوله (وَسُحِبْتُ اَنْتَشِدْ لِي بِعَرَبِيَّةٍ)

مدر علی (ع) است. و اما در این کتاب، شیخ فی شخصه، عن
حماد بن عثمان، عن ابی عبد الله علیه السلام فرموده است که ای زید از
مسیح و عیسی هیچ شکی نیست که در این دنیا بیاید و بعد از آن
مسیح و عیسی هیچ شکی نیست که در آن دنیا بیاید و بعد از آن
مسیح و عیسی هیچ شکی نیست که در آن دنیا بیاید و بعد از آن

وذاقنا في سنة عمره التمتع حجة وعمره معاً ، على معنى
أنه بنوي فعل العمره ولا ثم التمتع بعده ، بخلاف حجة التمتع ،
لأنه عليه السلام في صحيحه حكي : « من أتممت عنه اسلام كان

[illegible]

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

(٣) - ١٩٦٧، ١٦٧ - ٢٤٨ : كتاب التاريخ

ب ١٧ ج ١

يقول فيها: **بيك بحجة وعمره معك بيك** ^١

وفي صحيفة يعقوب بن شعيب، قبل له: **كيف يصح أن** ^٢ **فقد**
أجمعهم فأقول: بك بحجة وعمره معاً ^٣

وبنو أهل سمنع صاحب حج، **دخول عمره السمنع فيه**، كما تدر عليه
 صحيفة زرارة قال، **قلت لأبي جعفر عليه السلام**، **كيف تصح** ^٤ **في**
أنني لو كنت فليبي صاحب، **فقد دحيت مكة فصب بسب**، **وصاب رقع**
خلف لقدم، **وسعب من لصف وحرره**، **وقضرت**، **وحدث من كل**
شيء، **ولس لك** **بخرج من مكة حتى يحج** ^٥

قال الشهيد في الدرر بعد أن ذكر **في بعض** **وإنا لإهلال**
عمره لتسع، **وفي بعضه لإهلال صاحب**، **وفي بعض آخر لإهلال**
ومن بعيد حراء جمع، **دحج السوي هو حتى رحلت فيه العمره**،
فهو دان عليها بالخص، **وبينهم معاً** **دخول يحج فيها** ^٦ **وهو**
حسن

قال في المنتهى **وبنو بني كذا لأفضل لأصهار** ^٧ **وسيد عليه**
برويات، **منها صحبته منصور بن حازم**، **قال** **أمر أبو عبد الله عليه السلام**
أن يثني ولا يثني شيئاً، **وقال** **أصحاب لإصهار أحب إليّ** ^٨ **ولا بأس به**

(١) التهذيب ٥: ٢٩٢، الاستبصار ٢: ٦٠٤، الوسائل ٩: ٣٠٠، أبواب الأجر ٢٠١
 ب ٢١ ح ٧

(٢) التهذيب ٦: ٢٩، الاستبصار ٢: ٦٣، الوسائل ٩: ٣٠٠، أبواب الأجر ٢٠١
 ب ٢ ح ٣

(٣) التهذيب ٥: ٢٩٤، الاستبصار ٢: ٦١، الوسائل ٩: ٣٠٠، أبواب الأجر ٢٠١
 ب ٢٢ ح ٣

(٤) الدرر ٩٧

(٥) المنتهى ٢: ٦٧٦

(٦) كنز ٤: ٣٣٣، وفيه من خصه، **أحمد بن حازم**، **التهذيب ٥: ٢٨٧/٨٧**
 الاستبصار ٢: ١٧٢، الوسائل ٩: ٢٥، أبواب الإحرام ١٧ ح ٥

ولا اشتراط أن يحل حيث حصة . وإن لم يكن حصة فعمره ، وأن يحرم في الثبات انقضى ، وقصده استص

قوله (ولا اشتراط أن يحل حيث حصة ، وإن لم تكن حصة فعمره) .

مبصع شرط عقد لإحرم . ولا تكفي فيه البه ، لو روى النص . وقال : وإن كان لإحرم بعمره مفردة فتفسر على شرط الأول ، وقد تقدم الكلام في ذلك^(١) .

قوله (، إن تحرم في ثبات نص ، وقصده استص)

« مسجيات لإحرم في ثبات نص فدل عليه ما روى بكليسي برسلا عن بعضهم . قال : « حرم رسول الله صلى الله عليه وآله في ثوبين كرسف »^٢

وقد قصده بعض فم روى عن أبي عبد الله عليه السلام . قال : « حرم ثوبينكم نص ، فسيوف أحياءكم ، وكفوا بها موتكم »^٣ وثبوته صحيحه معاوية بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام . قال : « كان ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله ولد الدان أحرم فيهما بمانيين عري وطفار ، وفيهما كفن »^٤ . وقصده أنهما كان أبصين ، لمقطع مسجيات ذلك في كفن

ولا بأس بالإحرم في ثوب الأحصر ، بما روى ابن سبويه ، عن حماد بن أبي العلاء الحفاف ، قال : رأيت أن جعفر عليه السلام وعديه

(١) راجع ص ٢١٨

(٢) الكافي ٤ / ٢٣٩ ، الوسائل ٩ . أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٣

(٣) أبي عبد الله ٣٩٨ . مسند ٣ / ٣٥٠ ، حاكم إسناده ١١٩ ح ٥

(٤) حامي ٤ / ٢٣٩ . مجمع ٢ / ٢٤٢ . ٩٦ . وسائل ٩ / ٣٦ . أبواب الإحرام ب ٢٧ ح ٢

وإن أحرم ساجد من مكة رفع صوته بالنسبة إلى شرف على الأبطح

رد أخضر وهو محرم

ولا كراهة في الثوب المصنوع من الحرير ، وما رواه الكلبي في الحسن ، عن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بأس أن يحرم برجل في ثوب مصنوع من الحرير^(١)

وما رواه شيخ في الصحيح ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : سمعته وهو يقول : « كان علي عليه السلام محرم ومعه بعض صبيته وعليه ثياب مصنوعة ، فمر به عمر بن الخطاب فقال : يا أبا الحسن ما هذا ؟ فقال : مصنوع »^(٢) وقال عليه السلام : ما رددت هذا ثوبا راسا ، إنما هو ثياب صبيتي بالمشرق ، يعني الطين^(٣) .

قوله (وإن أحرم ساجد من مكة رفع صوته بالنسبة إلى شرف على الأبطح)

مسند في ذلك ما رواه شيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا كان يوم التروية ، فاستأذن الله فاعتسل ، ثم أجلس في بيت وادخل المسجد حافيا وعييت سكبته وأوفى ، ثم صر ركعتين عند مقدم إبراهيم عليه السلام وأوفى حجر ، ثم قعد حتى تروى الشمس فصل حكيمة ، ثم قال في ذكر صلاتك كما قلت حين أحرمت من لشجرة فاحرم ساجد ، ثم مضى وعييت سكبته وأوفى ، فإذا انتهت من برقاء دون الردم فب ، فإذا انتهت إلى بركة ، شرف على الأبطح ورفع صوتك بالنسبة حتى تأتي مي^(٤)

(١) الفقيه ٢ : ٩٧٨/٢١٥ ، الوسائل ٩ : ٣٧ أبواب الإحرام ٢٨ ح ١

(٢) الكبرى ٤ : ٣١٣ ، ٢ : ٢١ ، ١ : ٢٣ ح ٣

(٣) التهذيب ٥ : ٦٦ ، ٢ : ٩ ، ١ : ١٢ ، ١ : ٢٣ ح ٢

(٤) التهذيب ٥ : ١٦٦ ، ١ : ١٠ ، ١ : ٣ ، ١ : ٣٣ ح ١

ولو دسجه كان منه حرماً على المحل والمحرم

بالمدلول عليه ، فلو لم يكن مريداً بقصيد ، أو كان عالماً به ولم تقده استدلاله
 وزيادة البعث فلا حكم بها ، من الصاهر أن مثل ذلك لا يسمى دلالة
 قوله (ولو دسجه كان منه حرماً على المحل والمحرم)

هذا لحكمه مشهور بين الأصحاب ، بل قد في المنهوي ، به قول
 علمائنا أجمعين واستدل عليه بما رواه الشيخ ، عن وهب ، عن جعفر ،
 عن أبيه ، عن علي بن عبيد السلام ، قال : إذا دسج لمحرم الصيد لم يأكله
 لحلال والحرام ، وهو كالميتة ، وإذا دسج الصيد في الحرم فهو ميتة حلال
 دسجه أو حرام^(١)

وعن إسحاق عن جعفر أن عتباً عنه سلام كان يقول : إذا دسج
 لمحرم لصيد في غير الحرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم ، وإذا دسج
 محل الصيد في حرم حرم فهو ميتة لا يأكله محل ولا محرم^(٢)

وفي الروايتين قصور من حيث السند ، أم الأولى فبشرط وهب
 الروي بين الضعيف وغيره ، وأم الثانية فبأن من جملة رجالها الحسن بن
 موسى الحنابل ، وهو غير موثق ، بل ولا ممدوح مدحاً بعد به ، وإسحاق بن
 عمار وهو فطحي .

ودهب الصيد في من لا يحصره بغيره إلى أن ممدوح محرم في غير
 الحرم لا يحرم على المحل مطبقاً^(٣) وحكمه شيخنا شهيد في الدروس عن
 ابن الحسد أيضاً^(٤) ويثبت على هذا القول مصدري إلى الأصل روايات كثيرة ،

(١) المنهوي ٢ ٨٣

(٢) التهذيب ٥ ٣٧٧ ١٣ ، الاستبصار ٢ ٢١٤ ٧٣٣ ، الوسائل ٩ ٨٦ أبواب سرور

الإحرام ١ ح ٤

(٣) التهذيب ٥ ٣٧٧ ٣١٦ ، الاستبصار ٢ ٢١٤ ٧٣٤ ، الوسائل ٩ ٨٦ أبواب سرور

الإحرام ١ ح ٥

(٤) الفقيه ٢ ٢٣٥

(٥) الدروس ١٠٣

كصحبته معاوية بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب صدق وهو محرم ، أكل فيه لحلا ، قلت : لا بأس ، إنما القضاء على المحرم ^(١) .

وصحبته حماد ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم أصاب صدق ، أكل فيه الحنظل ، قلت : ليس على المحرم شيء ، إنما القضاء على المحرم ^(٢) .

وصحبته منصور بن حازم ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب صدق وهو محرم ، أكل فيه من لحلا ، قال : لا بأس ، إنما القضاء على من أصاب ما لا حرم ما قص ، وليس هذا مثل هذا برحمتك لله ^(٣) .

وحسنه الحسن ، قال : المحرم إذا قتل الصيد فعليه حرؤه ، ويصديق بالصيد على مسكين ^(٤) .

وحسنه معاوية بن عمار ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام : إذا أصاب محرم الصيد في الحرم وهو محرم فيه سعي له أن يذوقه ولا يأكله أحد ، وإذا صاده في الحرم من لحلا ، أكله ، أكله هو القضاء ^(٥) .

وحسنه الشيخ في تهذيب عن - وسن لأخبر عن الرجل يذوق ذلك الصيد وهو محرم بحيث يحتاج إلى سعي ، فإنه يجوز له أن يأكله هذه

التهذيب ٣٦ ٣١ ، مستدرج ٢ ١٣٦ ، الوسائل ٩ ٧٨ أبواب ترك الإحرام ٣ -

(٢) التهذيب ٣٧ ٣١ ، مستدرج ٢ ١٣٦ ، الوسائل ٩ ٧٨ أبواب ترك الإحرام ٣ -

(٣) التهذيب ٣٧ ٣١ ، الوسائل ٩ ٧٨ أبواب ترك الإحرام ٣ -

(٤) التهذيب ٦٧ ٣٣ ، مستدرج ٢ ١٣٦ ، الوسائل ٩ ٧٨ أبواب ترك الإحرام ٣ -

(٥) التهذيب ٦٧ ٣٣ ، مستدرج ٢ ١٣٦ ، الوسائل ٩ ٧٨ أبواب ترك الإحرام ٣ -

وكذا يحرم فرخه وبيضه ، وحرد في معنى صيد أبي

أن يدبحه وتأكله وهو تأويل صيد ، ثم قال : وحرد يصيد أن يكون حوراد
إذا قتله برميته ، باده وبه يكن دبحه ، فإنه إذا كان لأمر عني ذبذ حار كذا
للمحل دون المحرم والأحذر لأنه تنبؤ من دبح وهو محرم ، وليس
لدبح من فسل ، أي في شيء ، وهذا يقتضي صاهر حيدر شيخنا المقيد
في صفة^١ ، وفيه جمع بين لأحذر صفة ، ألا يذبح سبب مكافئة من
حيث يصد كما بينا ، وكذا كان فالأفضل على ساحة غير المدبوح من
الصيد ، كما ذكره الشيخان ، أي وحوط ، وحوط منه حساب بجمع

قوله : (وكذا يحرم فرخه وبيضه) .

هذا حكم مجمع عليه بين العلماء ، قال في الذكر^٢ ، وابن عثيمين
السرايات لكثرة استقصائه شيوخ كثره صحت ، كصحة حلق من
محررين ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : في أحد ما ذهم ، وفي
شرح مصنف درهم ، وفي سفس ربع درهم^٣ .

قوله ، وحرد في معنى صيد حرد

هذا قول علماء وكثير جماعة ، فإنه في تذكره^٤ وفي بعض
العلماء : أنه من صيد الحريم ، لأنه يؤخذ من ذوات سمك ، وابن عثيمين
تحريمه على المحرم ، وبما كسره ، كصحة محمد بن مسلم ، عن أبي
جعفر عليه السلام ، قال : من عصى صيوات الله عليه عصى قوم يأكلون حور
وهم محرمون ، فقال مساجد لله واسم محرم^٥ ، فقال : إنما هو من صيد

(١) عديد ٥ ٣١٧

(٢) المعجم ٩

(٣) الذكر ٣٢٨٠

(٤) ذكر ١ ٢٣٤ ، عديد ٥ ٣٤٠ ، لا يفسد ٣ ٢١٠ ، ٦٦٧ ، المسائل

٩ ١٩٦ أبوابه كاهرات الصيد ١٠ ح ٥

(٥) التذكرة ١ ٣٣

(٦) ذكره العيني في عمدة القارئ ١٠ ١٦٤

ولا حرم صيد سحر ، وهو ما يبيض ويقرح في ماء

البحر ، فقال : أرموه في الماء إذن ^(١) .

وصححه معاذ بن ^(٢) . عن أبي عبد الله عليه السلام . قال : ليس للمحرم أن يأكل جرادا ولا يقتله ^(٣) .

وحسنه معاذ بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : أعلم أنه ما وضئ من بداء ، وطير يعرف تعيث قد زه ^(٤) .

قوله (ولا حرم صيد سحر ، وهو ما يبيض ويقرح في الماء)

أجمع العلماء كونه على عدم تحريم صيد سحر وحوار أكله وسقوط الفدية فيه وإلا صدق فيه قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللعامة ﴾

وفيه تنبيه في المحسن ، عن جرير ، عن أحمد بن حنبل ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا تأكل من تأكل الصيد المحرم اسمك وتأكل ماله وطيرته ويتربد وير ^(٥) ﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم ﴾ قال : ماله الذي تأكلون ، فقص ما سئمت كل طير يكون في الأحكام يبيض في البر ويقرح في البحر فهو من صيد البحر ، وما كان من صيد البر يكون في البر ويبيض في البحر فهو من صيد البحر ^(٦) .

ويستفاد من هذه الرواية أن ما كان من نظير يعيث في البر والبحر يعتبر

(١) الكافي ٤ : ٣٩٣ ، في عقبه ٢ : ٢٣ ١٩ ، التهذيب ٣ : ٣٦٣ ١٢١٣

والموسم ٩ : ٨٣ ، باب برون (أحرم - ج ٧) ، مسند مؤيد ، مؤيد في ١٠٠

(٢) في أصله : روح والوسائل زيادة : ابن عمار

(٣) التهذيب ٥ : ٣٦٣ ١٢٦٤ ، مسند ٩ : ٩٤ ، باب برون (أحرم - ج ٧) ٤

(٤) الكافي ٤ : ٣٩٣ ، في عقبه ٩ : ٢٤٩ ، باب برون (أحرم - ج ٧) ٣

(٥) مسنده ٩٦

(٦) في الكافي زيادة : ويعرض في البحر

(٧) الكافي ٤ : ٣٩٢ ، الوسائل ٩ : ٨٢ ، باب برون (أحرم - ج ٦) ٣

والسقاء ، وطئاً وعقداً لنفسه وغيره .

سائس ، قرن كان مما يسقى في شر فهو صيد البر وإن كان ملائماً للبناء
كاسط وبحره ، وإن كان مما يسقى في بحر فهو صيد بحر . وفي العلامة
رحمه الله - في السبي : إنه لا يعد في سب حلال إلا من عطف^١

قوله (ويساء وطئ وعقد لنفسه وغيره)

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، وأصله في قوله تعالى
﴿ فلا رقت ولا فسوق ولا جدال في فتح ﴾^٢ . وروى هو لجمع السبي
صحيح من تصديق وتكفير عنهما سلام

وم . واه شيخ في صحيح . عن ابن مسعود ، عن أبي عبد الله
عنه السلام ، قال : ومن يمحرم لا يروح ولا يروح ، فإن تروح أو روج
محلاً فتزويجه باطل^٣ .

وفي حسن عن معوية بن عبد الله ، والمحرم لا يروح ولا يروح ،
فإن فعل فكاحه باطل^٤ .

وفي صحيح عن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال
« قصي أمير المؤمنين عليه السلام في رجل مث شبع مره ، هو محرم قبل أن
يحل ، فقصي أن يحلئ سببه ، ومن جعل بكاحه شيئاً حتى يحل ، فبد
أحل خطبه ، ي شاء ، فإن شاء أهلها ، وحوه ، وإن شاء سم بروحه »^٥

ومقتضى رواية أنها لا تحرم مؤبداً . عقد . وحمها الشح^٦ على

(١) مسهب ٢ ٨٠٢

(٢) سورة ١٩٧

(٣) تهذيب ٥ ٣٢٨ ٢٨ ١ الاستب ٣ ٩٣ ٦٤١ . وسائل ٩ ٨٩ نواب سبوت
الإحرام ٢ ج ١

(٤) تكوي ٤ ٣٦٢ ٢ تهذيب ٥ ١١٣٢ ٣٣ ١١٣٢ ٩ ٩٠ أم ب سبوت الإحرام
ب ١٤ ج ٩

(٥) التهذيب ٥ ١١٣٤/٣٣٠ . الوسائل ٩ ٩٢ أبواب تروك الإحرام ب ١٥ ج ٣

(٦) التهذيب ٥ ٣٢٩

وشهاده على العقد وإقامة ولو تحملها محلاً .

الحاصل ، جمعاً بينها وبين حبرين ضعيفين وردا بالتحريم المؤيد بدلت
مطقة ، وحملها على الغنى وهو مشكك ، لكن طاهر انتهى أن الحكم
مجمع عنه بين لأصحاب^(١) ، فإن به فهو لحقه ، ولا فللطر فيه محل
قوله : (وشهادة على العقد) .

إطلاق عبارة مقتضي عدم الفرق بين أن يكون العقد لمحل أو محرم ،
وبهذا للعميم صرح بعلامه في التذكرة ونتمنى^(٢) ، « سدد عليه بم روه
اشيخ ، عن الحسن بن علي ، عن بعض أصحاب ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : المحرم لا يكح ولا ينجح ولا يشهد ، فإن كح فكحه
باطل »^(٣) .

وعن عثمان بن عيسى ، عن أبي شعيرة ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله
عليه السلام في محرم يشهد على نكاح محلي ، قال : لا
يشهد^(٤) .

وفي لزوم قصر من حيث السد ، إلا أن الحكم مفطوح به في
كلام الأصحاب .

ويسمي قصر الحكم على حضور العقد لأجل الشهادة ، ولو نقص
حضوره لا لأجل الشهادة لم يكن محرماً

ولا يصل العقد بشهادة محرم له قطعاً ، لأن النكاح عندنا لا يعتبر فيه
الشهادة

قوله : (وإقامة ولو تحملها محلاً) .

(١) المتهى ٢ : ٨٠٨

(٢) التذكرة ١ : ٣٤٢ ، والمتهى ٢ : ٨٠٩ .

(٣) بهدب ٥ : ١١٣٦/٣٣٠ ، الوسائل ٩ : ٩٠ أبواب ترك الإحرام ب ١٤ ح ٧ .

(٤) بهدب ٥ : ٣١٥ ، ١٠٨٦ ، لا سيما ٢ : ١٨٨ ، ٢٣٠ ، الوسائل ٩ : ٨٩ أبواب ترك

الإحرام ب ١٤ ح ٥

ولا بأس به بعد الإحلال ، ونصبلاً وشبهة .

ثم بقوله ولو حميتها محلاً ، على خلاف منع - رحمه الله - حيث قيد بحريم إقامه شهادة النكاح على محرم بما إذا حميتها وهو محرم^(١) والمشهور عموم المنع ، لكن ذلك سر و منع

وإطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في تحريم الإقامة بين أن يكون العقد الواقع بين محبين و محرمين و يتبرق و يسوحوه لعلامة في تذكره اختصاصه بعقد وقع بين محرمين و محرم ومحل^(٢) و حكى عنه ولده في شرح المواعد أنه قال : ذلك هو المقصود من كلام لأصحاب^(٣) ولا بأس به ، فصرح بما حلت لأصل على ما صرح بقوله لا بأس به ، ولا يحل عدم التحريم مطلقاً .

وكيف كان فثبت يحرم على محرم إقامة إذا لم يرتب على تركها محرم ، فلو حلف به ووقع ترك محرم وحب عنه منه الحاكم على أن عمنده شهادة يوقف بحكمه على إحلاله ، وهو لم يدفع إلا بشهادة وحب إقامتها قطع

قوله : (ولا بأس به بعد الإحلال) .

هذه العبارة لا تخو من شيء ، وكان^(٤) لعدم منها أنه لا بأس بإقامه لشهادة بعد الإحلال وإن كان قد حميتها في حال لإحرام ويسعى^(٥) تنبيهه بما إذا وقعت لشهادة بعد تنويه ، لتحريم الحمل وقت لإحرام على ما سبق

قوله : (وتقبلاً ونظراً بشهوة)

(١) المبسوط ١ : ٣١٧

(٢) التذكرة ١ : ٣٤٣

(٣) إصباح الفوائد ١ : ٢٩٢ .

(٤) في أح ١ : ١٠٠

(٥) في أح ١ : ١٠١

يدين على ذلك روایات كثيرة ، كصححه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن محرم يضر بى مرة فأمسى أو أمسى وهو محرم ، قال : « لا شيء عليه » ، لكن فعل وسفر به ، وإن حمى من غير شهوة فأمسى فلا شيء عليه ، وإن حمى وسفر شهوة فأمسى أو أمسى فعليه دم ، وإن فى محرم يضر بى مرة وسفر شهوة حتى يبرأ ، قال : « عليه بدنة » (١) .

وحسبه حنبل ، عن أبي سعيد بن عبد الله عليه السلام ، قال : سأله عن المحرم يصح بده من غير شهوة على برأيه ، قال : نعم ، يصلح عليها حمارها ، يصلح عليها ثوبها ، ومحمى ، قلت : فممنها وهي محرمة ؟ قال : نعم ، قلت : المحرم يصح بده شهوة ، قال : يهرق دم شاه ، قلت : قال : قال : « هـ » ، يهرق بده » (٢) .

وراه محمد بن مسلم : أنه سأل أب عبد الله عليه السلام عن الرجل يحمل مرة ويمسها فأمسى أو أمسى قال : « وإن حمى وسفر شهوة فأمسى ولم يمس ، أو أمسى ولم يمس ، فعليه دم » ، يهرق بده أو عسها غير شهوة فليس عليه شيء ، أمسى ، أو يمس ، أو أمسى ولم يمس » (٣) .

قال الشارح قدس سره : « ولا فرق بين ذلك ، فيما يحريم النظر شهوة - بين الروحه والأحسية بسببه إلى الشهوة الأولى إن حورناها ، ولا فالحكم مخصوص بالروحه » (٤) . وكان وجه اختصاص عموم تحريم النظر إلى الأحسية على هذا التقدير ، وعدم اختصاصه بحالة الشهوة ، وهو أحد ، إلا أن ذلك لا

(١) الكافي ٤ : ٣٧٠ ، وهو عهد - ٧٣٦٦ - ولا يصح ٢ : ١٩١ ٦٤٢ وفيه

صدر الحديث ، وسائل ٩ : ٢١٤ ، ب ك ح - لا يصح - ١٧ ح

(٢) الكافي ٤ : ٣٦٥ ، ٢ : ٢٧٤ ، ب ك ح - لا يصح - ١٦ ح ٢

(٣) الفقيه ٢ : ٣١٤ ٩٧٢ ، عهد - ٣٣٦ ٩ : ١ ، لا يصح ٦٦ ، وسائل ٩ : ٢٧٥

أواب كدرت لا يصح - ٧ ح ٦

(٤) بمسائل ١ : ١٠٩

وكذا الاستمناء .

تفريع

الأول إذا اختلفت الروحان في العقد ، فدعى أحدهما وقوعه في الإحرام وبكر الآخر ، فلقول قول من يدعي الإحلال ، ترجيحاً حسب

يسمي احصاء المحرم الإحرام بما كان بالشبهة . كما أطلقه بمصنف رحمه الله .

قوله : (وكذا الاستمناء) .

وهو استدعاء المني . ولا ريب في محرمته . بالأحرى بكثرة أدلة عليه ، كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سألت عن رجل بعث مأمراًه حتى يمني وهو مخدوم من غير حماع ، أو يمس دلت في شهر رمضان فقال : « عبيهما جميع الكفارة مثل ما على الذي يجامع »^(١) .

ورويه : سحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام قال ، قلت له ما تقول في محرم عت بدكره دمي ؟ قال : « رى عليه مثل ما على من توأهه وهو محرم »^(٢) . والحق من قال :^(٣)

والظاهر أن الأمر بالحق محمول على الاستحباب ، لصعف الروية من حيث الدعي ثبت بوجوب ، وثبت سحبه ، إن شاء الله من أن يحج بما يقصد بالحماع من الموفيقين^(٤) .

قوله (تفريع) ، إذا اختلفت الروحان في العقد ، فدعى أحدهما وقوعه في الإحرام ، وأبكر الآخر ، فلقول قول من يدعي الإحلال ،

(١) الكافي ٤ : ٣٧٦ ح ٥ وبه عن أبي الحسن عليه السلام بهدب ٥ : ٣٢٧ ح ٢٤ .

الوسائل ٩ : ٢٧١ أبواب كفارات الاستمعاء ب ١٤ ح ١

(٢) الكافي ٤ : ٣٧٦ ح ٦ ، بهدب ٥ : ٣٢٤ ح ١٣ ، لاسبق ٢ : ١٩٢ ح ٦٤٦ ، الوسائل

٩ : ٢٧٢ أبواب كفارات الاستمعاء ب ١٥ ح

(٣) في ح ٨ ص ٤٠٦

ترجيحاً لجانب الصفة)

إذا اتفق الزوجان على أن العقد وقع في حال الإحرام بطل وسقط المهر قبل بدخول ، سواء كان حائضاً أو عاقرين أو ستمريقاً ، ففساد العقد إحصاءً ، وإن دخل بها وهي حائضه ثبت لها مهر لمثل ما استحل من فرجها ، وفرق بينهما مؤيد مع عدم على ما قطع به الأصحاب ، وإلى أن يحصل الإحلال مع الجهل .

وسواء ادعى أحدهما أنه وقع في حال الإحلال ، ودعى الآخر دفعه في حال الإحرام فقد حكم بمصاف وغيره^(١) بأن القبول قول من يدعي وقوعه في حالة الإحلال ، حملاً لفعل مسلم على الصفة ، وبتفاته إلى أنهما محتشمين في وصف رتبه على أركان العقد المتفق على حصولها يقتضي فساد ، وهو وقوع العقد في حالة الإحرام ، فالقول قول مكره وفي الزوجين مقر

أما الأول ، فلا به إنما سمى ذلك المدعى لوقوع الفعل في حال الإحرام غرضاً بفساد دين ، أما مع عتريتهم بالجهل فلا وجه للمحمل على صفة

وأما الثاني فلا كلام بينهما يدعي وصف مكره الآخر ، فتقديم أحدهما يحتاج إلى دليل .

وكيف كان فيسعى بقطع بتقديم قول من يدعي الإحلال مع اعتراف مدعي الفساد بعدم بالحكم ، وإنما يحصل التردد مع جهل ، ومعه يحتمل تقديم قول من يدعي تأخر العقد مطلقاً ، لا اعتصام دعواه بأصانه عدم التقديم ، ويحتمل تقديم قول مدعي الفساد ، لأصله عدم تحقق الزوجية إلى أن تثبت شرعاً (وبمسألة محل تردد)^(٢)

(١) كالتشديد الذي في المسائل ١ ١٠٩

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل

لكن إن كان المسكر المرأة ، كان ما نصف المهر ، لا عترة ما يقع من وطء ،
ولو قيل : لها المهر كله كان حسناً

قوله (لكن إن كان المسكر المرأة) كان بها نصف المهر ،
لا عترة ما يقع من الوطء ، ولو قيل بها المهر كله كان حسناً

موضع خلاف ما ذكره صاحب رد المحتار قبل الدخول ، وهو نصف
المهر بذلك الشيخ - رحمه الله - ما ذكره صاحب من أتعذر وهو
صحيح جداً ، وأصح ما حله المصنف من إروم جميع المهر ، بكونه
ناقص ، ونصفه نصفه قبل الدخول على خلاف الأصل ، فنصف فيه على
موضع النص والوفق وهو إطلاق ، ولا يجوز ما شبهه ، بطلاق النفس
ولو كان الرخ بعد الدخول وبحسب المسمى بجمعه قولاً واحداً

وقد قطع لأصحابنا قولهم قد مدعي بصلحه نسبه ما شو بحسب
الظاهر ، وإلا فيجب على كل منهما فيما بينهما وبين الله تعالى فعل ما هو حكمه
في نفس الأمر ، فإن كان مدعي بصلحه هو الزوج ثبت بكونه حراً ،
وحرم عليه الزوج بغيره ، ووجب عليه بغيره ، وبمسب عده ، ووجب
عليه فيما بينهما وبين الله أن يعمل بما عليه أنه الحق بحسب الإمكان ، ولو
بالهرب واستدعاء الفرق ، وبسب لها المصصة شيء من حقوق الزوجية ، ولا
بالمهر قبل الدخول ، أما عده فنقدت بأقل الأمرين من جسمي ومهر لمثل
مع جهلها .

وإن كان المدعي بصلحه هي المرأة كان لها المصصة بالمهر كله على ما
سأه ، وكذا النفقة ، وسائر حقوق الزوجية ، ولا محل لها بزوج غيره ، ولا
الأفعال المتوقعة على إدارته بدون الإذن .

ونص شيخنا^(١) وعمره^(٢) على أنه يجوز له بحسب الظاهر الزوج

(١) المصوط ١ - ٣١٨

(٢) المسالك ١ : ١٠٩

(٣) كالكركي في جامع المقاصد ١ : ١٦٤

الثاني إذا وكل في حرام حرامه فوقع ، فإن كان قبل إحلال الموكل
بطل ، وإن كان بعده صح .

باحتها وحرامه ويحوز ذنب من يورم الفساد ، لأنها كذا حسيه بحسب دعوته
ثم قال شارح قدس سره : يجب جمع بين هذه الأحكام المتناقضة مع أن
حتمها في موقع الجمع ، جمع بين حتم حسي على التصديقة
لمحصنه ، وعملا في كل سب بمقتضاه بحث يمكن

وقول بان باب هذه الأحكام مشكل جدا ، التصاد ، خصوصاً حوار
ترويضها باحتها مع دعاه فساد ، ولازم منه حوز ترويضها بعينه دعت
ذلك ، وهو معلوم بطلان ، والذي يقتضيه تصور أنه متى حكم بصحة العقد
شرباً برئت عنه سواء ، فيكون لها التصاد بمحذور ترويضه صاهر وبن
دعت الفساد ، ولا يجوز له سروج باحتها ، بل دعى ذلك ، بحكم الشارع
بصحة عقد طهر ، وما في نفسه لأم فيكتب كل مهم بحسب ما يعينه
من حاله ، لكن ، وفيه مهم ومن حدهما حكم مخالف لما ثبت في الطهر
وحسب حكم بطلانه كذا في والله تعالى اعلم

قوله (الثاني ، إذا وكل في حرام حرامه فوقع ، فإن كان قبل
إحلال موكل بطل ، وإن كان بعده صح)

أما صحة وقوعه بعد إحلال موكل بطلان ، للأصل السابق عتب
بصحة الجمع فيه ، وما بطلان إذا وقع قبل إحلال فمقتضى به في كلام
الأصحاب ، بل قال في مسطور : وإذا وكل محض محلاً في سروج ، فعقد
له الموكل بعد حرم موكل به يصبح حراماً ، سواء حصره الموكل أو لم
يحصره ، وسواء علم الموكل أو لم يعلم^١ ، ويستدل عليه بأن الموكل نائب
عن موكل ، فيكون مفعول في الاحتقة مستنداً إليه وهو محرم (وهو جيد ،
ثبت مناع ذلك منه على وجه العموم)^٢ ، وفي مستندة ذلك من لأخبار نظر

(١) انتهى ٢ ٨٠٩

٢ ، ما بين القوسين سب في الأصل

وتحور مراعاة لمصلحة الرعية ، وشراء الإمام في حال لإحرام
والطيب على العموم ، ما خلا حقوق الكعبة ، ونحو في الطعام ولو
اضطر إلى أكل ما فيه طيب أو مس لمصطقصص على نفسه وقبل إكساب

قوله (وتحور مراعاة لمصلحة الرعية وشراء الإمام في حال
الإحرام) .

لا خلاف في حور كل من لأمرين ، أما امر حجة فلأن معنى الهي
الشروع في حال لإحرام ، و امر حجة بسبب إهداء بكح ، لأن سقطة
رعية في حكم الروحة ، ولا فرق في ذلك من لمصلحة ترعاً وامحسبه بد
رجعت في البذل .

وأما شراء الإمام فبدل على حور مصداق إلى الأصل ساسم من
لمعروض صحة سعد من سعد ، عن أبي الحسن رخص عليه لسلام ،
قال سألته عن محرم يشتري الخواري ويبيع أواب و نعم ١

وإطلاق النص وكلام لأصحاب نقصي عدم الفرق في شراء الإمام بين
أن يقصد بهن خدمة أو شري ، وهو كذلك وإن حرم مباشرة

وقال الشرح قدس سره ، به لو قصد مباشرة عند عقد شراء في حال
الإحرام حرم ، وهل يطل الشراء ٢ فيه وجه ، مشه انه يهي عنه ، ولأقوى
العدم ، لأنه عقد لا عبادة ٣ ، قلت لا بأس في عدم سطلاب ، بل انطاهر
عدم تحريم الشراء أبص ، لأنه من مذهب عنه بخصوصه ، ولا عله في
المحرم ، أعني المباشرة ، فلا يكون بحرماً مستترا بحرمة كما هو
واضح

قوله (والطيب على العموم ، ما خلا حلوق كعبه ، ونحو في
الطعام ، ولو اضطر إلى أكل ما فيه طيب أو لمس الطيب قصص على

(١) تكفي ٤ ٣٧٣ ، مع ٢ ٣١٨ ٢٢٩ ، سهد ٥ ٣٣ ١١٢٩ ، الواسل ٩

٩٢ نوات برك لإحرام ب ١٦ -

(٢) المسالك ١ ١٠٩

محرم مسك وعصر وروعفر وعود وكافور والورس وقد يقتصر بعض على أربعة مسك والعصر وروعفر والورس ، ولأول أظهر

أنفه ، وقبل بما يحرم لمسك والعصر وروعفر وعود والكافور والورس ، وقد يقتصر بعض على أربعة المسك والعصر وروعفر والورس ، ولأول أظهر .

بصمت هذه العارة مسك ، الأولى به يحرم على المحرم الطيب شمس واكلا ، وهو في أحمله موضع وثق ، وبما خلاص فيه يحرم من طيب ، فذهب سعيد والمتنصي^١ وابن سبويه^٢ ، شح في موضع من المسبوط^٣ وابن راس^٤ ومصفى^٥ من بأحر عنه^٦ إلى تحريم طيب بأواضع .

وقد شح في الهدب ، بما يحرم المسك وعصر وروعفر والورس^٧ ، وأصاف في نهته وبخلاف في هذه لأربعة عود وكافور^٨ .

أصح بقننور^٩ بجمعهم بالأحبار لكثرة أدع على ذلك ، كصحيحة معوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عنه تسلا ، فإن ولا بمن شيئا من الطيب ولا من ادخل في حرمت ، ولو لصب في صدامت ، ومسك على

١ المصنف ٦٧

(٢) جمل العلم والعمل : ١٠٧

(٣) الفقيه ٢ : ٢١٧ ، والمفح ٧٢٠

(٤) مسبوط ٣١٩

(٥) السرائر ١٢٨

(٦) كالعلماء في بعد ١ : ١٢٠ ، وقد مضى في (بصاح ٧٩٣ ، وشهد لأمر في

الدروس : ١٠٦ ، والشهيد الثاني في المسالك ١ : ١٠٩

(٧) هديت ٢٩٩

(٨) النهية ٢١٩ ، والخلاف ١ : ٤٣٧

أثبت من أثره الضيقة . ولا تمتنع عنه من الريح سسه ، فله لا يسعى
للمحرم أن يتلذذ بريح طيبة (١) .

وصححة ٢ حرم ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بأس
بالمحرم شئ من الطيب ولا من الريح ولا سدره ، فليس يمسى شئ من
ذلك فليصدق به ما صبح به سسه ، يعني من طعمه ٣

وصححة ٣ ر ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « من كفى عظم
متعمد وضعه فيه طيب فعليه رمه ، قال : لا بأس فلا شئ عليه ويستغفر به
ويتوب إليه » (٢) .

وحسنه يحيى ، عن أبو عبد الله عليه السلام ، قال : « المحرم
يمسك على يده من الريح طيبه ، ولا تمتنع على يده من الريح
مسته » ، وروى عنه في حكمه في صححه عن محمد بن عبد الله بن سلام
بحديثه وقال : « لا بأس بالريح طيبه فله به طيب ودهن من الريح
العطارين ولا يمسك على أنفه » (٣)

احتج الشيخ في التهذيب على وجوب احساب الأنواع الأربعة خاصة بما

رواه بطريقين ، أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف ، عن محمد بن عبد الله بن علي
عنه عليه السلام ، قال : « ما حرم عليك من الطيب أربعة أشياء »

(١) الكافي ٤ : ١/٢٥٣ ، الوسائل ٩ : ٩٤ أبواب تزود ، حرام ما ١٨ ح ٥

(٢) في الأصل : ورواه

(٣) تهذيب ٢٩٦ : ١٧ ، لا بأس ٢ : ١١ ، لا بأس ٩ : ٩٠ ، لا بأس ١٠ : ١٠

(لا بأس ١٩ : ١٩)

(٤) الكافي ٤ : ٣/٢٥٤ ، الفقيه ٢ : ١٠٤٦/٢٢٣ ، الوسائل ٩ : ٢٨٤ أبواب بقيه كفارات

لا بأس ٤ : ٤

(٥) الكافي ٤ : ٣/٢٥٤ ، لا بأس ٩ : ٩٠ ، لا بأس ١٠ : ١٠ ، لا بأس ١١ : ١١

(٦) الكافي ٤ : ٣/٢٥٤ ، لا بأس ٩ : ٩٠ ، لا بأس ١٠ : ١٠ ، لا بأس ١١ : ١١

٢ : ١٨٠ ، لا بأس ٩ : ٩٠ ، لا بأس ١٠ : ١٠ ، لا بأس ١١ : ١١

تضمنت ذكر بؤرس مع الأنواع الثلاثة ، ولزوده اثنا عشر هود ، والجمع بين
الزوشين بقضي عدم وجوب سوح الأربع منهما

ونس في الزويد المقتضيه تعرض لذكر بكفور ، مع أنه يحرم على
محرم الميت ، جماع ، فاحي وي على ما ذكره ، وبمسا به فمونه
لاشكر ، ولا حساسه بدين بقضي بحرمه بصب بجميع بوعه

وعرفه الشارح قدس سره أنه جسم ذو روح بطينه ، المسجد ليشم
عنه ، غير الرباحين ، كجسث ، هير وسرعفر ، وماء الأسود ، وهو
حسن

وذكر شيخ^٢ ، وعلامة^٣ ، وغيرهما^٤ ، قسم المساب بثلثة

أول ، ما لا سب بقبيل ولا يحد منه ، كالسبح^٥ ، و«نصوم»^٦
واحد من^٧ ، «رحيل» ماء^٨ ، «شوكه» كنه من لأرج وبتاخ ، «استقر حبل»
وأشاده ، وهذ كنه يس محرم ، ولا يعنى به كنه إجماع ، ويدل عنه
صحيحه معونه بن عمار^٩ ، قال : «عبد لله عنه بسلام» لا بأس أن
تشم لإدحر والنصوم واحد من^{١٠} ، شيخ^{١١} وأشاده وسب محرم^{١٢}

(١) المسالك ١ : ١٠٩

(٢) المبسوط ١ : ٣٥٢

(٣) المشوى ٢ : ٧٨٤ ، والبحر ١ : ١١٣ ، والتذكرة ١ : ٣٣٣

(٤) كالشهيد الثاني في المسالك ١ : ١٠٩

(٥) شيخ^{١٣} سات سهلي له راتحه طيه وطعم مر - لسان العرب ٢ : ٥٠٢

(٦) بنصوم سات حيل^{١٤} ، نحه^{١٥} ، رياحين البر ورقه هلم وله بورة صغراء ، وهي تنهض على

ساق ويطول - لسان العرب ١٢ : ٤٨٦

(٧) بحراني عنه طيه سرحه طوبه عنه^{١٦} ، حبه^{١٧} ، حوق حمراء نرهيه وهي مر^{١٨} حيل

الأرهار - المصباح المير ، ١٦٨ ، ولسان العرب ١٢ : ٧٦

(٨) حبل الماء ، المعنا

(٩) الكافي ٤ : ٣٥٥ ، ١٤ ، «مقبة» ٢ : ٢٣ ، ٢٩ ، بهيد ١ : ٣٠٥ ، البوسائل ٩

١٠١ أبواب تروك الإحرام ب ٢٥ ح ١

فحوى صحاحه هشام بن حكيم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :
« ولا بأس بالريح عطية فيما بين يديه وألفه من ريح العطريين ، ولا
يمسك على أنه » قوله يد حارسه - نحه عطية من عصارين من صند
والمرودة فريحه بكعبه وبى - وقد صير من هذه الرواية شيء اعطى في
السعي^(١) ، ولا بأس به ، لصحة مستله .

السنة - من صطري من صند - كرهه فيه صب فضل على
منه وحرم ، وقد عساه . وبكثيرة ، منها صحاحه حنبل ومحمد بن
مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « محرم لمسك على يده من
الريح لصبه ، ولا لمسك على يده من الريح لحيثه »^٢

وصحاحه معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال :
« وامسك على يده من نحه لصبه ، ولا تمسك به من الريح المسنة ،
قوله لا سعي لمحرره - يندد بريح لصبه »^٣

وحكم الشهيد في يد من يحرم لمسك على لألف من كريبه
الريحة ، حد بدهر سبي^٤ وهو حيوة ، وبك كره في يده نصر
فروع :

الأول - محرم على المحرم من الثوب مغط ، سواء صنع بالطيب أو
عمن فيه - كما يعمل في الماء بورد - أو سحر به - وكذا لا يجوز له اقتراشه
وحنوس عليه وسوم - وهو فرش فوقه ثوب صفيق يصبغ الريحة والمداشرة حاز

(١) الكافي ٤ : ٣٤ ، القم ٢ : ٢٢٥ ، ١١٦ - تهذيب ٤ : ٨٣ ، الاستبصار

١٠٢ : ٥٩٩ ، الوسائل ٩ : ٩٨ - أبواب برك الإحرام ب ٣٠ ح ١

(٢) في وص ١ : ١٨ - سعي

(٣) القم ٢ : ٢٢٤ ، ٥٥٥ - الوسائل ٩ : ١١٠ - أبواب الإحرام ب ٢٤ ح

(٤) الكافي ٤ : ٣٥٣ - تهذيب ٤ : ٣٠٤ ، ١٠٣٩ ، الوسائل ٩ : ١٠٠ - أبواب برك الإحرام

ب ٢٤ ح ٢

(٥) البروس : ١٠٦ ،

لجنوس عليه وسوم . وبذلك أحث سبحانه وتعالى فوجها ، الحيوان ،
بالأصل ، وعدم صدق من طيب من هو معصى الله ، وبيع ، وهو خير
منه . لأن محرم كذا مع من سجن طيب في بدنه مع من
استعماله في ثوبه

ثاني لو غسل ثوب حتى ذهب عنه خرابته بجماع النساء ، ولو
كان معه ماء لا يكتفي بغسل ثوبه بماء ، لأنه يمكن قطع راحته لصب
شيء غير ماء صرفة في غسلة واحدة . لأن بصفاته يثبته ولا بد
من غسل لوجبه ، وبجملته حرمة بقاءه ، لأن وجوب بصفاته قطعي
ووجوب الإزالة وحال هذه المسألة فيه ، لا حصر مسأله بغيره ، ثم
استثنى منه في الكعبة والمعنى . لا حصر بصفاته بغيره غسل على
التيمم ، لتحقيق (٣) فقد الماء حاله .

ثالث لو صاب ثوب بماء صلب من حلال بعده أو غيره بآله ،
وروى ابن أبي عمير في الحسن ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله
عليه السلام في محرم صبب ثوبه طيب . قال لا بأس به بغيره بعد
نفسه (١) .

الرابع قد تقدم أنه كما يحرم ثم صبب محرم كذا ، وهو جماع ،
والمخصوص به مستفيضة ، وقد تقدم صرف منها فيما سبق .

قال في التذكرة : لو صبغت الصبغ فيه أو به ريح ولا طعم ولا
نور والأقرب أنه لا فدية فيه (٢) وهو حسن ، وربما كان في صحيحه عمر

(١) المتن ٢ . ٧٨٥

(٢) في الأصل ١٨٦١ . وسمي

(٣) في الأصل ١٨٦١ . وسمي

(٤) الكافي ٤ : ٣٥٤ . مسند ٩ : ٩٩ . زاد في الإحرام ٢٢ ج ٣

(٥) في الأصل ٣١٩

(٦) التذكرة ١ : ٣٣٥

الحديث اشعر به ، فإنه قال : من سئل بوعد لله عليه السلام عن تمحرم بكونه بالبحر فسدوى بدوء فيه ، عقر ، فقال : « إياك عالت على السواء برعقر فلا ، وإياك كنت لأبويه لعنه الله فلا بأس » ، ولفرق بين الأمرين بما نتجحه مع سنده ضرورة ، ثم معها وبحور مقطعة .

الحامس قال ابن تيمونه : إن صلف محرم على معوط فيه من حيث من ربح يعرض له في وجهه وعدة نصيبه فلا بأس به يستعد به ، فقد قال : « سماعه من حماد بن عدي بن عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال : « استعد به »^(١) .

سادس روى ابن تيمونه في صحيحه ، عن علي بن مهزيب أنه قال : سألت ابن أبي عمير عن سباح والأرجح وهو طاب ربحه فقال : « من شمس وكفه ولم يرفقه شمس^(٢) » ، وقد روى الشيخ في التهذيب ذلك عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام^(٣) ، ولعل مدة الرواية متحيرة عن الرواية الأولى ، وصحرو الشيخ في التهذيب وحول الإمكان على الألف عند كل ريث ، وهو حوط .

سابع بحور محرم شراء طيب واسطر به ، جماعاً ، لأن الصنع بما ورد عن سماعه ، وذلك من استعماله ، وروى محمد بن سماعه عن علي بن فضال ، قال : « رأيت أن الحسن عليه السلام كشف بين يديه طيب لسطر به وهو محرم فأمسك على أنه بثوبه من ربحه^(٤) » .

الثامن روى الكشي عن حماد بن ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إني جئت ثوبى مع أثواب قد خمرت فأحد من ربحها ، قال :

(١) الكافي ٤ : ٣٥٩ ، نسخة ٢ : ٢٢٢ ١٠٣٧ ، مسند ٩ : ١٥٤ ، نوب بروا لإحرام

٣ - ١٩ ح

(٢) نسخة ٢ : ٢٢٤ ١٠٥٤ ، نوب ٩ : ٩٧ ، نوب بروا لإحرام ١٩ - ٢ ح

(٣) نسخة ٢ : ٢٢٥ ١٠٦٨ ، الوسائل ٩ : ١٢ ، نوب بروا لإحرام ٢٦ - ١ ح

(٤) تهذيب ٦ : ٣١٥ ١٠٤٢ ، مسند ٩ : ١٠٣ ، نوب بروا لإحرام ٢٦ - ٣ ح

(٥) الكافي ٤ : ٣٥٤ ، مسند ٩ : ٩٢ ، نوب بروا لإحرام ١٨ - ١ ح

ولس المحيط للرجال ،

« فاشرها في الريح حتى يذهب ريحها »^(١) .

قوله : (ولس المحيط للرجال) .

أجمع العلماء كافة على نه حرم على رجل محرم من شرب المحيط ، قاله في سدكه . « و في مسهبى حرم على لمحرم من محيط من سداب كحل ، ولا يعمه نه حلال » . ولأصل فيه من طريق لأصحابنا وه صح في صحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، « و لا يمس سداب سدره لأحرم من سدره ، ولا سدره ، ولا يمس سرويل ، ولا لا يمس ثوبه ، ولا يحبس إلا أن لا يكون لث عازل »^(٢)

وفي صحيح عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، « و لا يمس ثوب محرم ثوبه و حرمه من تحت قدميه »^(٣)

وفي صحيح عن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، « و لا يصطر محرم إلى امرأة ولا يجد ثوب غيره فببسه مشوب ، لا يدخل بيده في يدي القاء »^(٤) .

وعنه عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، « و لا يمس ثوب له سداب محرم إلا أن يسكه ، ولا ثوب سدره ، ولا سرويل إلا لا يكون ثوبه ، ولا يحبس إلا

(١) الكافي ٤ : ٣٥٠ ، ١٩ ، ج ٩ ، ٩٤ ، سداب (أحرم) ج ٤

(٢) التهذيب ١ : ٣٣٣

(٣) المتجر ٢ : ٧٨١

(٤) تهذيب ٥ : ٢٢٧ ، ١٩ ، سداب (أحرم) ج ٤ ، ١٢٥ ، سداب (أحرم) ج ٤ ، ١٢٥

(٥) التهذيب ٥ : ٢٢٨/٧١ ، الوسائل ٩ : ١٢٤ أبواب ترك الإحرام ج ٤ ، ١٢٤

الأول حتى لأصحاب المصحف ما شهده . كدفع المصوح ، وحنه اللد . وخصه بعضه بعض ، وفتح عنه في الذكره بالحمل على المحيط لمشايقه . به في معنى من شرفه وسعم وهو سدلان صعب ، ولأخود الاستدلال عنه بخصوص مصمصه بحريم الشاد على المحرم ، فربما مساوية بإطلاقه بعد سوع . فليس فيها قيد بالمصحف حتى يكون إلحاق غيره به خروجاً عن المخصوص .

الثاني ذكر اعلامه ^١ وعمره ^٢ به يحرم على المحرم عقد رداء ورره وتحسينه ، وستدو عنه بما روى من ربه في جوفه ، عن سعد لأعرج أنه سأل أب عبد الله عنه سلاء عن المحرم بعقد رده في عقه ^٣ قال « لا » ^٤ ويمكن حملها على تكرهه ، فصورها من حيث سد عن إثبات التحريم .

ثالث قال في مسهب يحرم بمحرم بالعقد رده عنه ، لأنه يضح إبه سر عورة ، فاح ، كناس امرأة ^٥ وهو حسن ، وكذا يجوز له عقد لهيب ، للأصل ، وصحيحه يعقوب بن شعيب ، قال سأل أب عبد الله عنه اسلام عن المحرم بصر لدايم في ثوبه قال نعم ويلس مطلقه ولهيب ^٦ ، وقال في المسهب إبه لو أمكن دحان سيور الهيب بعصها في بعض وعدم عقدها فعل ، لا يفسد لحاحه إبي العقد ، وتوسم يشت بذلك كاب له عقده ^٧ وهو حسن ، وإن كان لأظهر لجور مطلقاً ومقتضى البروية استنبأ المقتضى أنصب ، وهي ما شدد بها الوسط ، وله قطع في

(١) التذكرة ٣٣٢

(٢) لتذكرة ٣٣٣

(٣) كالشهيد الثاني في المالک ١ ١٠٦

(٤) بقعه ٢ ٢٢١ ١٠٢٣ البين ٩ ١٣٦ بوب بوب الإحرام ٥٣ ج

(٥) المتهى ٢ ٧٨٣

(٦) الكافي ٤ ٣٤٤ ، مسبو ٩ ٢٨ بوب بوب الإحرام ٤٧ ج ١

(٧) المتهى ٢ ٧٨٣

وفي السبأ خلاف ، ولأظهر الحوار ، اضطراً واحتماراً

بدروس (۱)

راجع يجوز لسحره شد عمامة على بطنه ، بالأصل ، وصحيفة عمر ، الحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المنعوم شد على بطنه عمامة ، لا ماء يعصها على موضع الارر ، ولا يرفعها إلى صدره » (۱) ومقتضى الرواية محرم عصبها على الصدر ، والأولى احسان شدها مصفاً ، كما في الكافي في الصحيح ، عن عاصم بن حميد ، عن أبي بصير ، قال : سألته عن عمامة عليه السلام عن المنعوم شد على بطنه عمامة ، قال : « لا ، ثم قال : ان كان في يده يثبته على بطنه المظنة في فيها ثقبه يستوثق بها فيمنع من تمام حجه » (۲)

قوله (وفي سبأ خلاف ، ولأظهر الحوار ، اضطراً واحتماراً) .

شورباجي هو معروف من مذهب الاصحاب ، من قال في اشكره به مجمع عليه من علماء ، وفاد في ستمه يجوز للمرأة من المحقق حماد ، أنها عود ، سب كرجل ، ولا نعم فيه خلاف ، لا قولاً شاذ بشيخ لا عذره . وهذا شورباجي ، به الشيخ في نهاية في ظاهر كلامه حيث قال : ويحرم على المرأة في حال الإحرام من لس ثياب جمع ما يحرم على الرجل ، ويحل ما يحل له مع أنه قال بعد ذلك وقد وردت رواية بخوار من القيص سبأ ، والأفضل ما قدمناه ، وأما السرويل فلا بأس بلبسه بهن على كل حال (۳) وكف كمال المعتمد

(۱) الدرر ۱۰۷ .

(۲) الفقه ۲ ، ۲۲ ، ۱۰۲۶ ، مسائل ۹ ، ۸ ، ۱ ، بروت لاجرم ۷۲ ج ۱

(۳) الكافي ۲ ، ۳۴۳ ، وسائل ۹ ، ۸ ، بروت لاجرم ۷۲ ج ۲

(۴) التذكرة ۳۳۳

(۵) المتقى ۲ ، ۷۸۳

(۶) النهاية ۲۱۸

الحواش.

لب الأصل ، واختصاص لأخبار أصابعه من بين سبب محرمه
 سارجل ، وما رواه الشيخ في صحيحه ، عن عقوب بن شعيب قال ، قلت
 لأبي عبد الله عليه السلام : حرمة نفس القميص برة عنها وليس حرمة
 وأخره وديباج ، فقال : نعم لأمر من الله ، وليس حرمة
 والمسيك^(١) .

وفي صحيحه عن علي بن فضال عن شاذان قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام :
 حرمة محرمه نفس ما شاءت من شاءت غير حرمة ولا عقاب^(٢)
 وما رواه ابن أبي عمير في صحيحه ، عن محمد بن يحيى بن
 عبد الله عليه السلام عن حماد بن حريز ، عن أبيه عن الحسن بن فضال
 : نعم ، إنما تريد بذلك السترة^(٣) .

ويستفاد من رواه بعض بحريه من قوله : أنه فضة معلومة في
 المذكورة والمسيك^(٤) ، فلهذه دعوى لإجماع عليه ، ولا بد من أن يكون
 بالحرم ، وحمل انتهى لورد عن سببها على ذلك هو ، كما في تحرير

قال في تذكره : وما ذكره من سبب سيء بحدده بمره بسبب تحاشي
 تقطع ويكون له أثر في تركه على سبب من سبب بحدده بمره^(٥) ويحرمه

(١) نكت : ما من العج في أيدي السام مكان السوار - العين ٥ ٣١٨

(٢) تهذيب ٢ ٢٤٦ ٧٤ لا سبب ٢ ٣٩ ١٦ - ج ٩ ٤ - ج ٢ - لإحرام
 ج ٣٣ - ١

(٣) نكتي ٤ ٣٤٤ ١ تهذيب ١٣ ٢٤٣ لا سبب ٢ ٣٨ ١٠٩٩ - ج ٩
 ٤٣ - ج ٢ - لإحرام ج ٣٣ - ٩

(٤) بقره ٢ ٢١٩ ١٠١٣ - ج ٩ ١٣٣ - ج ٢ - لإحرام ج ٣٠ - ٢

(٥) تذكرة ١ ٣٣٣ ، والمسيك ٢ : ٧٨٣

(٦) التذكرة ١ - ٣٣٣

وكذا ليس طبيباً به روزه . لكن لا يبرره على نفسه

ولا ريب في بطلانه ، لانه كتاب سيء لا يثبت عليه

قوله (وكذا ليس طبيباً به روزه ، لكن لا يبرره على نفسه)

لم ألق في كلامه من يبرره على معنى بطلان . وعرفه شرح بأنه
ثوب مسوخ محط بطلان

ومقتضى بطلانه هو بطلان خبره ، وبطلان خبره في حمله من
كتبه ^٢ ، وشهد في لادوس ^٣ ، وغير علامة في الإرشاد في حقه
الضرورة ^٤

والصحيح الخبر مصدق ، الأصل والأخبار كثيرة ، كصحيحه
يعقوب بن شعيب ، في كتاب رعا الله عليه السلام عن محمد بن
طبيب بن عمرو بن قيس ، في كتاب علي عليه السلام لا ليس
عبدان حتى يروح روزه ، فحدثني بي ، بعد ذلك محقق بطلانه
لجاهل عليه ^(٥) .

وصحيحه يحيى بن محمد بن عبد الله عليه السلام في صحيح بن
الطبيب بن عمرو بن قيس ، وفي كتاب علي عليه السلام لا ليس
طبيباً حتى يروح روزه ، وقد ذكره ذلك محقق بطلانه الجاهل ،
فأما الفقيه فلا بأس أن يلبسه ^(٦) .

(١) المسالك ١٠٦ - ١١٠

(٢) كالموعود ٨٢

(٣) بدروس ١٠٧

(٤) الإرشاد (مجمع الفائده) ٦ - ٣٤٧

(٥) بحوث ٧٣٠ - ٧٣١ ، في لادوس ٢٦ - ٢٧

(٦) النافي ١٣٤٠ ، في لادوس ٢٦ - ٢٧ ، في لادوس ٢٦ - ٢٧

١١٦ - ١١٧ ، في لادوس ٢٦ - ٢٧

والاكتحال بالسود على قلوب ، وفي فيه طيب

قوله : (والاكتحال بالسواد على قول) .

المعنى مذهب حمزة لله في سببه بحسب ' أو قصد ' وملا '
 وأن يدرس ' ومن يحميه ، فإن السج في الحلال به مكروه
 والأصح التحريم ، سريه سبي عنه في حد الله ، كصحبته معاونه من
 عمار ، عن أبي عبد الله عنه سلام ، فإن لا يكتحل بمرجل المرأة
 محرم من يكتحل بالسود لا من عنه .

وصحبه حرره عن أبي عبد الله عنه سلام ، فإن لا يكتحل المرأة
 محرمه بالسود ، إن السود به ' ومقتضى العمل بحريمه أن سم
 يقصد به بربه ، لأنه عنه سلام جعل عنه فيه حصون بربه لا قصد

فإن في سببه وحرره لا يكتحل به بعد لأسود من أنواع لا يكتحل
 إلا ما فيه طيب بلا خلاف (١) .

قوله (وما فيه طيب)

سوق به مقتضى عدم حلق خلاف في ذلك ، وبه صرح في
 المذكورة عند جميع علماء عن أبي عبد الله بغير تحريم من يكتحل بكتحل فيه
 طيب ، سواء كان حلالاً ومرداً

(١) النهاية ٢٢١ ، والمسبوط ١ ٢٢١

(٢) المقصد ٦٨

(٣) القواعد ١٠٦

(٤) السرائر ١٢٨

(٥) حكاية عنه في المصنف ٢٦٩

(٦) تهذيب ٥ ٢٢٣ ، بيان ٩ ، بربط لاخره - ٣٢ - ج ٢

(٧) الكافي ٤ ٣٥٦ ، تهذيب ٥ ٣٠ ، علل - ١٠٢ ، علل - ٤٥٦ ، ٢ ، الباق ٩

١١٢ أبواب ترك الإحرام ٣٣ ج ٤

(٨) سببه ٣ ١١٨

(٩) تهذيب ٣٣

ويستوي في ذلك الرجل والمرأة . وكذا النظر في المرأة ، على الأشهر

وقد عرفت على تحريم مقعد ، في مقعد من مقاعد من سجدات الطلوع
وهنا ، فيها صحاحه معوية في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بسلام .
قال « لا بأس بالكنجس وإن لم يكن من ماء » وقد ثبت له عند أحمد بن حنبل .
فأما للربة فلا (١) .

وصحاحه عند عمر بن الخطاب ، قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول
« الكنجس نجس » ثم قال « الكنجس من ماء » .

وقوله « الكنجس نجس » على من جاز به طهارة ، قال
سأكي سحره عليه فستنجس بكنجس من ماء ولا نجس .

وحكى العلامة في حاشيته عن من خرج به جعل الكنجس من ماء فيه
طيب مكره . وخرج به لأصل . وأجاب بجواب عنه بغيره . وهو
كذلك ، والعدي هما قدي الطيب .

قوله (ويسمى في ذلك رجل) .

هذا مما لا خلاف فيه بين أصحابنا ، وقد تقدم من وجوه تدل

عليه

قوله (وكذا قصر في غيره على الأصل)

نصار له بدوه بخلاف على من جاز به طهارة . وقد ثبت أصحابنا

في هذه المسألة ، فذهب لأحد من أصحابنا . وقد شيع في خلافه .

مكره . ولا يصح تحريمه . وصحاحه حمداً . عن أبي عبد الله

(١) الكافي ٤ / ٢٥٧ ، الوصل ٩ ، الإحرام ٣٣ ح ٨

(٢) حديث ٢٢٠ ، الإحرام ٣٣ ح ٥

(٣) الكافي ٤ / ٢٥٧ ، الوسائل ٩ ، الإحرام ٣٣ ح ٩

(٤) المختلف ٢٦٩

(٥) الخلاف ١ / ٤٤٥

في اصطخر حار ، وقيل شتمها ، وهو متروك

استحريم لها كان سائر يظهر عدم شأمنه دول السائر لبعض ، من يمكن
 اختصاصه سائر لجميع إذ كان له سائر ، كما في الحنف والحنوب
 وفي قول من أن كل جزء من أجزاء يظهر من أي من غيره يحرم
 سائر ، فهو به يعلم استحريم ثم يخرج من غير مخرج ، فلهذا واضح ،
 لأن المخرج من غير مخرج إنما يدرج من تحريم سائر جزء بعضه من غير
 ذلك ، ما يحرم سائر لجميع دول لبعض فلا سبحانه فيه بوجه ومن هذا
 يظهر عدم وجوب تحريم سائر وتلخيص أي قد سأل به استحالة وهذا
 بحكم محقق مخرج ، لأخصاص سائر بات بما به ، فلا يحرم على
 سائر ليس لحنف حينا كما صرح به في الدروس^(١)

قوله (في اصطخر حار ، وقيل شتمها ، وهو متروك)

ما حوا شتمها مع اصطخر فتد في الشبهة إنه لا عدم فيه
 محلها^(٢) وقد تقدم من أخبار ما من عنه^(٣) ، وما اختلاف في وجوب
 شتمها ، فتد شتم^(٤) وسأله^(٥) بالوجوب ، وأنه محمد بن مسلم ، عن
 أبي جعفر عنه السلام في محله من الحنف إذ لم يكن له بعد ، فإن
 نعم ولكن يشق ظهر القدم^(٦) .

ورواية أبي بصير ، عن أبي عبد الله عنه سلام في رجل هلك
 عباده ولم يدر على عيني ، قال إنه من نفس حنفي إذ اصطخر ، من
 ذلك ، وليشقه من ظهر القدم^(٧) .

(١) كما في المسالك ١ : ١١٠

(٢) الدروس : ١٠٧

(٣) المهدي ٣ : ٧٨٢

(٤) في من ٣٣٧

(٥) المسبب ٣٢٠ ، ج ١ : ٣٤٤

(٦) كس حمده في سببه ١ حمده عليه ٦٩١

(٧) الفقه ٢ : ٩٩٧/٢١٨ ، الوسائل ٩ : ١٣٥ أبواب تروك الإحرام ٥١ ج ٥

(٨) الكافي ١ : ٣٤٦ ، وسائل ٩ : ٣٤٤ ، ج ١ : ٣٤٤

وفي سنة ثمان مائة ، كان في طريق الأولى حكم من مسكن ،
وهو مجهول . وفي طريق ثمان مائة من بي حيرة بطاني فاشد أبي نصر
النصير الذي يروي الحديث ، وهما ضعيفان .

وقال من ذلك : ومقتضى الجمع من لأصحاب لا يحب شق
يعني ، بالأصل ، خلاف الأمر بين جميع مع عدم عكس في عدة
آخر صحيحه ، وقد كان اسم واحد يدل في مقام إيجاب ، وقد كان في هذه
لاخبار مقتضيه ، فلا بد في إخبار مقتضيه ، لأن مقتضى الحكم على
بمجلس ، وبوجه غير ذلك ، بل مع كفاي سنة ، وهو مستف كفا
نظام .

وكيف كان خلاف ما في أبي ، حيث من خلاف ، وهذا
بالمنس

وقد حلت كلام لأصحاب في كنهه مضع ، فإن شيع في
مستوطن شو فهم تدميم ، ولا في خلاف ، به بتضعفهم حتى
يكو من كعس ، وقد من حشد ، ولا بين أحمره أحسن ،
ثم بعد عكس حتى بتضعفهم مثل كعس ، فإن من حيرة به سبق
ظاهر تدميم ، ولا تضع سائر كفا قض

وإذا كان سنة ثمان مائة من شهر رجب ، نعم ورد في رواية العامة
من أبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «من لم يجد من قبله
حلي ، بتضعفهم حتى يكون ، بي كعس ، لا حسب يقتضي الجمع بين

(١) الراثر ١٢٧

(٢) مسند ٣٢٠

(٣) خلاف ٣٤

(٤) نقله عنه في المحتف ٢٧٠

(٥) الوسيعة (الجوامع المفيدة) ٦٨٨

(٦) صحيح مسلم ٢/٨٢٥ بتفاوت يسير .

والفسوق ، وهو الكذب .

المقطع كذلك وشق ظهر القدم .

قوله : (والفسوق ، وهو الكذب) .

أجمع العلماء كافة على تحريم الفسوق في الحج وغيره ، ولاصل فيه
قوله تعالى ﴿ فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ، الحج بمعنى
بالتمسك بالحرمه ، من التمسك بالحرم غيره منه ، بدخولها في الحج ،
وقول الصادق عليه السلام في صحيحه معروفة من عدمه ، أن أحرمات فعليه
يتقوى لله ، ويحذر الله ، وفيه السلام لا يجد من يمام حج ولعمري ،
يحفظ حرمه ، لا من حد ، كما قال الله تعالى فإن الله يسوق ﴿ فمن
فرص فهو للحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴾ ، و « ف »
حجاج ، وفسوق كذب وسب وحاد ، فويل من حل ولا لله ،
وبلى والله (١) .

وحديث كلام لأصحاب في سب الفسوق ، فإن شيخاً و «
بأنه واحصى جماعة به كذب وحضه من الحج بالحديث عن
الله تعالى عن رسوله ، وأنه عليه السلام ، فإن من يقضى «
الحج « وجمع من لأصحاب به كذب وسب ، فإن من يي عمل
به كل غلط فسبح «^١ ، وقد وقع بتصريح في صحيحه معروفة بأن الفسوق

(١) البقرة : ١٩٧

(٢) التكمي ٢ : ٣٣٦ ، مجمع ٣ : ٢٩٦ ، ع ٩ : ١١٨ ، ب : ٢٠٠ لإمام

ب ٣٢٢ ج ١

(٣) البيوط ١ : ٣٢٠ ، الاتصال ٣٠٤

(٤) الصدوق في المقنع ٧١٠ ، وحكاة عن والده في المختلف ٢٧٠

(٥) المهدب ١ : ٢٢١

(٦) جمل العلم والعمل ١٠٦

(٧ ، ٨) حكاة عنهما في المختلف ٢٧٠

والحدال ، وهو قول لا والله ، وبلى والله .

الكذب وسبب (١) ، وفي صحيحه عني بن جعفر أنه يكذب بالحدال (٢) ،
وبجميع سبب بعض بعض من سبب هو الكذب خاصة ، لأقرب ،
الأولى نهي المصاحرة ، والثانية نهي السباب

يكن قال في المحرمات من حدال لا تنكح عن السباب ، بد
المصاحرة ، سبب ثم ذكر قصص به ، سبب عن خصمه ، سبب رد من عنه
وإثباته لخصمه ، وهذا هو معنى سبب (٣) ولا بأس به

وكيف قال فلا بأس في حداله خصمه ، إلا كرهه في حقوقه
الاستعانة ، وسببه حتى ومحمد بن مسلم في صحيح . بهما فلا بأس
عنه لله عليه سلام . سبب من حتى الحقوق ما عنه (٤) من جعل
الله له حداً ، يستعفر الله وبلى (٥) .

قوله (وحدث ، وهو قول لا والله ، وبلى والله)

هذا تفسير مبرور في عنه ، وبلى ، كرويه معاوية بن عمرو
المتقدم ، وصحيحه عني بن جعفر ، عن حقه موسى عليه سلام أنه
قال : والحدال قول ترحل لا والله ، وبلى والله ، وفي صحيحه حرق
للمعاوية بن عمرو ، عن الصادق عليه سلام : إنما حدال قول ترحل لا
والله ، وبلى والله (٦) .

ويستفاد من هذه الروايات بخصر الحدال في هاتين الصيغتين ،

(١) كافي ٤ ٣٣٧ . تهذيب ٣ ٢٩ . مسائل ٩ ٨ . باب من يكذب بالحدال .

باب ٣٢ ح ١ .

(٢) تهذيب ٦ ٢٩٧ . باب من يكذب بالحدال .

(٣) صحيح ٢٧٠ .

(٤) العقد ٢ ٢١٢ ٩٦٨ . مسائل ٩ ٨ . باب من يكذب بالحدال .

(٥) نقلت لإشارة إليها في هامش ٢ .

(٦) التهذيب ٥ ٣٣ ٥٧ . مسائل ٩ ٨ . باب من يكذب بالحدال .

وقيل هو م حسم ، حتى تقبل

وقيل سعدى ابي كل ما يسمى بمس ، واحاد شهاد في مدوس^١ ،
وعلى مستند خلاف قول الصادق عليه السلام في صحاحه معناه ان عمر
في ابرحل اذا حلت ثلثه سال في مثله ولاء هذه محرمه فاحاد وعنه حم
احاد ثم بهرسة وسعدى به^٢ ، وهو ضعيف ، لا يهد لأصاقي غير صاف
للحضر المتقدم .

وهل احاد صحيح مقبول ، يعني لا والله وبلى والله ، و
احادها^٣ قولان ، فمهرها ، ي ، احاد حسم سبهي

وسواظوري من ائمتنا حرم ، يعني باطل فلاف حرم ولا
كفا^٤ ، وقد من حديد يعني عن سبي في مدعه لله وحسينه رحمهم باسم
بدت في ذلك ، يعني عنه سبي في محقق ، وشهادته ما وه
لكسبي في صحيح ، عن عنه به من مكرك ، عن بي حيدر وصادق به
لست مرادي بقرنه ، وانه من مكرك عنه عن بي عنه الله عنه سلام ،
قال سألته عن محرم به ، يعمل عمل فليس به صاحبه ، والله لا
تعنه ، فتد ، والله لأعصيه ، فمعه م ، سبه ما به من صاحب
الحد^٥ قال ، لا ، بما دعي بكره حه ، بما دلت في ما كان فيه
معصيه^٦ ٥

قوله (وقيل هو م حسم ، حتى تقبل)

فهو ما شهد جمع هذه به نصا ، وهي لديه ، فانه في

(١) كفا في جامع المقاصد ١٦٥

(٢) الدروس ١١٠

(٣) الهدى ٣٣٥ ، ٥٢ ، وسار ٩ ، ٢٨٠ ، به به به - (٤) ح ١٠ ج ٢

(٤) المتهى ٨٤٤٠٧

(٥) به عنه مدعى عنه سبي في صحيح ٣٦

(٦) كفا ١ ٣٣٨ ، به به ٩ ، ١١ ، به به به لآ ح ٣٢ ج ٢ ، به به في

العه ٢ ٢ ٩٢٣ ، عمل حرج ٢٥٦ ، به به به به به به به ٢٧٤

وليس المرأة الحبي للربيه ، وما تعد سبه مه عني لأولى ،

حرير لا يظفر في بصره وأنت محرم لأنه من إربيه ، ولا نكتحل مرة
المحرمه بأبواب ، إن سواد ربه ، المحرمه كما يحقوبه ربه

وأما حور سبه سبه قد عساه ف ربه ، شحيح في الصحيح ، عن
محمد بن إسماعيل ، قال ريت أحمد صالح وهو محرم ، عند حاتم ، وهو
يطوف طواف عريضة ، وفي أحسن عن س بي قصر ، عن صحيح ، عن
أبي حنيس عليه السلام ، قال : لا بأس بلس أخته بمحرم ، وهو
محمول على سبه للسته ، جمعاً بين الروايات .

قوله : (وليس المرأة الحبي للربيه ، وما تعد سبه مه عني
الأولى) .

ما محرم سبه للربيه فلا يشك فيه ، وبذلك عساه مصداق أبي ما سبق
قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم : محرمه بلس حبي كله
، لا حبي مشهوراً للربيه ، لكن مقتضى إربيه اختصاصاً بمحرمه ، ومشهور
مه أي لعده ، لا بالظاهر ، إربيه ، بما يتحقق به عاب

وما تحريم سب ما تعد سبه من الحبي وإن لم يكن يقصد ربه
فيمكن أن يستدل عليه بمفهوم قوله عليه السلام في صحيحه حرير : إذا كان
لمرأة حبي لم يحدث له الإحرام به سرح عنها ، وقبول مصداق في غير

(١) الكافي ٤ : ٣٥٦ ، وفي نسخة ٣ : ٢٢١ ، وعد إربيه ١ : ٤٨ ، والوسائل

١١٤٠٩ أبواب برك الإحرام ب ٣٤ ح ٣ : صلوات الحديث

(٢) التهذيب ٥ : ٧٣ ، ٢٤١ ، لا سبه ٣ : ١٠٠ ، ٤٤٣ ، عاب إربيه ٩ : ١٢٧ ، أبواب برك
الإحرام ب ٤٦ ح ٣

(٣) التهذيب ٥ : ٧٣ ، ٢٤١ ، لا سبه ٢ : ١٦١ ، ٤٢ ، الوسائل ٩ : ١٢٧ ، أبواب برك
الإحرام ب ٤٦ ح ١ ، ورواه في كافي ٤ : ٣٤٣ ، ٢٢

(٤) نسخة ٢ : ٢٢٠ ، ١٠٦ ، التهذيب ٦ : ٧٠ ، ٢٤٩ ، لا سبه ٢ : ١٠٠ ، ١٠٦ ، الوسائل

٩ : ١٣٢ ، أبواب برك الإحرام ب ٤٩ ح ٤

(٥) في أصل : يُعَدُّ

(٦) نسخة ٢ : ٢٢٠ ، ١٠٢١ ، الوسائل ٩ : ١٣٢ ، أبواب برك الإحرام ب ٤٩ ح ٩

ولا بأس ما كان معتداً به ، لكن يحرم عليها إظهاره بروحها

وسعيان دهن فيه صلب محرم بعد الإحرام ، وقوله إذا كان ريحه يبقى إلى الإحرام .

معتاد على أدوي . شعر عدم حرمة شحريمه ، وكذا وجهه عدم دلالة بخصوص عنه صريح ، وعمم لاسخ في روي محمد بن مسلم لكل حلي إلا الحلي المشهور للريّة^(١)

قوله (ولا بأس بما كان معتداً به ، لكن يحرم عليها إظهاره لروحها) .

أي ولا بأس بنس ما كان معتداً لها من الحلي . لم يكن بدسه ، وقد ورد بذلك . ب . منها ما روى الشيخ في الصحيح . عن عبد الرحمن بن جحاح ، قال سألت . الحسن عليه السلام عن امرأة يكون عليها الحلي ويحجب ولمسكه . لقروا من ذهب وورق يحرم فيه وهو عليها وقد كنت بدسه في شهر فبدحجها . برعه بر حرمت و سرکه على حاله ؟ قال « يحرم فيه ويسه ويس من عرأ بظهره برجاء في مركب ومسره »^(٢)

ومتنقى الروي بحريم صها . بروج مصد ، فبدوح في دس ارواح ولمحرم وعبرهما ، فلا وجه تخصيص الحكم بروح ولا شيء في لس الحلي والحائتم المحترمين سوى الاستغفار .

قوله (واستعمال دهن فيه طيب محرم بعد الإحرام وقوله إذا كان ريحه يبقى إلى الإحرام) .

(١) نقيه ٢ ٢٢١ ١٠١٦ . نهيد ٥ ٢٤٩ ٧٠ . لاسصار ٣ ٣١٠ ١١٠٥ . انوسائل

٩ ١٣٢ أبواب تروك الإحرام ب ٤٩ ح ٤

(٢) النهيد ٥ ٢٤٩ ٧٠ . لاسصار ٣ ٣١٠ ١١٠٤ . انوسائل ٩ ١٣٠٥ أبواب بروح

الإحرام ب ٤٩ ح ١

ثم يحريم مسعر لأدهن حصه كدهن برة و سنج و ثاب في حال الإحرام فقد في مسهي . به قول عامة أهل العلم ، ويجب له صدمه رجوعاً

وما يحريم مسعر قبل الإحرام ، كسب رجحه من أي وقت للإحرام فهو قول الأكث ، رجحه من حبه مكروهاً ، ولا يصح سحبه . ورود ليهي عنه في عدة روایات ، كحسه حتى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا يدهن حين يريد الإحرام ، هل فيه مسدوداً ، من أجل أن رجحه مني من بعد تحريم ، ودهن بعد سكب من حين يريد أن يحرم ، قد حرم قبل تحريم غيب من حين يحل .^(١)

ورواه علي بن أبي حمزة ، قال : سبه عن رجل يدهن يدهن فيه طيب وهو يريد أن يحرم ، فقال : لا يدهن حين يريد أن يحرم ، هل فيه مسدوداً ولا غير مني . رجحه في سكب بعد الإحرام ، ودهن بعد سكب من يدهن حين يريد أن يحرم قبل غسل ويعدده ، قد حرم قبل حرم غيب يدهن حين يحل .^(٢)

ومقتضى الروايتين حبس يدهن بعد سكب قبل الإحرام ، ومن عنه في التذكرة الإجماع^(٣) .

وإطلاق النص وكلاء لأصحاب ينصي عدم يفرق في ذلك من ما ينفي أثره إلى حال الإحرام وغيره ، وحصل بعض لأصحاب يحريم لأدهن

(١) المتهى ٢٠٢ ٧٨٧

(٢) الوسيلة (الجامع الفقه) ٦٨٨٠

(٣) الكافي ٤ ٣٢٩ ، تهذيب ١ ٣٢٠ ، الاستبصار ٢ ٣٠٣ ، علل الشرائع ١٠٤٥٦ ، الوسائل ٩ ١٠٤ أبواب ترك الإحرام ب ٢٩ ح ١

(٤) نعيه ٢ ٢٠٢ ٩٢١ ، تهذيب ١ ٣٠٢ ، الاستبصار ٢ ٣٠٣ ، الوسائل ٩ ١٠٤ أبواب ترك الإحرام ب ٢٩ ح ١

(٥) التذكرة ١ ٣٣٥

يبلغ لهندي محله ٤ روبات كنسرة كصحيحه ررة ، قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : « من حلق أو نفط يظنه ناسياً أو ساهاً أو جاهلاً فلا شيء عليه ، ومن فعله متعمداً فعليه دم » (٦) .

وصحيحه حرس ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا نفط الرجل يظنه بعد الإحرام فعليه دم » (٧) .

وصحيحه معذرة من عذر ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن محرم كف بحت رأسه ؟ قال : « صغيره ما به يده أو ينقص الشعر » (٨) .

وحسنه لحلي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « إذا نفط استحرم من شعر حخته وسيره ، ثبت فعليه أن يطعم مكينا في يده » .

وروى حسني في المحرم نص ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يحجم ، قال : لا إلا أن لا يجد في محجمه ، ولا يخلق مكان المحجم » (٩) .

وأما حور ، فإنه مع الضرورة فموضع فوق من العمامة ، ويبدل عليه مصدق ، في الأصل معنى الحرج وعدم عمومه لأحد . صدقته فونه تعالى في فمن كان مكتم مريضاً أو به أدى من رأسه فصدية من صيام أو صدقة أو نسك » (١٠) .

(١) البقرة ١٩٦

(٢) بكافي ٤ ٣٦١ ، مصادر ١١٧٤ ٣٣٩ ، الاستبصار ٣

١٩٩ ٦٧٢ ، الوسائل ٩ ٢٩ ، بوط عنه كذا في الإحرام ج ١

(٣) القميه ٢ ٧٢٩ ١٧٩ ، تهذيب ٣ ٣٤٠ ١٧١ ، الاستبصار ٢ ٩٩ ٦٧٥

الوسائل ٩ ٢٩٢ ، بوط عنه كفارات الإحرام ج ١١ ح ١

٤ القميه ٢ ٣٢٩ ٨٦ ، تهذيب ٣ ٣١٣ ١٠٧ ، الوسائل ٩ ٥٩

أبواب برك الإحرام ج ٧٣ ح ١

(٥) بكافي ٤ ٣٦١ ، الوسائل ٩ ٣٠٠ ، بوط عنه كذا في الإحرام ج ٦ ح ٩

(٦) بكافي ٤ ٣٦١ ، الوسائل ٩ ١٤٣ ، بوط عنه في الإحرام ج ٦ ح ١

(٧) البقرة ١٩٦

وصحيفة حرب ، في بي عده لله عليه السلام ، قال « من رسيب لله
 صلي الله عليه وآله على كعب بن عجرة ، أنصأ به ، حبس بشتر من رأسه
 القل ، يودت شب مث ؟ فقال عليه السلام : « من رسيب لله ، فإنه في حبس كان
 منكم مريض أو به شيء من رأسه ثديه من صمام أو صدقة أو سب ؟ ^١ وأمره
 رسيب لله صلي الله عليه وآله فحبس به وجعل عليه صمام بالآله . ثم
 وأخبرته على أنه سأل كل منكم من ، « سأل ساد » فقال هو
 عند لله عليه السلام : « وكل من في حرب () فصاحبه سجدت من
 شيء وكل شيء في حرب () فمن به حبه فعليه كذا () فذكره . حصار ^٢ »

فروع

لأن في أبي الحسين ، في كتابه في عده من ، حسن ووافقه في رأسه
 فعل و عودت من بوع من حرب ، حصار ، سألته ، لأحدث
 سألته ، ثم يقترن كان قصير ، لا حق به من نفس شعر فلا ، به عليه ،
 كتب به سب في عده ، برب شعر حاجته بحيث يصعب لأص ، لأن شعر
 قصير به ، فكان به به صبر ، كقصيد د صبر عده ، كان دلي من
 غير لشعر يكن لا يمكن من به رأس ، لا أحد شعر كقصير ، عروج
 برسه ، قصيد من بحر بكثرة شعر ، حسب قصده ، رأسه فظف شعر () به
 صبر عده ، قصار له من كل قصيد بمحمديه ، لأن كان من من صبر
 شعر ، والبحر سب كثره شعر فكان قصير منه نص ، لأن بقدر سب من
 من شعر ، وبما لا يمكنه قصده ، لأن من من شعر ، فهو محسن لأص ،
 وكذا بحر من ، لأن الشعر واحد في حرد ولا ينادي به ، فقد ظهر

(١) هكذا صنفه في نسخة ح ٢ ٣٩ ، وفي نسخة د مقصور ، وفي نسخة سنج
 عجمه

(٢) انتهى ٩٦

(٣) الحافي ، ٣٥٨ ٢ ، ٣٣٣ ١ ، الاستيعار ٢ ٦٥٦/١٩٥ ، المعجم

٧٥ ، الوسائل ٩ ٢٩٥ ، أبواب عجمه ، ، لأحد من ج

وتعطية الرأس ،

أن لأذن في هذين نوعين من الشعر ^١ هـد كلامه - رحمه الله - وهو غير واضح .

و منحه - وهـ تعديه - كذا لإزالته ^٢ حرص ولأذن أمصاص في الرأس مقصد ، لأصلاقي لأه - سره ، ذل - عدا ذك . لأن الضرورة مسوعة لإزالته ، والعديه مسببه بالأصل .

ثاني - قطع به - عيب شعر - فقد قطع علامة ^٣ وغيره ^٤ به لا يضمن شعير ، ذل - ع - فلا يندد بخصه ، ذل لا يضمن عديتها فكذا - ع - ولا يضمن به

ثالث - لا يجوز لمحرّم حتى من المحرم حمدا ، وفي حوز حنيفة رأس جليل ذل . أصحاب سبع ، ج - وه الشح في الصحيح ، عن معوية ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا يأخذ المحرم من شعر الحلال ^(٥) .

قوله : (وتعطية الرأس) .

هـد بحكمه محرم عنه من لأصحاب ، من قال في إسناده يحرم عبي - ذل حله لإحرامه بقطعه به أحد - بجماء - لعناء ^٦ ويسر عنه . ذل ، منها - هـ - شيع في الصحيح ، عن - هـ - قال ، قلت لأبي جعفر عنه سلام - الرجل المحرم يند - به - بعض وجهه من أديان ^٧ قال : نعم ، ولا يحرم رأسه ^٨ .

(١) نسخة ٢ : ٧٩٣ . ذكر فيه وفي حقه - ع - شعر ، الصحيح ما به

(٢) في ذل - هـ - لإزالته

(٣) المتفق ٢ : ٧٩٣ ، والتذكرة ١ : ٣٣٨

(٤) كاشف الغطاء في المالک ١ : ١١٠

(٥) نهدي ٥ : ١١٧٩/٣٤٠ ، الوسائل ٩ : ١٤٥ أبواب تروك الإحرام ب ٦٣ ح ١

(٦) التذكرة ١ : ٣٣٦

(٧) النهدي ٥ : ٣٠٧ ، المسند ٢ : ١١٠ ، مسند ٩ : ١٣٨ أبواب - هـ -

الإحرام ب ٥٥ ح ٥

وفي صحيح عن حماد ، عن سنان بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود عن
محرم عن علي بن سعيد ، عن زبني عن حماد عن ربه وربي لا شيء
عليه .^١

وتفقيح المسألة يتم بيان أمور :

أولها صريح العلامة ^٢ وعده ^٣ بأنه لا فرق في تحريم من أن يعطي
رأسه أو يمسك رأسه أو يمسك يده أو غيره حتى يمس أو يمسك أو يمسك
يسره ، وهو غير صحيح ، لأن معنى قوله في ^٤ أن يمسك يده أو يمسك
ووضع يده أو يمسك رأسه أو يمسك يده ، لا يمسك يده ، مع أن معنى قوله
أو يمسك يده أو يمسك رأسه ، وهو يمسك رأسه ، لا أن يمسك
إلى ما ذكره أحوط .

ثانيها في ذكره ، وهو يمسك رأسه ، فلا بأس ، وقد هو يمسك رأسه
مكروه ، لأن يمسك يده حتى يمسك يده ، لا يمسك يده ، وهو حسن .

الثاني أن يمسك رأسه ، بعض عقيدته أو لأصغر حوره ، كما جاء
العلامة في تفسيره ^٥ ، واستنكبه في تحريره ^٦ ، وجعل في لبروس بركة
أولى ^٧ ، ويد على نحو مقصود في الأصل وعده صدق استه ووجوب
مسح الرأس في جميعه استثنى يسره رأسه في حكمه من ^٨ مسح في
صحيح ، عن معاوية بن عمير ، عن أبي عبد الله عنه اسلام ، قال لا

(١) تهذيب ٣٠٧ ، ١ ، لا سب ٢ ، ٨٤ ، ١١٣ ، مسند ٩ ، ٣٨ ، باب ٢٠

الإحرام ب ٥٥ ح ٣ ، ورواه في المقي ٢ ١٠٧١/٢٢٧

(٢) المنتهى ٢ ، ٧٨٩ ، والتذكرة ١ : ٣٣٦ ، والتحرير ١ : ١١٤

(٣) كالشهد سني في مسائل ١٠

(٤) است ١٠ ، ٣٣٦

(٥) المنتهى ٢ : ٧٩٠

(٦) التحرير ١ : ١١٤

(٧) المروسي ١٠٨

وفي معناه الارتعاس

وصححه معاوية بن عمار . عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال :
« نكراه للمحرم أن يجور بثوبه فوق أُنْفِهِ »^(١) .

وصححه حفص بن غنيم بن عثمان بن مالك . عن أبي عبد الله
عليه السلام أنه قال : « نكراه للمحرم أن يجور بثوبه يشق من سفلى » وقال
« اصح لمن أحرمت له »^(٢) .

ورواه مصعب بن حزام . قال : رأيت أبا عبد الله عليه السلام وقد توضأ
وهو محرم ثم خد مديلاً فمسح به وجهه^(٣) .

« صحح المسح في عهد علي بن أبي طالب » لكفارة حدثت به وهو في
الصحيح ، عن حماد بن عيسى ، قال : « محرم يد عظمي وجهه فيقطع مكس في
يده » قال : « ولا بأس بـ » ثم عني وجهه على راحته .

« حبيب عن سريته ما حصل على (استحباب) وهو غير بعد ،
لإطلاق الإذن بأعضائه في الأحكام الكثيرة ، ولو كانت الكفارة وجه لذكرت
في مقام البدل ، ولا ريب أن مكثراً من وجوه »

قوله : (وفي معناه الارتعاس) .

هذا الحكم مجمع عليه من لأصحابنا ويدين عليه رؤسنا
كثيرة ، كصحيحه حماد بن عيسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا يرتعس
المحرم في الماء »^(٤) .

(١) نسخة ٢ ٢٢٦ ١٠٦٦ ، وسائل ٩ ١٤٣ ، نوب بروت الإحرام ج ١

(٢) نسخة ٢ ٢٢٦ ١٠٦٦ ، وسائل ٩ ١٤٣ ، نوب بروت الإحرام ج ١

(٣) القصة ٢ ٢٢٦ ١٠٦٥ ، وسائل ٩ ١٤٣ ، نوب بروت الإحرام ج ١

(٤) التمهيد ٥ ٣٨ ١٠٥٤ ، وسائل ٩ ١٣٨ ، نوب بروت الإحرام ج ٥٥

(٥) كما في التمهيد ٢ : ٧٩٠

(٦) التمهيد ٥ ٣١٢ ١٠٧١ ، وسائل ٩ ١٤٠ ، نوب بروت الإحرام ج ٥٨

ولو عصى رأسه ناسب شقي عصاء وحب ، وحدد سدية

وصححه عنده بن مسعود ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سمعته يقول : « لا يغسل الرجل رأسه ، ولا يغسل شيت فيه ، عقر ب ، ولا يأكل طعام فيه عذ ، ولا يغسل في د ، يدخل فيه ، س »
وسمعت من هذه الرواية ، خبر د لا يغسل دح ، من في د

قال في سنية ، يوجد سجاد ، يغسل رأسه ويقص عليه ماء اجتماع ، لأنه لا يظن عليه سم عصاه ، يغسل فيه في معناه كالأرغاس ، ومن عليه صححه خير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا يغسل محرم من أخته صب على رأسه ماء ، ولا يغسل سحر رأسه بعصاه من بعض ^(٢) » ^(٣)

وصححه عن يونس بن شعيب ، قال : سالت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يغسل رأسه ، يغسل رأسه ، ولا يدركه ^(٤)

وروي ابن بابويه في صحيح ، عن ابن ، عن ، قال : سأله عن محرم هل يخل رأسه ، يغسل رأسه ، قال : « يخل رأسه ما لم يتعمد قتل د ، ولا رأس ، يغسل د ، ويقص على ، ما لم يكن ملئاً ، قال : كان من د فلا يغسل على رأسه ماء ، إلا من حلام ^(٥)

قوله (ولو عصى رأسه ناسب شقي عصاء وحب ، وحدد سدية استحباباً) .

أما وجوب إلقاء العصا عند ذكر فلا ريب فيه ، لأن سداً استعطيه

(١) التهذيب ٣١٧ ١٤٨ ، وسائل ٩ ١٤ ، باب د ، لا د ، ج ١
(٢) الداء ٣٣٦

(٣) مكافي ٤ ٢/٢٦٥ ، الفقيه ٢/٢٣٠ ١٠٩٤ ، التهذيب ٥ ٣١٣/١٠٨٠ ، الوسائل ٩ ٦٠ ، باب د ، لا د ، ج ٢

(٤) الفقيه ٢ ٢٣٠ ١٠٩٣ ، التهذيب ٥ ٣٣ ١٠٦٩ ، وسائل ٩ ١٦٠ ، باب د ، لا د ، ج ٢
الإحرام ب ٧٥ ج ١

(٥) الفقيه ٢ ٢٣٠ ١٠٩٢ ، وسائل ٩ ١٦٠ ، باب د ، لا د ، ج ٢

قلت : يبلغ قمها ؟ قال : نعم ^(١)

وفي الحسن عن عبد الله بن منصور ، عن جعفر ، عن أبيه
عليهما السلام ، قال : « يحرمه لا تنقب ، لأن حرمة سره في وجهها ،
واحرام الرجل في رأسه » ^(٢) .

وعن حماد بن محمد ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « حر رأس
جعفر عليه السلام بعدة محرمه في سائر مبروجه ، فباط مبروجه نفسه
عن وجهها » ^(٣)

وذكر جمع من الأصحاب أنه لا فرق في سحره بين أن يحطه ثوب
وغيره وهو مشكك ، ويسمى قطع بحر وضع يديين عليه ، وهو ثوبها
على وجهها ، عدم سائر لأجل سحره ذلك

ويستثنى من سحره ما يتوقف عليه سر سر رأس ، فحجب سره في
الصلاة ، تمكن بمقتضى العمومات المصنعة بوجوب سره ، لعدم عدم
بصلاح الشخص

وقد جمع لأصحاب وغيرهم على أنه يجوز بمحرمه سد ثوبها من
فوق رأسها على وجهها إلى طرف ثوبها ، فإنه في تذكرة ^(٤) وقال في
التمهي لواحاح إلى سر وجهها حرور الرجل قريب منها صدقت ثوبها
من فوق رأسها على وجهها إلى طرف ثوبها ، ولا نعم فيه خلاف ^(٥) وسدل
عليه مصداق إلى ما سبق من رواه بن بابويه في صحيحه ، عن حماد ، عن

(١) الكافي ٤ : ٣٤٤ ، وسائل ٩ : ٢٩ ، مدار الأحكام ج ٤٨ ح ٣

(٢) الكافي ٤ : ٣٤٥ ، ح ٢ ، ٢٩ ، ١٠٢٩ ، مجمع ٧٠ وفيه عن أبي بصير

عليه وآله ، الوسائل ٩ : ١٢٩ أبواب توك الإحرام ج ٤٨ ح ١ .

(٣) الكافي ٤ : ٣٤٦ ، وفي مجمع ٢ : ٣١٩ ، ١٠١٠ ، ومرت لإمام ١٦٠ كتاب سر

بوسائل ٩ : ١٣٠ أبواب توك الإحرام ج ٤٨ ح ٤

(٤) التذكرة ١ : ٣٣٧

(٥) التمهيد ٢ : ٧٩١

حزير قال ، قال أبو عبد الله عليه السلام : « المحرمات بسبب ثوب علي وجهي إلى الدفن »^(١) .

وفي صحيح غير معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : « بسبب ثوب علي وجهي من أعلاف بني لحيان إذ كنت راكبة »^(٢) .

وفي صحيح غير زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « المحرمات تسدل ثوبها إلى نحرها »^(٣) .

و يستند من هذه الروايات حرم سدل ثوب أبي حنيفة

و اعلم أن إطلاق هذه الروايات يقتضي عدم اعتبار محرمات ثوب عن وجه ، وبه قطع في المسألة ، وسدل عليه أنه من المذكور في حنيفة ، مع أنه محرم خلافه ، فإن سدل ثوب لا يكاد يسلم معه بستره من الإصانة ، فهو كالشعر من لونه موضع الحاجة^(٤) .

وقيل عن شيخ به وجهه غير محرمات ثوب عن وجهها بحشيشة وسببها بحث لا يصب بستره ، وبحكمه بستره عدم سدل ثوب وجهها وجهه بستره وذلك بحكمه مشكك . لا يندفع دليل عليه

ثم إن في عدم اعتبار محرمات فكون بمراد بغيره الوجه محرمات تعطته بستره خاصة ، لا لا ينفذ من الأحبار يريدونه ، أو تعطيه بغير سدل وكيف كان فإطلاق تحريم بستره الوجه مع التحريم بحوار بسبب ثوب عليه وإن أصاب بستره غير جيد ، ولا أمر في ذلك هل بعد

(١) عقه ٢ ٢١٩ ١٠٠٧ . وسائل ٩ ١٣٠ . بروت لإخراجه ٤٨ ج ٦

(٢) عقه ٢ ٢١٩ ١٠٠٨ . وسائل ٩ ١٣٠ . بروت لإخراجه ٤٨ ج ٨

(٣) عقه ٢ ٢٢٧ ١٧٤ . وسائل ٩ ١٣٠ . بروت لإخراجه ٤٨ ج ٦

(٤) المنتهى ٢ ٧٩١

(٥) الموطأ ١ ٣٢٠

وتظليل المحرم عنه سائر .

وضوح المأخذ

قوله : (وتظليل المُحَرَّم عليه سائراً) .

هذا هو المشهور من لأصحاب ، من قال في مُتَذَكَّرِهِ : **مَحْرَمٌ عَلَى**
الْمَحْرَمِ الْأَسْطِطَانِ حَتَّى سَبَرٌ ، ولا يجوز له أن يركب في محرمين ٥٥ في
 معناه ، كإلهودج وانكس وعمارته وساء ذلك عند عثمان جمع ٥٦ ونحوه
 قال في المنتهى ٥٧ **وَيُحْلِلُ عَنْ بَنِي عَمِيهِ لَهُ حَقٌّ أَنْ يَطْلُبَ مَسْحَبًا**
 و معتمد لأور

سواء رواه من نحوه في الصحيح ، عن عبد الله بن ابي عمير قال ، قلت
 لأبي الحسن لأور عليه السلام **صَلَّى وَنَاحِرَةً** قال : « لا ، قلت **يَطْلُبُ**
وَكُفْرًا قال : « لا ، قلت **فِي مَرَضَةٍ** قال : **صَلَّى وَكُفْرًا** ثم قال : « ما
 علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله من أحق بصحفي بسبب حتى
 تعيب الشمس إلا عانت ذمونه معها » (٥٨) .

وما رواه الشيخ في الصحيح ، عن يحيى ، قال : سألت أبا عبد الله
 عليه السلام عن محرم يركب في بطنه ، قال : « ما يعصي ذلك إلا أن
 يكون مريضاً » (٥٩) .

وفي الصحيح عن سماعة بن عبد الحارث ، قال : سألت أبا عبد الله
 عليه السلام ، هل يسبر محرم من الشمس ؟ قال : « لا ، إلا أن يكون
 شيخاً كبيراً ، أو قال : ذا علة » (٦٠) .

(١) التذكرة ١ ٣٣٧

(٢) المنتهى ٢ ٧٩١

(٣) حكاية عنه في مختلف ٢٨

(٤) الفقيه ٢ ٢٢٥ ١٠٥٩ ، الوسائل ٩ ١٤٦ أبواب أبواب ٦٤ ج ٣

(٥) التهذيب ٣ ٣٠٩ ١٠٥٨ ، المستدرج ٢ ١٨٥ ٦٩ الوسائل ٩ ١٤٦ أبواب أبواب

الإحرام ج ٦ ج ٥

(٦) التهذيب ١ ٣١٠ ١٠٦٢ ، المستدرج ٢ ١٩٦ ٦٧٢ ، الوسائل ٩ ١٤٦ أبواب أبواب

الإحرام ج ٦ ج ٩ ، وفي نسخة ٨ ٣١

وعني البيت وبالجدار (١).

ويحور بمحرم يُسبى تحت ضلّال كما نص عليه شيخ (٢) وغيره (٣)
وقال شارح إنب محرم يعني انطيل - حانه تركوب ، فهو مشى تحت
القل كما هو مشى تحت الحمل ، محمل حر .

ويذكر عنى يحور صريحاً ما رواه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن
إسماعيل بن بريق ، قال كتب إلى أبي بصير عنه سلام من يحور بمحرم
أن يعني تحت حمل محمل ؟ فكتب : نعم ،

وقال العلامة في المنتهى إنه يحور بمحرم - مشى تحت انطيل ،
وإن سقط ثوب يفضه في سائر أو لا ، لكن لا يجمعه فوق سه سائر
خاصة ضروره وعنه ضرورة عند جمع هل عنه .

ومقتضى ذلك تحريم الانطيل في حال مشى ثوب د جعده فوق
رأسه ، وربما كان مسنده صحيحه إسماعيل بن عبد الحاق مصنفه بتحريم
الاستد من شمس ، لا ر مصدر منه لام حال تركوب و يمسسه
محل تردد ، وإن كان لا يستد في الجمع من انطيل عنى حانه تركوب كما
ذكره شارح لا يحور من قرب

وإن محرم الانطيل عنى مرحل ، ما أجراه فيحور لها ذلك
جماعاً ، للأخبار الكثيرة أنه عنه ، كصحيحه محمد بن مسلم ، عن
أحمد بن عبيد ، إسلام ، فإن سأله عن محرم يركب القه ؟ قال : لا .

(١) الهدى ٥ : ٣٠٩ ، مسائل ٩ : ١٤٩ ، باب ترك الاحرام ٦٦ ح

(٢) المبسوط ١ : ٣٢١ ، والنهاية ٢٢١

(٣) كالشهد الأول في نسخة ١١٧ ، شاهد سري في رواية به ٢ : ٢٤٤

(٤) المسالك ١ : ١١١

(٥) لم نعثر عليه في كتب شيخ وهي موجودة في كتابي ٤ : ٣٥١ ، وسائل ٩ : ١٥٢

أبواب ترك الاحرام ٦٧ ح

(٦) المنتهى ٢ : ٧٩٢

المحرمات (١)

وصحيفة معدة من عذراء ، فإن سأت اب عبد الله عليه السلام عن
المحرم ، كتب بحث . منه ؟ قال : لا طهارة فيه ، يدم أو يقطع
الشعر (٢)

وصحيفة حبي ، فإن سأت اب عبد الله عليه السلام عن المحرم
يستاك ؟ قال : نعم ، ولا يذمي (٣)

ولقد ذكره شيخ في خلاف ، وجميع من لأصحاب ، وهو
محمد ، جمع بين ما تضمنه في ذلك ، وما تضمنه في فعل ،
كصحيفة حرير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإن لا بأس بالمحرم
المحرمة ما لم يحد ، يقطع له ، وصحيفة حسن من على عبيته سلام
وهو محرم ،

وصحيفة معدة من عذراء ، فإن سأت اب عبد الله عليه السلام
محرم سأت ؟ قال : نعم ، فإن يذمي سأت ؟ قال : نعم ، هو
السنة (٤)

وأي معدية في تصحيح نص ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، فإن
سأت عن محرم يحد ، يقطع له ، فإن لا بأس (٥)

(١) ج ١ ، ص ٣٦١ ، مسند ٩ ، ج ٤ ، ص ٢٠٠ ، (المحرمة) ج ٢

(٢) صفة ٢ ، ج ٢ ، ص ٢٢٩ ، ١٠٨٦ ، ص ١٠٠ ، ج ٢ ، ص ٣٢ ، ص ١٠٩

أبواب ترك الإحرام ج ١

(٣) نهج ٥ ، ج ١ ، ص ١١٦ ، مسند ٩ ، ج ٤ ، ص ١٠٠ ، ج ٢ ، ص ١٣

(٤) الخلاف ١ ، ج ٤

(٥) صفة ٢ ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ١٠٣٤ ، ص ٢٠٦ ، ١٤٦ ، لا يحد

١٨٣/٦١٠ ، الوسائل ٩ : ١٤٤ أبواب ترك الإحرام ج ٢ ، ص ٧٠

(٦) الكافي ٤ ، ج ٣ ، ص ٣٦٦ ، صفة ٢ ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ ، ١٠٣٢ ، ص ٤٨ ، ص ١٠٩

١٥٨ أبواب ترك الإحرام ج ١ ، ص ٧١

(٧) الكافي ٤ ، ج ٣ ، ص ٣٥٩ ، ص ١٠٩ ، ج ٢ ، ص ١٠٠ ، (المحرمة) ج ٢

وقطع شجر واحشش ، إلا أن يست في منكه ، ويجوز قطع شجر
بقواكه والإدحر ، والحل ، وغودي المحله على رونه

وبحسب لمده ^١ ويدل على محكمين ما رواه بن مويه في الصحيح ،
عن معاوية بن عمر ، أنه سأل أب عبد الله عليه السلام عن المحرم تطوى
ظفاره ، يكسر عصبها فبوده ، أو لا ينقص منها شيئاً ، استطاع ، فإن
كسب فبوده فبعضها ، يصعب مكان كل حتر قصه من صدم ^٢

قوله (وقطع شجر واحشش ، إلا أن يست في منكه ، ويجوز
قطع شجر بقواكه ، والإدحر ، والحل ، وغودي المحله على رونه)

المراد بشجر واحشش : شجر في حرم ، وهذا حكم - أعني
بحرم قطعها على حرم - محله عليه في الحرم ، فإن في منبه
بحرم على حرم قطع شجر حرم ، وهذا قول علماء لأصل ^٣ ، وفي
تذكره جميع علماء لأصل على حرم قطع شجر الحريم غير الإدحر وما
به لأصل من القول ، ولا يجوز

ولأصل في هذه المسألة لأحد مستنبطه كتصحيحه حرر ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، أن كل شيء يست في الحرم فهو حرم على الناس
أجمعين ، إلا ما أثبتت أنت أو غرضته ^(٥) .

صحيحه معاوية بن عمر ، فإن ما ثبت ب عبد الله عليه السلام عن
سجده صلب في الحرم وفروعها في الحرم فصار حرم فروعها مكان صلبها
فإن ثبت فإن صلبها في الحرم وفروعها في الحرم ^٤ ، فإن حرم أصلها

(١) التذكرة ١ - ٣٣٩

(٢) المقب ٢ - ٢٣٨ ٢٠٧ - ٢٠٤ - ٢٥٣ - ما ثبت به ب (٢) ح ٢ - ٤

(٣) المتنب ٢ - ٧٩٧

(٤) التذكرة ١ - ٣٤

(٥) كافي ، ٢ - ٢٣ ، عده ٢ - ١١٨ ١١٠ - ٣١ - ٣٧ - الوسائل ٩

١٧٣ أبواب تروك الإحرام ب ٨٦ ح ٤ .

لمكان فرعها (١).

ومؤثته ررة ، وان سمعت ن جعفر عنه السلام يقول : حرم الله
حرمة بيته في بيته من حلق حلاه ، ويعصده شجرة لا إلا حجر^٢ ، وحيث
مقتصور : الوصل من بيت ، وحلاه باب حرة ، فيه في الأساس^٣

وقد سئل المصنف وغيره^٤ من بيت بعد بيت ،

الأول ما بين في بيت لأسان ، فسمعت عنه برويه حماد بن
عثمان ، عن أبي عبد الله عنه السلام في شجرة بيته من رجل من بيته
في حرم بيت ، وبيت في البيت ، شجرة فيه فليس له ن بيته ، ابن
كانت بين في بيته وهو في بيته ، بيت برويه علي حور قطع شجرة
من البيت ، ولا قبل بالفضل له وبيت غيره ، ولا بين شجرة وحشيش
ويستقنه في مثل هذه سمعت من حور ، مع ن في طريق هذه ، وبيت
محمد بن يحيى الحسيني وهو محقق ، وكيف كان فلا ريب في حوار قطع
ما بين لأسان ، بقوله عنه السلام في صحيحه حور : « لا بأس به بيت »
عمرته .

الثاني شجرة عهده ، وقد قطع لأصحاب نحو فده سور ، سمع الله
تعالى و لا يموت ، وصار جسيما به موضع ، وقيل لأصحاب ن وبيت
عليه ما رواه ن برويه في الحسن ، عن محمد بن حماد ، سمع سأل أب

(١) الدعي ٤ ، ٢٣ ، ٤ ، عنه ٢ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، بهد ٤ ، ٣٦٩ ، ٣٢١ ، عنه ٤

١٧٧ أبواب تروك الإحرام ج ٩٠ ح ١

(٢) بهد ٢ ، ٣٨ ، ١٣٣٢ ، بيت ٩ ، ١٤ ، ن رواه لأصحاب ن ١٦ ح ٤

(٣) القاموس المحيط ٤ ، ٣٢٧

(٤) كالملة في المتن ١٢ ، ٧٩٧

(٥) بهد ٢ ، ٣٦ ، ١٣٢٦ ، بيت ٩ ، ١٤ ، بيت ١٤ ، (إحرام ج ٩٠ ح ٣

(٦) في البيت ١٤

(٧) المتن ٢ ، ٧٩٧

عند الله عليه سلام عن رجل وضع من لأركه يدي بمكة قال « عليه ثمة
بصدق » ولا يخرج من شجر مكة شيء ولا يحمل شجر لمواكه »
وإطلاق الأدل في سريخ ساء . شيع و شيع . وركل شجر مما أسد
لأرسل . حر فله وفضعه بعير شكك . صححه حر . مستند

أما شجر الأجر . وقد قل علامة في تذكره و سبهي الإجماع
على حر ففضعه . و قد قل علامة عليه سلام في مؤلفه . راره مستند
« إلا لأجر »

سريخ عود سحره . و قد قل من يحمل عليهم محبة يستقي
بها . و سحره شيع باسم على من قل عليه حذر في مكة أعصمه ^(١)
و قد قل على هذا لأسماء ما . سريخ . عن ر . و . عن أبي جعفر
عليه سلام . قال « حمل عود لله صلى الله عليه و آله في قطع عود
سحره . و قد قل على سبي في من سحر حريم و « لأجر » ^(٢) و في
الطريق ضعف ^(٣)

ولا بأس بقطع سريخ من شجر حشيش . لأصل . و لأنه ميت فلم
يس له حرمة . و لأن حشيش حريم حرم من أسباب . لا منطق
الأسباب .

و حرم شجر من حرمة . لأنه ليس بحشيش . و
بأنه يدعى حشيش و حرمة عليه قطع . لأصل . و صححه حرير من
عند الله . عن أبي عبد الله عليه سلام . قال « تحبني عن معير في الحرم

(١) ثمة ٢ . ٧٢١/١٦٦ ، الوسائل ٩ . ٣٠١ أبواب بقية كمالات الإحرام ب ١٨ ج ٢

(٢) بدو ١ . ٣٢ . سبهي ٢ . ٧٠٨

(٣) صحاح ١٨١

(٤) التهذيب ٥ . ١٣٣١/٢٨١ ، الوسائل ٩ . ١٦٢ ج ١ . (أجر) ب ٨٧ ج ٥

(٥) بالإرسال وغيره

والمكروهات عشرة :

الإحرام في شرب مصسوعة مسودة بمصغر وشبهه ، وتأكد في السواد ،

قوله (ومكروهات عشرة) لإحرام في شرب مصسوعة بالسواد والمصغر وشبهه ، وتأكد في سواد

أن كراهه لأحرام في شرب المصسوعة بالسواد فاستدل عليه في المنهي بأنه ليس به فلا يفتن به ، وما روه شيخنا عن الحسين بن محبوب ، قال لأبي عبد الله عليه السلام يحرم الشرب في الثوب الأسود^(١) قال (لا يحرم في ثوب أسود^(٢) وفي سطور صعب^(٣) وقال شيخنا في جوابه (لأحرام في ثوب أسود غير جائز^(٤)) ولعله يريد به الكراهة

وأما كراهه بمصغر وشبهه فدكره حبيب وجمع من الأصحاب وقال في المنهي (لا بأس بمصغر من ثوب ، وكراهه إذا كان مسفوف^(٥) وعنده عثمان بن^(٦) وهو يؤيد دعوى الإجماع عليه ، ثم سئل عن كراهه ثوب روه الشيخ ، عن الحسن بن سعيد ، قال (من شرب منه عليه سلام حي وأما حصره عن ثوب يكون مصسوعا بالمصغر ثم يغسل ، فإنه وإن محرم^(٧) قال (نعم ، ليس المصغر من الثوب ولكن كراهه من غسله بشهر^(٨) من الناس)^(٩)

(١) المنتهى ٢ : ٦٨٢

(٢) التهذيب ٥ : ٢١٤ ، مسند ٩ : ٣٦ ، مسند أحمد ٢٦ : ٢٦٠

(٣) روحه الصنف هو : روه ، أبي عبد الله عليه السلام ، مسند ٣٤ : ٤٠ ، من حقه رجاله الجرح من عني - وهو من فضل - صحي

(٤) النهاية : ٢١٧

(٥) المنتهى ٢ : ٨٢

(٦) التهذيب ٥ : ٢٣٤ ، مسند ٢ : ١٦٠ ، مسند ٩ : ٢٠ ، أبواب روه

الإحرام ٤٠ : ٦٠

والنوم عليها ، وفي الثياب الوسجة وإن كانت طاهرة .

وعن عامر بن حذيفة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن مشعبات ثياب تلبسها المرأة محرمة فقال : « لا بأس إلا بمقدم المشهور »^(١) وفي الرواسي ضعف من حيث السند^(٢)

ولأصح عدم كراهه بمعصمر مصفأ لصحيحة عبي بن جعفر أنه سأل أخاه موسى عليه سلام : « أسى محرم ثوب المشع بالمعصمر ؟ فقال : « إذا لم يكن فيه طيب فلا بأس به »^(٣) .

ولا بأس بالإحرام في الثوب لأخصر . لما رواه الشيخ عن موسى بن سويه ، عن حماد بن أبي علاء عن صف ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام وعنه رداه أخضر وهو محرم^(٤) .

قوله : (والنوم عليها) .

أي على الثياب مصبوعة بالسود والمعصمر وشبهه ، واستدل عليه في المنتهى^(٥) بما رواه الشيخ ، عن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : « نكرو للمحرم أن يتم على الفراش الأصفر » لمرفقه أصفر^(٦) وكرهه لأصفر يفتني كراهه للأسود نظيرين أولى ، لكن في الطريق ضعف

قوله : (وفي الثياب الوسجة وإن كانت طاهرة)

يدل على ذلك صحيحة العللاء بن دريس ، قال : سئل أحدهما

(١) الكافي ٤ : ٣٤٦ ، القمي ٢ : ٢٢٠ ، الوسائل ٩ : ١١٩ أبواب برودة لإحرام ب ٤٠ ح ١

(٢) ووجهه إهمال الراوي فيها

(٣) التهذيب ٥ : ٦٧ ، ٦٧ ، الاستبصار ٢ : ١٦٥ ، ٢٤٠ ، قرب الإسناد ١١٤ ، الوسائل ٩ : ١٢٠ أبواب برودة لإحرام ب ٤٠ ح ٤

(٤) القمي ٢ : ٢١٥ ، ٩٧٨ ، ٩٠٠ عشر عليها في كتب الشيخ وهي موجودة في نكافي ٤ : ٢٣٩ ، ٥ ، الوسائل ٩ : ٢٧ أبواب الإحرام ب ٢٨ ح ١

(٥) المنتهى ٢ : ٦٨٣

(٦) التهذيب ٥ : ٢٢١ / ٦٨ ، الوسائل ٩ : ١٠٤ أبواب ثبوت لإحرام ب ٢٨ ح ٢

وليس الثياب المغلّمة ،

عنه السلام عن الثوب الوسخ أحرم فيه محرم^١ فقال : لا ، ولا أفوس فيه حرام ، ولكن يظهره أحب إليّ ، ويظهره غسله^٢

ولو عرّض له يوسج في ثيابه لأحرم لم يغسل ما دبت عليه ، رواه شيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن جدهما عنه سلام ، قال : لا يغسل الرجل ثوبه حتى يحرم منه حتى يغسل ، ولا يرضيه حذاه أو شيء فيغسله^٣

قوله : (وليس الثياب المغلّمة) .

ثوب المغلّم مسجل على غمه ، وهو ثوب نحلت بونه ليعرف به ، يقال : غلّم ثوباً بمصدر فهو مغلّم بـ غم ، و ثوب مغلّم يسكون العين وفتح اللام وقد قطع مصنف وجميع من الأصحاب بكونه لإحرام فيه ، واستدلوا بصحيفة معاوية بن عمار قال : قال بوعد لله عنه السلام : لا تأس أن يحرم الرجل في ثوب لمغّم ، وبركه أحب إليّ ، قد قرأ على غيره^(١) .

وفي بدلالة نظر ، مع ما سنّ بونه ، وفي الصحيح ، عن يحيى ، قال : سأنته - يعني ما عند الله عنه السلام - عن رجل يحرم في ثوب به غم ، فقال : لا تأس به^٢ وفي الصحيح عن أبي الثوري أنه سأل أن عبد الله عنه سلام عن الثوب لمغّم ، هل يحرم فيه الرجل ؟ قال : نعم ، إنما يكره الملمح^(٣)

(١) التهذيب ٣ ٦٨ ٢٢٢ ، الوسائل ٩ ١٨ ثوب برون لإحرام ب ٣٨ ج ٣

(٢) التهذيب ٥ ٧١ ٢٣٤ ، الوسائل ٩ ١١٧ ثوب برون لإحرام ب ٣٨ ج

(٣) المعية ٢ ٢٦ ٩٨٦ ، التهذيب ٥ ١٢٥ ٢٣٥ ، وسائل ٩ ١١٨ ثوب برون لإحرام

ب ٣٩ ج ٣

(٤) المعية ٢ ٢١٦ ٩٨٥ ، الوسائل ٩ ١٩ ثوب برون لإحرام ب ٣٩ ج ٤

(٥) الكافي ٤ ٣٤٢ ١٦ ، المعية ٢ ٢١٦ ٩٨٧ ، الوسائل ٩ ١١٨ ثوب برون لإحرام

ب ٣٩ ج ١

واستعمال الحناء للريرة ، وكذا للمرأة ولو قفل الإحرام . د قارنه ،

قوله (واستعمال الحناء للريرة ، وكذا للمرأة ولو قفل الإحرام) د قارنه (

خلف لأصحاب في اسعد حناء للريرة في حال لإحرام ، فذهب الأكثر إلى كراهته ، وأبيحوا له في لمخلف الحرمة^١ ، واختاره شارح^٢ - قدس سره - وهو أحد ، لأن مقتضى قوة عليه السلام في صححه حرير « لا يطر في امرأة وبه محرم ، لأنه من الرمة ، ولا نكتحل المرأة بالسود ، بالسود رمة »^٣ بحريم كما يتحقق به ريرة

ولا يفي ذلك ما روه عند الله من شأن في تصحيح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأته عن الحناء فقال : إن المحرم بمسه ويدوي به بغيره ، وما هو بظن ، وما به بأس^٤ ، لأن لريرة لا تتحقق بمسه على هذا الوجه .

فإن شارح قدس سره - وبما اتحد بمسه فلا يحريم ولا كراهة والماري انقصه^٥ ويمكن بمافيه فيه بأن قصد بمسه لا بحريجه عن كونه ريرة كما تقدم في الاكحال ، ولا ريب أن احسنه مفضل حوط

وأما كراهه استعمال حناء قبل لإحرام ، فريه في رواية أبي انصاح بكافي ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأته عن امرأة خافت الشفاق ، فإذا أرادت أن تحرم ، هل يحصب يدها بالحناء قبل ذلك ؟ قال

(١) المختلف ٢٦٩

(٢) المسالك ١ ، ١١ ، م. بروصه ٢ ٢٤٤

(٣) الكافي ٤ ٣٥٦ ، وفي نسخة ٢ ٢٢١ ١٣١ ، وعلى الشرائع ١ ٤٥٨ صدر

الحديث ، الوسائل ٩ ١١٤ أبواب تروك الإحرام ب ٣٤ ح ٢

(٤) بكافي ٤ ٣٥٦ ١٨ ، وفي نسخة ٣ ٢٢٤ ١١٥٢ ، التهذيب ٥ ٣١٠ ١٠١٩ ، الوسائل

٩ ١٠ أبواب تروك الإحرام ب ٢٣ ح ١

(٥) المسالك ١ ١١١

والنقاب للمرأة على تردد ،

ما يعنني أن يفعل : وهذه الرواية مع ضعف سندها لا تدل على أي شيء من الكراهة .

وقد أشرح قديمي سره : أنه لا فرق بين الموضع بعد منه الإحرام وبين السابق عليه إذ كان بقى بعده^(١) وحرم في الروضة بحريم الحاء قبل الإحرام بد بقي أثره^(٢) ، ورواية قصيرة عن إمامه دلت ، ويستند منها ب محل الكراهة سنده عند رده لإحرام ، وعلى هذا فلا يكون استعماده قبل ذلك محرماً ولا مكروهاً .

قوله : (والنقاب للمرأة على تردد) .

القول بحرم النقاب للمرأة مذهب لأصحاب لا يعم فيه مخالفاً ويدل عليه ما رواه الشيخ في الحسن ، عن الحسن ، عن أبي عبد الله عنه السلام ، قال : « من أوجع عنقه بسلام بامرأة مسلمة وهي محرمة فكان أحرمي وصغري وحيث ورحي ثوبك من فوقك فكذلك إن تنقبت لم تعتبر لوث^(٣) » .

وفي الحسن عن عبد الله بن محبوب ، عن حمزة ، عن أبيه عليهما السلام ، قال : « للمحرمة لا تنقبت ، لأن إحرام المرأة في وجهها ، وإحرام الرجل في رأسه^(٤) » .

وربما كان الوجه في تردد تعصيف في ذلك الالتفات إلى ظاهر ما

(١) بقية ٢ ٢٢٣ ١٠٤٢ ، التهذيب ٣٠٠ ١٠٢ ، مسالك ٩ ١٠ ، ب ١٠٠

الإحرام ب ٢٣ ح ٢

(٢) المسالك ١٠١ ١١١

(٣) الروضة البهية ٢ ٢٤٣ .

(٤) التهذيب ٥ ٧٤ ٢٤٥ ، الوسائل ٩ ١٢٩ ، أبواب ترك الإحرام ب ٤٨ ح ٣

(٥) لم يشر إليها في كتاب الشيخ وهي موحدة في كتابي ٤ ٢٤٥ ، ١٠ ، بقية ٢

١٠٠٩/٢١٩ ، الوسائل ٩ ١٢٩ ، أبواب ترك الإحرام ب ٤٨ ح ١

ودخول الحمام . وتذليك الجسد فيه ، وتليته من ياديه .

مستفاد من هذين روايتين . ولما قول الصادق عليه السلام في صحبته ان بعض من حاسم : ثمرة المحرمه منى ما شاءت من الثياب غير الحرير والعقارير ، وكره النساء : قول اعدوا عن سثائه فقط غير إلى الحكم بكرهه يقتضى عدم تحريمه ، لكن اكرهه مستعمل في كلامهم كثير بمعنى تحريم ، فلا يمكن تعويله فقط في الخروج عن ظاهر الهي

قوله : (ودخول الحمام) .

من على ذلك ما رواه الشيخ ، عن عتبة بن حسان ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سبى عن المحرم بدخل الحمام ، قال : لا بدحس^{١٢} . وبما حملت الهي ما على كرهه جمع بين هذه رواية وبين ما رواه الشيخ في صحيحه . عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : لا بأس بدخل المحرم حمام ، ولكن لا تسلك^{١٣} . ونقل علامه في ذكره ، جامع عماد على سقاء التحريم^{١٤}

قوله : (وتذليك الجسد فيه) .

وكذا في غيره ، وذلك عنه مصنف في ما رواه الشيخ في صحيحه ، عن يعقوب بن شعيب . قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم بعسل فقل : نعم . ببعض الماء على رأسه ولا يسكه^{١٥}

قوله : (وتلية من ياديه)

(١) الكافي ٤ : ٣٤٤ . تهذيب ١ : ٧٣ ٢٤٣ . لا معار ٣ : ٣٠٩ ١٠٩٩ . الوسائل

٩ : ٤٣ . أبواب الإحرام ٣٣ ح ٩

(٢) التهذيب ٥ : ٣٨٦ ٣٤٩ . لا معار ٢ : ١٨٤ ٦١٢ . الوسائل ٩ : ١٦١ أبواب الإحرام ١٦ ح ٢

(٣) تهذيب ٣ : ١١٨١ ٣٨٦ ١٣٥١ . لا معار ٢ : ١٨٤ ٦١١ . الوسائل ٩ : ١٦١ أبواب الإحرام ١٦ ح ١

(٤) تذكرة ١ : ٣٤٠

(٥) تهذيب ٥ : ١٠٧٩/٣١٣ . الوسائل ٩ : ١٦٠ أبواب الإحرام ١٦ ح ١

عنه ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ، هل يدخل الرجل مكة بغير حرم ؟ قال : لا ، إلا أن يكون مريضاً أو به نص^(١)

وفي الصحيح عن عاصم بن حميد قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يدخل أحد الحرم إلا محرماً ؟ قال : لا ، إلا مريض أو مطون^(٢)

«مقتضى البراءة يسقط الإحرام عن المريض ، وبه قطع الشيخ في حصة من كتبه^(٣) ، «صنف في النافع^(٤)»

وقال شيخ في تهذيبه : لا فصل لمريض لإحرام واستدراكه عليه السلام . وفي الصحيح ، عن قاعة بن موسى ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل به نص ووجه يمد يد رجل مكة حلالاً ؟ فقال : لا بد منه ، لا محرماً ، وفرد : «محرماً عنه» ، وهو حسن ، ويظهر أن لإحرام عنه ، بما شب مع المريض حرام بلقيش ، وهو محمود على الاستحباب أيضاً

وبما يجب لأحد من دخول مكة في كل الدخول ، فإنها من خارج الحرم ، فله خرج أحد من مكة وأبى نص ، فبني خرج تحريم ثم عاد ، فإنها عاد بغير حرام

ويجب على من دخل في سوي بوجهاه حج أو العمرة ، لأن لإحرام عهده لا يستقل بنفسه ، بل هو من يكون بحج وعمرة ، ويجب إكمال تسب

(١) تهذيب ١٦٠ ٦٠ ١٠٢ ٩ ٦٢ ١٠٢ (إمام) ج ١ ص ٤

(٢) تهذيب ٥ : ١٦٥ / ٥٥٠ ، الوسائل ٩ ٦٧ أبواب الإحرام ج ١ ص ١٢

(٣) التهذيب ٢٤٧ تهذيب ٢ ٦٥ ، مسطور ١ ٣٥٥ ١٠ ولا يجوز لأحد أن يدخل

مكة لا محرماً ، ولا في حرم ، ولا في حرم ، ولا في حرم ، ولا في حرم

(٤) المختصر النافع ٨٥

٢ تهذيب ١٦ ٢٠٢ لايف ٣ ٢٤٥ ٨٥٧ ، الوسائل ٩ ٦٧ أبواب الإحرام

إلا أن يكون دخوله بعد حرمانه قبل مضي شهر ،

الذي ليس به ليتحل من الإحرام ولا يحق أن لا يحرم به بوصف بالوجوب مع وجوب دخوله ، وإلا كان شهره عبثاً وحب كوضوءه ، فإنه ومضى أهل الداهل بالإحرام ثم ذهب بحب قصوده

ومشى الشيخ وجماعه من ذلك بعد ، فحرموا شهره دخوله مكة بعد إحرامه وسدل عليه في المسعى أن يبيت به إذا فيه شياطين يستخرج خدمته ، فإذا لم يحب عليه حجه لاسلام بعد دعوى قصده وحب الإحرام لذلك أولى^(١) . ولا بأس به

قوله (إلا أن يكون دخوله بعد إحرامه قبل مضي شهر)

المعنى أن سرده مضي شهره من وقت حلاله من الإحرام لم تقدم كما حذر الشيخ ، وجماعه ، وسبكل علامه في الموعد حسب الشهر من حين الإحرام وإحلاله .

وقال المصنف في سابقه : ولا حرج بعد حرمانه ثم عاد في شهر خروجه أجزاء ، وإن عاد في غيره أحرم ثانياً .

ومعنى ذلك عدم اعتبار مضي شهر من حين الإحرام وإحلاله ، بل لاكتفاءه في سقوط الإحرام بعوده في شهر حرمانه ، وفيه بعد حرمانه من عدم

وقريب من ذلك عبارة الشيخ في السهله . فإنه قال في المصنف : فإن حرج من مكة بعد حرمانه ثم عاد . فإن كان عادته في الشهر الذي حرج فيه ثم يصبره لا يدخل مكة بعد إحرامه . ولا دخل في غير الشهر الذي حرج فيه

(١) المنتهى ٢ - ٦٨٩

(٢) المطالب ١ - ٢

(٣) الموعد ١ - ٨٦

(٤) المختصر الواقع - ٨٥

أو يكرر كحطاب، حشاش وقيل من دخلها فصل حر أو يدخل
مَحَلًّا، كما دخل بني عمه السلام عام شمع وعينه يُعَقَّر

قال شيخ في التهذيب فإنما خير الذي روى سعد بن عبد الله، عن
أحمد بن محمد، عن بن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن بن عبد الله
عنه سلام في الرجل يخرج إلى حدة في الحجة فإنما يدخل مكة بغير
إحرام، فمحمول على من خرج من مكة وعاد في شهر الحدي خرج منه
وهو حديد، لأن المصنف يحكمه على جميل، كما مر في رؤس دلالة
على أن الخروج وقع بعد إحرامه، وحاشاه له أن يشك، والله تعالى
أعلم بحقائق أحكامه.

قوله (و يكرر، كحطاب وحشاش)

لمس في رد المحتار، في صحيح، عن قاعة بن موسى،
عن بن عبد الله عنه سلام به قال، أن الحطاب، والمحطاب، أي
صلى الله عليه، به فساد فذل أهم أن يدخل حلالاً، "و يدخل في
محطبه رفق بحشيش وخطبه وشعب وعمر ديث، ومنصبي عده لمصنف
وعبره " مستاء كـ من يكرر دخونه وإن لم يدخل في قسمه لمحطبه، وهو
غير بعيد، وبكأن لا يفسد في حوله على ما انقص أني

قوله (وقيل من دخلها فصل حر أو يدخل محلاً، كما دخل
بني صلي لله عنه وأنه عام شمع وعينه يُعَقَّر)

هذا القول مشهور من لأصحاب، وسأب عليه في المنتهى ما سي
صلى الله عليه وأنه دخل عام شمع وعينه عماله سوداء " وهو استدلال

(١) التهذيب ٥: ١٦٦

(٢) التهذيب ٥: ١٦٦، لا يكرر، ٧: ٢٤٥، ج ٩، ص ٦١، باب الإحرام

ص ٥١

(٣) إرشاد الأذهان (مجمع الفائدة والبرهان) ٦: ١٦٦.

(٤) المنتهى ١: ٦٨٨

هو ترك الإحرام صاته لا غير . جمع إلى شئ وشأن لإحرام
ولو منعها مانع حرمت من موضعها . ولو أحلت مكة حرج إلى ذو
الحل . ولو منعها مانع أحرمت من مكة .

عنه لسلام . يحرم المرد وهي صفة . قال . نعم . يغسل ويبي
ومقتضى هذه أنه لا بد أن يحصل في ذلك كالصاهر . غير أنها لا
تصلي به لإحرام . وذكر حديث . قدس سره . في مسائل الحج بها تنزل
عسل لإحرام بقا . وهذا غير حيد . ويراد أنه في لأحد بكثرة
وذلك من حيث هو حرمه حرمه حيد . فإن بعد حرم
من خارجه .

قوله (١) ترك الإحرام صاته لا يجوز . جمع إلى حقيقة
وشأن لإحرام . ولو منعها مانع حرمت من موضعها . ولو أحلت مكة
حرج إلى ذي الحل . ولو منعها مانع حرمت من مكة .
ما وجوب الرجوع إلى الحقيقة . شاء لإحرام مع بقائه فلا
يشكل فيه . سوفت بوجوب عنه . ما لا يشك بإحرامها من موضعها إلا
بعد عنها لعدم إلى حقيقة . إلى حل فيصير . وإلى حرج .
والجواب . ما لا بد من مقتضى سوابق في أهلها . وبسبب . وخصوص
صحيحة معدة من علم . فإن سألنا عن ذلك علمه سلام . عن صرة
كتاب مع قوم قدسنا فأنسب إليهم إيمانهم قدسنا . ما يدري عن حرام
لا وبه حائض . فتركها حتى حلت بحرم . قدسنا . كان عليها مهنة
فخرج إلى وقت فحرم منه . فإن لم يكن عليها وقت فخرج إلى ما قدس
عليه علمه فخرج من الحرم فمرد لا يوجب .
ومقتضى الأول أنه لا بد من بعد عنها مع تعدد الرجوع إلى حقيقة الرجوع

(١) الجديد . ٣٨٩ ١٣ . سابق . ٩٠ . لا حرام . ٤٨ . ج .

(٢) مكاني . ٤٣٢ ١ . الجديد . ٣٧٣٨٩ . سابق . ١٦٣٨٩ . سابق .

وذكر علامة في السهري ^١ م رد الشيخ بعده الحبر ، نده الاستحسان
ولأصح بتحريم لعبر الإمام من الخروج من الصلاة وبعد ، أم لإمام
فيستحب له التقدم وإيقاع الفرضين بمضى .

لأن على استحباب ^٢ فيه حمداً بين ما تضمن الأمر بالخروج بعد صلاة
كصحيحه معذوبة من عمره لو دة في كتفه حرم الحج حيث قال فيها : « ثم
بعد حتى ترون الشمس فصل حكيمة ثم قل في ذي صلاتك كما قال حين
حرمت من شجرة فاحرم بالحج ^٣ » وما تضمن الأمر بالخروج فيها
كصحيحه معذوبة من عمره أيضاً قال : « وإن نوى عبادة الله عليه سلام ^٤ »
استحب في مضي فصل . وذكر بعده قال : « ثم يصلي بها الظهر والعصر والمغرب
والعشاء ، لا حرة ولا بحر ، والأداء يصلي بها الظهر لا تسعة لا دلت ^٥ »

« ثم على ^٦ الإمام يستحب له بقاء ثم فصل بمضى عضاف إلى هذه
سرويه ما روه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما
عليهما السلام ، قال : « لا يصلي بالإمام ^٧ يصلي الظهر يوم سرويه إلا
سعى ، ويستحب بها في طيوع ^٨ » وفي الصحيح عن حميد بن ذريح ،
عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « يصلي بالإمام ^٩ يصلي الظهرين يوم
سرويه بمضى ، ويستحب بها ، يصحح حتى يقطع شمس ثم يخرج ،

والظاهر أن المراد بالإمام هنا أمير الحج .

(١) المنهى ٢/ ٧١٥

(٢) كتابي ٤ : ٥٥٤ مهذب ١ : ١٠٠ باب ١٠ : ٢ من باب حرم الحج
والموافقات ١ : ١٠٠

(٣) كتابي ٤ : ٤٦ مهذب ١ : ١٦٠ باب ١٠ : ٢ من باب حرم الحج
والموافقات ١ : ١٠٠

(٤) التهذيب ٥ : ٥٩١/ ١٧٦ ، الاختصار ٢ : ٨٩١/ ٢٥٣ ، الوسائل ٥٠ : أبواب إحرام
الحج ٤ : ٢

(٥) مهذب ١ : ٧٧ ١٩٢ الاختصار ٢ : ٢٠٤ ١٩٣ ، من باب ١٠ : ٢ أبواب حرم
الحج ٤ : ٢

إلا المصطر كاشيخ هم، من حشى - رحام ،

وكما يستحب الخروج في هذا الوقت بسحب يذبح لإحرام فيه ، ومن
في مسهى إليه لا نعمة فيه خلاف . ونقل عن ابن حمزة أنه أوجب
الإحرام في يوم التروية (١).

فإن في مسهى ولا خلاف أنه هو حرم المتمتع بحجته أو المكي
قبل ذلك في أيام الحج فإنه يحزبه (٢) (٣).

وعلم به من في كلام مصنف دلاله على حكم بشار وسفره ،
ونقل شرح عن بعض أصحاب التصريح بأنهم كالمجمع ، وفي بعض
الروايات بخلافها دلاله عليه . وحكى علامة في مسهى عن بعده أن لهم
في وقت لإحرام بالحج يمكن فوتين ، أحدهما به يوم سرويه كالجمع ،
والثاني به عند هلال ذي الحجة ، يوم تخرج أحدهم ، ثم قال ولا خلاف
به لو أحرم للمجمع ، يمكن قبل ذلك في يوم الحج فيه بحره (٤).

قوله () لا المصطر ، كاشيخ لهم ، والمريض ، ومن يحشى
الرحام) .

هذا سنده ممن سحب به الإحرام يوم سرويه بعد صلاة الظهرين ،
واسم هذا المصطر كاشيخ تكسر والمريض ومن يحشى للرحام له الخروج
في من قبل صلاة الظهر بيوم ، يومين أو ثلاثة ، وسند عليه ما رواه الشيخ
في صحيحه ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، عن بعض أصحابه قال ،
قلت لأبي الحسن عليه السلام سمعت الرجل قبل سرويه يوم أو يومين من

(١) المنهى ٢ ، ٧١٤ .

(٢) الوسيلة (الجوامع المفيدة) ٦٩١ .

(٣) المنهى ٢ ، ٧١٤ .

(٤) ما بين القوسين ليس في أصله .

(٥) المعالك ١ ، ٢ .

(٦) المنهى ٢ ، ٧١٤ .

أجل الرحام وضغط ساس فقد ^١ ولا بأس

وفي موقوف عن إسحاق بن عمار ، عن أبي الحسن عليه السلام ،
قال سألت عن رجل نكح شاة كثر أو مريض بها وضغط ساس
ورحلتهم بحرم سالح وخرج بي من قبل يوم ثرويه قال « نعم » قلت
فخرج رجل الصحيح بسمس متان وشروح بذلك ، قال « لا » قلت
يتعجل يوم ؟ قال « نعم » قلت يتعجل بيومين ؟ قال « نعم » قلت
ثلاثة ؟ قال « نعم » قلت كثر من ذلك ؟ قال « لا »^٢

فائدة

يوم ثرويه هو يوم الثمن من ذي حجة ، سمي يوم الثرويه لما روى
ابن محبوب في كتاب عمل شريع ولأحكام في الحسن ، عن عبيد الله بن عبي
الحسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال سأله لم سمي يوم الثرويه يوم
الثرويه ؟ قال « به ثم يكن يعرفه » ، وكانوا يسمون من مكة من لمار
بهم وكان يقول بعضهم بعض ثرويه ثرويه فسمي يوم الثرويه لذلك^٣

وحكى العلامة في المسهي في ذلك وجه آخر ، وهو أن سواهم
عليه السلام رأى في ثلث أسنة سي رى فيها دبح البقر وثبه فأصبح يروي
في نفسه أهو حرم أم هو من لله تعالى ، فسمي يوم ثرويه ، فلما كان يله
عرفه رأى ذلك بعد معرفته من لله تعالى فسمي يوم عرفه^٤

وروى ابن محبوب في وجه تسميته يوم عرفه بذلك وجه آخر روى في
الحسن ، عن معاوية بن عمار ، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

(١) التهذيب ٦ ١٦٦ ٩٠ ، لا سلف ٣ ٢٥٣ ١٩ ، مسالك ٠ ٠ أبواب حرم
الحج ب ٣ ح ٣

(٢) التهذيب ٥ ٧٦ ٥٨٩ ، لا سلف ٢ ٢٥٣ ٨٩٩ ، البصائر ١٠ ٢ ٢ أبواب حرام
الحج ب ٣ ح ١ ، وزواها في الكافي ٤ ، ١/٤٦٠

(٣) علل الشرائع ١/٤٣٥ ،

(٤) المسهي ٢ ٧١٤

وَأَنْ يَصْنَى إِلَى مَيِّ وَيَسِيَّتْ بِهَا لَيْلَتَهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةِ . لَكِنْ لَا يَجُوزُ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ .

ويكره الخروج قبل فجر ولا لضرورة كالمرضى والحائض

عرفت لم سمي عرفات ٤ فـ ١ . بن حمر ثل عليه السلام خرج بإبراهيم عليه السلام يوم عرفه . فمما رآه الشمس فآله حمر ثل عليه السلام . ب إرهم اعرف بدنت و عرف ماسكت . فسمت عرفات بقول حمر ثل عليه السلام : اعترف ، فاعترف ١١ .

قوله (وَأَنْ يَصْنَى إِلَى مَيِّ وَيَسِيَّتْ بِهَا لَيْلَتَهُ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةِ . لَكِنْ لَا يَجُوزُ وَادِي مُحَسَّرٍ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ)

أما أصحاب البيت بها . بن فروع الفجر فيس عنه رويات . منها قوله عليه السلام في صحيحه معونه بن عمار : « ثُمَّ يَصْنَى بِهَا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ الْآخِرَةُ وَالْفَجْرُ » ١٢ .

وَأَنْ كَرَاهَةِ حُورٍ وَادِي مُحَسَّرٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ فَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . بصحيحه هشام بن الحكم . عن أبي عبد الله عليه السلام ، فـ « لَا يَجُوزُ وَادِي مُحَسَّرٍ حَتَّى يَطْلُعَ الشَّمْسُ » ١٣ . ونقل عن شيخ ١١ « وَأَنْ الرِّجَالُ » يقولون بأشهرهم حد يصهر الهوى . وهو حوص

قوله (وَيَكْرَهُ الْخُرُوجَ قَبْلَ الْفَجْرِ إِلَّا لِمُضَرَّةٍ كَالْمَرِيضِ وَالْحَائِضِ)

(١) عمل الشرائع ١/٤٣٦

(٢) تكفي ٤ ٤٦١ ١ . التهذيب ٥ ١٧٧ ٥٩٦ . مسند ١ ٦ . لأشرف حرام النج

ب ٤ ح ٥

(٣) التهذيب ٥ ١٧٨ ٥٩٦ . الباس ١ ١ . يوم حرم الحج ٢ ح ٤

(٤) التهذيب ٥ ١٦٨ ١ . به ١٠٢٠٠ ح ٥ ٣٦٨ ١٠ . لأشرف ٣٠٦

(٥) التهذيب ١ ٢٥١

والإمام يسحب له لإمامه من أين صبح شمس ويستحب الدعاء
بالمرسوم عند الخروج

هذا هو المشهور من لأصحاب ، وقد تم تصحيحه ، وأما سراج^(١)
لا يجوز الخروج منها حينئذ قبل صبح فحرم وهو ضعيف ، بل يمكن
المأثقة في ذكره أيضاً لعدم نظيره في بعض النسخ عن ذلك ، نعم لا
ريب أنه خلاف الأولى .

وأما أشياء خصص كمرض والحائض فليس عليه ما رويته الشيخ ،
عن عبد الحميد القسبي قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : يا مشاء فكيف
يصبح ؟ قال : ما أصحاب نرحل فكتبوا يصوم العدة متى ، وأما أسم
فامضوا حيث تصلون في الطريق^(٢) .

قوله (وإمام يسحب له لإمامه بها إلى طلوع الشمس)

عن أبي ريث ، وثبت كثره ، منها صحيحه حميد بن ذريح ، عن أبي
عبد الله عليه السلام ، قال : عن أبي إمام : يصلي الظهر متى ثم يست بها
ويصبح حتى تطمئ شمس ثم يخرج^(٣) .

وموثقه إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إن
من السنة أن لا يخرج الإمام من مس إلى عرفة حتى تطمئ الشمس^(٤) .

قوله (ويستحب الدعاء بالمرسوم عند الخروج)

روى الشيخ في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله

(١) الكافي في الفقه : ٣١٣ .

(٢) المهذب ١ : ٢٥١ .

(٣) المهذب ٥ : ٧٩ ، ٥٩٩ ، الوسائل ١٠ : ٨ ، باب حرمة الحج ب ٧ ح

(٤) الكافي ٤ : ٤٦٠ ، ٢ ، نقيه ٢ : ٣٨٠ ، ٣٧٣ ، وسائل ١٠ : ٦ ، باب حرمة الحج ب ٤ ح

(٥) الكافي ٤ : ٤٦١ ، ١ ، المهذب ٥ : ١٧٨ ، ٥٩٨ ، الوسائل ١٠ : ٨ ، باب حرمة الحج

ب ٧ ح ٢

وأن يقتسل للوقوف .

وأما الكيفية فيشتمل على واجب وندب .

فالأجبت : ثمة ،

عنه سلام ، قال : قد عدت من عرفة قتل وثب صوحه إنها عليهم
بيت صمد ، وبيت عمدة ، جهت ردت ، أسألت أن يشارك لي في
حيي ، وأن يقضي لي حاجتي ، من جعلني ممن يهدي به يوم من هو
أصل مني ^(١) .

قوله : (وأن يقتسل للوقوف) .

سحب العسل للوقوف مجمع عنه من لأصحاب الوقفة بعد روى
الشمس ، لقوه عليه السلام في حقه حني : غسل يوم عرفة ، رأت
الشمس ^(٢) وفي صحاحه معاوية بن عبد الله رأت الشمس يوم عرفة
فغسل وقيل ظهر وعصر نزل واحد وقيل ^(٣) .

قوله : (وفي يكتفه فشمس على وجه وندب ، فبالواجب

النية) .

قد تقدم الكلام في أنه من أن لأصغر لاكتفاء فيها بقصد الطاعة
بالعمل المتعد به ، وإنه لا يقع فيه ملاحظة الوجه نصت ، خصوصاً فيما لا
يقع إلا على وجه واحد ، كالوقوف

والعسر لأصحاب في ثمة وقوعها عند تحقق لزوم ليقع الوقوف
بواجب - وهو ما بين - روى وعروب - بأسره بعد ثمة ، وما وقع عليه من
لأخبار في هذه المسألة لا يعطي ذلك ، بل ربما ظهر من بعضها خلافه ،

(١) التهذيب ٥ ٦٩ ٦٠٠ ، زاد من ١٠ ٩ أبواب حرم الحج ب ٨ ج ١

(٢) الكافي ٤ ٤٠٣ ، تهذيب ٩ ٦٠٦ ، مسائل ١١ ١٠ أبواب حرم الحج
ب ٩ ج ٢ .

(٣) كافي ٤ ٤٦١ ٣ تهذيب ٩ ٦٠٠ ١٦٩ ، مسائل ١١ ٩ أبواب حرم
الحج ب ٩ ج ١ .

والكون بها إلى الغروب .

كقول الصادق عليه السلام في صحيحة معاوية بن عمار الواردة في صفة حج نبي صلى الله عليه وآله : « به عنه السلام ينهى إلى امره وهي نظر غربه تحيل الأرك فصرق فيه وصرق الناس أحببتهم عنده ، فيما رأت الشمس حرج رسول الله صلى الله عليه وآله ومعه غربه وقد غسل وقطع التسه حتى وقف بالمسجد فوعظ بالناس وأمرهم وبها هم ثم صلى سطره ولعصر بأذان واحد وإذ منى ثم مضى إلى الموقف فوقف به » .

وهي رواية أخرى صحيحة معاوية بن عمار : « ثم يلي وثبت عاد إلى عرفات ، فإذا نهبت إلى عرفات وصرق حياك بمره وهي نظر غربه دون الموقف ودون عرفة ، فإذا رأت الشمس يوم عرفة وغسل وصل سطره وعصر بأذان واحد وإذ منى ، وبما تعجل عصر وتجمع بينهما يتبع بنفسك للندى ، فيه يوم دعى ومسأله ، قال : « وجد عرفة من نظر غربه وثبته بمره إلى ذي المحار وحيف التحيل موقف »^(١)

ويشهد له روي أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « لا يسعى الموقف تحب الأرك ، فأمر سرور تحته حتى تزل انشمن وسهص به الموقف فلا بأس »^(٢) ومسأله محل شك ، ولا ريب أن ما عسره لأصحابه وبى وأحوط

قوله : (والكون بها إلى الغروب) .

هذا الحكم مجمع عليه بين العلماء ، وبدل عليه روايات ، منها صحيحة معاوية بن عمار قال : « قال أبو عبد الله عليه السلام : « إن المشركن

(١) الكافي ٤ : ٢٤٥ ، التهذيب ٥ : ٤٥٤ ، ١٥٨٨ ، وسائل ٨ : ١٥٠ ، نوات مقام الحج

ب ٢ ح ٤

(٢) الكافي ٤ : ٤٦٦ ، ٣ ، التهذيب ٥ : ١٧٩ ، ٦٠٠ ، الوسائل ١٠ : ٩ ، نوات إجماع مجمع

ب ٩ ح ١

(٣) التهذيب ٥ : ١٨١ ، ٦٠٥ ، وسائل ١٠ : ١٢ ، نوات إجماع مجمع ب ١٠ ح ٧

فلو وقف بنمرة أو عورة أو ثوبه أو ذي محار أو تحت الأراك لم

يجزه

كذا فيصوب قبل أن يعيب الشمس فحائضهم رسول الله صلى الله عليه وآله
فأفاض بعد غروب الشمس (١)

وموثقه بوسن بن يعقوب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : متى
يبيض من عرقك ؟ قال : إذا ذهب الحمرة من هاهنا ، وأشار بيده إلى
المشرق إلى مطلع الشمس (٢) .

ولا يعرف في كونه وجه مخصوص ، بل كيف حصل بعرفة أحرأه ،
سواء كان قائما ، جالسا ، راكبا وإن كان يتباهى فليس ، كما ينبغي ، بأنه من
شاء تعالى (٣) .

قوله : (فلو وقف بنمرة أو عورة أو ثوبه أو ذي المحار أو تحت
الأراك لم يجزه) .

هذا بحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، قال في المسهل : وإن قال
المحمود كونه فلا بد حكي عن مذهب من لو وقف بطن عورة أحرأه وسرم
أدم (٤) . ويذهب عليه قوله عليه السلام في صحيحه معذوية بن عمار سئل
: « وحده عورة من بطن عورة وثوبه وبمنه أي ذي المحار وحلف لحمل
موقف » (٥)

ومما رواه الكشي في الحسن ، عن الحلبي ، عن أبي عبد الله

(١) بكافي ٤ ، ٦٦ ، ٢ ، تهذيب ١ ، ١٨٦ ، ٦٦٩ ، وسائل ٢٩ أبواب إجماع الحج
ب ٢٢ ح ١

(٢) تهذيب ٢ ، ٨٦ ، ٦٨ ، وسائل ١٠ ، ٢٩ ، حرم الحج ب ٢٢ ح ٢

(٣) في ص ٦

(٤) مسهل ٢ ، ٧٢٢

(٥) بكافي ٤ ، ٢٦١ ، ٣ ، التهذيب ٢ ، ١٧٩ ، ٦ ، الوسائل ١٠ ، ١٠ أبواب حرم الحج
ب ١٠ ح ١

عنه اسلام ، فان اقل رسول لله صلى الله عليه وآله في معروف
انعموا عن نطق عربي ، وان اصحاب لا في لا حج لهم^(١)

وعن من بي عمير ، عن أبي عبد الله عليه السلام : ان من بي صلى
الله عليه وآله قال : ان اصحاب لا رد : لا حج لهم^(٢) يعني نفس نطق عند
الأراك .

ومره تنح اسود وكسر صم وضع برء ونمرة تضم نطق مضمرة
وضع برء واسود ، ونومة فتح الشء حنثه وكسر ج ورسدند الياء المشددة من
نحت المصوحة . ولان كسحاص موضع يعرفه قرب ممره فانه في
القاموس^(٣) ، فان شراح قدس سره وهذه الأماكن الخمسة حدود عربية ،
وهي راجعة إلى أربعة كما هو معروف من الحدود ، لأن لغة نطق عرفة كما
روي في حديث معاوية بن عمير عن الصادق عليه السلام^(٤) ولا تنجح ذلك في
كون كل واحد منهما حد فرب حدهما نطق من واحد ، وغيرهما وإن
شاركهما بحد واحد في مكان جده كذا في نفس لاحتوائه أسماء
خاصة بخلاف ممره وعربة^(٥)

وقول : ان ما ذكره - قدس سره - من أن ممره هي نطق عربة جيد ،
لقوله عليه السلام في صحيحه معاوية بن عمار المتقدمه : فاصرب حاك
ممره وهي نطق عربة^(٦) ولنصاهر أن مرد المصنف بعربة نطق عربة ، لأن

(١) الكافي ٤ - ٣/٤٦٣ ، الوسائل ١٠ - ٢٥ أبواب إحرام الحج - ١٩ ج ١

(٢) على الشرائع ١/٤٥٥ ، الوسائل ١٠ - ١٢ ج ١ - إحرام الحج - ج ١ ، ومهم
عن محمد بن أبي عمير ، عن حماد بن عثمان ، عن عبد الله بن عبي بن جهمي قال

(٣) القاموس المحيط ٣ - ٣٠١

(٤) مكافي ٤ - ٣/٤٦١ ، تهذيب ١٧٩ - ١٠ - ١٠ - ٩ أبواب إحرام الحج
ب ٩ ج ١

(٥) المسالك ١ - ١١٣

(٦) تهذيب لإشارة إليه في ٨ مشر ٤

ولو أقص من عروب جهلا و سب فلا شيء عليه

المحدث بما وقع ديث في حص وكلام لأصحاب

ما ذكره من ديث لا يمدح في كونه كل واحد منهما حدا فإن
أحدهما أخص من الآخر فقد ندمه فيه صحته شبح علي في حواشي
المؤيد قول عد ديث . أحدهما سب في كونهما حدس ويمكن عسار
كونهما حدس علي . أحدهما ضرر من الآخر وهو غير حيد ، لأن حد
في حسمه هو ملاصق بمحدود . مع ديث لونه لأقصى معاصرة
بيهما ، وهو خلاف ما سب عليه . ووجهه والحدس بين الحكم
بأحدهما . أحدهما حدس ، صحته . وعلى تحكم بالانحداد وقع علي مسئ
سب . . أحدهما جزء من الآخر . كل منهما ملاصق بمحدود ، والله
أعلم .

قوله (١) أقص من عروب جهلا و سب فلا شيء عليه)

هو حكم باب بجملة . من دهر ما ذكره . سبهي به موضع وفاق
من علماء . ما ديث عد متبد صحيح قدس عليه . باب بمقتضى
عام قدس صحيح بعد ديث . . عاق بجملة . كانه عليه كوت حكاه في
لمنتهى (٣) .

وما لا كانه عليه قدس عليه مصدق . أي الأصل وعدم يحكم بدس
لمنتهى . سبب الكفارة عليه ما . . الشبح في تصحيح ، عن مسمع من
عد ديث . عن بي عد به عليه سلاه . في رجل أقص من عروب قبل
عروب شخص في . . كل جهلا فلا شيء عليه ، و . كل متعمدا فعليه
بدنه (٤)

(١) جامع المقاصد ١ ١٦٩

(٢) التذكرة ١ ٢٧٣ ، والمنتهى ٢ ٧٢١

(٣) سبهي ٢ ١٢

٤ الجديد ١ ١٦٩ ١٠ ٣١ باب جرم حج ٢٣ ح

وبعد عد قبل الغروب لم يدره

وأما أحكامه فمسائل :

الأولى الوقوف بعرفات ركن من تركه عمداً فلا حج له

ويستفاد من رواية صريخ حوز صوم هذه لأبى في السفر وهل يجب فيها المتابعة ؟ قيل نعم . وحده في يدروس . وقيل لا ، لإطلاق نص (١) ، وهو أحوط وإن كانت الساعة أحوط

قوله (ولو عد قبل لغروب لم يدره)

لأصالة سراه ، ولأنه لو لم يبق أولاً ثم بي قبل غروب اشمس ووقف بها حتى يغرب لم يجب عنه شيء ، فكذلك هنا وحكي في المنهي عن بعض عمده أولاً يدروس ، لحصول لإقصاه المحرمه مقتضاه بدوم الدم ، فلا يسقط إلا بدليل (٢) وهو غير بعيد ، وإن كان الأقرب سقوط ولا يسقط الكفارة بعوده بعد الغروب قطعاً .

قوله (وأما أحكامه فمسائل ، الأولى الوقوف بعرفات ركن ، فمن تركه عمداً فلا حج له) .

هذا قول علماء لاسلام ، والأصل فيه قول أبي بصير صلى الله عليه وآله « لا حج عرفه » وما رواه شيخ في المحسن ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه سلام ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله « رفعوا عن بعض عرفة ، وفار أصحاب لأرث لا حج لهم » (٣) وقد انتهى الحج مع الوقوف

(١) يدروس : ١٢١ .

(٢) كما في جامع المقاصد ١٠١ ١٦٩

(٣) تنبيه ٢ ٧٢١

(٤) مس اندر مي ٢ ٥٩ ، مساحه ٢ ١٣ ، مسير سي داود ٢

١٩٤٩/١٩٦ ، وفيها تفاوت يسير

(٥) الهدى ٥ ٢٨٦ ، ٩٦٦ ، لاسما ٢ ٣ ١٠٧٩ ، مسائل ١٠ ٢٥ ، بوب حرمه

الحج ب ١٩ ح ١٠

ومن تركه سبياً تداركه ما دام وقته نافعا ولو فاته الوقوف بها اجترأ بالوقوف بالمشعر .

بحد عرفة فمع عدم الوقوف أولى .

ولابد في ذلك ما روه الشيخ ، عن ابن عباس ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في الوقوف بالمشعر مريضة ، والوقوف عرفة سبه ، لأن بحبب عنه ما ظهر في سبب الإتيان وضعف الأمرين .

وقد شيع في الاستبصار ، ما معنى في هذا الخبر ما عرضه عرف من جهة سبه دون أصل تطهر به ، وما عرف عرضه من جهة لسه كما أن بعض عنه الاسم منه سبه . وقد بينا ذلك في غير موضع ، وبين كسب الوقوف بالمشعر ، لأن فيه عظم تطهر انفراد ، قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا أَقْبَضَ مِنْ عَرَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ .

وإستد من قول المصنف فمن تركه عمدا ، أن سره في هذا الباب ما ينظر الحق لا إحلال به عمدا لا سهوا وفي إحقاق الحق بعدمه و الناسي وجهان يأتي الكلام فيهما .

ولا يخفى ، أن ترك من الوقوف مسما ، لا جميع الوقوف الواجب ، لمقطع من أجل الوقوف عمدا في وقت أو نقص قبل عروب عمدا لا ينظر حجه ، وعلى هذا فكون استند من الوقوف عن معنى موصوف بالوجوب لا غير .

قوله (ومن تركه سبياً تداركه ما دام وقته نافعا ، ولو فاته الوقوف بها اجترأ بالوقوف بالمشعر) .

بمراد أن من ترك الوقوف بعرفة سبياً به تركه وسو قبل طوع انحصار من

(١) التهذيب ٢٨٧ ٩٢٧ ، المستدرج ٢ ٣ ٨٠ ، ج ١٠ - ٢٦ باب ج ٨

صحح ١٩ ج ١٤

(٢) البقرة ١٩٨

(٣) الاستبصار ٢ ٣٠٢

يوم الحذر إن أمكن ، ولا احتراً بالسوقوف بالمشعر . وهذا الحكم
إجماعاً عند عباد ، وسندوه عنهم بما روه شرح في تصحيح ، عن
الحديث ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بعدما يقص
أساس من عروق فقال : « إن كان في مهل حتى يأتي عروق من ليلته فيقف
بها ثم يقص فيدرك أساس في المشعر فإن لم يقصوا فلا بأس حجه حتى تأتي
عروق ، وإن قدم وقد قدمه عروق فليقف بالمشعر المحرم ، فإن الله أعذر
بعده ، فقد سم حجه إذ أدرك المشعر محرم قبل طلوع الشمس وقبل أن
يقص الأساس ، فإن لم يدرك مشعر محرم فقد قدمه الحرج ، فليجعله عمره
مقدرة ، وعليه الحج من قابل » (١) .

وعن صحيح عن معوية بن عمير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ،
قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر فبدأ شيخ كسر فقال : يا
رسول الله ، ما تقول في رجل أدرك لإمام بجميع ؟ فقال له : « إن طئ أنه يأتي
عروق فليقف بها قبل أن يدرك جميع قبل صبح الشمس قبلها ، وإن ص أنه
لا بأسها حتى يقص الأساس من جميع فلا بأسها وقد سم حجه » (٢) .

وعن إدريس بن عبد الله ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
رجل أدرك أساس بجميع وحشي إن قصي ، أي عروق أن يقص الأساس من
جميع قبل أن يدركها فقال : « إن طئ أنه يدرك الأساس بجميع قبل طلوع
الشمس فليأت عروق ، وإن حشي أن لا يدرك جميع فليقف بجميع ثم يقص
مع الناس وقد تم حجه » (٣) .

(١) تهذيب ٥ ٢٨٩ ٩٨١ ، الاستبصار ٢ ٣٠٦ ١٧٦ ، وسائل ١ ٦ باب سوقوف

بالمشعر ٢٢ ح ٢

(٢) تهذيب ٥ ٢٩١ ٩٨٣ ، الاستبصار ٢ ٣٠٣ ١٨١ ، الوسائل ١٠ ٥٦ باب سوقوف

بالمشعر ٢٢ ح ٤

(٣) التهذيب ٥ ٢٨٩ ٩٨٢ ، الاستبصار ٢ ٣٠٦ ١٧٦ ، وسائل ١ ٥٦ باب سوقوف

بالمشعر ٥٦ ح ٣

الثانية وقت الاحبار لعرفة من . من الشمس إلى غروب من
بركه عامداً فقد حجه . ووقت الاصطفر إلى طلوع النحر من يوم
النحر .

وسى في هذه الرويات بصريح حكم النبي ، نعم يمكن استفادته من
التعليق المسند من قوله عنه سلام في ربه احبني « الله أعذر بعينه »
فإن سأل من قوى الأعذار ، بل يمكن الاستدلال بذلك على عدم جرح
أيضا ، كما هو ظاهر اخبار تشييد في مدروس^(١) ، ويدل عليه عموم قول
النبي صلى الله عليه وآله « من أدرك عرفة قبل فقد أدرك الحج »^(٢) وقول
عبدى عنه سلام في صحيحه معذونه بل عما « من أدرك حجه فقد أدرك
الحج »^(٣) .

قوله (شعبة) ، وقت لاحبار لعرفة من روال الشمس إلى
الغروب ، من بركه عامداً فقد حجه ، ووقت الاصطفر إلى طلوع النحر
من يوم النحر) .

هذان الحكمان إجماعيان عندنا ، وقد تقدم من لاحبار ما يدل
عليهما^(٤) وانما يجب في صفوف الاصطفر في معنى الكون معرفة ليلاً ولا
بحسب الاستيعاب جماع ، وله في مدكره^(٥) وفي في المنتهى موسم
يقف معرفة بهراً ووقف بها سلا حرة على ما يباد ، وحار له أن يدفع من
عرفت أي وقت شاء بلا خلاف^(٦) .

وأظهر الشيخ في الخلاف أن وقت الوقوف معرفة من روال يوم عرفه

(١) مدروس ١٢

(٢) كثر العمال ٥ ١٢٠٦١/٦٣ (بغاوت يسير)

(٣) الفقيه ٢ ٢٨٤ ٣٩٤ ، نهدي ٥ ٣٩٨ ، الاصطفر ٢ ٣١٧ ١٠٩٥ .

الوسائل ١٠ ٦٣ أبواب الوقوف بالمشرع ٢٥ ج ٢

(٤) الوسائل ١٠ ٢٢ أبواب إحرام الحج ب ١٩ .

(٥) التذكرة ١ ٣٧٢

(٦) المنتهى ٢ ٧٢١

الثالثة من سبي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ولو إلى طلوع
المحجر ، إذا عرف به يدرك المشعر قبل طلوع شمس ، فهو علب على
طه فوات فتصير على يدرك المشعر قبل طلوع شمس وقد تم حجه

في طلوع المحجر من يوم العيد ومردده بذلك مجموع الوقوف لأحباري
والاصطوري ، لا بدك وقت حيدري ، نصريحه بهذا تفصيل في سائر
كتبه (١) وعلى هذا فلا يرد عليه ما ورد في درس من أن هذا شعور
محتاج لأقوال عمدت وبها هو قول لبعض المحققين و قد شيخ في كتابه
إيراداً لا اعتقاداً (٢) .

قال في مختلف ومحقق : يرجع هذا محض ، فإن الشيخ قصد
لوقت لأحباري وهو من زمان شمس إلى غروبها ولاصطوري وهو من
الزوال إلى طلوع المحجر ، فمهم من يدرك الشرح قصد بذلك الوقوف
لأحباري وحده في عقده ، وسبب شيخ في تنبيه بعض المحققين ، مع
أن شيخ عظم مجتهدين وكبرهه ، ولا ريب في تحريره تنبيه للمحقق من
مجتهدين فكيف بمحتاج لمدي يعتقد قصد به محض ، وهل هذا إلا
حجه به وحتواء على السج رحمة الله .

قوله (الثالثة) من سبي الوقوف بعرفة رجع فوقف بها ، وهو إلى
طلوع المحجر يد عرف أنه يدرك المشعر قبل طلوع شمس ، فهو علب
على طه فوات فتصير على يدرك المشعر قبل طلوع الشمس وقد تم
حجه)

يستفاد من قول مصنف رحمه الله ، يد عرف به يدرك المشعر ، عدم
وجوب العود إلى عرفات مع اشتداد في ذلك ، وهو كذلك ، بالأصل وقوله

(١) الخلاف ١ - ٤٥٣

(٢) النهاية ٢٧٣ ، المبوط ١ - ٣٨٣

(٣) الرائر ١٣٨

(٤) المختلف ٢٩٨

وكذا لو سبي الوقوف بعرفه ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس

الرابعة إذا وقف بعرفه قبل مغرب ولم يتفق له إدراك المشعر إلى قبل الزوال صح حجه .

عليه السلام في صحبته معاوية بن عمار مستنده . وإن صح به سبي عرفات فتقف فسلام ثم يدرك جميع قبل طلوع شمس فدائها^(١) . واحتمل اشباح وجوب يعود مع الردد تقديم للوجوب بحصر^(٢) . وهو ضعيف

ويستند من صحبتي الحنفى ومعاوية بن عمار المشبهتين^(٣) أن احتدري المشعر مقدم على صطر في عرفه . وهو تعالى عن الأصطر ربان قبل قبل عدم إحرء . الأصطر في وحده ثم عرفه رداء إدراك للمشعر وإن بعد . وإن قبل إحرء صطر في شمر كما هو بظاهر قدمه قطع

قوله (وكذا لو سبي الوقوف بعرفه ولم يذكر إلا بعد الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس) .

المشبه به في المسألة حاشية به عدم الاحتج . ي وكذا سم الاحتج لو سبي الوقوف بعرفه ودرك حاشية المشعر . وهو موضع وفق . بل سألني إن شاء الله أن لأصبر لإحرء يدرك صطر في مشعر أيضاً^(٤) . وإنما فرض قوت عرفه بالنسب لأنه لو قوت عمد بطل الاحتج كما ساء فما سبق^(٥) .

قوله (الرابعة) إذا وقف بعرفه قبل مغرب ولم يتفق له إدراك المشعر إلى قبل الزوال صح حجه) .

(١) في من ٤٠١

(٢) المسالك ١ : ١١٢

(٣) في من ٤٠١

(٤) في من ٤٣٤

(٥) في من ٣٩٩

هذا الحكم مجمع عليه من الأصحاب ، حكاه في المنتهى ^(١) ، ويدل عليه مصنف إلى العنومات المصنعة لإدراك الحس بإدراك المشعر ما رواه الكليني في الصحيح ، عن معاوية بن عمار قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل أقص من عرفت إلى شيء ؟ قال : «يرجع فيأتي جمعا فيقف بها وإن كان الناس قد أقصوا من جمعا» ^(٢)

وفي موشق عن موسى بن يعقوب قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل أقص من عرفت فمر بالمشعر فم يقف حتى انتهى إلى شيء ورعى لجمرة ولم يعلم حتى ارتفع النهار ، قال : «يرجع إلى مشعر فيقف به ، ثم يرجع فيرمي جمرة العقبة» ^(٣) .

وقد بشارح - قدس سره - بعد إيراد عبارة المصنف لا إشكال في الصحة حيث إدراك اختيار عرفه ، من لو فرض عدم إدراكه المشعر أصلا صح أيضا ، فإن اختاري أحدهما كاف ^(٤) ، وقال في موضع آخر إنه لا خلاف في الإجراء بأحد الموقفين لاختياريين ^(٥) ، وهو مشكل جدا ، لانتفاء ما يدل على الإجراء بإدراك اختاري عرفه خاصة ، مع أن الخلاف في المسألة متحقق ، فإن علامة في المنتهى صرح بعدم الإجراء بذلك وهذه عبارته ولو أدرك أحد الموقفين اختيار وفاته لآخر مطلقا فإن كان الفاتت هو عرفات فقد صح حجه لإدراك المشعر ، وإن كان هو المشعر فبه تردد أقربه الهوات ^(٦) .

وقد في التحرير ولو أدرك أحد الاختاريين وفاته الآخر اختيار

(١) المنتهى ٢ ٧٢٨

(٢) الكافي ٤ ١٧٢ ، ٣ ، الوسائل ١٠ ٥٥ أبواب الوقوف بالمشعر ٢١ ج ٢

(٣) الكافي ٤ ٤٧٢ ، ٤ ، الوسائل ١١ ٥٥ أبواب الوقوف بالمشعر ٢١ ج ٣

(٤) المسالك ١ ١١٢

(٥) المسالك ١ ١١٣

(٦) المنتهى ٢ ٧٢٨

الحامسة : إذا لم يتق له الوقوف عرفات بهراً فوقف للأ، ثم لم يدرك المشعر حتى يصبح شمس قد دبت حج . وفي يدركه ولو قبل الزوال ، وهو حسن .

و صطرر فإن كان صاحب هو عرفة صبح حج ، وإن كان هو المشعر ففي يدرك الحج شك . و قد قال في يدركه ^١ فعدم من ذلك أن الآخرين يدرك حب في عرفه . و قد عيب كما ذكره الشرح ^٢ وإن احتج به أنه عدم لأخره ، لعدم إتيان المشعر به على وجهه ، وبقاء ما يدرك على نسخة مع هذا لإحلال . والله تعالى أعلم بحقيقته .

قوله (الحامسة ، إذا لم يتق له الوقوف عرفات بهراً فوقف بالأ) ثم لم يدرك المشعر حتى يصبح شمس قد دبت الحج ، وفي يدركه ولو قبل الزوال ، وهو حسن .

هذا حكم من أدرك الوقوف الأصغر من ، و لأصح من حذره لمصنف من يدرك الحج بذركهما ، وهو حذر شيخ في كتابي الأحكام ^١ وجميع من لأصحاب ، ورواه بحاصله الشيخ في الصحيح ، عن الحسن اعطار ، عن أبي عبد الله عنه اسلام . فإن يدرك معاج عرفات قبل طوع الفجر فأقبل من عرفات ولم يدرك ساس مجمع ووجدتهم قد أفادوا فذهب فلا مشعر حرام ، وينحو الناس منى ، ولا شيء عليه .

واختلف الأصحاب في حكم من أدرك صطرري المشعر حاصه ، فذهب الأكثر إلى عدم إدراك الحج بدت ، بل قال في منى به موضع

(١) تحرير الأحكام ١ : ١٠٣

(٢) التذكرة ١ : ٣٧٥

(٣) المسالك ١١٣

(٤) التهذيب ٥ : ٢٩٠ و ٢٩٢ ، والامتناع ٢ : ٣٠٥

(٥) التهذيب ٥ : ٢٩٢ ، الامتناع ٢ : ٣٠٥ ، وسائل - ٦٢ أبواب الوقوف

وفى (ويدل عليه روايات ، منها ما روه الشيخ في الصحيح ، عن حرب ، قال سأسألك عن عدد لله عليه السلام من رجل مفرد الحج فانه بموقدن جميع فقد روى ابن طبروز الشمس من يوم نحر ، قال طبع الشمس من يوم النحر فليس له حج ، ويحجبها شعيرة ، وعنه الحج من قبل " (١٧))

وقال من لحيد^١ ، ومترقى^٢ ، وابن سديد في كتاب عدل شرائع والأحكام^٣ : " من أدرك الحج بذلك : خالفه في حج " ، وهو محمد

كتاب ما روه الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبد الله بن لعمرة ، قال جاء رجل مني ، فقال : بي مع أدرك من ساس بموقدن جميع ، فقال له عبد الله بن معمره : لا حج لك ، وسأل : صحابي من عمر قديم بحج ، فدخل : صحابي مني بي بحس عليه السلام فسأله عن ذلك فقال : " أدرك مدته فوقف بها قبل أن يروى الشمس يوم النحر فقد أدرك الحج " (١٨) .

وفي الحسن بن حماد بن درج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : من أدرك المشعر الحرام يوم نحر من قبل رؤى الشمس فقد أدرك الحج^٤ . وقد روى نحوه هذه الرواية ابن سديد في كتابه من لا يخصصه

(١) مسند ٢ : ٧٢٨

(٢) التهذيب ٥ : ٢٩١ ، ٩٨٦ ، الانتصار ٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٤ ، مسند ١٠ : ٦٦ أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٧ ح ٤

(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل .

(٤) نقله عنه في المختلف : ٣٠٦ .

(٥) الانتصار ٩٠

(٦) عدل الشرائع ٤٥١

(٧) مسند ١٣

(٨) التهذيب ٥ : ٢٩١ ، ٩٨٩ ، الانتصار ٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٦ ، ١٠٨٦ ، انبساط ١٠ : ٥٨ أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٢ ح ٦

(٩) التهذيب ٥ : ٢٩١ ، ٩٨٨ ، الانتصار ٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٧ ، انبساط ١٠ : ٥٩ أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٢ ح ٩

المفقيه بطريق صحيح عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من أدرك الموقف بجمع يوم أسحر من قبل أن يروى الشمس فقد أدرك الحج » ، « وقال في كتاب عمل الشرائع والأحكام »
 « سدي أفني به وعتمده في هذا المعنى ما حدثنا به شهاب محمد بن الحسن بن الوليد - رضي الله عنه - قال : حدثنا محمد بن الحسن انصار - عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن أبي عمير - عن جميل بن دراج ، عن أبي عبد الله عليه السلام^(١) ، ونقل رواه بعضنا وهذه الرواية مع صحتها واضحة الدلالة على المطلوب .

وسن عليه أيضاً ما رواه ابن مسويه في الصحيح ، عن عبد الله بن المغيرة ، عن إسحاق بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « من أدرك المشعر نحروا قبل أن يروى شمس فقد أدرك الحج »^(٢)

وفي الصحيح عن معاوية بن عمار قال ، قال لي أبو عبد الله عليه السلام : « إذا أدركت أروى فقد أدركت الموقف »^(٣)

ومسند الشرح^(٤) - قدس سره - على هذا النوع بصححه عبد الله بن مسكان ، عن بكاطم عليه السلام : « إذا أدركت مزدقه فوقف بها قبل أن يروى الشمس فقد أدرك الحج » وتقدم في ذلك شرح فخر الدين في شرح القواعد^(٥)

ولم يلق على هذه روايته في شيء من الأصوب ، ولا يلقها أحد

(١) بحقه ٢ ٢٤٣ ١٦٢ ، الوسائل ١٠ ١٩ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٣ ج ٩

(٢) عمل الشرائع ٤٥ ، الوسائل ١٠ ٥٩ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٣ ج ٩

(٣) القصد ٢ ٢٤٣ ١١٦٣ ، الوسائل ١٠ ١٩ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٣ ج ١١

(٤) بحقه ٢ ٢٤٣ ١١٦٥ ، الوسائل ١٠ ٦ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٣ ج ١٥

(٥) المسالك ١ ١١٣ ، لا بد من رواية عن عبد الله بن مسكان

(٦) إيضاح العوائد ٣٠٨

والمندوب الوقوف في جماعة حول في سفتح .

عمرهما فيما أعلم ، و يظهر أنها رواية عبد الله بن سمير ، فوقع السهو في ذكر الأب . والمحتمل أن يكنى قال روي . عبد الله بن مكيان سمع بفتح من الصادق عليه السلام ، لا حدث . ومن أدرك المشعر فقد أدرك الحج (٢٦) .

(وأجاب شيخ عن هذه الروايات بأنه يحتمل أنها من أدرك عرفات ثم جاء إلى المشعر من بواب ، وحري أن المراد بذلك حج بذلك إدراك قصيبته وإلا سم يستطع عنه الغرض) وهو بعيد .

والأولى في الجمع حمل الحج بمعنى في روايته حريز على الحج الكامل ، وحمل الأمر بجعلها عمره على الاستحباب كما وقع بصره في وقت الحد الذي يذكره به شمس (٢)

واعلم أنه قد استفيد من تصانيف هذه المسائل - أقسام الوقوفين باسمه إلى الاحتراري والاضطراري ثمانية ، أربعة مفردة ، وهي كل واحد من الاحتراريين والاضطراريين ، وأربعة مركبة ، وهي الاحتراريان ، والاضطراريان ، وحري عده مع اضطراري المشعر ، وبالعكس . وبصور كلها محترية إلا اضطراري عرفه فبه غير محترية ، كما قاله في ندروس (٥) وكذا الاحتراري تصعب على ما بينه . وفي الاضطرابين واضطراري المشعر وحده ما من خلاف

قوله (والمندوب ، الوقوف في ميرة الحل في سفتح)

المراد ميسره بالإصافه إلى تقدمه إلى مكة ، وسفتح أحسن

(١) المتقدمة في ص ٤٠٨

(٢) رجال الكشي ٢ - ٧١٦/٦٨٠ ، الوسائل ١٠

(٣) التهذيب ٥ - ٢٩٢ ، والاستبصار ٢ - ٣٠٤

(٤) ما بين القوسين ليس في «ص»

(٥) الندروس . ١٢٣

ومن تشتت الأمر ، ومن شر ما يحدث بدين والسيار ، وأمسى طبعي مسحوراً
بعقوبك ، وأمسى حرقى مسحوراً بأفامك ، وأمسى ذلي مستجيراً بعرك ،
وأمسى وجهي بقدي مسحوراً بوجعت أباقي ، يا خير من سئل ، وبأخذه
من عصى ، خيلي برحمتك ، وأمسى عافيتك ، وأصرف على شر جميع
خلفتك . قل عبد الله بن ميمون : وسمعت أبي يقول يا خير من سئل ، وب
أخود من أعصى . وب : رحم من سرحم . ثم من حاجتكم .

وعن عبد الله بن سيار ، عن بعض أصحابك ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وآله علي عليه وآله يعني عنه أصلاً
ألا أعينك دعاء يوم عرفة ، وهو دعاء من كان قبلي من الأنبياء » قال : يقول
لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ويميت ،
وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، إنهم يك الحمد
كما تقول ، وخير ما تقول ^(١) ، وهو ما يقول الصائون ، منهم يك صلاتي
وسمعي ومحياي ومماتي ، وثبت بربي ، وثبت حوبي ، وثبت قدي ، لهم
بي أعوذ بك من فقر ، ومن وسوس صدور ، ومن شتات الأمر ، ومن
عداوت فقر ، إنهم يمس سائل خير يرجح . « أعوذ بك من شر ما تحيى به
لروح ، وسألك خير منل وخير نهار ، سليم أجعل في قلمي نور ، وفي
سمعي ونصري نور ، وبحمي وذمي ، عظمي وعروفي ، ومنعدي ومنامي
ومدحني ومحرحي نور ، عظمي نوراً ، رب يومئذك ، بك على كل
شيء قدير » (٢) .

ويستحب أن يكثر الدعاء لإخوانه المؤمنين ويؤثرهم على نفسه بذلك .

(١) الكافي ، ٢٦٤ ، قرب الأسرار ، ١٢ ، ج ٢ ، ٣ ، باب حرام الحج والعمرة
يعرفه ب ٢٤ ج ١

(٢) في تهذيب وخير ما يقول ، وهي سبب موجهة في نفسه ، نواسخ

(٣) عليه ٣ ٣٢٤ ١٥٤٧ تهذيب ١٨٣ ٦ ٢ ١٠ ١٧ باب حرام الحج
والعمرة يعرفه ب ١٤ ج ٢

وأن يدعو قائماً .

ويكره الوقوف في أعلى الجبل ،

وحتمل بعض لأصحب كون متعين الحرفي به وبفسه محدوداً صفة للحل ، والمعنى به سد الحل لكاش بفسه وسرحه ، بأن يأكل إن كان حائضاً ، ويشرب إن كان عطشاً ، وهكذا يصح بغيره ، ويرى شيوخنا على المنفعة عن الإفطار وتوجهه في دعاء وهو غير حسن ، إلا أن المعنى الأول هو الاستفادة من القل .

قوله : (وأن يدعو قائماً) .

لأنه فصل فرد تكون الرحب ، كونه شياً أفضل لأعمد حمزه ، بمعنى أن يكون ذلك حيث لا يفي لحشوع شدة تمت وبحود ، ولا سقطت وطيفة القيام .

قوله (ويكره الوقوف في أعلى جبل)

عن روه شيوخ ، عن إسحاق بن عمار ، عن سائر بني إسماعيل عنه السلام عن الوقوف بعرفة ، فقد أحسب أنك لم على لأص^١ فقال : « على الأرض »^(٢) .

ويصل عن ابن سراج^٣ ومن يدرس^٤ بهم حرك أبو هوف على الحل ، لا لصورة ، ومع ضرورة كتحريم وشبهه سعى الكراهة وسحرهم ، حمزه ، قام في مذكورة^(٥) ، ويدل عنه روه سماعة أنه قال رأيت عبد الله عليه السلام قد كنوا بموقف وكثروا كيف يصعبون^٦ قد « يرتفعون إلى

(١) المسالك ١ : ١١٣

(٢) التهذيب ٨٠ - ٦٠٣ ، الوسائل ١٠ . ١١ أبواب إجماع الحج ب ١٠ ح ٥

(٣) تهذيب ٣٤٦

(٤) السرائر - ١٣٨

(٥) المذكرة ١ ، ٣٧٢ إلا أنه لم يدع الإجماع

وسو مبعه مانع صلى في مسعر

بل يستحب التأخير وإن صار ثلث الليل بإجماع العلماء كقوله ، حكاه
في لمتهى ومن عنه رويته ، فهذا روه الشيخ في صحيح ، عن
محمد بن مسلم ، عن حماد بن عمار ، عن قال : لا نصلي المغرب حتى
تأتي جمعا وإن ذهب ثلث الليل » (٢) .

وفي صحيح عن حماد ، عن أبي عبد الله عنه سلام ، قال : « لا
نصلي المغرب حتى تأتي جمعا ، فصل بها المسعر والعشاء لآخره بأذان
واحد ووقفين ، ويرى بعض الرواة عن يمين مسعر قربا من مسعر » ٣

قوله : (وإن مبعه مانع صلى في الطريق)

نمراد به مبعه مانع من الوصول إلى المسجد قبل فوات الوقت صلى
في مسعر ، ولا ريب في ذلك ، بل لأقرب حوزة صلاة في عرفة وفي
طريق احب ، هذا روه الشيخ في صحيح ، عن حماد بن محكم ، عن
أبي عبد الله عنه سلام ، قال : لا بأس - نصلي - حين مسعر ود
أمس عرفة » (١) .

وفي صحيح عن محمد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عنه سلام ،
قال : « غير محمد بن أبي مس عرفة وحديثه لم يرد نصي مسعر وصلى
العشاء بالمزدلفة » (٥) .

(١) تهذيب ٢ : ٧٢٣

(٢) تهذيب ١٩ : ٢٥ ، لا سيما ٢ : ٢٥٤ ، ١٩٥ ، وسائل ١ : ٣٩ ، باب الوقوف

بالمسعر ج ١

(٣) «تهذيب ١٨١ : ٣٦٦ ، مسعر ١ : ٤١ ، باب الوقوف بالمسعر ج ١ ، ١٠٢ ، ١٠١

في كافي ٢ : ٤٦٨

(٤) «تهذيب ٥ : ١٨٩ ، لا سيما ٢ : ٢٩١ ، وسائل ١ : ٣٩ ، باب الوقوف

بالمسعر ج ٣

(٥) «تهذيب ١٨٩ : ٦٢٨ ، لا سيما ٢ : ٢٩١ ، وسائل ١ : ٣٩ ، باب الوقوف

بالمسعر ج ٤

وأن يجمع بين المغرب وعشاء نذر واحد ورفعتين من عدم توافق بينهما
ويؤخر توافق المغرب إلى بعد العشاء

وفان لشح في الاستنصار به لا يجوز صلاة المغرب بعرفات ليلة
الحج^(١) . وهو ضعيف .

قوله (وأن يجمع بين المغرب وعشاء نذر واحد ورفعتين)
من غير توافق بينهما ، وهذا توافق للمغرب مع العشاء

هذا قول علماء جميع الكتب عامة ، وقد علمت ذلك من كتبهم ،
كصحيحه مسلم ، ابن جرير ، ابن أبي عمير ، ابن أبي شيبة ، ابن
سفر ، وابن أبي عمير ، وابن أبي عمير ، ولا يفسر بينهم شيئاً
وقال « هكذا صلي فيه سبعون لله صلى الله عليه وآله »^٢

ورواه عنه ابن مسعود ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
تركها من غير صلاة المغرب ليلة الحجة ؟ قال : صليها بعد العشاء أربع
ركعات^(٣) .

وحكي بقوله يوفى على عشاء نص ، من روى شيخ في
صحيحه ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : صليت خلف أبي عبد الله عليه السلام
مغرباً بالمردنية ، فقام فصلى المغرب ثم صلى العشاء الأخرى ولم يركع
فيها شيئاً ، ثم صليت خلفه بعد ذلك سنة ، فقام فصلى المغرب ثم فقل
بأنه ركعت

و يظهر من هذا وفها ما تقدم ذكره من أن مقتضى الأحكام

(١) لأم ٢ ٢٤

(٢) ص ٤٠ ، ٣ ، ر ٢٠٠ ، ٨٩٩ ، ر ١٠ ، ٤١ ، باب الوضوء

بالمغرب ج ٣

(٣) الكافي ٤ ٢/٤٦٩ ، الوسائل ١٠ ، ٤٠ أبواب الوقوف بالمغرب ج ٢

(٤) تهذيب ٥ ٦٣٢/١٩٠ ، الاستبصار ٢ ٩١٦/٢٥٦ ، الوسائل ١٠ ، ٤١ باب الوضوء

بالمغرب ج ٥

وأما الكيفية فإنواحب النية والوقوف بالمشعر وحده من بين
المأزمين إلى الحياض ، إلى وادي مُخَسَّر .

العشاء ، لما يباه فيما سوي من قضاء ما بدر على خروج وقتها بدهاب
الشفق

قوله (وأما الكيفية ، وإنواحب النية)

وهي قصد عمل طاعة لله عز وجل ، و تقصص لنوحه مع تعيين نوع
الحج أحوط .

قوله (والوقوف بالمشعر ، وحده من بين المأزمين إلى الحياض
إلى وادي مُخَسَّر) .

لما لم ياهمه الساكنة وكسر سراء كل طريق صوب بين حلبس ، ومه
سمى بموضع بني بن حمع وعرفه مأزمس ، وله الخوهرى وقال في
لقاموس والمأزم وقد مر مراراً مصيب بن حمع وعرفه ، وحر بن مكة
ومى (٣) .

وهو التحديد مجمع عليه بين لأصحاب ، بن بن في المسهل به لا
يعلم فيه خلافاً ٣ ويدل عليه ما رواه شيخ في الصحيح ، عن معوية بن
عمر ، قال حد المشعر حرام من مأزمين إلى الحياض إلى وادي
مخسر (١)

وفي الصحيح عن زرارة ، عن أبي حمزة عنه اسلام ، أنه قال
لتحكم بن عتبة ما حد مرادله ٤ فسكت ، فقال أبو حمزة عليه السلام

(١) الصحاح ٥ : ١٨٦٦

(٢) لقاموس المحيط ٤ : ٧٥

(٣) المنتهى ٧ : ٧٢٦

(٤) التهذيب ٥ : ١٩٠ ٢٣٣ . بوساق ١٠ ٤٢ . نور الوقوف بالمشعر ج ٨ ح ١

ولا يقف بعير المشعر ، ويحور مع الرحام الارتفاع إلى محل ولو نوى الوقوف ثم نام أو خُرس أو أعْمِيَ عليه صح وقوفه . وقيل لا ، والأول أشبه

« حده من المعز من إلى محل إلى حاص محر »^(١)

قوله (ويحور مع الرحام الارتفاع إلى محل)

هذا الحكم مقتطع به في كلام لأصحاب ، واسدلو عليه بما رواه الكليني في موطأ ، عن سماعة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا كثر ساس جمع وصفت عنهم كيف يصعبون ؟ قال : يرتفعون إلى معازم^(٢) ،

وحور الشهيد^(٣) وجماعه الارتفاع إلى المحل حسراً ، وهو مشكل ، لرواه زرارة المتقدمة^(٤) ، حيث جعل فيها لمحل من حدود لمشعر الحارحة عن المحدود وقد في الدروس والظاهر أن ما قبل من الحد من المشعر دون ما أدبر منها^(٥) .

قوله (ولو نوى الوقوف ثم نام أو خُرس أو أعْمِيَ عليه صح وقوفه ، وقيل : لا ، والأول أشبه) .

القول بأصححه هو المعروف من مذهب الأصحاب ، لأن الركن من الوقوف مسماه ، وهو يحصل بغير بعد أنية ، ولأن من دفع عمد قل طوع الشمر لا يفسد حجه ، فكيف يتصور الفساد مع الخروج عن انكشاف

وسم يقف في هذا الحكم على مخالف صريح ، نعم ذكر الشيخ في

(١) التهذيب ١ - ١٩٠ ٦٣٤ - الوسائل ١٠ - ٢٢ - بواب الوقوف بالمشعر ج ٨ - ح ٣

(٢) الكافي ٤ - ٤٧١ ٤٧ - الوسائل ١٠ - ٤٤ - بواب الوقوف بالمشعر ج ٩ - ح ٤

(٣) الشهيد لأوّل في الدروس ١٢٢ - ١٠ - شهيد ثاني في مسالك ١١٣

(٤) المتقدم في هامش ١

(٥) الدروس - ١٢٢

وَأَنْ يَكُونَ الْوُقُوفُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ،

المسبوط عنده مقتضاه أنه يعبر لإيقافه من حبوب والإعماء في الموقفين ، ثم قال : وكذلك حكم النوم سواء ^(١) .

والأولى أن يكون أصبح منه الوقوف بالموقفين وإن كان تأخراً ، لأن الفرض يكون منه لا التذكر ، وليس في كلامه - رحمه الله - دلالة على عدم صحته بوقوف بعد غرض أحد هذه الأعداء بعد سه كما هو المشهور في تعباره ، لكن ما ذكره من عدم الفرق بين الإعماء وحبوب وسنوم غير أحد ، وكيف كان فسمي غلطاً بالصحة مع الإبقاء بالتركيب ، أعني ما يصدق عليه مسمى الوقوف بعد سه ، ولتفصيل بذوه

قوله (وَأَنْ يَكُونَ الْوُقُوفُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ)

هذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب ، ويدل عليه مصافحاً بين الناسي وقوله عليه السلام في صحبته معاوية بن عمرو : أصبح على ظهر بعدد تصلي الفجر ، فقف إن شئت قريب من حبل وإن شئت حيث تبيت ، فإذا وقعت فاحمد الله عز وجل ^(٢) الحديث .

وبين في تعباره دلالة على وجوب تبيت بالمشعر ، وصاهر الأكثر وجوبه ، وقال في التذكرة : إنه ليس بواجب ^(٣) ، والأصح الوجوب ، للناسي ، وقوله عليه السلام في صحبته معاوية : ولا تحاور بحااص ليلة المردية ^(٤) وعلى هذا فهو بوى المكلف الكون بها إلى طلوع الشمس احتشراً

(١) المسبوط ١ ، ٣٨٤

(٢) الكافي ٤ ، ٤٦٩ ، نهج ٥ ، ١٩١ ، ١٣٥ ، مسائل ١٠ ، ٤٤ أبواب الوقوف بالمشعر ج ١ ح ١

(٣) التذكرة ١ ، ٣٧٥

(٤) الكافي ٤ ، ٤٦٩ ، نهج ٥ ، ١٨٨ ، ٦٢٦ ، مسائل ١٠ ، ٤٤ أبواب الوقوف بالمشعر ج ١ ح ١ . ولكن فيها معاوية بن عمار وحملته عن الحلبي .

فلو أفاص قلبه عامداً بعد أن كان به لبلاً ولو قليلاً لم يطل حجه إذا كان وقف بعرفات ، وحرره شاة

بذلك عن تحديد الية بعد الفجر ، أما لو بوى الميت خاصة وجب التحديد ، والأمر في الية سهل كما بيناه مراراً .

قوله (ولو أفاص قلبه عامداً بعد أن كان به لبلاً ولو قليلاً لم يطل حجه إذا كان وقف بعرفات ، وحرره شاة)

هذا التمرع لا يلائم المصنوع عليه ، أعني كون الوقوف الواجب بالمسعر بعد طلوع الفجر ، وربما ظهر من العبارة كون الميت واحداً ، وإلا لم يكن محترماً عن الوقوف الواجب ، لأن المتبح لا يحري عن سواجب ، مع احتمال الاحتراء به ، إذا لا دليل على امتناعه

وهذا الحكم ، أعني صحة الجمع مع تعدد الإفاصة قبل بمسعر وحرره شاة مذهب أكثر الأصحاب ، واستدل عليه في التهذيب بما رواه عن مسمع ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل وقف مع الناس بجمع ثم أفاص قبل أن يمضي الناس ، قال : إن كان جاهلاً فلا شيء عليه ، وإن كان أفاص قبل طلوع الفجر فعليه دم شاة^(١) .

وهذه الرواية ضعيفة السند شتماله على سهل بن زياد وهو عامي ، وبأن راويها وهو مسمع غير موثق ، فشكل التعويل على روايته ، نعم روى ابن بابويه في من لا يحضره الفقه هذه الرواية بطريق صحيح عن عبي بن وقاف عن مسمع^(٢) ، فينتهي القطع الأول وينقضي الثاني

(١) التهذيب ٥ ٩٣ ٦٤٢ ، المستدرج ٢ ٢٠٦ ٩٠٢ ، وسائل ١١ ٤٩ أبواب الوقوف

بالمسعر ١٦ ج ١

(٢) الفقيه ٢ - ١٣٩٣/٢٨٤

وربما استدرك على عدم قيام الحج بذلك بصفحة هشام بن سالم وغيره ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال في التقدم من منى إلى عرفات قبل طلوع الشمس : لا بأس به . والتقدم من مكة إلى منى ، سرياً ، وهو استدلال ضعيف ، فإنها محمولة على مضطرب ومريض ، لا مشايخ حليها على طهرها وإجماعاً ، فلا يتم الاستدلال بها على مطلوب

وقال ابن إدريس : إن من قال قبل طلوع فجر يوم محرم أن سئل حجه ، لأن الوقوف بالمشعر من طلوع فجر منى طلوع شمس من ، فليس بالإخلال به (٢) .

وأجاب عنه العلامة في تنبيه السامع من ذلك ، قال لا يتم له أن يوقوف بعد طلوع الفجر من منى ، نعم مطلق الوقوف بينة الفجر أو بعده من ، أما بعد طلوع فجر فلا بأس به ، لأن الوقوف يجب أن يكون بعد طلوع فجر لا يقصو كون الوقوف في هذا الوقوف ركناً (٣) وهو غير جيد ، فإن مجرد حكمه بوجوب الوقوف بعد فجر مكة في عدم تحقق الأمانة بدون الإتيان به منى ، ثبت بصفحة من الإخلال به بدليل من خارج

ثم قال : وقول من : لا بأس به موقوف على جاري الإجماع وضعفه طاهر ، فإن عدم عدم التوقف لا يقتضي بقاء الإجماع على خلاف

(١) ج ١ ص ١٣٨ ، (٢) الاستدلال ٢٣ ، (٣) ج ٢ ص ٢٠٠

بالمشعر ب ١٧ ح ٨

(٢) الرائد ١٣٨ و ١٣٩ .

(٣) المتن ٢ ص ٧٢٦

(٤) المتن ٢ ص ١٢٥

ودكر الشارح - قدس سره - أن الاجتراء بالميت إنما يتم إذا كان قد نوى الوقوف ليلاً ، وإلا كان كتارك الوقوف^(١) وهو مشكك ، لأن الوقوف لغير المصطر وما في معناه إنما يقع بهراً فكيف تتحقق بيته ليلاً

واعلم أنه يستمد من قول المصنف رحمه الله : إذا كان قد وقف بعرفت ، أن الوقوف بالمشعر ليلاً ليس اختيارياً محضاً وإلا لأحرأ وإن لم يقف بعرفته إذا كان الترك على غير وجه العمدة

قال الشارح قدس سره : وعلى ما احترأ من إحرأه اضطراري المشعر وحده يحري هما بطريق أولى ، لأن الوقوف السلي بالمشعر فيه شائيه الاحترأ ، للاكتفاء به للمرأة اختياراً ، وللمصطر ، وللمتمم مطلقاً مع حره يشاء ، ولا اضطراري المحض لس كذلك^(٢)

ويمكن المباشه فيه بأن الاحترأ بـ اضطراري المشعر إنما ثبت بقوله عليه السلام في صحيحه جميل بن دراج : « من أدرك المشعر الحرام يوم الحر قل روال الشمس فقد أدرك الحج »^(٣) وبحو ذلك ، ولا يلزم من ذلك الاحترأ بالوقوف الليلي مطلقاً ورواه مسمع^(٤) المتضمنه للاجترأ بالوقوف الليلي لا تدل على العموم ، إذ المتأخر منها تعلق الحكم من أدرك عرفه

نعم قوله عليه سلام : « من أدرك جميعاً فقد أدرك الحج » عام فيمكن الاستدلال بعمومه على موضع البرع ، إلا أن المتأخر من لإدرك تحقيقه في آخر الوقت ، لا قبله أو في أوله ، والمسألة من أصبها قويه الإشكال ، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

(١) ، ١٢ ، الممالك ١ - ١١٤

(٣) الكافي ٤ : ٤٧٦ ، تهذيب ٥ : ٧٩١ ، ٩٨٨ ، لاستبصار ٢ : ٣٠٤ ، ٣٨٧ ، الوسائل

١٠ - ٥٩ أبواب الوقوف بالمشعر ج ٢٣ ح ٩

(٤) تهذيب ٥ : ١٩٣ ، ٦٤٢ ، استبصار ١١ : ٤٩ أبواب الوقوف بالمشعر ج ١٦ ح ١

ويعجز لإفصاة قبل شجر سمرة ومن يخاف على نفسه من غير حرام

قوله : (ويجوز الإفاضة من صحر المرأة ومن يحذف على نفسه من غير جبرال) .

هذا بحكم مجمع عنه من أصحابه ، في ذلك في مسهبى وبحور
للمختلف وساء ومعه من أصحابه لأعداء ومن به ضرورة لإدفعه من
طوبى عجز من مردته ، وهم قوم ثار من يحتفظ عنه علم' وبدل عليه
روايات كثره ، منها قوله عليه السلام في صحته معاوية بن عبد الله بن مودة في
صفته حج لبي صلى الله عليه وآله أنه قال : وما بأس بذكره ، حتى
إن سبى من سادته وهو مسعر حمره فقصي شعرا وعشاء لأخره
يأبى واحد ويؤمى ، ثم قام فقصي فيها عجزه ، وعجل صعدته بي هاشم
بالليل ، ومعه من لا يرمو حمره عنه حتى يظنه شمساً .^{١٢}

[illegible]

وہ روہ لشع فی صحیح ، عن سعد الأعرج قال ، قلت لأبي
عبد اللہ علیہ السلام : جعلت قدث معہ ساء فایض یہن بدیل ؟ قال
: نعم ، یزید ان تصنع کما صنع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ ؟ قلت
: نعم ، قال : اقص یہن بدیل ، ولا تقص یہن حتی تقف یہن بحمم ، ثم

۷۷۷ ۴ ~~۴۷۷~~ (۱)

(٢) بكري : ٢٢٠ ، مهدب : ٢٢١ ، جال : ٢٢٢ ، أبواب أقسام الجمع

Σ μ Υ ω

(٣) نسخة ٢ ٢٨٣ ١٣٩٢، المجلد ١٠، ٥١ أبواب، يوهوف، المستشرق ١٧ ج ٧

ولو أقام ناساً لم يكن عليه شيء

ويستحب الوقوف بعد أن يصلي الفجر أو بعد صلاة العشاء أو بعد صلاة المغرب

أفضلهن حتى تأتي بحمرة يقضي فريضة الجمعة ، فمن لم يكن عليه
دبح فبأحد من شعوره من نقصان من أضره ، ثم يقضي في مكة في
خواتمه ، ويقضي حاجته ، ويسعى بين الصفا والمروة ، ثم يرجع إلى
البيت فليطعم سبعاً ، ثم يرجع إلى أبيه وقد فرغ من حاجته .

وفي بعض عن حسن بن ذريح ، عن بعض أصحابه ، عن أحمد بن
عليه السلام ، قال : لا تأس أن يقضي الرجل من ذلك ما كان حائفاً .^١

وعن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : « رجعت رسول
الله صلى الله عليه وآله لبيته وأصابه اليبس ، وأبى يرمو الحمار
بالبل ، وأن يصلوا العدة في مدينته » .^٢

ويستفاد من رواية أبي بصير المتقدمه ورويه سعيد الأعرابي عن
شاه بعض الوقوف الواجب ألا ثم يقضي

قوله (ولو أقام ناساً لم يكن عليه شيء)

هذا مما لا خلاف فيه بين الأصحاب ، ولم أفت على رويته من عليه
صريحاً ، وربما أمكن الاستدلال عليه بقوى ما دل على حور ذلك للمصطر
وما في معناه ، وفي إلحاق الحامل بالعامد أو لاسي وجهاً

قوله (ويستحب الوقوف بعد أن يصلي الفجر ، وأن يدعو

(١) التهذيب ٥ : ١٩٥ ، ٦٤٧ ، وسائل ١٠ : ٥٠ أبواب الوقوف بالمسعى ح ١٧ ح ٢

(٢) الكافي ٤ : ٤٧٤ ، ٣ : ٥٠ ، التهذيب ٥ : ٦٤٥ ، ١٩٤ ، لا بصير ٢ : ٢٥٧ ، ٩٠٥ ، الوسائل

١٠ : ٥٠ أبواب الوقوف بالمسعى ح ١٧ ح ١

(٣) الكافي ٤ : ٤٧٤ ، ٥ : ٥٠ ، التهذيب ٥ : ٦٤٦ ، ١٩٤ ، لا بصير ٢ : ٢٥٧ ، ٩٠٦ ، وسائل

١٠ : ٥٠ أبواب الوقوف بالمسعى ح ١٧ ح ٣ .

أَوْ مَا يَتَصَمَّنُ حَمْدَ اللَّهِ وَإِشَاءَ عِبْدِهِ وَاتِّصَالَاهُ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ
السَّلَامُ

بِسَدْعِ الْمَرْسُومِ ، أَوْ مَا يَتَصَمَّنُ الْحَمْدَ لِلَّهِ وَالْإِشَاءَ عِبْدِهِ وَالصَّلَاةَ عَلَى
النَّبِيِّ وَآلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ .

ذكر شارح - قدس سره - في يوقوف هذا بسم سبعة سبعة ، والد كبر ،
وأما يوقوف بمعرفة معنى الحرف فيها : حيث هو في بحر ، فلا يحسن
تأخير سبعة في ب بصر ، وفي دالة لأجل على ذلك بصر

و في وقف عنه في هذه جملة من لأجل معبره في روه فكيف .
صلى الله عليه - في صحيح عن معناه من حيث ، عن أبي عبد الله
عليه السلام ، قال : صحح على ظهره من طي بحر ، فكيف ، شئت
قريب من بحر ، و شئت حبس . وقد وثقت في حمد لله عز وجل وثنى
عليه ، ذكر من دالة ، لأنه ما قدره عنه ، وأما على سبي صلى الله عليه
وسه ، ويكن من قوت الله ب سمع بحر وفك في من سب ،
ووضع على من فك بحران ، و على شمس بحر و إرس ، منهم
ب بحر مظلوم به بحر و بحر و بحر مسدود ، و على و قد جاء ، فاجعل
حائري في موصلي هذه - من على - اسم معني ، و على و بحر و على
حقيقي ، ثم جعل يفتق من - سب - و على فضل من سب و لك سب
وتنزل لأن ما صبح حمدك .^١

والمعنى في هذه - به - كبر ، بحر صاهر منه ب يوقوف لسانه .
به يوقوف ، حيث ، ولا بعد ب كتاب سب في بحر في عادة عصف

وقد علامه في حقه استحب . حيث بعد - بصر بحر ،
ووقف من الصلاة دالة على صبح بحر حرة .^٢ هذا كصريح في رده

(١) سبك ٤

(٢) الثاني ، ٦٥ : ٤ - بصر - - - - -

(٣) المسبوق ٢ - ١٢٤

وقيل يسحب صعود على فُرج وذكر الله عليه

مسائل خمس

الأولى : وقت يوفوف باسمعر ما من طلوع شمس إلى صوء الشمس ، ولمصطر إلى رؤا تنس

سحبها بشعر حرام من حب من حبى يحصل منى وادى محسب لكن مقتضى قوله عليه السلام في : انه يحبى مستدله ١ : ان نص نوادي عن سمين انصرو قريب من شعره ٢ : ان شعر حصص من المردفه

وقال من بابيه فليس لا يحضره خشية ، يسحب بصيروره : انما شعره حرام ويزججه : ان كذا : وهو كالتصريح في : ان شعر غير مردفه : فيه لا يكون حرام : ان يسحب : لا يكون محمولا على غير المعير ، وهو عيد .

قوله (وقيل يسحب صعود على فُرج وذكر الله عليه)

مورد : يسحب : انه عند له على مسد بخصوصه من هريق لأصحاب ، نعم راوى عنه : سى صلبى لله عليه وانه ردف غصن من عانس ووقف على فُرج ، وور : ان هذ فُرج ، وهو موقف ، وجمع كلها موقف : فُرج : كذا : حل بالمردفه ، انه في قاموس

قوله (الأولى ، وقت يوفوف باسمعر ما من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، ولمصطر إلى رؤا الشمس)

هذه الأحكام ، جميعا عند ، وقد تقدم من الأحكام بدل

(١) التهذيب : ١٩ ، ٣٣ ، مسائل : ١٢ : ان يوفوف باسمعر : ٨ ح ١

(٢) في ص ٤٣٠

(٣) الفقيه ٢ ، ٢٨١

(٤) المسبوح ٣٦٨

(٥) سنن أبي داود ٢ ، ١٩٣ / ١٩٣٥ ، سنن الترمذي ٢ : ٨٨٦ / ١٨٥

(٦) القاموس المحيط ١ : ٢٥٣

الثانية : ان يثبت من غير دليل ولا بعد انقضاء أجل نظر حجة

وقد ثبت ذلك ، كما في بعض النسخ ، ان ذلك وقت يعرفه

عليهم ، وحكي في بعض النسخ ان حجة من غير دليل ، ان وقت انقضاء
 الحجة حجة من غير دليل ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 وجه الوهم ، والامر كما قال .

قوله (ثانياً ، ان يثبت من غير دليل ولا بعد انقضاء أجل)
 نظر حجة ، وقد ثبت ذلك ، كما في بعض النسخ ، ان ذلك وقت يعرفه)

بعض النسخ : ان حجة من غير دليل ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،

و قد ثبت ذلك ، ان حجة من غير دليل ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،
 ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،

وقد ثبت ذلك ، ان حجة من غير دليل ، ان ذلك وقت يعرفه ، ان ذلك وقت يعرفه ،

(١) في نسخة ٤٣

(٢) في نسخة ٤٤

(٣) في نسخة ٤٥

(٤) في نسخة ٤٦

(٥) المتن ٧٢٨

(٦) في نسخة ٤٧ ، في نسخة ٤٨ ، في نسخة ٤٩ ، في نسخة ٥٠ ، في نسخة ٥١ ، في نسخة ٥٢ ، في نسخة ٥٣ ، في نسخة ٥٤ ، في نسخة ٥٥ ، في نسخة ٥٦ ، في نسخة ٥٧ ، في نسخة ٥٨ ، في نسخة ٥٩ ، في نسخة ٦٠ ، في نسخة ٦١ ، في نسخة ٦٢ ، في نسخة ٦٣ ، في نسخة ٦٤ ، في نسخة ٦٥ ، في نسخة ٦٦ ، في نسخة ٦٧ ، في نسخة ٦٨ ، في نسخة ٦٩ ، في نسخة ٧٠ ، في نسخة ٧١ ، في نسخة ٧٢ ، في نسخة ٧٣ ، في نسخة ٧٤ ، في نسخة ٧٥ ، في نسخة ٧٦ ، في نسخة ٧٧ ، في نسخة ٧٨ ، في نسخة ٧٩ ، في نسخة ٨٠ ، في نسخة ٨١ ، في نسخة ٨٢ ، في نسخة ٨٣ ، في نسخة ٨٤ ، في نسخة ٨٥ ، في نسخة ٨٦ ، في نسخة ٨٧ ، في نسخة ٨٨ ، في نسخة ٨٩ ، في نسخة ٩٠ ، في نسخة ٩١ ، في نسخة ٩٢ ، في نسخة ٩٣ ، في نسخة ٩٤ ، في نسخة ٩٥ ، في نسخة ٩٦ ، في نسخة ٩٧ ، في نسخة ٩٨ ، في نسخة ٩٩ ، في نسخة ١٠٠

في نسخة ١٠١

كرواية محمد بن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، أنه قال في رجل لم يقف باسم دلقه ، أو لم يقف بها حتى ياتي منى فقام : « لم يبرئ من ذنبيه حتى يذبحها »^(١) قلت : « بوجه » قلت : « ذلك قد فانه قال » لا بأس به ، منقضى بوجه عدم إطلاق صحيح بغير الوقوف بالمسعر جهلاً^(٢) .

وأما عن غيرها فليس في كتابي لأخبارنا بحصول على من ترك كمال الوقوف جهلاً وقد ياتي ، بسبب منه ، « مستأن على هذا ما رواه عن محمد بن حكيم عن ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « صليت لله سرحت لأعظمي ، عذر ، فصليت بك مع محمد بن لا عري ، فوجدت مني من عرفت منيهم كما هم في منى » ثم قال : « بهم جمع » قلت : « بهم قد صليت بها فقد حرهم » قلت : « فأنتم تصيبون » قال : « قد ذكره الله فيها ، فإن كنتم ذكروا الله فيها فقد أجزأهم »^(٣) .

ومن يتيقن ذلك ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « جعلت فداك ، ما كان حتى يذبح جهلاً ، يذبح ما عذرته فقال : « يذبحون مكاتبتهم فيلقتان بالمسعر ساعة ، قلت : « فانه لم يذبحها حتى كان اليوم وقد نشر الناس ، قلت : « فأنتم راسه ساعة » قلت : « يذبحون قد صليت عداة بالمسعر » قلت : « قلت : « فأنتم حتى قد قد في صلاتهم » قلت : « قلت : « فأنتم » ثم حدثهم » ثم قال : « المسعر من المردية ، والمردية من المسعر ، وإيضاً

(١) في نسخة : « قلت لأبي عبد الله عليه السلام : « جعلت فداك ، ما كان حتى يذبح جهلاً ، يذبح ما عذرته فقال : « يذبحون مكاتبتهم فيلقتان بالمسعر ساعة ، قلت : « فانه لم يذبحها حتى كان اليوم وقد نشر الناس ، قلت : « فأنتم راسه ساعة » قلت : « يذبحون قد صليت عداة بالمسعر » قلت : « قلت : « فأنتم حتى قد قد في صلاتهم » قلت : « قلت : « فأنتم » ثم حدثهم » ثم قال : « المسعر من المردية ، والمردية من المسعر ، وإيضاً

١١ ٦٤ أبواب الوقوف بالمسعر ج ٢٥ ح ٦

(٢) « في نسخة : « من لم يذبح »

(٣) التهذيب ٥ ٢٩٢ ، والاستبصار ٢ ٣٠٥

(٤) تهذيب ٥ ٢٩٢ ، الاستبصار ٢ ٣٠٥ ، في نسخة : « ٦٣ باب الوقوف بالمسعر ج ٢٥ ح ٦ »

وَبَوَّ تَرْكُهَا جَمِيعاً بَطْلُ حَجِّهِ ، عَمْدُ أَوْ سَيِّئاً

الثالثة من لم يقف بعرفات وأدرك المشعر قبل طُوبُوع الشمس صَحَّ حَجُّهُ ، وَلَوْ قَاتَهُ بَطْلُ . وَلَوْ وَقَفَ بعرفات حَرَّ لَه تَدْرُكُ المشعر إِلَى قَبْلِ الرِّوَالِ

يَكْمِيهِمَا الْيَسِيرُ مِنَ الدَّعَاءِ (١) .

وَلَا يَحْتَمَى مَا فِي هَذَا حَيْثُ مِنْ سَعْدٍ ، إِلَّا بِقَصْرِ هَذِهِ الرِّوَالِ مِنْ حَيْثُ لَسَدُ سَبْعٍ مِنْ تَعْمَلُ بِهَا

قَوْلُهُ (وَلَوْ تَرْكُهَا جَمِيعاً بَطْلُ حَجِّهِ عَمْدُ كَأَوْ سَيِّئاً)

هَذَا مَرْتَبِعٌ يَفْقَى مِنَ التَّعْمَلِ ، وَبَدَأَ عَلَيْهِ مَقْصَدٌ فِي عَدَمِ صَدَقِ لَامَثَلٍ مَعَ الْإِحْلَالِ بِدَرْكِهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ فِي بَدَأَ عَلَيْهِ لَه وَغَمْرَانِ أَسَى عَنِ الْخَبَرِ . بِدَرْكِهِ مَرْدِفُهُ قَصْدُ فَسَدِ الْحَجِّ ، وَمَقْهُومُ قَدَمِهِ عَلَيْهِ سَلَامٌ فِي صَحِيحِهِ مَعُونَةٍ مِنَ غَمْرٍ . وَمِنْ دَرْكِهِ جَمْعٌ قَصْدُ دَرْكِ الْحَجِّ (٢) .

قَوْلُهُ (ثَانِيَةً ، مَنْ لَمْ يَقِفْ بعرفات وَأَدْرَكَ المشعر قَبْلَ طُوبُوعِ الشَّمْسِ صَحَّ حَجُّهُ ، وَلَوْ قَاتَهُ بَطْلُ ، وَلَوْ وَقَفَ بعرفات حَرَّ لَه تَدْرُكُ المشعر إِلَى قَبْلِ الرِّوَالِ) .

بَلْ لَأَظْهَرَ إِدْرَاكَ الْحَجِّ بِدَرْكِ اصْطِرَاقِ المشعرِ حَاصَةً ، لِقَبُولِهِ عَلَيْهِ لَسَلَامٌ فِي صَحِيحِهِ حَيْثُ . وَمِنْ أَدْرَاكَ حَوْفِ بِجَمْعِ يَوْمِ الْحَجْرِ مِنْ قَبْلِ

(١) تهذيب ٢٩٣ ٩٩٤ الاستدراك ٣٠٦ ١٠٩٢ . بستان ١٠ ٦٤ أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٥ ج ٧

(٢) التهذيب ٢٩٢ ٩٩ . الاستدراك ٣٠٥ ١٠٩٩ . بستان ١٠ ٦٣ أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٥ ج ١

(٣) الحاشية ٤ ٤٦٦ ٢ . تنبيه ٢ ٢٨٤ ١٣٩٤ . تهذيب ٢ ٢٩٤ ٩٩٨ . الاستدراك

٢ ٣٧ ١٠٩٥ . بستان ١٠ ٦٢ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٧ ج ١ .

بحر ، فإن طلعته سبب من يوم بحر قبيل به حج ونحيتها عمرة .
وعنه لحج من قبل ١

وشرح العلامة في معنى^٢ وغيره^٣ أن معنى بحدده بعمرة به نفس
بحرامه بآلية من الحج ، أي العمرة متحدة ، ثم يأتي بأفعل وبجس من
انقلاب الإحرام ، أي جحد حب ، كما هو صدر حار علامه في موضع
من القواعد^٤ ، وشهد في دروس^٥ ، نحوه عنه اسلام في صحيحه
معونه مستفهمه ، يقيم مع ساس حب م بام بشرق ، فبد انصب طاف
بأليت وسعى ، الحديث وفي صحيحه صوبس ، قسم على حرمة ومنقطع
النية حتى به حل مكنه ، بصف وسعى من صف والمروة ، بحق^٦ أنه
وبصرف ، أي هذه ، ب شاء ، ذاب ، ب سار على ، حبوب لإقبال بأفعل
أعمره على من فيه لحج م ، غير تعرض لعل ، فلا يكون معمرًا

ولا يفي ذلك قوله عنه اسلام في صحيحه معاونه من عمر
فليحتملها عمرة^٧ ، لأن صدر أن معنى جعلها عمرة لأبى أفعل بعمرة
ولا ريب أن العدول أولى وأحوط

وهذه عمرة واحدة بغير فلا بحرى عن عمرة لإسلام

(١) حديث ١٠٩١ ، ١١٠٤ ، لا سبب ٢ ، ٣٠٤ ، ١٢ ، سبب ٦٠

الوقوف بالمشعر ٢٧ ح ٤

(٣) انتهى ٢ ٨٥٤

(٣) كالشاهد الثاني في المسالك ١ ، ١١٤

(٤) القواعد ١ ٨٧

(٥) الدروس ١٢٣

(٦) بصف ٢ ٢٤٣ ، ١٦٠ ، بغير حب ، حديث ٢٩٠ ، لا سبب ٢

١٠٩٨/٣٠٨ ، الوسائل ١٠ ، أبواب الوقوف بالمشعر ٢٧ ح ٢ ،

(٧) الحديث ٢٩٤ ، ٩٩٨ ، لا سبب ٢ ، ٣٠٦ ، ١٢٠ ، ٦٥ ، أبواب الوقوف

بالمشعر ٢٥ ح ١

ثم يقصبه إن كان واحداً على الصفة التي وحيث ، غنعا أو قرناً أو فراداً

وهل يجب التهني على فنب الحج ؟ قيل لا^١ ، وهو المشهور بين الأصحاب ، بمسك بمقصي الأصل وحكي استبح عن بعض أصحاب قولاً بالوجوب^٢ ، ورود الأمر في رواية داود الرقي^٣ ، وهي ضعيفة بسند^٤ ، فلا يمكن معويل عليها في إثبات حكم مخالف لأصل

قوله (ثم يقصبه إن كان واحداً على الصفة التي وحيث ، تمتعاً أو قرناً ، أو فراداً)

إما يجب قضاء الحج إذا استمر في عامه ، فهو حرج في عام أوجوب فماته حج بغير تريقه بحج نص

وقال الشيخ في التهذيب إن من شرط في حيا الإحرام يسقط عنه انقضاء ، وتو لم بشرط وحج واحتج عليه بما رواه عن صريش بن أعين ، قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل حرج ممعاً بالعمرة إلى حج فدم يبلغ مكة إلا يوم الحجر ، قال : يقم على إحرامه ، ويقصع التلبية حين يدخل مكة ، ويطوف ويسعى بين الصفا والمروة ، ويحلق رأسه ويصرف إلى أهله إن شاء ، وقال : هذا من شرط على ربه عند إحرامه ، فإن لم يكن قد اشترط فإن عليه الحج من قابل^(٥) .

واستشكله العلامة في المنتهى بأن هذا الحج العاثة إن كان وجباً لم يسقط فرضه في العام المقبل بمجرد الاشتراط ، وإن لم يكن واحداً لم يجب

(١) كما في المنتهى ٢ ٨٥٣

(٢) الخلاف ١ ٤٦٩

(٣) تكبير ٤ ٤٧٥ ، الفقه ٢ ٢٨٤ ١٣٩٥ ، تهذيب ٥ ٢٩٥ ١٠٠٠ ، لأصاير ٢ ٣٠٧ ١٠٩٧ ، الوسائل ١٠ ٦٦ أبواب الوقوف بالمشعر - ٢٧ ح ٥

(٤) لأن أويب وهو داود بن كثر ، يرفي ضعيفه الشحاشي في رحانه ٥٦ ١ ٤٠ ، وابن انعمياتي على ما في حال علامه ٦٨ ، فهو ضعيف ور وثقه الشيخ في رحاله ٣٤٩

(٥) التهذيب ٥ ٢٩٥ ١٠٠١ ، الاستبصار ٢ ٣٠٨ ١٠٩٨ ، وسائل ١٠ ٦٥ أبواب الوقوف بالمشعر ٢٧ ح ٢

الخامسة من فاته الحج سقطت عنه فعليه ويستحب له الإقامة
عنى إلى انقضاء أيام التشريق ، ثم تأخير أفعال العمرة التي يتحلل بها

ترك الاشتراط ثم صار له بدخوله في هذه الأمور حصل إجماع في
القول مع ترك الاشتراط على أنه لا يسحب ، وهو حر ، وعلى هذا
فتكون محمولة على غير الواجب المقرر .

قوله (الخامسة ، من فاته الحج سقطت عنه فعليه ، ويستحب
له الإقامة عنى إلى انقضاء أيام التشريق ، ثم تأخير أفعاله التي يتحلل
بها)

أما سقوط فعل الحج مع غيب الموت فعليه وقى بين العلماء ، وقد تقدم
من الأحكام ما يدل عليه ، وأما سحب الإقامة عنى إلى انقضاء أيام التشريق
ثم لإنسان تأخير عمره حتى يجمع بها فسد عليه فانه عليه سلام في
صحيحة معاوية بن عبد الله فانه حج دعيه مع سائر حرام أبيه
الشرب ولا عمرة فيها ، وقد نصب طائفة من بني عبد الله وبنو
واحد ، وعليه حج من قبله ، وقد سدد لكلاء في مصلاب الإحرام إلى
العمرة بنفسه أو توقفه على الآية (١) .

ولو أُرِد من فاته حج قضاء على إحرامه إلى ما قبل الحج به والأصح
أنه يسر به ذلك ، كما حذره علامة في حقه من كسبه ، وسهد في
الدروس ، ما عني القبول بصلاب الإحرام بنفسه إلى عمره هو صحيح ، وأما
على لقول توقفه على آية فلو حوت بعدون قطعاً عملاً بمقتضى الأمر فلا
يكون النقاء حائراً ، وإنما يحصل التحلل لمن فاته حج بالإيمان بأفعاله

(١) المتهى ٢ : ٨٥٣ .

(٢) تهذيب ٥ : ٢٩٥ ٢٩٩ لأصح ٢ : ٣١٧ ١١٩٦ ، مسند ١ : ٦٠٠ الدروس

بالمشعر ٢٧ ح ٣

(٣) في من ٤٣٦

(٤) المتهى ٢ : ٨٥٤ ، والتمكة ١ : ٣٩٩ ، والتحرير ١ : ١٢٤

(٥) الدروس ١٢٢

خاتمة :

يد ورد مشعر ستحب له انتقاد حصي منه ، وهو سبعون حصاة ولو أحده من غيره حار ، لكن من احرم عدا مباحد وفي عدا المسجد الحرام ومسجد الحيف .

العمرة ، وعلى هذا هو راجع إلى ثلاثة وما يتحمل ويعد عود خوف صريح فهو مقسود عن كمال العمرة منه سجد باليد وسقيير في يده ، وسو عدا قبل يتحمل ثم يتخرج إلى حراره مساف من المصاف وب بعد عهد ، بل يحث عليه إكمال العمرة ولا ثم تأتي بما يريد من أباك حتى لو كان فرضه التمتع وحث عليه الخروج إلى حد منه فب العمرة فب تعدر فمن ادعى الحل كما في حكم من لم يعد محذوره حبيب

قوله (خاتمة ، يد ورد المشعر ستحب له انتقاد حصي منه ، وهو سبعون حصاة) .

هذا قول عمدت وأكثر العامة ، وقد بعضهم بحور ذلك وليس مستحب^١ ويدل على الاستحباب روايات كثيرة ، منها ما رواه شيوخ في الحسن عن معاوية بن عمار ، قال : حد حصي الحمار من جمع ، وإن أحده من رحلت يسمى أحراك^٢ .

وفي الحسن عن يحيى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال وحد حصي الحمار من جمع ، وإن أحده من رحلت يسمى أحراك^٣ .
والسبعون حصاة هي الواجب ، ولو التقط أراد منها احتياطاً خذراً من سقوط بعضها لا بأس .

قوله (ولو أحده من غيره حار ، لكن من احرم عدا المباحد ، وفيه . عدا المسجد الحرام ومسجد الحيف)

(١) كتاب الصلاة في معنى ٣ ٤٤٤

(٢) التهذيب ٥ ١٩٥ ٦٥٠ ، الوسائل ١٠ ٥٢ ، أبواب الوقوف بالمشعر ١٨ ج ١

(٣) تهذيب ٥ ١٩٦ ٦٥١ ، الوسائل ١٠ ٥٢ ، أبواب الوقوف بالمشعر ٨ ج ١

ونحب فيه شروط ثلاثة أن يكون مما يسمى حجراً ،

أما عتار كونه من الحرم فليس عليه روایات ، منها ما يرويه شيوخ في
الحسن ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : حصي بحمار
بأحدته من حرم أحرك ، وبأحدته من غير الحرم ثم بحرك * وقال
ولا ترم الحمار إلا بالحصي ، وهي نفس في المصنوع

وشئى لشخ^١ وجماعه من عدم مسند الحرم ومسند الحيف ،
فمعه من أحد الحصص منها ، وأمسك عنه في تهذيب ما يرويه عن
حسن ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : يحور حد حصي لحمار من
جميع الحرم ، إلا من المسند بحرم ومسند لحيف^٢ .

وأما نصف ومن سعه^٣ بها في مساحد ، سواء بها في
بحريم : إخراج الحصص منها وهو قيد حيث يشت بحریم ، ولا فاحور
أجود .

ورما كان سوجه في حصص هذين المسحدين في سوجه وكلام
الأصحاب انهما الفرد المعروف من مساحد في الحرم ، لا لا يحص الحکم
فيهما

قوله (ونحب فيه شروط ثلاثة أن يكون مما يسمى حجراً)

بل الأحود تعين الرمي بما يسمى حصاه ، بقوله عليه السلام في حسه
زرارة المتقدمة ولا ترم الحمار إلا بالحصي ، فلا محذور يرمي بالحجر
لكبير الذي لا يسمى حصاه ، خلاف مدروس^٤ ، وكذا صغيرة حد هذا

(١) تهذيب ٥ ١٩٦ ٦٥٤ . مسند ١٠ ٣٠٠ - مسند مشهور ١٩ ج

(٢) التهذيب ٥ ١٩٦ ، والميسوط ١ ٣٦٩ ، والنهاية ٢٥٣ .

(٣) تهذيب ٥ ١٩٦ ٦٥٢ . مسند ١٠ ٣٠٠ - مسند مشهور ٩ ج ٢

(٤) كعلامة في نصه ٧٣ ، شهيد الأول في ٤ من ١٢٣ . وسير في شيخ

الزائع ١ ٤٨٦ ، والشهد الثاني في المسالك ١ ١١٤

(٥) النورس ١٢٦

ومن الحرم ، وأبكاراً .

إذا كانت بحيث لا يقع عليها اسم الحصاة .

وحور شيخ في خلاف لرمي بأمره وحجره . فإن في الدروس
وفيه بعد أن كان من الحرم ، وبعد أن كان من غيره^(١)
ولو رمي بحصاة مستهد به حرمه ما لم يسجد

وسو رمي بحرمه حصاة من حصي حرمه قبل أن يحرمه ، صدق الرمي
بالحصاة^(٢) ، وفي^(٣) ، وهو لأصهب ، عدم بصرف الإطلاق به
وفي غير طهارة حصي قولان ، صهرها بعده ، بمسك بالإطلاق

قوله : (ومن الحرم ، وأبكاراً)

أما غير كونها من الحرم فقد تقدم خلافه فيه ، وقد كان قول
المصنف سابق لنكح من الحرم ، كما عرفت ذكر هذا الشرط ، وإن كان في
ذلك فائده ، وهي إنباه على الشرعة صريحاً

وأما اعتناء كونها بكراً ، أي ما يرمي بها قبل ذلك رمياً صحيحاً - فمجمع
عليه بين الأصحاب ، ويدل عليه مقصود أبي حنيفة وإسحاق لئلا يغل
الحصي الذي يطهره على عدم إحكامه ، مصنفه فيه عنه السلام في مرسلة
حرير لمنقذه^(٤) لا تأخذه من موضوع من خارج الحرم ، ومن حصي
الحمار^(٥) وفي رواية عبد الأعلى^(٦) ولا تأخذ من حصي الحمار^(٧)

(١) الخلاف ٦ - ٤٥٥

(٢) الدروس - ١٢٤

(٣) كذا في الدروس ٢٦ ، وفيه شبهة ٢٩٤

(٤) نقله عن بعض العامة في المنتهى ٧٣٠ - ٢

(٥) في من ٤٤٠ ،

(٦) الكافي ١ - ٤٧٨ ، ٩ ، تهذيب ٥ - ٥٥٣ ، وسائل ١٠ - ٥٣ ، بوار الوقوف بالمعبر

ب ١٩ ح ٣

(٧) كافي ٤ - ٤٩٣ ، عنه ٢ - ٢٨٥ ، ١٣٤٨ ، وسائل ١ - ٦٢ ، أبواب رمي حرمه العامة

ب ٥ ح ٢

ويستحب أن يكون ثرث ، رحوه ، بقدر الأمانة ، كحبه منقطه ،

منقطه

وعنه في المنتهى يقص ما ذكره من عاصم من م ما قيل من ذلك
يرفع ، فحيشد يكون مافي غير مقبول ، فلا يجوز أن يرمي به

قوله (ويستحب أن يكون ثرث ، رحوه ، بقدر الأمانة ،
كحبه منقطه منقطه)

المسند في ذلك ما رواه الكشي في الحسن ، عن هشام بن محكم ،
عن أبي عبد الله عليه السلام في حصي الحمير قال كره القسم بها ،
وقال : « خذ الرث » (١) .

وعن أحمد بن محمد بن أبي منصور ، عن أبي الحسن عليه السلام ،
قال « حصي الحمير يكون مثل لامة ، ولا تأخذها سود ، ولا يقصه ،
ولا حمرة ، حدها كحبة منقطه ، يحدهن حده ، يصعب على إلهام ،
وتدفعها بظفر السان » (٢)

واظهر أن المراد بالثرث ما كونه محببه الألوان ، لأن سرش في
شعر لفرس يكسب حده منظر سونه على ما ذكره جوهري وغيره
وعلى هذا فيكون هذا الوصف معينا عن كونه منقطه وذكر الشرح أن
الاحتلاف في الوصف الأول - أعني كونه ثرث في حمة حصي ، وهي
الثاني في الحصة نفسها وهو بعيد . وما كان الوجه في انحصار من

(١) المنتهى ٢ : ٧٣٠

(٢) الكافي ٤ : ٤٧٧ ، وسائل ١ : ٤٤١ ، باب دواف ، مسند ٢٠٠ ح

(٣) الكافي ٤ : ٤٧٨ ، وسائل ١ : ٤٤١ ، باب دواف ، مسند ٢٠٠ ح ١٠٢ ، وهذا في

التهديب ٥ : ١٩٧/٦٥٦

(٤) الصحاح ٣ : ٩٩٥

(٥) كالفيروز آبادي في القاموس المحيط ٢ : ٢٧٢

(٦) المالك ١ : ١١٤

أحب الساعات إليّ ، فب : قبل مكثت حتى سطع الشمس ، فب : « لا بأس »^١

ورواه معوية بن حكيم ، فب : مكثت ما يرى من غروب الشمس ، فب : « لا بأس »^٢ .
سأله أحب إليك أن يمضي من جمع ؟ فقال : « قبل أن تطلع الشمس من غير
هي أحب الساعات إليّ » فب : « فإن مكثت حتى تطلع الشمس ؟ قال :
« ليس به بأس »^٣ .

وروى عن حماد بن محمد^٤ وثي بن سبرة : « عدم حبار بأقصة قبل طلوع
الشمس ، وبن عليه قوله عنه سلام في صححه معوية بن عمار » ثم
أقص حين شرب لث سري لثي مواضع ' خذني ' ، لا بأس أن العمل
بمضمون هذه الرواية أولى وحوط

لكن قال العلامة في تذكره : « وقد دفع قبل لإستد بعد صبح محرور
بعد طلوع الشمس ثم يكن مأثوما جماعا ويحده في في سبهي^٥ »

وأما عدم حور حور : « في محرور قبل صبح شمس فيد عليه^٦ »
رواه الشيخ في الحسن ، عن هشام بن الحكم ، عن أبي عبد الله
عليه سلام ، قال : « لا يحور وذي محر حتى يطلع شمس »^٧ ، وبنسار

(١) الكافي ٤ : ٢٧ ، ص ٩٢ ، ٣٩٩ ، لا بأس ٢ : ٢٧ ، ٩٠٨ ، باب حر

١٠ : ٤٨ أبواب الوقوف بالشعر ١٥ ح ١

(٢) التهذيب ١ : ٩٢ ، ٣٨٨ ، لا بأس ٢ : ٢٦ ، ٩٦ ، باب حر ٤٨ ، باب الوقوف

بالشعر ١٥ ح ٣

(٣) العروة ٦٥

(٤) الصدوق في عيبه ٢ : ٢٨٢ ، عنه عن أبي حمزة في صحيح ٣٠٠

(٥) التهذيب ٥ : ١٩٢ ، ٦٣٧ ، لا بأس ١٠ : ٢٨ ، باب الوقوف بالشعر ١٥ ح ١

(٦) التهذيب ١ : ٣٧٥

(٧) المنتهى ٢ : ٧٢٦

(٨) في ١٠٠٠ ح ١ ، باب حر ، وبن عليه عن أبي حمزة في صحيح ٣٠٠

(٩) التهذيب ٥ : ٩٣ ، ٦٤٠ ، باب حر ١٠ : ٢٨ ، باب الوقوف بالشعر ١٥ ح ١ ، ورواه

في الكافي ٤ : ٦/٤٧٠

والإمام متأخر حتى يصنع ، واسمعي يودني محسر وهو يقول : اللهم سلم عهدي ، وافعل نوبتي ، وأحب دعوتي ، وحشني فمن بركت عهدي

من محرم محدوده بحرف قصعه ، وخروج منه ، كل صريح لأصحاب بعدم حوار قصعه ولا بعضه من صريح شمس . بخروجه عن شعر ولا ريب به أولى وحوط

قوله : (والإمام يتأخر حتى تطلع) .

عن علي بن دينا ، وهو شيخ علي بن حميد بن ربح ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : يفتح جميع حتى يصنع شمس ، وسائر الناس ، يشاءون ويحبون ، لا يدعوا حربه ، ويصدهون ، يرددون له ما يريد الصحيح

قوله : (واسمعي يودني محسر وهو يقول : اللهم سلم عهدي ، وافعل نوبتي ، وأحب دعوتي ، وحشني فمن بركت عهدي)

المورد سمعته هذا لغيره ، وهو لا يصرح في منتهي التماسي ، بحركته أنه به للبراك وقد جمع العلماء كونه على صاحب دين ، وبين عليه روايات ، منها ما روي عن أبيه في الصحيح ، عن معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إذا مررت بؤدي محسر وهو ودي عظيم بين جمع ومنى ، وهو إلى منى أقرب - فاسع منه حتى تحوِّره ، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله حرك ياقوه فيه وفاز . اللهم سلم عهدي ، وأقل نوبتي ، وأحب دعوتي ، وحشني فمن بركت عهدي ^١

وفي الصحيح عن محمد بن سماعة ، عن أبي الحسن عليه السلام ،

١- التهذيب ٥ : ٩٣ ، ٦٤ ، لا ست ٢ : ٢٥٨ ، ٩٩ ، ح ٤٨ ، رواه
بمسعر ١٥ - ٤

(٢) الفقيه ٢ : ٢٨٢ / ١٣٨٤ ، الوسائل ١٠ : ٤٦ ، أبواب الوقوف بالمشعر ١٣ ح ١ ، ورواه
في الكافي ٤ : ٤٧ ، ٣ ، التهذيب ٥ : ٦٣٧ / ١٩٢

فهرس جزء سابع

الموضوع	الصفحة
كتاب الحج	
م . م . ح	٥
وجوب الحج	٧
حبار مخالفه بالحج	٨
الحج و حب والسحب	١٦
شروط وجوب حجه الإسلام	
١ . انبلوغ كيان العقل	٢
حكم حج القسبي	٢
حج ح . م . م	٢٣
عين ولي القسبي	٢٦
- الثاني اخرجه	٢٨
حكم حج لعبد وإحرامه	٣١
- اشألت الراد والراحله	٣٤
ما لا يحب بيده للحج	٣٧

٣٩	أفراد بالمراد والراحدة
٤١	أحد
٤٢	وجوب قضاء العيب للمصحح
٤٣	عدم وجوب الإقراض للمصحح
٤٤	أحد
٤٥	أحد
٤٨	أحد
٤٨	أحد
٤٩	أحد
٥١	أحد
٥١	أحد
٥٢	أحد
٥٢	عدم وجوب بدل أولاد ماله برأيه في المصحح
٥٣	أحد
٥٥	وجوب لأبيه مع شاع
٥٨	حكم رول أمام بعد الأسبابه
٥٩	حكم من لا يملك حلقه
٦٠	حكم حياض المصحح أن حركه عجزه
٦١	موقوف المصحح بعدم ما يحتاج اليه
٦٢	مع طريق واحد لا يسقط المصحح
٦٢	حكم العذر الذي يدفع به
٦٤	أحد
٦٤	أحد
٦٧	حكم من استطاع ولم يصح
٦٩	حكم جمع تكاثر
٧٠	حكم إرثاد المصحح

- ٧٢ عدم عادة جفاف الحج دا مستحرم
٧٦ . عدم اسراط الرجوع في تعديده
٧٩ حكم المستطيع الذي يحج بعقته غيره
٨٠ فضيلة المني للحج
٨٢ - قضاء عن الميت
٨٤ قضاء الحج من اقرب الأماكن
٨٨ عدم جرم سب الله - ورسوله - حج
٨٩ عدم اسراط وجود المحرم مع النساء
٩٦ عدم شرط إذن المروج للحج الواجب

حج مزدور

- ٩٣ من شرط حج قضاء
٩٥ حكم من نذر الحج وصفاه مانع
٩٨ حكم من نذر الحج لله - حجته - قضاء
١٠٢ حكم من نذر الحج لله
١٠٥ حكم من نذر الحج لله - مني - نذر
١٠٦ حكم من نذر الحج لله

حجرة

- ١٠٨ من شرط الحج
١١٠ عدم استحالة الحج لله - ورسوله - حجته
١١٠ عدم استحالة الحج لله - مني - حجته
١١٢ عدم استحالة الحج لله - مني - حجته
١١٢ حكم من نذر الحج لله - مني - حجته
١١٣ حكم من نذر الحج لله
١١٣ استحالة الحج لله - مني - حجته

- ١١٤ حكم يدايه من أحد سبعة حج ١١٤
- ١١٥ حكم يدايه الضرورة ١١٥
- ١١٦ جوار حج المرأة عن الرجل ١١٦
- ١١٧ حكم موت الأجير للحج ١١٧
- ١٢٠ ما يجب على الأجير ١٢٠
- ١٢٥ حكم الاستيعار لأكثر من حجة ١٢٥
- ١٢٦ حجة لأجر مقصود ١٢٦
- ١٢٩ حكم أسبابه في الطواف للعاصر ١٢٩
- ١٣ حكم طواف المحمل لعاجر ١٣
- ١٣١ ما إذا سارع للحج فيه ١٣١
- ١٣٣ وجوب تكفارة على النائب ١٣٣
- ١٣٣ حكم إفساد النائب للحج ١٣٣
- ١٣٥ حكم ... ١٣٥
- ١٣٦ حكم ... ١٣٦
- ١٣٧ حكم ... ١٣٧
- ١٣٨ استحباب تسمية المبوب عنه ١٣٨
- ١٣٩ استحباب إعادة الفاصل من الأجره ١٣٩
- ١٣٩ استحباب إعادة ... ١٣٩
- ١٤ كراهه نيابة المرأة الضرورة ١٤
- ١٤١ حكم الوصية بالحج ١٤١
- ١٤١ ملك لأجير الأجرة بالعقد ١٤١
- ١٤٢ كفايه المراه عن أوصى بالحج ١٤٢
- ١٤٣ حكم الوصية بالحج يسين مع قصور الثلث ١٤٣
- ١٤٥ جوار حج المودع بهال الميت إذا وجب عليه ١٤٥
- ١٤٧ حكم نقل الأجير إليه الى نفسه ١٤٧
- ١٤٨ حكم قصور الثلث عليها عنه للحج به عنه ١٤٨

- ١٥٠ - حد لحد لحد لحد لحد
 ١٥١ حكم من أوصى بفتح وغيره
 ١٥٢ حكم الميت لذي عليه حجار
 ١٥٥ - أقسام الحج

حج التمتع

- ١٥٦ - شروط حج تمتع
 ١٥٨ تعيين التمتع على الثاني
 ١٦٠ حد استائي
 ١٦٢ حكم العدول إلى غير التمتع
 ١٦٥ - شروط حج تمتع
 ١٧٣ حكم من حج بتمتع من مكة
 ١٧٥ حكم من حدد بمكة
 ١٧٥ موارد جوار بقل التمتع في الأفراد

حج الأفراد

- ١٨٥ - شروط حج الأفراد
 ١٨٦ وجوب عمرة معرفة على الفرد
 ١٨٦ الإتيان بالعمرة من أدنى الحل
 ١٨٧ جواز العمرة المعرفة في غير أشهر الحج
 ١٨٩ حكم الأفراد بعمرة من مكة
 ١٨٩ وجوب الأفراد أو القران على أهل مكة
 ١٨٩ حكم عدول المتأخر إلى التمتع
 ١٩١ شروط حج الأفراد

حج القرائ

١٩٢	صورة حج القرائ
١٩٥	استحباب إشعار البدن للصبر
١٩٦	معنى التقييد
١٩٦	بيان ما يسهر ويملد
١٩٧	حوار لطواف القارئ والمفرد عند دخول مكة
١٩٩	حكم الإحلال بالنسيء لا بالتنبيه
٢٠٢	حكم انقلاب الحج عمره
٢٠٣	حوار عند دخول مفرد إلى التمتع
٢٠٥	حكم لمكي البعيد عن مكة
٢٠٦	حكم لمقيم بمكة
٢١١	حكم من له مبرأين بمكة وشعرها
٢١٢	عدم وجوب الهدى على المفرد والمفرد
٢١٢	عدم جواز نقرن بين الحج والعمرة
٢١٢	عدم جواز إدخار العمرة على الحج
٢١٣	عدم جواز بيه حجبتين أو عمرتين

لغة موليت

٢١٤	معنى موليت
٢١٤	عدد موليت
٢١٦	معنى موليت
٢١٨	مبقات أهل المدينة
٢٢١	مبقات أهل الشام واليمن والطناف
٢٢٢	مبقات من موله أقرب من الميثاق
٢٢٣	حكم من يربى بدو ذا ميثاق

٢٢٥	حكم من حج في البحر
٢٢٥	حج في البحر
٢٢٦	يجزئ العياد من حج

احكام المواكب

٢٢٨	حج في مكة
٢٣٦	حكم الإحرام بعد الميقات
٢٣٢	حكم برك الإحرام ثمرًا
٢٣٣	حكم من بدا به الحج بعد الميقات
٢٣٦	حكم من سعى إلى مكة من غير مكة
٢٤١	أفعال الحج الواجبة
٢٤١	حكم من سعى إلى مكة من غير مكة

مقدمة لا حرم

٢٤٤	سحب الماء من بئر من مكة
٢٤٧	استحباب تنظيف أمام الإحرام
٢٤٩	الفصل للإحرام
٢٤٩	استحباب التيمم عند عدم الماء
٢٥٠	نقص ما لا يجوز من حرم بنفس
٢٥١	حكم تقديم غسل على سبب
٢٥٢	لزمان الذي يحرم غسل له
٢٥٣	حكم من حرم بعد غسل وركعة
٢٥٤	سحب الماء من بئر من مكة
٢٥٤	صلاة ست ركعات للإحرام
٢٥٦	وقت صلاة الإحرام

وجوب الأجر

٢٥٧	لاول سنة
٢٦٢	حكم من سبي بهدا احرم
٢٦٣	الثاني التلبيات الأربع
٢٦٦	تغيير القدر بين التلبات وبين الأسعار والتعليق
٢٦٧	صوره التلبه
٢٧٢	عدم وجوب كفاره قبل تلبه و الأسعار
٢٧٤	سبب - ما في الأجر
٢٧٥	ما يجوز الإحرام به من ثياب
٢٧٧	ما يجوز إحرام به من ثياب
٢٧٧	جواز تبدل ثياب الإحرام
٢٧٧	حكم من لبس معه ثوبا الإحرام

احكامه الإحرام

٢٧٩	عدم جواز الإحرام للمحرم
٢٨٣	أجر - من سبى الأجر - في الجمع
٢٨٥	كيفية الأجر - في الصبي
٢٨٦	كفاره الصبي على الولي
٢٨٦	تولي الولي ما يحرم عنه الصبي
٢٨٧	وجوب هدي الصبي على الولي
٢٨٨	ثمره اشتراط استحليل
٢٩٢	عدم سقوط حج عن محضو .

مردودات الإحرام

٢٩٢	سحابة رفع عضو بأشبه
-----	---------------------

- ٢٩٢ موضع استحباب تكرار التسمية
 ٢٩٤ محل قطع التلبية
 ٢٩٨ موضع رفع الصوت بالتلبية لمن حج من المدينة
 ٢٩٩ استحباب التلظي بها بعزم عليه
 ٣٠١ استحباب اسراط التحليل
 ٣٠٦ استحباب الإحرام بباب الفطر وليس
 ٣٠٢ محل رفع الصوت بالتلبية بالمحرم من مكة

محرمات الإحرام

- ٣٠٣ حرمة مصه
 ٣٠٨ حرمة فرج وبطن مقبل الثوب
 ٣٠٨ لحراء من مقبل الثوب
 ٣٠٩ عدم حرمة صيد البحر
 ٣١٠ حرمة ماء البحر
 ٣١١ حرمة استهزاء على المقد وإقامتها
 ٣١٢ حرمة تقييل وشفط سهوة
 ٣١٤ حرمة لاسم
 ٣١٤ حكم اختلاف الزوجان في وقوع المقد في الإحرام
 ٣١٧ حكم إيداع الوكيل المقد عن المحرم
 ٣١٨ حرمة دفن المقد في الماء
 ٣١٨ حرمة نظيف المحرم
 ٣٢٤ ما يستثنى من الطيب
 ٣٢٥ حكم المصطر إلى من الطيب
 ٣٢٥ قروح تتعلق بالطيب
 ٣٢٨ حرمة لبس الخيط للرجل
 ٣٣١ حرمة لبس الخيط للماء

٣٣٣	بعض ما استثنى من المحيط
٣٣٥	- حرمة الاكتحال للمحرم
٣٣٦	- حرمة النظر في المرأة
٣٣٧	حرمة لبس الخفين وما يسر ظهر القدم
٣٤٠	- حرمة القسوى للمحرم
٣٤١	حرمة حد - محرم
٣٤٢	- حرمة قبل هوام الجسد
٣٤٤	حرمة حد - محرم
٣٤٤	حرمة حد - محرم
٣٤٥	حرمة حد - محرم
٣٤٦	- حرمة لبس المرأة الحلي الغير المعتاد لها
٣٤٧	حكم استعمال الدهن قبل وبعد الاحرام
٣٥٠	حرمة إزالة الشعر للمحرم
٣٥٢	حرر شخص بعد
٣٥٣	- حرمة تغطية الرأس للمحرم
٣٥٦	حكم تغطية الوجه
٣٥٧	- حرمة الارتعاش للمحرم
٣٥٨	حكم من عطى رأسه شيئاً
٣٥٩	جواز تغطية الرأس - محرم
٣٦٢	- حرمة نظيبين محرم
٣٦٥	ما ينسب من نظيبين
٣٦٦	حرمة حرج يد
٣٦٨	- حرمة قص الأظفار
٣٦٩	حرمة قطع سحر
٣٧٠	ما يجوز قتله من السحر
٣٧٢	حرمة تعسيل محرم بالكفور

مكروهات الإحرام

٢	كرهه صبوغ بالمو
٣	كرهه سباب الوضوء
٣٧٦	كرهه سباب الوضوء
٣٧٧	كرهه سباب الوضوء
٣٧٨	كرهه سباب الوضوء
٣٧٩	كرهه دخول الحرم وبذلك الحرام
٣٧٩	كرهه دخول الحرم وبذلك الحرام
٣٨٠	كرهه استعمال الأرياحين

حاشية بحث الإحرام

٣٨٠	وجوب الإحرام لدخول الحرم
٣٨٢	من يجوز دخوله الحرم بغير إحرام
٣٨٢	من يجوز دخوله الحرم بغير إحرام
٣٨٢	من يجوز دخوله الحرم بغير إحرام
٣٨٢	من يجوز دخوله الحرم بغير إحرام

مكروهات الإحرام

٣٨٦	استحباب الخروج إلى عرفات يوم نحره
٣٩١	استحباب المبيت بمكة ليلة عرفة
٣٩١	كرهه الخروج من مكة قبل الفجر
٣٩٢	استحباب الإقامة للإمام إلى طلوع الفجر
٣٩٢	استحباب الدعاء بالمرسوم عند الخروج
٣٩٣	استحباب الاغتسال للوقوف

الوقوف بالمسعر

- ٤١٧ استحباب الاقتصاد في السير إلى المسعر
 ٤١٧ استحباب الدعاء عند بلوغ الكتيب الآخر
 ٤١٨ استحباب حمد المصطفى و آله
 ٤٢٠ استحباب الجمع بين المغرب والعشاء

واجبات الوقوف بالمسعر

- ٤٢١ - إليه
 ٤٢١ - الوقوف بالمسعر
 ٤٢١ حمد المسعر
 ٤٢٢ جوار الارتداع إلى الجبل مع الرحام
 ٤٢٢ حمد المصطفى و آله
 ٤٢٣ - الوقوف بالمسعر
 ٤٢٤ حكم من أقام قبل طلوع المسعر
 ٤٢٧ جوار الإفاضة قبل المسعر للمرأة والخائف
 ٤٢٨ حكم من أقام قبل المسعر
 ٤٢٨ استحباب الوقوف بعد صلاة المسعر
 ٤٢٨ استحباب الدعاء بالمرسوم
 ٤٣٠ استحباب وطء الصلوة المسعر برجله
 ٤٣١ حكم يصعد على فرج

حكم الوقوف بالمسعر

- ٤٣١ وقف لأخباري و لأمير المؤمنين
 ٤٣٢ حكم من يوقف بالمسعر
 ٤٣٤ حكم إفراد المسعر فقط

٤٣٥ حكم من فاته الحج

حججه

- ٤٣٩ استحباب التقاط الحصى من المشعر
 ٤٣٩ حرمة اخذ الحصى من لسانجد
 ٤٤٠ شروط الحجج الملتقط
 ٤٤٢ ما يستحب في الحجج المنتقط
 ٤٤٣ كراهة التقاط حصى ذو مكسره
 ٤٤٣ استحباب لإقامه قبل طلوع فجر
 ٤٤٥ استحباب تأخر الإمام حتى يطلع الشمس
 ٤٤٥ استحباب السعي والدعاء بردي محمر



من مصنفات مؤسسه آية الله عليه السلام لإحياء التراث

كتب صدرت محققة

- مسدرك الوسائل (صدر منه ١٨ جزء) الشيخ ابوري
- جامع المقاصد (صدر منه ٥ أجزاء) عماد بكركي
- نهاية الأحكام (صدر في جزئين) العلامة حلي
- احسان معرفة النافس (رحم - كاشي - صدر في جزءين) الشيخ لقوي
- تفسير الحري خرد
- تعليقات على الصحاح استخدام النص كشي
- تسهيل السبل عماد الكاشي
- قاعدة لا ضرر ولا ضرار شيخ اسرعه الاصمعي
- بداهة الهداية (صدر في جزءين) آخر العمل
- نهاية الدراية (صدر منه جزءان) الشيخ الأصمعي
- غنّة الأصول شيخ بطوسي
- معارج الأصول عماد حلي
- كفاية الأصول لآخوند الخراساني
- كشف الأستار عن وجه المكنب والأسماء السيد الخوساري
- تقريرات الميرزا الشيرازي في الأصول روزدري
- وسائل الشيعة آخر العمل
- مدارك الأحكام السيد العاملي

شوم مؤسسه ن كتب (عده سلاط) لاحياء ثرب شخصي محمد من كتب
امراة غنمه بنی به عماء وطلاب محمد و بنی من بوجد مسرى سره و بنی
صحه و بنی

كتب الحديث

- الإرساد
- ثرب الإرساد
- استقصاء الاحبار
- عده رسائل
- مصباح الرائر
- معجم الرق

كتب الفقه

- تذكرة الفقهاء
- مسند الشعة
- ذكرى الشيعة
- غنم السروع
- نكت الیهاءة

- انتهى المطلب ملامه الحني
- حاشية المدارك اوحيد اسهالي

كتب الرجال

- نقد الرجال .. .
- .. التعريشي

كتب التفسير

- البيان لشح الطوسي
- مجمع البيان شيخ لطرسي

سلسلة مصادر «خار الأنوار»

١. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٢. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٣. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٤. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٥. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٦. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٧. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٨. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

٩. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

١٠. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

١١. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري

١٢. مقدمة إلى سبب طلبهم - (د. زحاة نوري) - تحقيق محمد من مصابري





